

■ أيمن أبو غانم ■

# الشعب يريد

حين تاكل الديمقراطية نفسها



مختارة العربي  
PDF

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



الشعب يريد

حين تاكل الديمقراطية نفسها



# الشعب يريد

حين تأكل الديمقراطية نفسها

أيمن البوشاتمي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



القهرية في عهد القس - إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
البيروت - لبنان

الشعب يريد من ذلك الديمقراطية كسدا / أليس أبو القاسم

2009 ص: 199 سم

يشمل على ديوانه (ص: 249-250) وغير من عام

ISBN 9786140000000

1. الديمقراطية 2. التطور السياسي 3. الديمقراطية السياسية 4. نظم الحكم 5. العراق

121.8

المركز بالانكليزية

**The People Want: When Democracy is Ended**

By: *Ayman Baughassan*

الأردن: دار أريد في هذا الكتاب لا يشر بالقهرية من

الجماعات، بل يشرح العراق العربي للأبحاث ودراسة السياسات

القاهر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies



كتاب في الطبعة - نسخة 3-4

وإحدى الطبعة - ص: 199 سم - الطبعة: الطبعة

ISBN 9786140000000

هذا المصنف في عهد الشباب: تاريخ سليم 1980 بداية التغيير 1990

ص: 199 سم - إحدى الطبعة: 2180 1987 لبنان

ISBN 9786140000000

البيروت الإلكترونية: [www.abcrs.org](http://www.abcrs.org)

الموقع الإلكتروني: [www.abcrs.org](http://www.abcrs.org)

1. حقوق الطبع والنشر 2. حقوق الطبع والنشر

الطبعة الأولى

بيروت: إصدار أولي 1991

## الإهداء

إلى زيم وشعبي وسيفي



## المحتويات

شكر	٤١
ملاحظة السادة	٤٢
مقدمة	٤٣
أولاً: من أجل ثورة شعبية في السياسة	٤٤
ثانياً: زمن الزمن والإصلاح	٤٥
ثالثاً: الديمقراطية وحقوقها المرفوعة	٤٦
رابعاً: المنهجية ومحتوى الكتاب	٤٧
الفصل الأول: تقاسم السلطات: من مبدأ الفوازن إلى سيادة المطالبات	٤٨
مداخل	٤٩
أولاً: النظام الرئاسي الأسير في منطقة الجهل والظلم	٥٠
١ - السجاس الأسير في رغم نظام الحكم لا يتغير	٥١
٢ - الركود التاريخي والحاجة إلى الصدمة: مثال العبودية	٥٢
٣ - سيادة الهروب من المسؤولية السياسية	٥٣
٤ - عصر العمل الجماعي	٥٤
٥ - الانتطبات الأولية وهيمنة المنافسة الحرة الداخلية	٥٥
٦ - التمثيل الشكلي: من التقليدية إلى الرجعية	٥٦



28	2 - الديمقراطية والاعظام تآكل المال السياسي
24	3 - القيادات السياسية: بين حصانة المواقع وعدم الفعل
	نقلاً: النظام الرئاسي الفرنسي:
22	بين العمود الرئاسي والهيكل التشريعي
22	1 - الملكية الانتخابية
22	2 - في قوة السلطة الأضعف
24	3 - المد الرئاسي والجزر الرئاسي
22	4 - في انظار الأسوأ
	نقلاً: تجارب أمريكا اللاتينية:
22	وتأثير أكثر من الولايات المتحدة
22	1 - في إضعاف الأحزاب
24	2 - البرازيل والمكسيك: التوائم الانتخابية المتوحدة
22	3 - الأرجنتين وتكلفة النجاحات الشعبية
22	4 - فنزويلا وروح التدمير الذاتي
222	5 - البوليفارية والشعبوية أو الصليفتان السودقتان
227	علامات عامة
213	الفصل الثاني: سيادة الشعب والانتخابات على سيادة البرلمان
215	مدخل
217	أولاً: النموذج البريطاني أو الديمقراطية بلا تقاسم السلطات
217	1 - الكتل البرلمانية وحاجتها للأحزاب
220	2 - في تكلفة الدخول للسياسة والمخروج من الأحزاب
	3 - الحزب المنهزم:
224	بين دور المعارضة ووظيفة المشاركة في الحكم
227	4 - النصارى سيادة البرلمان

- 5 - إشكالية الاستقرار السياسي في ظل سيادة البرلمان ..... 130
- 6 - سيادة الشعب أنتجة سيادة البرلمان ..... 133
- 7 - الاستفتاء ومناقشة سيادة الشعب ..... 137
- 8 - نظم اليسار والاعتراف إلى المحافظة ..... 143
- 9 - مغرب الديمقراطية أو القتل الذي يغذي القتل ..... 146
- فائدة النموذج الألماني وتصور دروس التاريخ ..... 150
- 1 - التعددية في الوسط ..... 150
- 2 - الديمقراطية كوسيلة للاعتراف السياسي ..... 154
- فائدة أوروبا الشرقية: من سيادة الشعب إلى السلطة المطلقة ..... 156
- 1 - منظومات الهوية البديلة ..... 156
- 2 - المثال المجري وإنجاح الديمقراطية المتخصصة ..... 160
- 3 - المثال البولندي وشكل النجاح اليساري ..... 163
- 4 - المثال التشيكي وكيفية الاعتراف الديمقراطية إلى القبول الديمقراطي ..... 166
- خلاصات عامة ..... 169

### الفصل الثالث : ديمقراطية الطبقة الوسطى : من فصل ديمقراطية الليبرالية

- إلى الاعتراف ديمقراطية الديمقراطية ..... 175
- مدخل ..... 177
- لماذا النموذج الإسكتلندي ..... 179
- 1 - النموذج النرويجي ..... 179
- 2 - جدلية الوسط ..... 181
- 3 - حرية الأطراف والاحتلال التوازن ..... 184
- فائدة الطبقة الوسطى وديمقراطية الليبرالية ..... 186
- 1 - النموذج الهولندي ما وراء ..... 186

180	2 - الاستمرار الديمقراطي وحزمة المطالب الاقتصادي
183	3 - قطع الطريق البرلماني إلى الاشتراكية
187	4 - دور الوسيط والبراعة الليبرالية سياسياً
188	ملحق: ليرة الديمقراطية
189	1 - ديمقراطية الملكية أو طريق المحافظة
203	2 - بين رأس المال الملكي والرمزي
205	3 - خطر المديون الماكروالطبي
208	4 - البراعة الليبرالية
213	وابتلاء العولمة وإعادة تعريف الشروع
213	1 - صراع الكلاسيين مع الكلاسيين
215	2 - بين المستثمرين من العولمة والمتصرفين منها
218	3 - الخروج إلى الأطراف
220	4 - النجاة من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة الثقافية
223	إعلاميات عامة
227	ملحقية
237	1 - الديمقراطية والحاجة إلى تعليق الشك
252	2 - العلم الاجتماعي، علم الديمقراطية، وعلم الديمقراطية
255	3 - انحصار الأحرار لقوة وكثرة ومحدودة العدد
240	4 - إكس: الثانية أخصين
243	5 - حقائق عن الانحطاط ومبدأ التوكلة
247	إشارة أخيرة
248	المراجع
271	نهر من عام

## شكر

ياهم أي فكرة هذا الكتاب قديمة سيبدأ والبحث في محتوى قد تمتد على سنوات، من كلمة معظم قصوره جاءت خلال فترة البحر الصحي بسبب عذبة الوباء 19 العالمية في ربيع عام 2020، أي أنه كان وسيتلي لتواجهه العصر وتحتوي الفراع. ولكنه شغل في المثلل هذا إحصاء على عالمي التي وجدت فيها فكرة على لخلق حتى العمل التي يعرف حيث أصبحت الفلم واما وعلى عكس المعتاد أستهل شكري بالتعبير عن حريق انساني لروحتي ديم ولأني شمس وسيف. فقد أسوي حين التفتت العزلة واعتزلوني عندما أصبحت إلى الوحشة ولا يعواني أيضا أن أؤد بها لكثرة دواعي من عهد في التسيق والمصط، عهد ما كان لهذا العمل أن يرى النور من غيره.

إن الإشاعة تكو من يستعملها صروب من صروب المستعمل شكل من علمي أو عاطفي أو وطني أو عالمي أو سبع هي أو أعرض هي خلال السنوات الأخيرة قد ساعدت أحيان دون أن يدري في إصدار أفرودة هذا الكتاب وحججه. وإن أشكر الجميع وأحمد من كل من لم يترس عروبي مساهمتهم، فإني أشكر بالذكر استاذي وعديتي مير الكثر لقد أودعني ملاحظاته، وأنتهي خاتمة، وسأني إقراراً ودا في عروبي بهذه فحريين الشكر له.

لم يكن هذا العمل ليتحقق لو لا المساهمة الثبة الخاصة التي وقفا صديقي محمد الركي بتطويره لرمجة تمكيني من تحويل عروبي من كلمة

موجب للمكتوفين التي أمتدعا إلى الكتلة العامة بشكل آلي. هي مساعدة  
 مكتفي من احتصار طوالت والمحجود وهذا الثمن ما سلك وأصبحت تستهلك  
 من الذين ساعدوا في وصول هذا الكتاب إلى القاري في أحسن الظروف  
 أستأني وصديقي المهدي مروت. وله من على صدق نصيحتي وأمانة حرصه  
 على الإفادة وأجزى التقدير.

إن العمل الفكري يحتاج للتعاقد حتى يسير ويترفع مثلكم الكلي من  
 ساعدوني على لعدة الفكري من دون أن أحد إلى ذكر مساعدتهم القيمة سبلاً  
 في مثل الكتاب أو حوارية ومهم أستأني وأصدقائي صحيفة البحر، والصبر  
 الأعظم، ومالك الكرد علي، ومحمد الرقيق وزياد الشعبي.

لا يصل العمل إلى الشر إلا بعد رحلة طويلة من التدقيق وإعادة القراءة  
 مثلكم الكلي من ساعدوني في هذا الجهد المعنوي. وأي إن أعني خاصة صديقتي  
 شير الحويجي وعبد السلام الزبيدي على صبرهما ودقة ملاحظتهما. وأي  
 أعتني وصدي مسؤولي أني سبلاً يصعد أمام مختلف مجالات التصحيح.

في هذا الصدد لا يغوتني حاشا أن أنزه بها بذلك لجة الحكيم من جهد  
 بذل مثلكم. لأنه لابد الكتاب من عدد لا يستهان به من القراء.

## ملاحظة أساسية

ليس في ما يلي هذه الملاحظة من صفحات التي ذكر للعالم العربي معروف  
أو لخدمة الأطفال الديمقراطي في تونس خصوصاً ولكني أذكركم، وأذكرو  
لكم كل كماله، ملاحظة تونس من خلال روابط كثيرة ليس أنها أغنية الرد  
على فكرة الاستثناء التونسي.

والاستثناء يعني خصوصاً في حالة وعيد في الحالات الأخرى أي أن  
من يقول بالاستثناء التونسي يصبح معه أمام تحد كبير إذ إن فيه إثبات القبول  
في حالات لا خصوص لها. وإثبات القبول مستحيل مطلقاً. وكذا يذكر القبول  
الأمريكي من أصول لسانية نسيم طالب بأن مشاهير مليون بعض بهيمة لا يشك  
عدم وجود جمعة سوداء وأن رؤية جمعة سوداء واحدة تكفي لإثبات نهايت  
القول بعدم وجوده، كما اكتشف ذلك الأورويون حين فعلوا استراليا<sup>1</sup>

أسم هذا المصطلح القصير، لا يقوم المفهوم التونسي، والتبسيوي من  
كل المشارب والأقارب من الحديث عن الاستثناء التونسي لماذا؟ لأن حلهم  
يعتبرون بكل ساطع ما يحصل حولهم هم لا يعرفون إلا ما يعرفون أو  
يعتقدون من توصيات السياسة في بلدهم ولعل أكثرهم لا يعرفون ما إلا ما  
يتضمن مع رؤيتهم وأحكاكهم المستقلة. ونحن لا نعلم إلا هناك، نحسب أنك  
استثناء. بل إن من الطبيعي والمنطقي في هذه الحالة أن تقع في مثل هذا النوع  
الدهي. ولا خلاص من إلا توسيع دائرة المعرفة وحقاً للأمور في مساهمة

[1] Pass or Indicate Failure: The Black Box: The Impact of the Highly Independent Decision. Targem, 2004, pp. 100-101.

الأشكال، والمتطورة، المتخطات الأخلاقية التي لا تُسمى ولا تُسمى من مجموع إلا أني  
تسمى من جهة المتكلمين في المجال العام. هذا ما يطرح إليه هذا الكتاب من  
حوال دراسة الديمقراطية وتطورها في علاقة بما يُصطلح عليه بموجة ديمقراطية  
الديمقراطية<sup>11</sup> التي تعتبر أن الديمقراطية القبلية ليست إلا مرحلة من حركات  
التحولات المتوالية من مثل الديمقراطية المباشرة والتطبيق لإرادة الشعوب<sup>12</sup>.

إن في المصطلح الأخلاقي في السياسة ما يجري إذ إن استعلاءه على  
الواقع يجعله في جدول الجميع. ألم يؤكد تشارلز داروين أن الجهل أسمى  
لنصف مع العلم؟ ألم يستلزم أرسطو حين ذكر بأن الممثل هو الذي يؤكد أنه  
العالم، فإنه يشكك. وأما الحكيم فإنه يظن.

كما أن استعلاء القيم يجعل الخطاب القوي على أساسها يفتك بالجميع  
فهو سهل على السمع، قريب من الأنعام. إذ إنه يفتك الأمور على أنها جيدة  
والمرءات تهاية. هناك صفت الخير الذي يفتك المتكلم. وهناك فريق الشر  
الذي هو موضوع الكلام. ويعتبر المواضيع لا يصر. عند المتكلم، هذا التصيب  
إلا أن يكون تألفاً مع مبادئ أو تناسل القيم دون أخرى.

ولا يخفى أن أنه إلى أن ما سيأتي إنما كتب أصلاً دعاء أن يكون في الطبيعة  
مع هذا التقليد. فهو يطرح رؤية الواقع سرور، مرتكزاً على ما يحويه من  
تحفيزات وعلى ما يثبه السياسيون من وفاءات فعل تحالفها. وإذا فلت كثيراً من  
محتوى هذا الكتاب معاليم للأحكام المسبقة حول مسائل قد تبدو بديهية  
ومحل إجماع. ومن جهة الحاجة إلى ديمقراطية الأخلاق، أو أخلاقية التعددية  
الحرية على الشدة، أو حتى احترام الاستعداد لشروط الديمقراطية. ومن يصب  
أن طرح هذه الأسئلة مستعز، غير أن هذا ما يطرح من وجهة لا تخفى من مشقة.

11 من بين الدراسات التي استلهمها هذا، "مخطوط الديمقراطية" الصادر عن مجموعة من الباحثين  
إلى أن يلقى هذا ويصنف الفهم معاليم الكثرة من الديمقراطية في بعده السوسيولوجي والسياسي وهو من  
في آخر المطاف، لا أن يصدر عن واسع دائرة الشعب السائدة ومطرحي بعض الأسس من  
مجال العلوم التنموية والعلوم الديمقراطية القليلة. إنظر

Widdows, "Notes on 'Notes on the Democratic Theory'." Journal of Cultural Democracy 1 (2000):  
London: Taylor 2000.

12 Jacques Chirac & Michael Harris, *From Lenin to London: A European Road*, 2004, pp. 74-85.

## مقدمة

### أولاً: من أجل ثورة غالية في السياسة

حين كانت الشعوب العربية تطالب بالديمقراطية وتسعى لتأسيسها بعد عام 2011، كانت شعوب أخرى كثيرة تملأ عن هذه صرخة من الديمقراطية في هذه لحظة يشترك الجميع، وإن بوعي متفاوت، في السعي لتجاوز أحداث أزمة 2008 وفي الرغبة في التخلص مع عالم جديد عززت فيه التكنولوجيا دورين القوي، وأمكنة فيه التولية سلطات القاصي القريب والتجدي . وفي حين اعتقد من يعيش تحت ويلات التكنولوجيا أن الديمقراطية هي البحر، فعبثت الشعوب التي تنعم بالديمقراطية بعد الكثير من أسسها الذاتية<sup>1</sup>، أليس

---

111 سوريا: عصمة الشومري، "عظم دورات صلاحيات" عصر الديمقراطيات الكبرى: قراءة في عرب المصالحات العالمية، صرخات العبد الإسلامي"، *المشتركة العدد* 2011/19، ص 14.

112 لأنه من السهل جداً دحضه. فكأن لا شيء يخرج من خارج نطاق الديمقراطية الحديثة، ثورة داخل حدود إلى أكثر من هذا. الأمثلة لا تحصى: الثورة التي دعى إلى تصادف أول أعضاء مجلس دولة الكويت بعد أن في الوقت نفسه انضمت إلى صفوفه، ثم حوزت عليها بصفة رسمية في عملية التمسك بالثورة من جهة، وادعاءه بصفاته بصفاته بصفاته لا تتطابق مع هذه الثورة. وهذا يعني بشكل محدد، أنه لا يمكن إقامة على هذا معنى الديمقراطية. مثلاً: من الخواص، من يذهب إلى هذا يقصد، حسب الفسلفة الديمقراطية، ولكنه يصر في الوقت نفسه من يتطرق للاقتصاد وإن الأمر يبدو من وراءه، بكتابة بطلان هذه الفسلفة. أن لا هذا، بل هو شخص مع هذا هو ملكة نفس الحكم المطلق من نفس بصفاته، أن يتكلمهم كواقع انشغال في المثال لا يقتصر على هذه المسألة في الديمقراطية. ولكن هذا يقودنا بطريق يقين من تلك الطريق، بطلان من نفس طريقه على الواقع إن شاء الله. وهذا هو السطر على الطريق لا يعني أن سبيله.





وعلى هذه الأسس، استندت الموجبات على مطلب الديمقراطية إذ كان لا بد من ديمقراطية المؤسسات، كما كان لا بد من ديمقراطية الديمقراطية، والتي كانت الطموح الأول، وفي الديمقراطية من حيث المبدأ، فإنه واقع في فحاح المطلب انساني وانحرافاته<sup>141</sup> وكانت دور النظر التالي، بما أن الديمقراطية تحتاج لديمقراطية فإن ديمقراطية المؤسسات لا بد أن تكون على أساس النموذج الجديد أي أن يقوم على الديمقراطية بدائل جديدة سريعة تشكل المطالبات بنموذج مختلف من الديمقراطية، دور المرور من أجل الديمقراطية بالمعنى الحقيقية أو البروتية<sup>142</sup> ورغم أنه لم يكن من بد إلا اعتماد التعاريف الديمقراطية الحديثة، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، كتعاريف مرجعية من أجل إنشاء المؤسسات الديمقراطية خلال مراحل الانتقال السياسي، فإن الرغبات المثالية قد دفعت ناحية خمسة ملاحظات، يمكن وانتخاب بعد من الديمقراطية، لا نستطيع<sup>143</sup>.

والفردية، فربما لكل من يعتقد أنه بالإمكان تعديل الديمقراطية فلا يهتدي، وأنه من الضروري تعميم إجراءاتها على مختلف أشكال التنظيم السياسي، وأن الديمقراطية هي دولة لكل جاء في السياسة، وأن ليس لأغرائه تكليف من حيث الوقت والقدرة، ولكن كانت الديمقراطية بمعنى هذه الأوهام، فإن أثرها في الثقافات الحديثة العهد بالديمقراطية أكثر، يمكن أن يهدد الديمقراطية، ورغم أنه محصورها كانت لكل المشاكل، فإنها بدأ الانتقد الديمقراطية

141 يمكن المشاكل هي في صورة -أولاً- من الطبيعة -ثانياً- بعد التمايز الديمقراطي بين الديمقراطية الديمقراطية إلى نوعين الديمقراطية على مستوى والواقع من نوع

David J. Held, "The New Post-Modernism," *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 1 (1994), pp. 71-91.

142 من أشهر الديمقراطية على مستوى بعد نظرية في إطار الديمقراطية، تكون -ثالثاً- بعد نوع الديمقراطية، وهي

أندريه براند، *مرحلة من الديمقراطية*، وهو ما أكد من حيثيات أخرى، *الديمقراطية*، *Journal of American Studies and Political Science* (Chicago), University of Chicago Press, 1994, p. 41.

143 الفكرة ما يكون السبب في تلك الصعوبة التي تفسر انتشار الديمقراطية، نظرية بعد الديمقراطية، وهي صيغة فكرة أكثر ما تكونت منه من انتشار خارج المجتمع الديمقراطي، أنه من نوع الديمقراطية، على رأسها فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة، كتعاريف مرجعية من أجل إنشاء المؤسسات الديمقراطية خلال مراحل الانتقال السياسي، فإن الرغبات المثالية قد دفعت ناحية خمسة ملاحظات، يمكن وانتخاب بعد من الديمقراطية، لا نستطيع.

David Held, "The New Post-Modernism," *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 1 (1994), pp. 71-91.



اقتصادية وإسعادية من معبر تاريخي السار تظهر سيادة من خلال تراجع  
 صفة العمل السياسي والأحزاب التقليدية والسياسيين المنحصرين<sup>1</sup> فقد  
 ظهرت الشعوب هي صديق شرع بوجودها كالحق وتعود قوى جديدة، وبخروج  
 الأحزاب لا العز، بل وسؤال على السلطة لا يذلل السياسات حتى حين يحترق  
 السياسيين<sup>2</sup>

طبيعة الحال، كانت ثورة الإنترنت قد بدأت في تلك المرحلة بالمت في  
 كلص مكتوبتي السياسية<sup>3</sup>، فقد حصلت وتكاثرت بحره كبير جدا نظري من  
 سرة عمل السياسي والديمقراطي. أما تلكات التماثل الاجتماعي، فقد  
 أشتت بعدها في أمتة المجهود الصاعدي، خاصة حين يتعلق الأمر بتوسيع  
 رقعة ممارسة السلطة أو تعميق وحدة التمرد عليها، أو تنظيم حركات الاحتجاج  
 المقاوم لها<sup>4</sup>.

لزمست هذه التحولات مع مبادئ عقدت فيه الأحزاب اليسارية دهولها  
 الاجتماعية وفعاليتها السياسية<sup>5</sup>، فقد انخرطت في الإصلاحات اليسرية باسم  
 الوقية. أما قنبها المؤتشف، فقد تحولت إلى أسلحة أيديولوجية في جهود  
 مستمرة كانت فيه الأوربة للنداءج من الحريات الفردية والأكديت المصطنعة  
 كمنشيين والأحزاب. وهو ما أفضى إلى حبة أمل لدى كثير من طفتت الشعب

1111 Jean Luc Marion من هذه التغيرات الاجتماعية بالسياسي، انظر: (L'Europe: l'après  
 Auguste Comte - culture change - social inequality in a modern age and other essays, Paris, 1994)  
 1112 J. de la "Jeune de France Graduate, Discourse of the Democratic youth under Polytechnic  
 Movement 2004, pp. 207-208

1113 حول هذا الموضوع، طرح الطاق الثاني الذي نشر في 2011، و الذي نشر في الإنترنت  
 في الموقع: حقوقنا في ما يتعلق بالملكية 1114 في "العربية"، راجع: (نظر  
 Graham Jennings & Peter Peters "Citizenship in the Age of the Internet" *European Journal of Social  
 Research* Jan. 2005, vol. 66 (2005) p. 1

1114 (موقع التماس، شبكات الشعب، والأمل، التماسات الاجتماعية في عصر الإنترنت، تم إصداره في  
 عهد الطوفان الذي بدأ في يوم 10 من أفريل 2004، و الذي نشر في الإنترنت، 1115

1116 (موقع التماس، شبكات الشعب، والأمل، التماسات الاجتماعية في عصر الإنترنت، تم إصداره في  
 عهد الطوفان الذي بدأ في يوم 10 من أفريل 2004، و الذي نشر في الإنترنت، 1117  
 1118 J. de la "Jeune de France Graduate, Discourse of the Democratic youth under Polytechnic  
 Movement 2004, pp. 207-208

التي كتبت تاريخاً الأساس الموسولوجي للمجاعات السياسية البشرية. وتعتبر فريدمان أليستر في مختلف البلدان لم تسوق الفكرة التي أدرجتها في فصلها عن "موت" كثير من المؤرخين، خاصة منها تلك الشرائع ذات الطبيعة المصححة أو الإحصائية. وبذلك طوّعوا لا يستمرّب تصاميمها ومن الأمثلة<sup>14</sup>

لقد انتهى رئيس الحكومة البريطانية السابق غوردون براون عنوانين جديرين قدر: "في الديمقراطيات، كان الناس الذين يرمون في التعبير يستحقون بحسب اعتدالي الذي كانوا يرون فيه وسيلتهم من أجل التعبير، أما الآن، فقد أصبحوا يرمون أن يكونوا هم أنفسهم وسائل التعبير"<sup>15</sup>. ولم يتأخر الحزب السياسي في إعطاء الإعلام الديمقراطية المساندة. وقد طاعت الديمقراطية لها مكتوفة عيناً ومرفوعة مشعّرات المشاركة والمصالحية واللامركزية أحياناً أخرى<sup>16</sup>. كلها تدّعي أنها تعبر إلى هدف واحد: إعادة السلطة لأصحابها<sup>17</sup>. وليس كان منها ما عزز الديمقراطية فعلاً، ولكنّها قد أحضرت بها قد يكون في الأمثلة

<sup>14</sup> Paul Feyerabend, *Against the Method* (London: Verso, 1975).

<sup>15</sup> Paul Feyerabend, "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100. "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>16</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>17</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>18</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>19</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>20</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

<sup>21</sup> "The Hitherto 'Safe' and 'Solid' Structure of Ideology" (London: Verso, 1975), p. 100.

في

التشاركية مثلاً، فاعلمنا من مقال الأمر موضح الصراخ على المستوى المحلي<sup>11</sup> لكن ليس ذلك سمحت هذا الكتاب الذي نهتم بالمديناميات كأظمة حكم على مستوى الدولة.

بعد ظهور من دعوات إصلاح الديمقراطية من خلال تمثيلها إخراجاً وبعد أن أصبحت الكثير من التجارب التي سارت خطوات على هذا الدرب، لا نلت أن له حد حد وقت التقييم لقد حد الوقت أيضاً للتفكير بعيداً عن تعميم التجارب وتعميد النظريات. وبأني هذا الكتاب مساهمة في هذا الجهد. ولكنه يأتي في لحظة مع أطول الأخطار وحالات القاتلة بتطور الديمقراطية الحقيقية والشرقية، مساهمة لها. ويؤدي أن هذا السطح من دعوات ديمقراطية الديمقراطية يمثل تهديداً للديمقراطية، لا وسيلة لتحقيقها.

إن التحدي من الصعوبة تكاف، إذ إن هذا الرأي يخالف المعتاد المهيمن بقدر ما يتعدى من التحول الروسي. ويخضع مع التدهي البسيط بقدر ما يقتضي للعقد السائد. بل إنه يطرح أسئلة لا يكاد يختلف في إجابته. أتدري، هو تحتاج الديمقراطية إلى مزيد من الديمقراطية؟ هل الإجماع الديمقراطية مسألة لكل أشكال السلطة؟ هل يعني للأحزاب أن تدر وفي هذه الأزمات الديمقراطية؟ هل تقسم السلطات شرط من شروط الديمقراطية؟ هل لهذا النظام من حدود أو عيوب؟ شبه ماذا هي الحقيقة؟ أي من المتغيرات الضمنية في السياسة؟ ليس لها حدود من التطور تعالوه؟

لعمد مجرد طرح هذه الأسئلة يكفي لتغير الفاروق إذ سمحت لعلنا على التسليم بأن المزيد من الإجماعات الديمقراطية يعني المزيد من الديمقراطية الديمقراطية<sup>12</sup> الأولى تفرز سلطة الشعب والثانية نتيجة لاستعادة الشعب من

1211 من أهم نظام الحكم الإقليمي أو جميع أمور له قدر له على المستوى الوطني. *European Journal of Political Theory*, 2007, 26, 1, pp. 18-28.

1212 على سبيل المثال، حدود الديمقراطية (التي كانت أكثر شدة، غروب حوافها) وبطبيعة ذاتها تعني جزءاً من الديمقراطية (التي كانت أكثر شدة، غروب حوافها) وبطبيعة ذاتها تعني جزءاً من الديمقراطية (التي كانت أكثر شدة، غروب حوافها) وبطبيعة ذاتها تعني جزءاً من الديمقراطية (التي كانت أكثر شدة، غروب حوافها).



سلطة الشعب بمعناها المباشرة ليس إلا كترسنت عراقي البحر، تدعو إلى الهلاك. وبما كان الاستنتاج سمعها مطرود، كما أنه لو ليس في الأسطورة الإمبريالية المشهورة، فلا بد أن يكون الصانع معتكداً تماماً كعقل الأوربيين، إلى حد ما، فالحقيقة، فقد بعضهم من أن يعرف به أعلامه الديمقراطية إلى كوديس قد حصص بها، بدون الكتب. ولكن أكثر الناس لا يتذكرون.

## ثانياً: زمن القرني والإحياء

تتخذ أكثر المجتمعات اليوم فداية ملوثات، تراجع حيناً وتعتد حيناً، أي الشعوب قد عرفت حقها في تقرير مصيرها لا يختلف في ذلك الأمر يكون مع المحررين أو اليهود. كلهم يشتركون في الإحساس بعدم القدرة على التأثير، رغم أنهم قد يختلفون في طبيعة تلك القوة التي يرى كل واحد منهم أنها قد حرمتهم منهم كديمقراطي. ولكن وراء أنواع التأويلات، يلوح مشتركة هو عبارة عن أيدئولوجيا غير معلقة. ولتكون محاصرة من معاداة المصيد والتي مطرقت المؤامرة والتشكيك في معتقد أشكال السلطة، ومصادرة جميع أسس الشرعية<sup>144</sup>.

يمكن استعمار معاداة الشعب في ما يلي: إن القوى الاقتصادية والسياسية المتعددة قد اختزلت السياسة، عفاً عن خلال أعراب طعنكم في معتقد البلد، وهي ترمز إزاحتها لصالح محلي في تدفيع العوالم مع الصالح العام وفقدان الشعوب. أما نظرية المؤامرة، فتعد لتهم المتنافسين والمخالفين، حتى لا يحد من مصالح هذه الشعب. ذات طبيعة الاحتمالية قد أصبحت في ارتباط وتتنق مع مصالح الشعب الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، بما يعني أن الشعب العام لم يعد يتر عن مصالح الحياة. أما التشكيك في السلطة، فإنه يستند إلى مفارقة تكون محاصرة من انتقادات كثيرة من الديمقراطية وإحباط

144 من أجل حياة الأرواح، في بحر من حبه الممجد، بحر

Eastman, Mervyn, and George Simon. "On International Intervention." *A Journal of International Relations*, vol. 11, no. 4 (1975), p. 1.





السي للاستقرار، خاصة في مجال التكنولوجيا ولكن ليس في ذلك كثير من  
 ليس فقد عمله، أو ليس اضطرت الحياة لامتداد أكثر من جهة في الوقت نفسه  
 أو ليس حرمة الظروف من أجل الاستقرار.

لا بد من فهم ما يجري واستيعاب التدخل الذي يحيط به من خلال  
 الفاعلة الدولية إلى تمثل الناس لما يحدث لهم في تحديد مواقفهم السياسية مما  
 يحدث فعلاً ذلك أن الناس مفكروا من خلال سرديات مفكروا، انطلاقاً من  
 مشاعرهم وميولهم وما يصل إلى معرفتهم شيئاً أو شيئاً أي أن الأهلية  
 لا تمتد الوقت أو القدرة على دراسة المسائل المعقدة لتعقيد، كما يحاول أن  
 يفعل المحققون والمفكرين الآخرين، إلى نتائج موضوعية ومقدرة عقلانية<sup>1</sup>

إنها السرديات تظل قائمة الأخرى دون تامل أو تفكير ولعلها أقرب إلى  
 النقص والضعف ولكنها، رغم ذلك، هي المحدد للمواقف عند التصويت  
 مثلاً، بل إنها هي التي تؤثر دور النموذج للمشاعر الديمقراطية وجهة دون أخرى.  
 فمثل المصنف، كما نستمع الحسد، ونحرك الطبع بقدر ما نشر المواقف<sup>2</sup>

مثال ذلك طبعاً أثر التأييد الإعلامي لتدخل الدول من أجل حماية القطاع  
 السكني، يقول المحررون إلى الحكومات المختلفة قد استطعت أزمة الكلاسيكية  
 التي انطلقت من القطاع العالي، ثم امتدت إلى الاقتصاد الحقيقي متأثرة  
 أو يشهد تاريخ العالم المصنوع نظراً له وعلى هذا الأساس، رأى المصنف  
 الفرع عام 2008 أنه حل لهم أن يحدوا سياساتهم التي سبحت في حدود  
 الحويل قبل أن يخرج الكهف من السيطرة وهم يحدون بهم بحجم في نجس  
 الأسوأ هي سرديتها لها ما لها ولا شك أنها ليست محايدة للمواقف في محادثة

1999 جاكوب وريتس ألوية السردية في تحليل الواقع، ترجمة نادر جبريل، مطبعة الهند 11 أكتوبر  
 حتى أيار 2020، ص 181

2011 من هنا إلى هنا: السردية السياسية في السياسة العامة، ترجمة نادر جبريل، مطبعة الهند 11 أكتوبر  
 من هنا إلى هنا: السردية السياسية في السياسة العامة، ترجمة نادر جبريل، مطبعة الهند 11 أكتوبر  
 Robert Merton (Ed.) (1936) The Structure of Social Theory, New York: Free Press, 1936, pp. 1-11. (Transl. by  
 Lawrence B. Martin, London, Duckworth and Co., 1968) A Framework for Political Inquiry, New York: Free  
 Press, 1968, p. 184

والتي لا تحظى بالقبول لدى الأنظمة وذلك ليس المناس. أولهما أنه رؤية ما هو كائن ليس من تصور ما كان يمكن أن يكون. ومما أن الأسوأ لم يحصل، وحده قد تكون، محتمل الأسوأ ومعلم ما ليس، وليس أفضل. وثانيهما أن صياح الجدي ليس إلا شكلاً من أشكال التعريف الذي يفرض المعنى حين يعطى من مؤس الواقع الفردي.

يمكن أن يقول صياح الفرار إن ما كان يمكن أن يكون هو أسوأ مما كان، أو بعد أسوأ مما حصل. أي أن سياساتهم جعلت لأنها قد جعلت الأسوأ. وقد يتبع بذلك مستحقون أو المستحقون ولكن حق في ذلك هو أن ليس قد يمكنه أو عمله أو أمده في حد أفضل<sup>4</sup> ثم ما الذي يمنع شخصاً من أن يقول إننا يستحقون للأولوية على حساب الضعفاء؟ تقامر السوق بأموالي، وإذا كنت كذا، ما كنت، وإذا خسرت، أنتجوني وعبري ما خسرت، وتقبل ذلك، أن حكومتنا تعمر على الضرائب لتدويل إقطاعها<sup>5</sup> قد يكون المتكلم مستفيداً من تدعيم لمجدي أو من التغطية الصحية أو من قسبة الصحية ولكن في ذلك أن يلعب بها من سرقة لأنها مسطرة لتعق مع مشاهير ورغبتهم ولكن لأنها أيضاً تسبب من القوة والسياسة ما يؤهلها أن تكون مقبلة ومن المعنوم أن سرقة بسيطة وحسنة هي دائماً النجح من سرقة مكرمة ومعتدلة حتى إن كانت الأولى خاطئة والثانية صحيحة.

ثم لماذا نوافق أن يرتاح شخص ما يوم لمجرد أن غيره قد بدأ من الأموال؟ ونصير حياته ممكنة يرى أن مشروع حياته يهدد أمانه بسبب نجاح شركة ما. ثم ما هو ذا يساعد في التخليح مستطلاً يقول إن شركة كادرون تسهم في تحسين الإنشائية وحلق الثروة. لماذا ننتظر من ذلك كله، حتى إذا اخترعنا أنه منقلب، أن يسل هذا التأويل؟ ليس أسرى به أن يتعلق كثر الذي يمكن أن يحفظ المردود من إيجابيات، كي يركز فقط على ما لحقه من أذى. علم لها هي التي نست، فيه؟ ذلك هو الموقف العظيم لأن الأمانة الفردية

[1] حركة بايث، الفيلسوف، الترويج فكرة حقوق أربعة عبد الرحمن أباس، سلسلة عالم المعرفة 434 أكتوبر، المجلس القومي لشئون الشؤون والألعاب 2018، ص 87-88

المنشورة كنقطة التفرع الثلاث من الأنظمة الجماعية المعروفة ومن ثمة، يتكون العدد، في هذه الحالة، مناروب، ولكن أيضا المخصص الذي يشرح لأمازون ولانجلي<sup>111</sup>

## ثالثا: الديمقراطية وحلقتها الديمقراطية

يذكر أولئك الشعوية على أنها تار الرهبات الثورية من الديمقراطية التي وجدت في احتوائها إدارا دعوات ديمقراطية تطلق من إخراج من الديمقراطية توافقت الشعوية من مصيبتها وألغيا ليست أكثر من شعوية إمبريالية تنتشر حين يصير السياسيون من نمط المحلول المطبوع لشعوب لتتم بالشيء<sup>112</sup>. فإن هم يقدرون نجاحاتهم الانتخابية بوعود وعادات الكلمة العنصر لشيء<sup>113</sup>، أي إهمهم ببحرهم عن المصالح السياسية إلى المشكلات الإمبريالية وهي طريق الحق الذي يقومهم إليه دعاء الديمقراطية وسطروفا<sup>114</sup> ونحن أكثرهم بفعل ذلك عن حسنة وسوء فهم إدارية ينتج الديمقراطية كذلك مجرد أو كحالة جلالة تعطي السلطة للشعب، فإني بالديمقراطية وذلك تعريف سطحي للديمقراطية، لا يراني حقيقته، ولا تعريفها، ولا على المبدأ التي تقوم عليها، وليس من ذوات لذلك إلا دراسة الديمقراطية كما هي، ذلك ما فيها من مزايا ومن نقائص وبعد الاعتراف بالنقص، لا بد من مقارنتها مع المحاولات الشكلانية المتفردة وما تؤدي إليه من وعود كاذبة ومن لحاظ سطحية.

[111] Gary Hansen & Lawrence Lee, "Democratization and Internationalization: Comparing Technologies and the Failure of Voluntary Change," *Research Enterprise: Management*, vol. 14, no. 4 (2014), pp. 11-17.

[112] حول علاقة الديمقراطية بالديمقراطية، انظر

Bergman, *Global Politics on the Edge of Modernity: Populism, Revolution, and Social Change* (Bloomington: Indiana University Press, 2007), pp. 14-16.

[113] من حيث الشعوية من ماركس المبدأ في من ريبيل (أوقات المساء)، انظر

Karl Marx, *Selected Writings* (London: Penguin, 1964), pp. 104-105.

[114] حول النظر الديمقراطية بالشيء الثاني، انظر

James Pridemore, *Participation and Democratic Theory* (London: Cambridge University Press, 2001).



لجميعها أقرب ما تكون لمشاكلها إذ إنها تصير مصاصات الديمقراطية التي اقتصادها مطعونان، التحكم الديمقراطي تاريخاً من أجل الحفاظ على الوحدة والتوازن في ظل التعددية والمساواة<sup>121</sup> وهي قوى الوصول إلى هذا الحد، تؤدي إجراءات الديمقراطية، على أقل تقدير، إلى إعطاء اليات التعددية المتصورة لصالح شكلانية متصاعدة، تنمظهر من خلال آليات الديمقراطية المتشعبة أو التعددية الحزبية المتعددة أو التعددية في الملكية المالية أو غيرها، فليس المصالح المصقة التي نجد في مداحة دعاة الديمقراطية حيز حقيق، بل قد تؤدي الصناعة في أحد هذه القيم المتعددة على محصل الجهد إلى انعكس نتائجها تماماً<sup>122</sup>، والهدف شخصية السلطة والعودة لا متكرارها، وهي معارضة سوافية طوب أسطر هذا الكتاب ليس المقصود هنا أن مثل الديمقراطية غير قابلة لتحقيق، المقصود أنها قابلة لتحقيق، ولكن بصورة نسبية، شأنه في ذلك شأن أي عمل فليم وما لا يدرك كله لا يترك جيله، وإذا كانت الديمقراطية الحقيقية هي أقصى ما يمكن إيجاده من مثل الديمقراطية، فإن تعديتها من أجل الأكثرية من الديمقراطية المتشعبة يجب أن يتوقف عند ذلك المستوى الذي تكون فيه كثافة الإصلاح أكبر من عاكسها على الديمقراطية

ليس هذا من مصلحة كثير من السياسيين فظهر ما تصعب التحديثات وتصعب لغزتهم على اقتراح الحلول العملية وعلى تعميمها في برامج الاجتماعية الشاملة، ومن ثم تيريلها في الواقع، فبدر ما يتجاوز لوحد الديمقراطية كقوة أخلاقية تعطي سلطة لا يعلمون ما هم بها فاعلمون فويرجون لأوهم هذه تشريعات المصالح، ويختلفون، بعد ذلك، الشعب وساعة التغيير دون معرفة شعائره ودون وجود من يحصل المسؤولية السياسية عنها، ولكن ليس حالهم

121) جون أميدا المظفر: *الديمقراطية والفساد*، ص 187

122) James A. Payne: "national capitalism and capitalism democracy" - *Articles for Democracy and Freedom: Essays on the Future of Politics from Left to Right*, Capra Press, Inc., New York, pp. 4-8

123) جاكسون أوستن، *الديمقراطية والفساد*، ص 187، ص 188، ص 189، ص 190، ص 191، ص 192، ص 193، ص 194، ص 195، ص 196، ص 197، ص 198، ص 199، ص 200، ص 201، ص 202، ص 203، ص 204، ص 205، ص 206، ص 207، ص 208، ص 209، ص 210، ص 211، ص 212، ص 213، ص 214، ص 215، ص 216، ص 217، ص 218، ص 219، ص 220، ص 221، ص 222، ص 223، ص 224، ص 225، ص 226، ص 227، ص 228، ص 229، ص 230، ص 231، ص 232، ص 233، ص 234، ص 235، ص 236، ص 237، ص 238، ص 239، ص 240، ص 241، ص 242، ص 243، ص 244، ص 245، ص 246، ص 247، ص 248، ص 249، ص 250، ص 251، ص 252، ص 253، ص 254، ص 255، ص 256، ص 257، ص 258، ص 259، ص 260، ص 261، ص 262، ص 263، ص 264، ص 265، ص 266، ص 267، ص 268، ص 269، ص 270، ص 271، ص 272، ص 273، ص 274، ص 275، ص 276، ص 277، ص 278، ص 279، ص 280، ص 281، ص 282، ص 283، ص 284، ص 285، ص 286، ص 287، ص 288، ص 289، ص 290، ص 291، ص 292، ص 293، ص 294، ص 295، ص 296، ص 297، ص 298، ص 299، ص 300، ص 301، ص 302، ص 303، ص 304، ص 305، ص 306، ص 307، ص 308، ص 309، ص 310، ص 311، ص 312، ص 313، ص 314، ص 315، ص 316، ص 317، ص 318، ص 319، ص 320، ص 321، ص 322، ص 323، ص 324، ص 325، ص 326، ص 327، ص 328، ص 329، ص 330، ص 331، ص 332، ص 333، ص 334، ص 335، ص 336، ص 337، ص 338، ص 339، ص 340، ص 341، ص 342، ص 343، ص 344، ص 345، ص 346، ص 347، ص 348، ص 349، ص 350، ص 351، ص 352، ص 353، ص 354، ص 355، ص 356، ص 357، ص 358، ص 359، ص 360، ص 361، ص 362، ص 363، ص 364، ص 365، ص 366، ص 367، ص 368، ص 369، ص 370، ص 371، ص 372، ص 373، ص 374، ص 375، ص 376، ص 377، ص 378، ص 379، ص 380، ص 381، ص 382، ص 383، ص 384، ص 385، ص 386، ص 387، ص 388، ص 389، ص 390، ص 391، ص 392، ص 393، ص 394، ص 395، ص 396، ص 397، ص 398، ص 399، ص 400، ص 401، ص 402، ص 403، ص 404، ص 405، ص 406، ص 407، ص 408، ص 409، ص 410، ص 411، ص 412، ص 413، ص 414، ص 415، ص 416، ص 417، ص 418، ص 419، ص 420، ص 421، ص 422، ص 423، ص 424، ص 425، ص 426، ص 427، ص 428، ص 429، ص 430، ص 431، ص 432، ص 433، ص 434، ص 435، ص 436، ص 437، ص 438، ص 439، ص 440، ص 441، ص 442، ص 443، ص 444، ص 445، ص 446، ص 447، ص 448، ص 449، ص 450، ص 451، ص 452، ص 453، ص 454، ص 455، ص 456، ص 457، ص 458، ص 459، ص 460، ص 461، ص 462، ص 463، ص 464، ص 465، ص 466، ص 467، ص 468، ص 469، ص 470، ص 471، ص 472، ص 473، ص 474، ص 475، ص 476، ص 477، ص 478، ص 479، ص 480، ص 481، ص 482، ص 483، ص 484، ص 485، ص 486، ص 487، ص 488، ص 489، ص 490، ص 491، ص 492، ص 493، ص 494، ص 495، ص 496، ص 497، ص 498، ص 499، ص 500، ص 501، ص 502، ص 503، ص 504، ص 505، ص 506، ص 507، ص 508، ص 509، ص 510، ص 511، ص 512، ص 513، ص 514، ص 515، ص 516، ص 517، ص 518، ص 519، ص 520، ص 521، ص 522، ص 523، ص 524، ص 525، ص 526، ص 527، ص 528، ص 529، ص 530، ص 531، ص 532، ص 533، ص 534، ص 535، ص 536، ص 537، ص 538، ص 539، ص 540، ص 541، ص 542، ص 543، ص 544، ص 545، ص 546، ص 547، ص 548، ص 549، ص 550، ص 551، ص 552، ص 553، ص 554، ص 555، ص 556، ص 557، ص 558، ص 559، ص 560، ص 561، ص 562، ص 563، ص 564، ص 565، ص 566، ص 567، ص 568، ص 569، ص 570، ص 571، ص 572، ص 573، ص 574، ص 575، ص 576، ص 577، ص 578، ص 579، ص 580، ص 581، ص 582، ص 583، ص 584، ص 585، ص 586، ص 587، ص 588، ص 589، ص 590، ص 591، ص 592، ص 593، ص 594، ص 595، ص 596، ص 597، ص 598، ص 599، ص 600، ص 601، ص 602، ص 603، ص 604، ص 605، ص 606، ص 607، ص 608، ص 609، ص 610، ص 611، ص 612، ص 613، ص 614، ص 615، ص 616، ص 617، ص 618، ص 619، ص 620، ص 621، ص 622، ص 623، ص 624، ص 625، ص 626، ص 627، ص 628، ص 629، ص 630، ص 631، ص 632، ص 633، ص 634، ص 635، ص 636، ص 637، ص 638، ص 639، ص 640، ص 641، ص 642، ص 643، ص 644، ص 645، ص 646، ص 647، ص 648، ص 649، ص 650، ص 651، ص 652، ص 653، ص 654، ص 655، ص 656، ص 657، ص 658، ص 659، ص 660، ص 661، ص 662، ص 663، ص 664، ص 665، ص 666، ص 667، ص 668، ص 669، ص 670، ص 671، ص 672، ص 673، ص 674، ص 675، ص 676، ص 677، ص 678، ص 679، ص 680، ص 681، ص 682، ص 683، ص 684، ص 685، ص 686، ص 687، ص 688، ص 689، ص 690، ص 691، ص 692، ص 693، ص 694، ص 695، ص 696، ص 697، ص 698، ص 699، ص 700، ص 701، ص 702، ص 703، ص 704، ص 705، ص 706، ص 707، ص 708، ص 709، ص 710، ص 711، ص 712، ص 713، ص 714، ص 715، ص 716، ص 717، ص 718، ص 719، ص 720، ص 721، ص 722، ص 723، ص 724، ص 725، ص 726، ص 727، ص 728، ص 729، ص 730، ص 731، ص 732، ص 733، ص 734، ص 735، ص 736، ص 737، ص 738، ص 739، ص 740، ص 741، ص 742، ص 743، ص 744، ص 745، ص 746، ص 747، ص 748، ص 749، ص 750، ص 751، ص 752، ص 753، ص 754، ص 755، ص 756، ص 757، ص 758، ص 759، ص 760، ص 761، ص 762، ص 763، ص 764، ص 765، ص 766، ص 767، ص 768، ص 769، ص 770، ص 771، ص 772، ص 773، ص 774، ص 775، ص 776، ص 777، ص 778، ص 779، ص 780، ص 781، ص 782، ص 783، ص 784، ص 785، ص 786، ص 787، ص 788، ص 789، ص 790، ص 791، ص 792، ص 793، ص 794، ص 795، ص 796، ص 797، ص 798، ص 799، ص 800، ص 801، ص 802، ص 803، ص 804، ص 805، ص 806، ص 807، ص 808، ص 809، ص 810، ص 811، ص 812، ص 813، ص 814، ص 815، ص 816، ص 817، ص 818، ص 819، ص 820، ص 821، ص 822، ص 823، ص 824، ص 825، ص 826، ص 827، ص 828، ص 829، ص 830، ص 831، ص 832، ص 833، ص 834، ص 835، ص 836، ص 837، ص 838، ص 839، ص 840، ص 841، ص 842، ص 843، ص 844، ص 845، ص 846، ص 847، ص 848، ص 849، ص 850، ص 851، ص 852، ص 853، ص 854، ص 855، ص 856، ص 857، ص 858، ص 859، ص 860، ص 861، ص 862، ص 863، ص 864، ص 865، ص 866، ص 867، ص 868، ص 869، ص 870، ص 871، ص 872، ص 873، ص 874، ص 875، ص 876، ص 877، ص 878، ص 879، ص 880، ص 881، ص 882، ص 883، ص 884، ص 885، ص 886، ص 887، ص 888، ص 889، ص 890، ص 891، ص 892، ص 893، ص 894، ص 895، ص 896، ص 897، ص 898، ص 899، ص 900، ص 901، ص 902، ص 903، ص 904، ص 905، ص 906، ص 907، ص 908، ص 909، ص 910، ص 911، ص 912، ص 913، ص 914، ص 915، ص 916، ص 917، ص 918، ص 919، ص 920، ص 921، ص 922، ص 923، ص 924، ص 925، ص 926، ص 927، ص 928، ص 929، ص 930، ص 931، ص 932، ص 933، ص 934، ص 935، ص 936، ص 937، ص 938، ص 939، ص 940، ص 941، ص 942، ص 943، ص 944، ص 945، ص 946، ص 947، ص 948، ص 949، ص 950، ص 951، ص 952، ص 953، ص 954، ص 955، ص 956، ص 957، ص 958، ص 959، ص 960، ص 961، ص 962، ص 963، ص 964، ص 965، ص 966، ص 967، ص 968، ص 969، ص 970، ص 971، ص 972، ص 973، ص 974، ص 975، ص 976، ص 977، ص 978، ص 979، ص 980، ص 981، ص 982، ص 983، ص 984، ص 985، ص 986، ص 987، ص 988، ص 989، ص 990، ص 991، ص 992، ص 993، ص 994، ص 995، ص 996، ص 997، ص 998، ص 999، ص 1000

يقول أمطلي مبحث المصالح المبررة من السلطة ثم جعل عند ذلك ما يشاء ولا  
تفر من إلا السلطة

إن كثيراً مما يتقدم على أنه مقوله للديمقراطية إما يؤدي لعكس ما يعد  
ومن ذلك أن يستلزم إضعاف الأحزاب في هيئة المصالح الضيقة، وأن تحرف  
الديمقراطية في داخل الأحزاب إلى هيئة أضعفها الأكثر علواً والأقل تمثيلاً  
لعموم الشعب، وأن تؤدي المصلحة في التنفيذية إلى شجعة السلطة أما تحرف  
الأحزاب، فإنه من أكثر المظاهر تطوراً في نهضة الديمقراطية وهي الانحدار  
المصلحة العامة، إذ إنه يحول السياسيين إلى لجنة مائدة بين برزخ المصالح  
الواعدة والوعود، كما يهيئ أن يمل في العمل السياسي الدافع على أسس  
الغنى الشخصي من أجل قيم مشتركة وعلاقات الإنسانية وتحت طير شجعة  
السلطة، وأسئلة الحرية، وعلى الولايات المتحدة، وتكون في العديد من المصالح  
وهيئة المظاهر السلبية والزوائد الملهية<sup>141</sup>

تكون نتيجة ذلك إلقاء الشعب الإحسان بالمسؤولية والوعد،  
والمشاركة في هذه النتيجة تأتي مباشرة باسم حقوق الشعب، فيجعله  
مسؤوليات لا يملك وسائلها، ولذا كان سياسيو تحارة الأوهام يحدون نصب  
المسؤولية، فإنهم يقولون بها باسم القضاة على كواليس الناس الذين لا يرى  
أكثرهم نظيرها<sup>142</sup>، وذلك تحديداً ما يطرأه دعاة الديمقراطية في حق  
الديمقراطية من جرح

إن اتحاد الفوار السياسي يحتاج دائماً لتغير تكافؤه، من أجل مقارنتها  
مع هذه المرحلة، وتحت وطأة التراجع الاستثنائية والحكمة السياسية التي لا

141) حول هذا الموضوع انظر

James Diamond "Inchance" in James Diamond & Alan F. Peters eds., *Democracy and the*  
Plausibility & London: The Johns Hopkins University Press, 1999, p. 4

142) هذا صرح المصنف من وجهة المصالح لا التراجع لا يرى المصنف، في سياق ذلك أنه  
حول هذا الموضوع لا خلاف، فهو أحد الأعمال المهمة من المصنف، انظر  
James J. Thompson, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* 7<sup>th</sup> ed., Boston:  
McGraw-Hill Higher Education, 2004, pp. 41-42

عبد في أي لا يمتلكها عموم الناس<sup>190</sup>. ثم إن المسؤولية السلبية تفرض في الديمقراطية معقله السياسيين إن هم أسأروا التفكير أو وعثروا بما لا يمتلكون

وحتى الإصلاحيات التي تدعي تجاوز الديمقراطية المثالية للاقتراب من مثل الديمقراطية المباشرة هي عقود هذا المبدأ إذ إنها تفتي المسؤولية بمرق وعقل من الخيال. وما لمحة الديمقراطية إذا كان هذا البعد من الديمقراطية يرفع قدر المسؤولية من عقل السياسيين إلى كعقل الشعب؟

لم تأت مديني ديمقراطية الديمقراطية إلا بالعموم شكلاً ومضموناً فقد تكثرت المشهد الحربي في كل النواحي تقريباً<sup>191</sup>. وما إن كل طرف منهم لأخره احتلقت الأمور على الشعوب، وما إن السبل الحربية قد تقطعت بهم، وجد الناس أنفسهم مدعوين نحو شعبية العقل السياسي وانتصار القائد المخلص<sup>192</sup>. كما تزدحج تصور التراجع الانشعابية الواضحة التي ترفع البعده شاكلتها الاقتصادية أو الاجتماعية فقد عرجت شعرايت الطغمة الحربية والشمعية المظلمة وسكانها المساء واحترام إرادة الشعب عجزت يهمل عليه الجميع ما داموا لا يقرحون لها محتوي مضمونها وتكلفتها متزايدة

وهذا من المنطق من يعتقد أنه قد ملج من العقل لئلا، والحقبة أملاً حين يدعو الديمقراطية لا الحزب، ثم إنه لا يفسر ما يقرحه الجمهور بها ولا

190 John A. Mahoney, "Democracy, Nationalism, and Imperialism," *Journal of American Studies*, 1990, p. 283.

191 من جهة الديمقراطية، وبعد بعض المثلث، ولكن الشعب يفسد، وإن كان هذا هو دور الشعب من الشعب، من جهة الديمقراطية، على الشعب، وذلك التي تصور من خلال دور محور الأحزاب الجديدة والاشتراكية

192 James P. Smith, "The History of the United States," *Journal of American Studies*, 1990, p. 283.

193 John A. Mahoney, "Democracy, Nationalism, and Imperialism," *Journal of American Studies*, 1990, p. 283.

194 John A. Mahoney, "The History of the United States," *Journal of American Studies*, 1990, p. 283.



علم موضوعًا إلا freedom والمصالح الصفة والعدل السياسي. ولذا من يشر نهاية عهد الأحرار، يتم على نهاية الديمقراطية وعودة سيطرة الرجل القوي المصلح. أما فروع السياسيين، فإنهم عرضة للشرق بين بعد محلي يتناول فيه دور القائد الهام ولكن من دور هام، وبعد وطني متطور فيه من دورهم في تمثيل برلمان لشعب، إما سلطة تشكيلهم العملية أو السياسي لا تراعى الانتخابات من تلك الرجل القوي على الصعيد الوطني.

قد يكون معلقاً كل من توقع نهاية الأحرار. ولكن لا يعني له التوقع التهميش وأخرى به أن يقدم المرء. هؤلاء الديمقراطية ليس من الشكر، بل من الكوارث. ولا تكون الديمقراطية إلا بالأحرار لأن الحرية السلطة فيها معبرة اجتماعية. والمقصود أن كثيراً من محاولات الإصلاح بشر ما بعد توسيع دائرة هذه المعبراء تؤدي في الحقيقة إلى إصابتها حتى تنهي إلى شعيرة السلطة<sup>14</sup>

إنها أوبة جديدة وسطورية حتى لتضم الديمقراطية من نواة الديمقراطية وبهم سلطة الشعب<sup>15</sup> ويتيحها سياسياً هيئة الأمن القصير في ظل أوضاع القوي السياسية التي لها أن تحصل معارضة الناس واقتراح الحلول الحقيقية، حتى حين لا تعد برامجها بالغة.

لم تلجج النداء الديمقراطية العربية لا في قطب الدار الديمقراطية ولا في لحظ معلقاتها. ولكن الأمر كان أسطر على ملحق الموجه الثالثة، خاصة تلك

14) مثال ذلك: «إلى الأبعد الرأسمالية على الرغم من أنها ترحي بالاختيار الديمقراطي لصاحب السلطة من قبل الشعب، فإنه يصرح بأن لا أحد يمكن أن يمتلك سياسياً هو نفسه، بل الرأسمالية لا أنشأ من بعد، معالمة جديدة، لأن رأسها هو تلك المجموعة من السياسيين ذوي الشهرة الديمقراطية إيطر

15) John L. Heilbrunn, "Presidentialism and Democratic Development: American Observations," in: *Presidentialism and Democracy in Developing Countries*, ed. by John L. Heilbrunn (New York: Oxford University Press, 1980), pp. 15-32.

16) لا يعني بعد أعضاء السلطة أو السلطة الأبعد المسموعة من أفعال هذه المسموعة، بل هي طريقة السلطة في النظام السياسي الفرنسي بل أن 141 قانون التي يدرج في القوانين الأساسية والديانات والتجديدات الاقتصادية يرد. المركز القومي للأبحاث والدراسات السياسية 1982، ص 11-12

التي عايت مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد الاستقلال<sup>14</sup>. ذلك أن الديمقراطيات، قلدر غير أنها، تمتلك أفراداً متأخراً يصعب احتسابها بد الأكثر المحروقة وخدماتها العامة. تم إلى أكثرها قد حزب بعض دولات الدنيا، واكتسبت ثروة من الخصخصة التدريجية عند مرئها ولكنها خصائه في تراجع وألمر أسوأ مع البلاد الحديثة العهد بالديمقراطية فهي في مدعاهم الداخلي، أقل استعداداً لتعليم فروع الترويج، خاصة إذا جاءت من الخارج لمرته<sup>15</sup> والشقي من اختر بنفسه.

نظرة الدول، خير تكون حديثة العهد بالديمقراطية، إلى الأحرار الديمقراطية الصارمة في القدي، بما يجعلها محتاجة لكثرة قواعد ملاحظة من أفكار معروفة أو تأثيراً بها على الأقل. في مثل هذه الظروف، يكون وضعه القواعد هم أنفسهم سياسيين معينين تطبيقها فيصعوبها وهذا لسانها عامة أو لمصالح سياسية خاصة، وخاصة ما تكون المصالح متلفة بالمدنى. أما المدنى، فتتطلب من الديمقراطية وضرورة تحث السلطوية والحاجة لتحتل العدل لمدنى مدنى مدنى النسبة الانحطية، والانحطية الأولية داخل الأحزاب والمفردم المعروفة (عامة ترتيب المرحمين من قبل المدنى، وخدمة الاستعداد وتقسيم السلطات وتوزيعها، وفي ما تقدمه الجمعية من أليات الديمقراطية التشريكية والمعدية، والعمل على اقريب العهد القلر من المواطن، والمعدية المروحية، وغيرها من الآليات التي تعد ديمقراطية قريبة من المثالية. وأما المصالح، فتركز على تدوين رأس المال السياسي لخاصمي القواعد. ومن بينها السعاه الشخصية، أو الكاريزما أو تلكات العلاقات المعدية، أو المال السياسي.

وبعد فمن بعض هذه المشكلات على السلطة أو كلها، تنهي المسيرة إلى تهديد الديمقراطية أصلاً<sup>16</sup> إذ يدفع كل مثل يمحز من تطبيق القواعد الموصوفة نحو حلالة متدورة للمواقفة. وتلك الجميع يتطلب من مسئلة أنه لا يمكن أن

1412 Spitali P. *Explaining the Third Wave: Democratization in the Latin American Context*, University of Oklahoma Press, 1998, p. 42.

1511 Ponsard, *Les "Défis du Renouveau Démocratique: Enjeux et Perspectives" / Comparative Political Studies*, vol. 13, no. 1 (2004), pp. 94-102.



مصرين آتيا، الوسيلة الديمقراطية والموثوقين أن تسيطر شعوبها ونصوص مشربها واعتمادها على المشاعر السلبية، كل ذلك وغيره ليس إلا وسيلة لتثبيتها لمرس واحدة، صغيرية على منظومة الديمقراطية ذات بروج نحو الحيوية<sup>131</sup> لكن في ذلك ظهر الجوهر الديمقراطي من وهيئ أولوية أن هي الديمقراطية شرعية متعددة، ولا يمكن اختصارها في شرعية إرادة الشعب أو سيادة<sup>132</sup> وثمة، أن كل قوة سياسية من خلفها، بل من طبيعتها أن تحفظ استقلالها، لجوهر الديمقراطي، أو حرية منه على الأقل، وحيث هذا الاعتقاد يعني مشروعية وجودها السياسي أصلاً، مما دأمت تلتزم بحسبه، فلأنها تأخذ مساهمة كغيرها من غيرها، ولذا، لا يحل لأي منها احتكار الكلمة المنصوص.

تحتاج الديمقراطية للتصير هي أكثر قدر ممكن من المصالح وهذا لا يتحقق بالاستشارة الدائمة لإرادة الشعب ضد الشعب، ذلك أن الجميع لا يستطيعون نهضة الاستشارة بالقدر نفسه. بل إن من الناس حرية أصلاً، لا يحل إقصاءه، وديمقراطية الديمقراطية من سبل إقصاءه إذ إنها تصح المجال أمام التعددية، الأكثر عدالة والأقل اعتدالاً في تفرص إرادتها باسم الديمقراطية، من قبيل المساهمة المتعاقبة بالنسبة للأحزاب أو الإجماع هي اعتماد مبدأ نسبية هي الأهمية الاستيعابية أو التفرص المتوقعة عند الاقتراح بمعنى أن المعطيات الأكثر إثارة للمساهمة يمكن أن تهيئ على تعقبات الأكثر أهمية للتأثير<sup>133</sup>.

<sup>131</sup> Pierre Levan, *The Populist Revival Movement*, Paris, 2004, pp. 3-40.

<sup>132</sup> هذا لا يعني طغيان أي من هذا الكتاب مع بعض نظريات الديمقراطية أو سيادته التي هي أعرضة هي خيار أن الشعب هو المصدر الوحيد للتأثير، بل يجعل الديمقراطية هي حصة لولا ذلك بل هي ذاتها، فتتجه من مصدر على أساس التفرص التوريث، من حيث هي مساهمة من إرادة الشعب أفضل.

<sup>133</sup> Jürgen Habermas, "Normative Democracy," in Jürgen Habermas & Jürgen Kuhlmann, eds., *The Structural Transformation of the Public Sphere: From Enlightenment to Post-Enlightenment*, Cambridge, Massachusetts, 2003, p. 401.

<sup>134</sup> حول هذا التوازن المأثور، انظر

W. James Smith, "The 'Inevitable' Problem and Democratic Theory," in Walter D. Mignolo (ed.), *Discourse Analysis: Critical Inquiry* (New York: Springer, 2003), pp. 100-106.

لنضع الديمقراطية نحو الطريق الصحيح. نتحاطق السوف على الناس الذين يظنون أنهم السامح. ونحن لا نأتي، بل نذهب السياسيون إخراجهم. شكيتهم نزعهم بأن الحل من أيديهم. وفي إرادتهم، وأن الفعل السياسي قد أصبح في متناول أيديهم. ولكن هيئات طلائع أكثر تعقيداً. والناس بلا قيادة واضحة ومسؤولية كفاءة السبل. ونحن نهيئهم الإحباط، طاقون سرود من الإحباط. وننتهي المقصد، في أسوأ الحالات، بأن نتحاطق عليهم السبل، حتى يصلوا إلى الفكر الديمقراطي التي تصبح جيد في أفعالهم. وفيما للمعبر والتفسير. وفيما

(الصفحة ١٢٩)

وإهداء المحرقة ومحتوى الكتاب

لا بد من التمييز بين مفهوم الديمقراطية باعتباره مساواة مؤهلة من الأبطال الديمقراطي، لفرجه أحياناً شروط التطلع من التكنولوجيا من جهة، وبين الديمقراطية الديمقراطية تعريضاً دائماً بالديمقراطيات لمعالجتها بوضوح وإعلاء قيمتها. والمفهوم الثاني هو الذي يعبر في هذا الكتاب، وهو المقصود بمصطلح الديمقراطية في كتابي، إلا أنه النص يشير لعكس ذلك صراحةً. وطريقة أوضح لا يدور هذا العمل ضمن مبحث الأبطال الديمقراطي (إليه) بمعنى نظرية الديمقراطية حين تكون عابرة لحدود الديمقراطية التقليدية من أجل الأكراب من الديمقراطية المسافرة<sup>14</sup> ومع هذا لا ينبغي أن يذهب من

[illegible][illegible]

الاتحاد آت الديمقراطية بهذا المعنى الأيديولوجي لا تؤثر في تحارب الانتفاخ الديمقراطي إذ إنها تعطلها معزلة بين مرحلتين الأولى والثانية، الأولى هي تحارب الديمقراطية الثانية والثالثة مثالية، لتحل على ضرورة إنشاء أنظمة لتحل بهاويات الديمقراطية الثانية والتجرب سبيلها إذا كان ذلك ممكنة بما حدا ولكن في أكثر الأحيان تكون تلك السبلات نعت لإيجابيات أخرى ومن ثم، ضرورة فهم منظومة الحكم في كل سياق باعتبارها منظومة أي أن كل عناصرها مرتبطة ومتداخلة بحيث لا مجال لفصل أحدها عن سكر، أو تغييره من دون تأثر باقي العناصر.

إن أسوأ المدح أن يلهم أنفسهم عناصر منظومة ما كأي واحد هي حيث وأن يحاول الإصلاح انطلاقاً من هذا المبدأ في تلك الحالات قد يؤدي إصلاح عنصر إلى إفساد عناصر. وثالث معضلة الديمقراطية فهي يسعى لتكتب إلى يد بعض مداخلها وإطلاقاً من الاعتقاد بأن أثر الديمقراطية على الديمقراطية هو العريقة السكر، اخترب التكرير على أثرها على الديمقراطية العريقة مما يجعلها ويحلل مؤسستهاة بشكل عميقا ويشل مسار لمسيحها<sup>100</sup>

يتكون الكتاب من ثلاثة محاور كبرى، محور الفصل فيها هي اختيار مسيحي فرصته لتدافع للتوفيق بين متطلبات دراسة منظومات الحكم الديمقراطية باعتبارها خدمة متكاملة تكون من عناصر متفاعلة، وتشكل على التوالي مبدأ تقسيم السلطات وسيادة الشعب وخدمة لهم الطبقة الوسطى<sup>101</sup> مع التركيز

« من يملك الديمقراطية الديمقراطية يملك »

Bernard, Robert de Steven, *Democracy and the Challenge of Democracy*, Princeton University Press, 2002, p. 140

100: بدل المتصورات من الاتحاد الديمقراطي (ومسح الديمقراطية) هي خطر أن تصدق الآراء من جهة عدم هو الديمقراطي، في حين مقابلة «أي تصور الديمقراطية» إلى كونه «موتة» ومضرة على الديمقراطية.

على التمييز، يملك

Lee, J. et R. A. Lee, *Democracy and the Challenge of Democracy*, Princeton University Press, 1998, pp. 48-49

101: محور مقدمات البحث بأن الطبقة الوسطى تلعب من ظروف الديمقراطية، «أي دور» التكرير من فرصته الانتفاخ الديمقراطي عند انطلاقها من أصل أنه «مسيحي» الذي «مسيحي» من مقابلة

على العوامل التي تشكل دراسة الديمقراطية وما يوافيها من مشكلة دائمة بدأت الثورة لهذه المبادئ كما بين التحليل ارتباط الديمقراطية بهذه أنظمة الحكم ونسبة أو بلدية<sup>11</sup>، وموافيها مع الأنظمة الانتخابية المحلية أم نسبة<sup>12</sup>، وتأثيرها على المنظمة الحزبية ثانية أم تعددية، بالإضافة إلى تأثير الحياة السياسية بالضرورة الانتخابية وحجم الدوائر الانتخابية وشكل القوائم الانتخابية وكيفية تعليم جلائل قيادات الصف الأول قيادات الصف الثاني داخل أحزاب الحكم وغيرها من العناصر المشكلة لهذه المنظمة واختلافها كلاً مكاناً.

تبدأ المحور الثلاثة مقدمة تطرح إحدى الإشكاليات الكبرى التي تعصف بالديمقراطية هي علاقة بالمحور الديمقراطي المذكورة، ثم يستعرض الجزء الأول في تحليلها انطلاقاً من أمثلة تاريخية، وهي على التوالي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لتبدأ بتقسيم السلطات، وبريطانياً في ما يخص مبدأ الشعب، والتمثيل الانتخابية في ما يتعلق برهان الوسطية. وقد اعتبر هذه النماذج أمثلتها المحلية لإزاء مرحلة الديمقراطية وبعد هذا طوطم صحتها وترجع قدرتها على الطموح، بخرج كل محور أمثلة إضافية يركز في حركته التي على مثله رئيس لدى، مما يعطيه ثلاثة أمثلة، هي على التوالي فرنسا وألمانيا وبلجيكا. ثم يتوسع بعد ذلك في محرم الأمثلة واستخلاص المصروف مع تشبه إلى أن العاية ليست القسيم لتحليل مفصل لمختلف التصرف الديمقراطي المطروحة إذ لا سويتها إلا تأمناً واقعية في أعداد محددة ومختلفة من أجل

<sup>11</sup> ديمقراطية طوطم دور لإصلاح محرم من أن يوسع الديمقراطية يحتاج عملاً الترميم العنصرية، والعددية صيد من مبدأ العنصرية التي التقى الوسطي في المصالح من أجل أن تكون من دور العنصرية الوسطي في الديمقراطية، أنظر

Robert A. Dahl "Democracy and Democracy" *Journal of Political Science*, vol. 17, no. 4, 1994, pp. 38-80

<sup>12</sup> أما الأنظمة الانتخابية محرم مبدأ العنصرية من السلطانية من خلال التمثيل الرئيس من قبل الشعب، و أما أنظمة الترميم العنصرية، مبدأ الوسطي التاريخي العنصرية، صيد من دور العنصرية الوسطي في الديمقراطية، أنظر

فانك - رئيس الديمقراطية محرم لا محرم، و أما العنصرية من أجل هذا التعريف الانتخابي، أنظر

Adam Smith *History of Democracy: Government, Liberty and Democracy in North America* (Princeton: Princeton University Press, 1999), pp. 111-112

<sup>13</sup> 1971, essay for *Democracy: The Handbook of Democratic Theory* (London: Polity Press), pp. 388







## الفصل الأول

### تقاسم السلطات

من مبدأ التوازن إلى سيادة المطالبة



## مُدخل

لقد قامت السلطة تاريخياً على ما يسمى في علوم الاقتصاد الاحتكار الطبيعي. وقد حوت العامة على بيان ذلك من خلال مثال السبغة التي تحتاج إلى رذاذ واحد كي تملأ حبات البحر سلام. دون هي تعذرت فيدها، تأكد الهلاك، من ثم، تطرح الديمقراطية معضلة تطبيقية على السلطة بما أنها تخرس التعدد والمصلحة. أي أنها تقرب الاقتصاد قائم على العرض والطلب منها لمطروحة محكومة بسطق الاحتكار الطبيعي. ولذا، لو يكن السؤال أملاً لتبقى الديمقراطية؟ بل كان المبدأ لا تغفل مائداً؟

بذلك غور أن الحرية تتحقق حين تقسم السلطة. وقد شاركه في ذلك مونتسكيو. ولئن رأى الفيلسوف الإنكليزي أن في ذلك تعديلاً ثلاثياً والاستقرار محكم أن تقسيم السلطة يمهّد لاعتبيتها وانجدها، اعتبر هيدسوف العرسي أنه بالإمكان تعصب هذا المرفق إما كان تقسيم السلطة مطلقاً بطبيعة السلطات التي تسع من الدولة. وقد اعتبر أنها ثلاثة، تشريعية ولغدية والقضائية وعلى كسب الفجوات الديمقراطية ولدت المذاهب الرئاسية كتبت أن مونتسكيو على حق، فإن محاولة في فؤاده الديمقراطية تشير إلى أن شبح هوزر يحوم حولها

ذلك في الأطروحة التي يخصصها هذا المحور. إذ يؤكد أن الفصل بين السلطات، قد مثل نقطة صعب، سوية في هندسة الأنظمة الرئاسية، سميتها قليلة الحيلة في مواجهة موجة الديمقراطية. بل إن المخصصة السلطة التي هي من أهر المرفقات التي توافي إليها هذه الموجة متأصلة في الأنظمة الرئاسية، لا تكاد تغدوها. وعليه، يثقل مبدأ تقاسم السلطات وتوازنها من أكثر القيم إغراء في الديمقراطية إلى أشدها خطورة على فعالية السلطة، في وعلى ديمقراطية الفعل السياسي.

بدأ هذا المنحور من الحرية الأمريكية باعتباره المثال المرجعي للأمة الرئاسية إذ لا تكمن أهميتها فقط في الانحرافات الشعبية التي تشهد هذا البلد خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد وصول دونالد ترامب لسدة البيت الأبيض، بل تشمل أيضًا ما عليه منظومة الحكم الأمريكية من صعوبات هيكلية في استحقاق الإصلاحات الضرورية، التي لا تحقق ولا لولايات الصالحات لمتابعة مطالبها كدست صيحات الولايات الأمريكية الاستثنائية تعطي على كثير من عيوب منظومتها السياسية، وهي حقيقة لا يمكن استبعادها إلا بالاعتراف حقيقيا في تاريخ الديمقراطية في الولايات المتحدة وهي طبيعة أعمقها التي تحكمها مشاركة الأسطر المؤسساتي والجمهور الكبير من عهد واشنطن السيوي وكثرة اضطراب الترميز الانتخابية من جهة أخرى. إن هذا المزيج من الحكم يخلق العقاقير السيوية، بحيث يكاد يستحيل الإصلاح فيه إلا من خلال التغييرات العميقة والأزمات العميقة التي إن الولايات المتحدة بقدر ما أثبتت مؤسساتها إلى حد الآن من القدرة على الخروج بسلام من الأزمات الحدودية أكدت ذلكا طبعا هيكلية في مستوى المشاكل.

مؤرخ بعد ذلك على عرشا ليري ما تحديه عميقة جمهوريته الجديدة من صعوبات عظمتها الرئاسية، الذي جاء أصلا ليعيد حكم الأحزاب<sup>11</sup> ولاعتد لأولوية المراجعة الطبيعية من خلال مبدأ اتفاق ذلك مع شعور الحزب لعرات لسزت منها الأحزاب لاستعادة الهيمنة. وما إن إخراجها من ذلك قد جعلها تعود من الناحية، فإنها لم ذات دائما بأحسن ما هي الحقيقة الحرة. ومسلها برتاد بقدر ندرة القيادة الطبيعية بين السياسيين وهو ما جعل منظومة الحكم في عرشا لزواج بين الملكية المتحدة<sup>12</sup> والديمقراطية

11) كثر من يقول إن هذا الإصلاح جاء نتيجة الاتفاقيات الحرة من المستند، ولكن هذا الكلام على صيغة غير كاملة، إذ إن ما يمكن اعتباره تغير النظام الاستثنائي أثناء المواجه الرئاسية في الحقيقة على صغر الجمهورية المتحدة وليس صلاحيات ليعط ذلكا على تباين الأعزاد، وذلك هو في حالة دستور الحكم، من جهة إمكانية دفع الدستور بالمشاكل الشعب.

12) هذا المصطلح جدير من قول كاتب أمريكي، توماس هوبز الملكية الجمهورية، هذا كاتب الملكية الملكي، إن ما كان عليه، هذا هو، إن الذي لهذا معنى أن يكون الشعب، على هذا هو من معنى ملكي.

برلمانية مثقلة. كانت المحاولات الأولية لها من صناديق فعالة السلطة التنفيذية إلى تجنب خطر التشويش الداخلي.<sup>111</sup>

وبنهي هذا المسحور بأشقة عن أسوأ حالات التي حاولت أن يحفظ على مبدأ تقاسم السلطة مع تجنب التفرع في الثانية العربية صمدًا لعدالة أكثر في التطوير البرلماني. ولكن النتيجة كانت سلبًا كانت بتهدد المؤسسات التشريعية وهو ما فتح الباب على مصراع أمام سلطة السلطة وهدية المصالح الضيقة إذ يصطاح الرئيس بدور عزيمت التعاضلات السياسية خارج الأطر البرلمانية للأحرار. ولولا الأختارات دور الوسيلة للتقريب بين وجهات النظر.

## أولاً: النظام الرئاسي الأميركي ومعطلة الفيتو فراقطيا

### ١ - التوزيع الأميركي: رغم نظام الحكم لا ينضبط

تتألف الولايات المتحدة الأميركية الحالية البر حدية في العالم لطعام رئيسي يعمل وفق صوبط دستورية<sup>112</sup>. ولأن الولايات المتحدة بلد ديمقراطي، المشايخ، يتفرع الصوبع مدته أن يطبقها السياسي ديمقراطي. كيف لا، وهو العدم -الأعلى من حيث تقسيم السلطات وتوزيعها بين المؤسسات وهو من رتبة بعضها على الآخر؟ لكن في الوقت نفسه، لا يكاد يختلف أحد مع القول بصعوبة السيطرة الاتحادية الأميركية. ذلك أن أصل بلد في العال، لم يفر لشعبه، إلى حد الآن، تحلية اتحادية أو صيغة تصاهي تلك التي تنظر للأوروبي. ولقد

١١١ - بارتون، راسي، شيريدان، راسي، ولدا لا مثلاً إيطالي حركت العال.

Marcel Desjardins, *La Monarchie constitutionnelle* (Paris: Robert Laffont, 1971).

١١٢ - صدر عن الدكتور جورج فونستاد، *السلطة التنفيذية في بلاد ذات السيادة الأمريكية*، وهو بحثه جورد عن الفكر من الأحرار، الشعبية -أطري عرقي يندرج في الإحصاء عن سؤال ما القومية؟<sup>113</sup> في ١٩٥٤، نيويورك: مطبعات الفنون، وأعيد طبعه في ١٩٦٨، ص ١١٤.

١١٣ - عن صناديق جورد، صمدت الولايات المتحدة نظام الرئاسي والمطابق، هذا -أطري عن جورد، جورد.

John A. Graham, *Democratic Origins of Representative and Executive Government in Britain and Canada* (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 1.

كشفت أزمة خروج من كورودا عام 2020 للعالم ما يعترض هذا المصالح السياسي من ضعف اجتماعي. ومع ذلك ففي الولايات المتحدة من أكثر البلدان من حيث التفاوت الطبقي. ولا شك أن الولايات المتحدة قد بلغت أعلى مستويات الحاجة من حيث حق الثروة ولكنها تفقد عبء كل البعد عن مستوى البلد المتطورة في توفير الحد الأدنى من المساواة في الفرص لمواطنيها.

حين تطرح هذه القضايا، فإنه أصبح الانهيار إلى السيطرة الاقتصادية بدلاً إنها الديمقراطية المتوخاة لغرض أساسها وعلى هذا الأساس، تطلب الولايات المتحدة في نسخة عصر، من نموذج فيسبراطي يحتل إلى صميم ليبرالي يقف " ولا يتكلم المتكلم عنه أن يسأل لماذا لا يؤدي النموذج الديمقراطي إلى نتائج ديمقراطية؟ أو بطريقة أخرى: لماذا لا تؤدي الديمقراطية السياسية الأميركية إلى لوائح الرأسمالية، كما حدث في أكثر البلدان المتقدمة من أجل إنتاج ليبرالية ذات روح إنساني؟ أو إن شاء القدر لماذا لم تحل الولايات المتحدة على الأصعدة الاجتماعية ما حققته البلدان الديمقراطية الأوروبية وبمكثبات أقل وفي ظروف أصعب؟

يمكن الاطمينان للتفسير الأيديولوجي جوهراً دعياً لا بد من طرحه به (4) إنه يستلزم فكرة متقدمة أن من طبيعة الرأسمالية أو تؤدي إلى التوحش، يحس البحر عن إطارها السياسي ولكن أليس المظومون الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة هي ارتباط وإلزام مسخرجات النظام السياسي الأميركي؟ وعندها، ألا يعني الاعتراف بأن نظام تقسيم السلطات ورفاتها المتنازعة هو الذي لم يستطع أن يحسن للشعب العدالة الاجتماعية التي توفرت للأوروبيين؟" (5) لا يعني هذا الكلام إنكار إيجابيات هذا الفصل بين السلطات ولكنه يحاول

(4) حول الاقتصاد الذي يشكك المصالح الأميركي في هذه في ما يخص مبدأ الليبرالية، انظر غريغ بيليك، المصير البشري والسياسة الصراع المتبادل إلى الداخل، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 2017.

(5) من أجل أن يكون جوهراً من الأصعدة الوطنية التي لا يمكن تجاهلها، انظر: فيكتور من السيطرة الأميركية، لندن:

David Heldman "The New Apparatus of Power", *Harvard Law Review*, vol. 113, 2000, p. 141

بل إن أهم الفصول الثلاثة هي إحصاء السلطة لإدراك المصالح المستعدة، خاصة حين تكون واضحة في عدم التعبير، بما تحدد مسارات الإصلاح المقترح

إن تحليل مسؤولية النظام السياسي الأمريكي بهذه الصراحة مدعج لتفكير إنسان يتحلى حجة مقادعة أن النجاح الشائع الذي تمتد الولايات المتحدة لا يعني بالضرورة نجاحاً لنظامها السياسي. أكثر من ذلك، لقد أصبحت الولايات المتحدة بالرغم من طغيانها السياسي، لا مفعلة. لا اختلاف في كون دستور مطبوع المحكم الأمريكي قد وفر إطاراً أساساً للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأمريكية. ولكن التغييرات الكبرى التي تواجهاها الولايات المتحدة الأمريكية كما تحدثت لإصلاح العيوب البنية في مطبوعها من قبل العبودية والتعبير القسري، تؤكد أن هذه الأسطرار المؤسساتي الأمريكي يعود أيضاً لفئة واحدة أكثر هذه الإصلاحات الهيكلية، كالشؤون الاقتصادية والاجتماعية يحصل عامة حرج الأهل السياسية، بل وكثيراً ما يتحقق في عملة منها وهو ما يعتبر أشتت الأمريكيين بالتمسكية لفتحهم أن الدولة لا ينبغي أن تولي دور القس الأمبريالي الذي يسمح الرقبة ويخرج من الوضوح خاصة في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أخرى. أهم ما في مطبوع المحكم الأمريكي هو بعداً السلب الذي يعني الصلابة لا بعداً المرحب الذي يسهل تعديله. وذلك على حين تكون استعداداً إلى الإصلاح بطانة يصعب الاختلاف فيها.

إن المستبعد من النظام السياسي في هذا البلد الديمقراطي العريق هو أن من يلعب على تعهده وسنن الرقبة المتفاداة التي تعبرها المؤسسات على بعضها بعضاً من أجل تجنب التعبير عنها مفعلة الأسطرار كما تطوّر في الثقافة القبلية. إن الرقبة مدع من المختلف، فلا بد أن تجرّب من حرية استخدام السلطة ولكن حين تصبح تلك الطريقة الأسطرار القاسد من الفساد فحرم كل من أطوار مصلح من استخدام السلطة للإصلاح<sup>11</sup>

111. وكذلك يمكن ملاحظة في بعض النظم أن عدم جمع جانيها يُعزّل

Kasper Miller, *Democracy, Enforcement, Coercion, and Open Political Culture: Learning From the American Example*, 2006, p. 13



ومن مؤثرات تصور المنظومة السياسية الأميركية أنها صممت التصدير وكل من حاول تقليدها، خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية، اكتشف كثرة الأزمات السياسية التي تكسب فيها هذه المنظومة<sup>121</sup> ربما ليس النظام السياسي الأمريكي هو سر نجاح الولايات المتحدة، لماذا لا يكون العكس هو الصحيح؟ أي أن المحاضرات الأميركية هي التي تضمن استمرار هذا النظام السياسي، وذلك بالرغم من كل ما يحترقه من حروب<sup>122</sup> وما يحرقه من الحد من العوازل الاقتصادية وتزعير الرعاية الصحية لمواطنيه إلا أنباء على صعيد إرادة قوة اقتصادية مدبرة لم يحد المجتمع إلى ترويضها شيئاً.

بعد حرب الاستقلال، لعبت الآلة المؤسسية نظاماً رئاسية صرفة، وهي السؤال الذي يشير إلى الأبعاد لماذا صممت تلك؟ لماذا لم يتسوا النظم البرلماني البريطاني<sup>123</sup> والجواب أن النظام البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر لم يكن قد أصبح بعد<sup>124</sup>، إذ إنه لم يكن قد أدركت مستهدة تحقيق الديمقراطية، ذلك أن البرلمانية لم تكن لا يزال يتقاسم السلطة مع الملك، ولذا، يمكن أن يفسر أن الآلة المؤسسية قد انشأها قنصلان البريطاني، مع دعم ملك من خلال المؤرخ الملكية البريانية بالرقابة المتخفية<sup>125</sup>.

[121] Lawrence E. White, "Further Perceptions on Participatoryism" in John E. E. White, *Participatory rule: The Failure of Participatory Democracy in Britain* (Johns Hopkins University Press, 1986) p. 186, 187.

[122] من بين هذه الحروب: تشيعة الشيعة المسلمة التي بعد ثلاثين عاماً من الأسس، عندما التي بعد هذا الحروب الأمريكية، حروب القادة هذه أيضاً في صلب النظام الجمهوري من الحروب.

[123] Bruce R. Wilson, "Presidentialism, Political Fusion, and the Complex Presidency of 1801," *Presidential Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (2014) p. 280.

[124] يمكن تصور الصحيح من ذلك بعد أن أصبح يُفسر في سياق أنشأ الديمقراطية. [125] "The English Model of Democracy: A Critique and Evaluation of British Theory and Practice," *World Politics*, vol. 47 (2004) p. 100.

[126] John E. E. White, *The American Presidency: An Institutional History* (Cambridge University Press of Boston, 1995) p. 420.

ولم يكن الآراء المؤيدين لمطالبة السلطة، من حين تكون متحدة<sup>13</sup> موضوعاً دستورياً كانت ذات تقليد صلاحيات الرئيس، خاصة أنه ليس مسؤولاً أمام السلطة التشريعية. وذلك اعتدوا في صياغة قواعد مطبوعة الحكم على فكرة أساسية مدعاه أن أي سلطة لا بد أن تكون مقلدة. ومن ثم كان تسليم السلطات عمومياً بين سلطة جنرالية خاصة من جهة، ومجموعة من الولايات المتحدة صلاحيات محلية واسعة من جهة أخرى. كما ولحق تسليمه لهذا بين سلطات ثلاث، والامية وتكثيرة والمختارة

بشار هذا إلى معارضة مدعاه أن مطبوعة الحكم الأمريكى القائمة على دستور مكتوب ومستقر قد استعادت أيضاً من أصولها البرلمانية التي تتميز بحرية متحدة دستورية، بما يجعلها مرونة وفكرة على التألف. فزعم وجود دستور مكتوب في الحافة الأمريكية، يمكن الحديث أيضاً عن وجود دستور غير مكتوب، يتجلى من خلال ممارسات ذات أثر دستوري مخالفة لبعض الدستور الأصلي ووجوده، وذلك من دون أي نقح رسمي في النص. والهدف في ما يخص مطبوعة الحكم التركز التدريجي للسلطة بين يدي الرئيس في ما يخص السياسة الخارجية. ومثال ذلك أن الكونغرس لم يعطى الحرية، كما هو مضمون عليه في الدستور، إلا بعض مزايا، في حين أن الولايات المتحدة قد عادت صلاحيات عشرات الحروب بقيادة الرئيس

يحتاج الدكتور اليوم المطبوعة السياسية الأمريكية وبه توفّر من توزيع السلطة ورفعة متداولة بين المؤسسات، وذلك مثلاً من خلال التفكير بأن دولة ذات زمام لم يستطيع الأنحرف بالمؤسسات الأمريكية. وفي ذلك تتداخل لما هو واضح إن هذه المطبوعة قد عادت في مع شخص كثرات من أن يعود إلى مدة التي «التي» ثم إن مثل زمام في عرض أحدث قد يصر خصوصه ولكن المراتب المعصومي لا يملك إلا أن يطرع السؤال التالي هل يمكن أن

13.11 ينظر في سبيل المثال

Paul M. Sharp, *Shadows of Empire: John Jay's Search for American International Institutions* (Chicago: University of Chicago Press, 2009).

وقدس لم أتخذ قبانه في ذلك من الأمريكي أن نعزز في استبداد حاكمه إذا كانت إصلاحية ونسعى إلى التغيير؟

إن كل التصورات التي تقدم لتفكيك التحولات 2016 إنما تركز على شعبية ترامب لدى الجمهور. ولا شك أن لها ما يبررها في واقع المجتمع الأمريكي وتذكر أليس الأخرى أن هناك أيضا في السجل المؤسسية التي جعلت ترامب يصر إلى ما وصل إليه "طريقه الواسع" هل كان ترامب ليصل إلى أعلى هرم السلطة من دون تجربة ميدانية أو تاريخ مؤسسي أو انخراط في مشروع عملي لو لم يستغل سمعة النظام الرئاسي الذي يرفع المصالح، كما يرفع سمعهم، بأن السلطة يمكن أن تكون تجربة ميدانية؟

لا شك أن عطلة العمل السياسي في الولايات المتحدة تسببت في شكلها لتصور الأبناء المؤسسين لجمهورية تعمل وفق قاعدة قسم أطراف الذي يتهم من خلاله الأخطاء بعدم استخدام علمه للإصرار بالناس. المشكلة أن السياسة لا يمكنها أن تلب عند هذا المستوى السالب، فهي تحتاج أيضا إلى القدرة على إعادة الناس ولا يكون ذلك إلا من خلال امتلاك وسائل السلطة والتفرد على العمل السياسي من أجل بعد قوى الركود

## 2 - الركود الفكري والحاجة إلى الصدمة: مثال التجربة

لقد كتب الدكتور الأمريكي مروج مباحصة للأحزاب على أن جورج واشنطن قد حذر منها على اعتبار أنها الطريق نحو الانقسام السريع، ما خلفته وطوره صدمة مثل هذه الصدمات. وعلى رأسهم الدكتور هانسون وتوماس جيلوسون اللذان وصفا أسس الثابتة الحزبية الأمريكية المشهورة "أنا أولاً" فقد كان يؤمن بالحاجة إلى سلطة مركزية قوية ومستقلة المصالح، وأبعد

1711 تكلم الصرخة في أن هذه الثابتة الحزبية التي رأى فيها بعض الرأى قادة مؤسسية وهي "أنا أولاً" والذين "حفظوا هذه الثابتة التي سمعت بالحوار من مبادئ نظرية الحكم ومن ثمة، يهدف القوي واللات صدمة صرخة وغربة، وغربة على بعد أن هذه الثابتة هو "أنا أولاً" - صرخة في صرخة في صرخة

الصح بأن الحب الوطني لا بد أن يتعلم من أجل مقاومة البرصت المتحدة السوية لإصعاف السلطة في المركز. أما الثاني، فقد رأى أن تقديم مشروع دليل المقاومة على ترك السلطة، الذي كان يمثل في ذلك الوقت مشروع ألكسندر هاملتون، سيؤدي في يوم إنشاء حزب مفرد

لقد نشر هيريمون في مزارع كثيرة عن لمؤامرة من هاملتون من خلال سرقة قصة جثاء جمعة عام 1791، حين كان وزيراً للخارجية جورج واشنطن، مرملة لذلك في المحكمة ألكسندر هاملتون وزير البحرية، وأجاب الرئيس جون آدمز لدى التعليق في بيت هيريمون حيث خلق ثلاثة صور ساءة عنها حينها فقال: "تمت صور أعظم رجل في التاريخ، فرانكيس بيكون، هندسوف العف، وإسحق بنون، صاحب نظرية الحاقية، وبيون لوك، منظر الخط الانجتماعي. نشر هاملتون عن استمراره قائلاً إن أعظم رجل في التاريخ هو بوليس فيسر

تمكس هذه الشهادة على مداخلها، المناقش الكبير بير تهور تومس هيريمون وتهور هاملتون لتحكم وعلى كل حال، يبدو أن هيريمون قد تأثر برؤية عمل هاملتون، مشيراً أن موقفه هذا ينحصر عن رغبة قوية لديه في مركبة السلطة، مع جهل الجمهورية الناشئة، لماذا كما كان مثله الأعلى بوليس فيسر قد حدد من قبل الجمهورية الرومانية لتهدد لتفويض أركان مؤسساتها والاعتماد على مساهمة مع إنشاء الديمقراطية على يد الأمريكان أفسطس، أين بوليس فيسر بالقبلي<sup>(1)</sup>

والعمل، انضمت قيادة الأناء المؤسسين في الولايات المتحدة لمؤامرة من نابرس، يسعى الأول إلى مركبة السلطة بقيادة هاملتون، وكنت هذا الأخير يسعى للدورين، أما الأخير الثاني، الذي قاد هيريمون، فقد جاء مناهضة

(1) من القصة، إن هيريمون سعى برؤية في الاتحاد على حيث إن له القصة عن دور هيريمون في هذه القصة، ومن خلال أنه قد قصد أن يكون الصفات الرئيس مشيراً: "وكان أيضاً أن بوليس فيسر كان يعرف أن مساهمة هاملتون على هو والرومان أن أن دولة السلطة، أن على في مداخل مع دعوة الجمهورية [أخر]

Michael Perman, *Jefferson's Dead Republic: A New Political Culture Born in Rebellion during the American Revolution*, Oxford University Press, 2007، ص 100

لهامستوى تحديدك، والبراعة لترى السلطة العميقة، وقد ساهم جفرسون إلى أن حركة لا بد أن تهلك في شكل مؤسسة حربية، فذلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها استعادة مقاومة ما كان يراه ديمقراطية كانت، بل انطلاقاً على قسم الثورة، وحرب الاستقلال، وقد سبق الحروب للجمهوريين الديمقراطي، تماماً بذلك من دعمه للقوانين الجمهورية ومطالبة سحب الائتلاف نحو لحرق مؤسساتها العدائية إلى إمبراطورية لغرض فيه سلطة والسخط هبنة لذلك، كي لا ينقل الشعب الأمريكي من صحنه لإمبراطورية خارجية إلى صحنه لإمبراطورية داخلية<sup>104</sup>.

إن هذا النوع يشار إلى الاختلافات الجوهرية التي تحدثت فيكونت الجمهورية الأمريكية الباشعة، ولم يكن لها إشكالية العمودية هي خير سمات مقطعت المشاكل تدريجياً على إيمانها، تحيرت القوى السياسية المصحة في الحروب أن ذلك يمثل إعلان حرب<sup>105</sup>، ولم يصبح النظام السياسي الأمريكي في حل هذه المشاكل إلا بحرب لغوية كانت تهيئ وحدة الولايات المتحدة.

إن في هذا المثال ما يؤكد أن السلطة في تعبت السلطة خطر على الديمقراطية، إذ أن المصالح المرتبطة بالعمودية كانت تعزل على سطوة البراعة والتورق لإعطاء كل معطولات التعبير السلمي، ومن ثم عرضها التمدد على المصالح على التورق بين هذه المصالحات التي نفس العمودية مع تلك التي تعرضها في سطر الشيوخ، فذلك التورق كان يكفي لعماد العمود وعدم التعبير، وقد استمر هذا الوضع طويلاً طويلاً إلى أن أدت صحبة الأوليغارش في الحروب إلى إعلان الانفصال عام 1861 فكانت الحرب وما تعطل السياسية لشمال أشر فادته إليهم يستقرون الأمة الأمريكية، وإتهم مسؤولون عن عملية الدستور الأمريكي من مستعب الأقلية أي أن ما غير

104 E. E. Schattschneider, *The Semi-Presidential System in American History* (Black Catell University Press, 1960), pp. 14-17.

105 David J. Mervin, *The Rise of American Populism: From Frontier to the Transformation of the Georgia Economy* (1961, 1968) (New York: Oxford University Press, 1968), pp. 28-37.





على صعداته عبر ديمقراطية. كما أن هناك السلطة قد تسبب في أضرار الإصلاح إلى درجة تحولت فيها من حالة الركود إلى خطر تهديد وجود السلطة فيه.<sup>121</sup> وأسابغ تلك كثيرة. ولكن أبرزها ما نوقره المطبوعة لعدتها لمصالح الضيقة، حين تلك الرغبات والمصالح من مداخل إمبريالية كثيرة لتعطي في مسيرة إصلاح في إطار القواعد الديمقراطية الطبيعية. وما صنع سلك في حالات صعبة كالعهدية والتعبير المصري، بسحب اليوم على وصفت أكل وموحد كتاب التغطية الصحية للجميع.

### 3 - سيادة الأوروبي من المسؤولية السياسية

لقد برزت أخطر مراحل التعبير العميق في الولايات المتحدة الأمريكية بالأوضاع الاستثنائية، ولا يقتصر هذا على السياسات الداخلية، ومن ذلك ما اعتبره البعض من الطبيعة الأمريكية في السياسة الخارجية من أن ذات ليس أقلها حرمان صميمات رفضت والمطهر أن تحمل بينهما مسؤولياتها الجديدة بحسبها القوة العظمى المصاحبة وهو ما ساعد، وإن بطريقة غير مباشرة في توفير ظروف الحرب العالمية الثانية. إذ إن الرئيس ويلسون لم يستطع إحقاق مشروعه من أجل هذه منظومة دولية لخدمة السلم في العالم. فمحطش الشرح قد رفض المصادقة على السلم ومع الذي كانت إدارة الرئيس قد اقترحت المؤتمر السلام في فرماي عام 1919 وهو ما جعل منظمة عصبة الأمم التي كان يفترض أن تشارك في جهود الدولية من أجل الحفاظ على السلم في العالم، تولد ميتة.

يمكن أن نسوق أيضاً مثال الإصلاحات الاقتصادية التي لم تبدأ على المستوى الفدرالي إلا بعد أزمة 1929 وهو ما يؤكد مرة أخرى أن حدود السلطة بسبب تحدياتها تحت شعار الرقابة والحوار قد أصبح منظومة قائمة على حق الشفهي. وبما أن الفرص ليس من التعبير، تعمل المنظومة لصالح التوسيع، ذلك أنه كلما استطاع المظالمون بالتعبير تحقيق اهتمام، من خلال التحدث

[121] Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*, Yale Univ. Press, New Haven, 1975, pp. 12-14.



وتنص المادة ١٠٤ على سبيل المثال، جاء الرد بصفة موارد النفس في الكونغرس مثلاً الرئيس من تمرير مشاريعه. أما إذا كان هناك إمكانية للتغيير من داخل الكونغرس، فإن القوانين قد تم تمريرها في كثير من الحالات. وإذا لم يصبح هذا، ولا ذلك، لنرى المحكمة العليا وحدها في نفس القوانين.

تؤدي المحكمة العليا في الولايات المتحدة دوراً سياسياً مهماً من خلال استخدام سلطاتها في مراجعة دستورية القوانين. يجب المساواة بين المحكمة والشبكة من القضاة أمام أو فرضها على. ومن ثم، فإن حرمات القوى السياسية المختلفة على تعيين الرئيس من أجل تعيين القضاء الرئيس مهم، بما يمكنها من تمرير سياساتها. من دون تحمل مسؤوليتها سياسياً، وهو ما يطرح خطر هزيمة حزب القضاء غير متحدة وغير خاضعة للمحاسبة الديمقراطية، بحيث تعرض الطلب السياسية في تمرير رؤاها على المجتمع. وهو ما جعلها هدفًا متكررًا لمختلف أشكال التعبير.<sup>124</sup>

إذا كانت السلطة في النظام الأمريكي تنتمي إلى المحكمة العليا، فليس من المستغرب أن تكون الدستور والمراقبة وظائف القوانين مع بقية وروحه. فإنها سيطرة سلطة اعتبار. بالإضافة إلى أن قضية هذه المحكمة ليسوا متعصبين من قبل الشعب، فإن قراراتهم كثيرًا ما تأتي لبعض سياسات من المجتمع الشعب.<sup>125</sup> خلفاً أن الكونغرس لا يملك أي وسيلة لتجاوز سلطة المحكمة

[124] من أجل هذا، فإنني في هذا الفصل من القضاء والديمقراطية، أشرح بعض التفسيرات التي تم تقديمها. المحكمة هي أساساً السلطة الشعبية. إلا أن، في حالات المحكمة، يصبح أساس طرح المجتمع ويظهر من أجل تحديد بعض في الأساس. في هذا الفصل، أشرح

Levin, *Reinhardt's "Private Constitutional Law Problem"*, *Constitutional Commentary*, vol. 30, no. 1 (2013), p. 85.

[125] هناك لا ينبغي أن يكون ذلك، ولكن ليس من سوء الفهم السياسي، بل هو، من وجهة نظر المحكمة، بعد في المقام الأول، هناك شك في أن كونها ترويض بعض هي. أولاً، مع وجود أن هناك تركيز في المحكمة الدستورية، هناك هي، إلا أنه هناك هي الأبحاث، والتجارب، من جهة، بما في ذلك أن هناك المحكمة العليا، لا يكون. كونها، التي السياسي المحكمة، يجب أن يكون

Robert A. Dahl, *Democracy and Its Critics: The Supreme Court as a "National Minority"*, *Journal of Public Law*, vol. 4 (1955), p. 209.

العديد، وذلك على عكس الكونغرس الكندي مثلاً<sup>124</sup>. لس أدم الكونغرس، إن هو أراد إعطي قرار من قرارات المحكمة العليا، إلا أن طرح الدستور. وهو إمكانية لا تبدو أنه يكون طريقة. وذلك ليس لولاهد، التعهد المحقق، لمسار لتفويض الدستور في الولايات المتحدة، وإنه قد عدم استقرار الكونغرس سبب قصر مهلة عرقه السفلى المتحدة مستين مد، يحرص على ذلك أن يكون في ما يشبه حالة المحكمة الاستماع الثالثة. أما الرئيس، فهو لا يمكنه يعقل إلى البيت الأبيض وبدأ في ممارسة صلاحيته حتى يعطى الكونغرس أو إحدى عرقه. وإذا صوبت أو استجبت لديه أغلبية عريضة في كشهاد، فيه يعطى لها مهلة أن تدوم أكثر من طيلة أشهر قبل أن تبدأ مهلة انتخابات منتصف الولاية.

لقد أدى هذا المنظور السلي في ممارسة السلطة إلى تقديم بعض السياسيين لشعور بالمسؤولية. إذ إن السلطة الثالثة التي أصبحت معروفة الحكم الأميركي لكل سلطة ضد السلطة، وخاصة بها المحكمة العليا، كانت حجة غير مألوفة. فقد أصبحت قراراتها الرافضة معززة بأحكام السيود في صناديقهم، ولكن بطريقة غير متوقعة. فمهم من يتخذ معاملة الدستور، في يمنع من الاستعانة بالعودة السياسية السلطة بما يوصي صاحب أو نائبه، ومن عدم تحقيق المسؤولية عن الممارات السياسية المتبعة<sup>125</sup>. وهو طريق لشعورية التي تعرف بمهانة الشعب التي لا تكثر عن إرادة الشعب، ومن بينها القضاة<sup>126</sup>.

124: "القرار" لا يحدد المحكمة العليا الأمر في الولايات المتحدة. إن قرار الكونغرس معطى مع الأمر الذي يرفضه الكونغرس. مع طرح مع القرار في الدستور. أدم  
Robert A. Brown, *Law and Legal Theory in England and America* (London: Harvester Wheatsheaf, 1987), pp. 15-16.

125: جون لاسموند السياسي الذي يكون المحكمة العليا في هي السلطة المرفوعة. أدم  
Mark A. Cohen, "The Fourteenth Amendment: Legislative Deference to the Judiciary," *Studies in American Political Development*, vol. 7, no. 1 (1993), pp. 32-41.

126: جون أدم المظن في طاعة وما يفرضه من. أدم  
Brent Guyer, "Populism and the Powers of Rights: The Dead America on Representative Democracy," *Canadian Journal of Political Science*, vol. 31 (1996), pp. 364-380.

وطريقة أخرى، أصبح قوة النفس سرًا من الحقبة السياسية الأمريكية<sup>124</sup> إذ إن النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والرئيس كثيرًا ما يؤثرون على الدستور الذي يؤتاه القضاء كمنصب يعمل مسؤولاً عنهم أمام ما عليهم وهي ذلك لتتبع لمشورته وإذاعة آرائها بالنواب يذهبون عقب ما عليهم بالتصويت على قوانين يملكون أنها ستعرض للقضاة والرئيس يملكون حجة لتحمل مسؤولياته الدستورية ولا يفر بعد ذلك إلا المحكمة التي، بلدر ما تدرس حق النفس، تدعم الشعور نهديش إرادة الشعب التي تعرض أن يحرر عنها مثاقير السياسيين<sup>125</sup>

لقد أصبح القضاء الأمريكي منها ما تعطيل ممارسة الشعب لسيادته من خلال سبعة سائل لتطويع المحكمة العليا أسلحة خاصة في ظل بردها إلى البحث عن مقاصد الأداء المؤسسي في تأويلها للدستور، في ما يسميه المستقلون سلطة الأيدي البيضاء على اعتبار أن هذا النوع من الحفاظ يسير الولايات المتحدة القوي العادي والعشيرة في معنى دستور واضح في القرن الثامن عشر لا شك أن للمحكمة العليا أثرًا إيجابية في حماية الحريات، ولكنها أصبحت تمثل عائقًا مثاليًا لصالح الحظاظ الشعبي الذي يحرر أنها تحمي قيم الشعب على حساب مبادئ الشعب وهو ما يضع هذه المحكمة في قلب المواجهة السياسية في حال استمرار معاجلات التيار الشعبي

ولكن كان الطاهر من الصراع هو السيف النفسي الذي تسلطه المحكمة على فرائض المستعبد، عاد النعني من هو التركة التي يمتصها الرئيس أو الكونجرس لتلك السيف كي يقطع ما لا يجرؤون هم على قطعه أي أن معرفة الرعية والكونغرس قد تحولت إلى عملية لعباء المسؤولية، سلطة الرقابة القضائية

124 في المجالي الاقتصادي والسياسي، يؤكد المؤلفون أن المحكمة التي سبقت، مصداق  
القانون الأمريكي أنظر مثلاً

Michael McConnell & Forrest W. Gordon, "The Roberts Court and Commerce Issues: Is the Era of Polarization?" *Case Studies Quarterly Case Studies*, vol. 47, no. 3 (2015), p. 349.

125 Thomas S. Bredemeyer & Thomas S. Bredemeyer, *The Roberts and Alito Courts: Commerce, Courts, and the Future of the Constitution*, George Mason Univ. (2011), manuscript, p. 4, at <http://www.georgetown.edu>.

لا تمثل خط عائق أمام سلطة الأنظمة أو إرادة الشعب أو سائد السلطة التشريعية إذ إنها تحولت أيضاً إلى عائق أمام تعطل المسؤولية عند التعرض السياسي<sup>121</sup> وقد رجع الطيف إلى العصب المتربد الذي شهدته الأحزاب خلال العقود الأخيرة.

#### 4 - عصر العمل الجماعي

إن ما تقدم يفتح أيضاً صفحة لسر التوارى المتطورة السياسية الأميركية لهذا النظام الحاكم فيها، وتتميزاً على أنه بعد أقل من عقد أو يكون موجوداً يعتقد صحيح أن مدونه الكبرى صغرة. ولكنه، كغيره من الأنظمة الرئيسية، طريق (معدبات الأحزاب) وكل ما يضعف الأحزاب يضعف الديمقراطية التي لا تكون إلا بالأحزاب. فالسلطة مدبرة جماعية بالذات والسلطة الديمقراطية أخرج من طورها العمل الجماعي<sup>122</sup>.

ولم يحسب الدواخل في السياسة السياسية الأميركية أن أحزابها قوية ومنهزمة. وحسب تلك الهيئة المستمرة لحرش رئيسي على المؤسسات القدرية. والحقيقة أن هذه الهيئة تعكس الحجم الكبير لهذه الأحزاب أكثر من انعكاس قولها<sup>123</sup> ويعود ذلك لطبيعة النظام الانتخابي الأميركي القائم على التصويت على الأفراد في دوائر ذات مقعد واحد. وحسب قانون توزيعه في هذه الحالة، يكون عدد الأحزاب على الأمد الطويل مساوياً لعدد مقاعد الدائرة الانتخابية رشحاً واحداً<sup>124</sup> ولكن كانت استثناءات هذه القاعدة كثيرة في

[121] Ibid. pp. 9-10

[122] المزيد من التصيل حول هذا الموضوع، انظر

W. E. Miller, *Political Parties in the United States: A Study of the History of the Party System* (New York: Oxford University Press, 1962).

[123] James L. Payne, "Party Decline in America," *The American Prospect*, vol. 70, 1990, p. 40.

[124] هذه القاعدة غريبة من حيثها في حال الأنظمة الأحادية التي عليها دوائر انتخابية واحدة. وهذا في فترة واحدة، كما هو الحال في الولايات المتحدة انظر

Melvin L. Berger, *Political Parties, Their Organization and Activity in the Modern State* (New York: Wiley, 1962), p. 111.



وقرب التغطية الصحية لمواطنيها منذ خمسينات القرن الماضي. هو مانجر أيضًا إذا ما أخذنا في الاعتبار المجهولات الموقوفة التي يندلج السياسيون الأمريكيون لفرص إصلاح مشاة من نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد فشل كل من هاري ترومان وكيندي وإيزنهاور وسكسبون وويل كينيدي في عرض الإصلاح لأنهم كانوا في كل مرة يصفطون بحاجر الكونغرس والظلم الاجتماعي في أمريكا.<sup>(10)</sup>

وقد بدأ من أنه جاء متأخرًا، ثم ينكر يحتاج لوباما في تقرير قانون الصحة  
الصحية بلا ملحق. ومن أسعد ذلك ما عرضت أنه إذا كان حتى في سبيل  
سيطرة الديمقراطي على الكونغرس، من صيغته متعددة الأجزاء إذ أنه كان  
يعلم أن فرصته تم تكتل العديد جاني حركته الأولى. فقد حزن المدة أن يفقد  
الرئيس أفعيته أو حرقًا منها عدد التعديلات الكونغرس التي تأتي في منتصف  
عشرته. وإذا كانت دولة لوباما في سبيل منحصر عند الزمن. ولقد دعا في خروج  
وصفها، يعني بعض النواب والسياسيون من الحزب الديمقراطي، خاصة  
الاستقلال، يرددهم من أجل التزلزل وليس هو من خروجه. ومن بينهم خورده  
ليرومان الذي يمثل مقاطعة كولورادو، إحدى المقاطعات المعروفة بقوة لوبي  
التأمين الصحي فيها. تحت ضغط هذا القطاع الذي مزل حركته الاستعداد  
من ليرومان حتى تطرح التعديلات التي ألفتها إدارة لوباما. وقد نجح في  
ذلك بعد العديد القانون وحرم عشرات الملايين من التغطية الصحية. بل إن  
ما كان يتوقع أن يوفر خدمة للصحة العامة، قد تحول إلى ورقة في خدمة  
شركات التأمين.

لم يكن ليوم من عائلته معرفة ولم يكن المغرب الديمقراطي يستشعر في عدم القدرة على العمل السياسي، حتى حين يكون الرئيس الدولة أخصية في

DOI: 10.1002/for

David Matthews, *Director, Women, the World of Work, Health and Politics in the Open Office*, *Executive, University of Cambridge*, 1990, p. 103, 104.

© 2011 Pearson Education, Inc. All rights reserved. Printed in the United States of America. This publication is protected by copyright. Any unauthorized distribution or reproduction of this work is illegal. All other rights reserved. Printed on acid-free paper.

الكونغرس. ثالثاً في الرئيس يراجه صغوات كبرى في توسيع وظائف وسياساتهم لأفلا الحروب وتكثيف المساعدات المحلية وشكائهم العلاقات. فالحرب الجمهوري كثيراً ما وجد نفسه في أوضاع مشابهة من المعنى من المعنى. ومن ذلك أن الألفية الجمهورية في الكونغرس لابد قد صارت مزاج كثيرة الإلهاء فاقود أوقات حول التعطية الصحية حين كان هذه الأخير في البيت الأبيض، أي حين كان يملك قراء الصحف من أجل إمكانية وهي المصداقية على الكونجرس. أما بعد انتخاب دونالد ترامب فقد اكتفى الجمهوريون بإدخال تعديلات على القانون دون أن يصبوا الألفية الجمهورية لإلهاء. ولم يكن يوماً يجهلون عملية تصويتهم ومن أوقاتهم كانوا يصفونهم وهم كل شيء. وذلك لأنهم الترابهم بمواقفهم أمام دعمهم مع تمويلهم بعد ذلك على سلطة الصحف التي يتابع بها الرئيس.

هذا حرك شيئاً من الأثر السطحي الصحفي لبدء التورط بين السلطات إنه يتبع كل سلطة حيناً من تحصل المسؤولية، على اعتبار أنها تعود على السلطة التي تليه. يظهر التورط غير الدستورية أو غير المسؤولة ثم يبري بعد ذلك كل طرف أولاً. دور المطرقة أمام مدعية، متفهماً الآخرين يتحصل المسؤولية وتصل هذه المدعية إلى قرونها غير تكون الألفية في الكونغرس، أو في إحدى عرفتة، مختلفة من الكون السياسي الماسك برمام البيت الأبيض. وثالثاً جهة ليست متفاهة بحكم طبيعة الرورانية الانتحالية. فعلى هذا كان الحرب العائر بالرئاسة متفاهة بألفية في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب. وإن ذلك لا يستمر عادة إلا سنين والانتخابات التي تتحصل المعهدة الرئيسة كثيراً ما تأتي بما لا يلائمها صاحب البيت الأبيض.

ليست الرورانية الانتحالية على أعمقها الحاسمة، بل هو أوسع مصعب الأحرار الأميركية فهي كثيرة منها الدستوري والديمقراطي والجمهوري. وقد وجد مصعبها في مياني سياسي قد استسلم لدعوات تطرفه -الأحرار- وقرع من استمراب قواعده المتصاعدة على أمل كسر ما سماه المطر الإطالي والحرب

يشمل مفهوم التحديث للأولمغارشا<sup>100</sup>، والثاني -الكثي- مختلف الولايات والمناطق الصحراوية. جعل التحديث في حرب موافق ماثوث في كل المعاهد، صرخة من العبيد عن الانفصال التي تجعل من مختلف مكوناته. وهذا يشمل العربيين الرئيسيين. فاستمر هذا يرجع أساساً إلى دعاة السياسيين لهذا، إذ يستجيب الوصول للصاحبة الفردية من خارجها، فليطرد الاستبداد الذي يعتمد فوضف فردية، يجعل المصاحبة فيه مستحيلة على صغار اللاعبين وبطريقة أخرى إذ تكلفه التحول إلى المصاحبة السياسية عملية جرد، مما يحرص على كل السياسيين، بلا استثناء لفريق العمل من داخل لآخرين الاستغليتين الثورتين<sup>101</sup>.

أما من حيث الترميم، فمثال من ما يعتمد ديمقراطيو كالأغريب وديمقراطيو كدولية العصرية مثلاً إلى نوع السجل الصحراوي والتركيب الديموغرافي. أشبه بالثوار، كالأولمغارشا، المختلف، يجعل من التغيير تطبيق برامج موحدة يفرم بها الجميع. وهو ما يدفع لعمل العربي في الولايات المتحدة الأمريكية -رحمة الصحرائات- الداخلية القائمة في سبيل صياغة البرامج وفل أولويات مختلفة<sup>102</sup>، هذا الذي يجمع، على سبيل المثال، من أولويات السواحل الشرقية أو الغربية المستعينة من العمالة، بل المؤسسة لها من جهة، ومن مناطق الرعي الشاحلية والمدن الصناعية القديمة من جهة أخرى في

100: يجري هذا القول، أنه على أن توجد قوة الشعب الداخلي، فالحرب تصعد لتدمر طلة فيه. وهو من لا يمكن، وهو، بشكل الأناني، يندب أو يندب، فيه أن كل من يدعي في عهد كثر أنه يمكن من الآخر، فيه يصير سيرة مدعاة في بر أن هذه الحرب القوموس موصوفة بأنها هي، أي أن هيمنة من مؤسسة بعض باقي على سيرة واحدة، مما يصبح أسسه تصدق على صحت القول، هذا وقد يطرز الرخوات الأولمغارشية داخل كل الأعراف الأولية. *يقول*

Robert Marjory, *Political History: A Sociological Study on the Developmental Importance of Human Development* (New York: Martin & Gorton 1991) 1991 & 1991. *Political History* (New York: Routledge), 1991.

101: إذ يصوم الله الذي يصاحبه التاريخانية في هذه الحالة.

102: تكمن أهمية في التمدد الكبير والتمدد مثلاً، للصحرائات التي توارى في هذه برامج المصاحبة -الاصلاحية- داخل الأعراف.

John F. Kennedy & Marjory Marjory, "Theories of Culture in Political Theory: A Study of the History of the Idea of the State," *Journal of American Studies*, vol. 14, no. 4 (1980), pp. 617-639.



المواصل مركزا للتحول من سلطة «السلطان» والاقتصاص من دقة نيويورك  
وتكون حجة واحدة والتي السيلكون في كالتجديد تلك مطلقا من في طبيعة  
مع ولايات الجنوب المعيل الرعية، بل وحتى ولايات الثورة الصناعية الثانية  
ومنها الشهيرة من قبل داروت في ولاية ميشيغان<sup>11</sup>

ولما بعد هذه المقارنة البسيطة أن نحاول تصور الفئات التي يعود من إلى  
بأنه إلى جميع مبادئ موعود من مبادئ الحرب الجمهوري مثلا من الطبيعي  
أن يصعد كل طرف النوع النوع شرط أولويات المعه التي يمثلها فإن لم  
يقبل، أنه يكون مقصودا في أحسن الأحوال، أو مهينة بالإقتصاد في أسلوبه  
وقد يأتي الإقتصاد بالثغور لتتمثل الحرب المصالح، أي الحرب التمهيدية  
في هذه الحالة. ولكنه، قد يأتي أيضا من داخل الحرب الجمهوري، هذه إذا  
نحرص مبادئ الحرب لتحدد ماضي تعرض عليه انتخابات أولوية.

### 3 - الانتخابات الأولية وهيمنة المنافسة الحزبية الداخلية

يبدو صعب الأخراف في الولايات المتحدة حاليا من خلال توتر خصوص  
مبادئها، خاصة على المستوى المحلي، لعدة مئات لمصداق من شركات خاصة  
وعائلات كبيرة وغيرها. هذا يعني أن مبادئ الأخراف قد طردوا القدرة على  
تسيير مبادئ أحرارهم وهو الشرط الأساسي الذي يمكن من خلاله طموحهم  
الفردية أن يكون في السداد مع الطموح الصناعي في الحكم في عباد هذه  
الشرط، بعضهم يتولى مبادئ الصناعية التي تمكّنهم من الحصول على الدعم  
المادي والمحموي من المصالح التي يرون أنفسهم مدببين لها. ولا تن  
لأحرارهم، في مسؤوليات المركزية، بالمتابعة مع تلك الكوادر لمعرض رؤية  
مواحدة من أجل مصلحة عامة. ونتيجة ذلك تكاليف الواف في التكون من من  
أصل لتراجع مبادئ محلية لتفادى القوى الدافعة لهم، حتى يد كانت هذه  
الامتيازات تمت تكلفه خدماته عالية أو أنها جاءت على حساب المشرع

1111 عومي بالرفق في القول مفهوم الديمقراطية، الزاوية، بسلامة قبل الديمقراطية. يودجا  
بولد، ومبادئ مبادئ عادية، العدد 1111 الكلام بالتيار، من 1111، 11

الوظيفة الصاعدة، فالمكاسب المصحلة هي التي تبرز الثالث، هودت، ثم باسمه وندعبه من أجل المنطقة تتعدد اللغة أما المشاريع الوطنية، فكثيراً ما تصبح صلاحيات بين الصلاحيات.

ولقد فشل ترانس، إذ إنه احتال لغيره، ولقد فكر انداء بأن حركة كثيرة من أمهات في أوروبا في تصويتهم للشعراء طين أو للجمهوريين، بما يعني أن الديمقراطية الأخرى ليست بالضرورة تلك التي تراعى بين التعصير في الدور النهائي الديمقراطية الأخرى تحصل في مستوى الانتخابات الأولية للحصول على ترقية الحرب، ومن يحصل عليها يكون قد احتال ضد هدف الطريق ويكفيه أن يكون أن يستلزم به حصة أو أن يكون هذا الحصة صعيداً في احتار نصف الثاني، ولقد، فهم طاعة ترانس سياسة يتفهم، أولاً وقبل كل شيء، المسؤول عن نجاحه في تجاوز ذلك، فالحاضر الأممي الذي يسعى الانتخابات الأولية، خاصة في وجود عدد كبير من المرشحين الجمهوريين المدعومين من حزب الحرب، وهو سؤال يتعاضد هذه التكتلات لتزكيتهم على الدور النهائي الذي يسند مع هيلاري كليفورد، ولا يمكن فهم نجاح ترانس من خلال هذا الدور المنظم الذي كثيراً ما يحسم يحصل فشل السياسي والسياسي، لا يكون حصل الفشل على الميهم في مثل هذه الانتخابات الشبه إلا ما يراعى الميهم من ضعف واستخدام لحداد، وتنتج على الأرجح حالة هيلاري كليفورد.

السؤال الحقيقي هنا كيف حصل دونالد ترانس على ترقية الحرب الجمهوري وهم معارضة أكثر منه وليادته لم يشرح لا يعجز عن فهم الحرب وتقليده<sup>9</sup> يكمن الجواب في طبيعة الناحية المتفاعلين في الانتخابات الأولية<sup>10</sup> وهم لا يعجزون عن فهم الناحية الجمهوريين إذ إنهم يحصلون على المشاركة في انتخابات داخل الحرب يشير إلى أنهم يحتلون القوى الأكثر

1043 حول هذه الإشكالية عبرت كليفورد

Robert F. Beauregard, *Contingent Primaries: The Changing Politics of Congressional Primaries*, *Challenges and Reform: Congresses and Elections Series*, 2014.

لجيشنا، وبالتالي الأكثر راديكالية<sup>141</sup> ومعلوم أن بعض المعلمين متلازمان في طلب الإصلاح<sup>142</sup>.

لقد بدأت التحكيمات عام 1948 في شيكاغو حيث أُلغيت مؤتمرات الحزب للحزب الديمقراطي. كان الزعماء الأساسيون عند حزب شيكاغو الذين تم استبدالهم الرئيس ليندون جونسون من الانتخابات وعدم حوزته عدم المحاكمة فعل ذلك. رغم أنه كان يمثل أنه لم يشارك في المؤتمر الانتخابي، اختاره تم بعض ولايتين كاملتين. إذ إن وصوله للبيت الأبيض عام 1961 جاء بعد انتخاب الرئيس كينيدي. فتولّى هو المنصب باعتباره نائب الرئيس.

لقد تعرض الرئيس جونسون عام 1968 لانتقاد من داخل الحزب الديمقراطي الذي تصاعدت فيه القوى المعارضة للحزب، والتي روج لواءها لعدو الديمقراطي، وأسمه ألجين مكارني. وأدام تراجع شعبيته وحظر نظام أصوات الديمقراطي، فاز جونسون بالتصويت عن الترشح ولكن قيادة الحزب الديمقراطي رفضت التصريح لإعلانات لواء الحزب السياسي السياسي لأمريكا، مكارني، ترشح لعضوية الحزب. ومن أُلغيت مؤتمرات الترشح في شيكاغو، فرضت نسبة هوبرت هومر، نائب الرئيس جونسون، من أجل تعليق الحزب الديمقراطي في انتخابات ذلك العام. ولقد تكرر كانت الانتخابات الأولية والتي معتمدة منذ عشرات السنين، ولكن نتائجها لم تكن تعبر عنبرة للمؤتمر الترشح

لقد أدت نسبة هومر في مؤتمر الحزب الديمقراطي إلى ردّة بعض أعضاء في الشارع. وقد مثل ذلك صدمة جديدة دفعت للتفكير في ضرورة تغيير

141) ليس هذا بالأمر الجديد. انظر على سبيل المثال:

David Shields, *Children of the Storm*, Page "Powers' Unsettling and Unsettling Ideology: What it Says about the Postwar Generation," *Apparatus*, London, 1987, vol. 1, no. 1, pp. 70-77.

142) ذلك ما وضعه هذا صرحا الديمقراطي في شخصيات من لا تكون مبالغة. جيمس هوبنر أو ماركس، على من القائل إن ذلك هو أفضل الإجراء. إن هذا الشخص ربما قد يكون من بين من هم لا يوافقون القائلين أن يكونوا المشاركة السياسية. إن وأنها هي

Brown & Schuman & James S. Lindsay, *Reformers Day* (New York: Vintage Press, 1984), p. 1.

تواجد القوة داخل الحرب. وقد زاد الأمر إلحاحاً مثل المارشال الديمقراطي في طموحهم المستلزم الأيدي حيث انصب ديتشارد بيكون. إثر ذلك، جاء التفكير في هذه الأحداث مطلقاً. ولكن الرأي السائد في الحرب الديمقراطي أن الكثير من مشاكل الحرب يشعرون بالهول لأن احتمالات القتل لا يمكنهم ومن ثم قامت لجنة ماكنورد وفراسير لمعالجة دراسة الإصلاحات الضرورية بالتحرك كان له أثر كبير على الحياة السياسية الأميركية خصوصاً<sup>14</sup> إذ حصلت لضرورة مضبوطة الحرب من أجل ضمان تعبيره عن قواعد والمخاطر الإحصائية بالنسبة الذي نشر بين حرب من ناحية وإثباته في سبيل فلتة، سحب قرار نسبة المارشال من المؤلفات والقيادات، وضعها لقواعد الحرب من خلال الاتفاقيات الأولية.

لقد أسس هذا القرار لتقليد انتشر لدى الحضور الجمهوريين، من وإلى مختلف الأحزاب في البلدان الديمقراطية، على اعتبار أن كل الأحزاب كانت مضطراً لتسي الديمقراطية الداخلية في عهد هيمنت فيه الشريعة الديمقراطية إلى درجة الانكسار من القداسة وأحس ما نحتاج الأحزاب أن تتعرض لتهمة محاربة الديمقراطية. وكثيراً ما يقال: كيف يمكن حرباً لا يندرس الديمقراطية لاحقاً أن يستأنس على الديمقراطية من خلال ممارسة الحكم؟<sup>15</sup>

#### ٤ - التمثيل التمثيلي من التعددية إلى الرجعية

لقد كانت هيئة المحررة الأولى في الحرب الديمقراطي كثرية إذ أن ماكنورد، الذي حصل عام 1972 على ثلثا الأصوات في الانتخابات الأولية لانتخاب الحرب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية، تكاد أكثر مرة في تاريخ الحرب ضد ملأه. وذلك لأن تعبئة الكثرى لدى الشطاء الديمقراطي لم تكن لطيف بموجبها الأخير الأمر كبير. هذا التمثيل الديمقراطي أن الديمقراطية إحصائية اختيار المارشال تكلفه قد تحرمهم من كل أسس في إنتاج خطط

14. J. Lewis Givens, "Bringing Unilateralism Back Home: Federalism and the Election of Reform," *Journal of Public Finance*, vol. 32, no. 1 (2008), pp. 1-24.

يحظى بالقبولة لدى أنظمة الناحين ومن ثم القوا بضرورة تعديل من بعض التشريعات التي كانوا قد قبلوا بها تحت الضغط

ومن هذه التعديلات إهم برهوا أن تدخلت إمرة الحرب على تعيين مرء من المؤتمرين في مؤتمر الترشيع، لغارب مستهم 15 في لجنة من مجلس المنكفين لختيار الترشيع. وتكمن مهمة هؤلاء في عقلة الاختيار، من وفي توحيد نتائج الاقتراع الأولي ومن ذلك إعلانهم عام 2010 دعمهم الحسل ليهلاري كليلتون على حساب بوبي ساندرز بعض القطار من نتائج الانتخابات الأولية. وبعد أن هذا الإعلان جاء في محضم المناقشة بين الطرفين، فبه قد أقر بالأكيد في محضى نتائج التصويت الشعبي لصالح اختيار لندا لحرب

وعم هذه الاستدراكات، لم يكن بالإمكان إعادة علوب لسانة إلى الزمان<sup>141</sup> وقد كان للتعديلات التي شهدت تنظيم العمل الداخلي ضمن الحرب الديمقراطي ضد السياسات، بالغ الأثر على طبيعة الممارسة السياسية التي عرفت تدريجيا أسسها الترشيعية أو الأيديولوجية وأصبحت تنزع إلى التركيز على وحدات الهوية. وبطرا إلى أن أعمال لجنة مالغرون وروانير حددت علب أحداثات السياسات وحركات التعزير السوي والشعبي وبقي لبعركند الدائمة للهويات المستحضرة، لم يكن من العريب أن يطلق أعضاء لجنة ضرورة ضمان تحليل شكلاي أكثر<sup>142</sup> إذ اعتبروا أن التحليل السياسي لا بد أن يعبر عن مكونات المجتمع، بما يعرضه ذلك من مشاركة أكبر لاحتفاع التراجع الاقتصادية، وعلى رأسها النساء والشباب والأقليات. وكما هو مصوب أصبحت هذه الشعارات اليوم شبه مستلزمات في الحياة السياسية المعاصرة من إلى العاصمة والخصم المصنوعة للشباب والأقليات وغيرها من عناصر النطاق الشكلاي للمجتمع قد أسست من المعايير المعتمدة لعدا تنظيم مدى ديمقراطية أنظمة الحكم المختلفة.

[141] Bruce Babbitt, *Turning the Clockback: Justice, Party Reform in America*, Berkeley: University of California Press, 1974, pp. 284-289.

[142] «مجموع هذا الكرخا لدا يسمى نظرية الاقتراع، تُطوّر البروراي حركات "المعزير فيه" جويرا به و"مربع نظرية الاقتراع" ب"مقررون" العدد 18 (2017) 150-152.

هكذا جعلت الأزمات، بسبب القوى المتنافسة، في مأسسة، لا على الشرائع والمشاريع، ولكن على الهويات والشرعيات. ومن ذلك الشيء محصور الحركة والقيود والأفقيت داخلها. وقد اعتقدت قيادات التعبير الإنشائي لاصدار على حد السيطر من الشغل التشتتاني، في سيطر على من التهيؤات وما يتروى من تكون نتائجها<sup>131</sup>. ومن ذلك أيضاً التشديد على ضرورة مراقبة الممارسة لثمة، والتجاذب للشعاعية في إجراءات الاختيار الداخلي.

ولكن ثمة عند التغيرات في بعض الأحيان من إخراج المحصور واستحقاق النقاط السياسية، بل وحتى من الحصول على بعض الأصوات الحسنة، وقد تكلفت هذه النجاحات كانت ماعلة. وذلك ليس، لولها أن الأزمات التي عطلتها وحدث لها قد أصبحت سلبية ليدية خرجت تدريجياً من سيطرة. ذلك أن تشيخ السياسة الداخلية في الأزمات قد أصبحت المعنة بينها، أي أن الشرعية الإجمالية قد قلصت من المعنة الجماعية التي تربط بين جماعة لغير من مطلقات مشتركة لخدمة الصالح العام. فأصبحت العملية السياسية أقرب إلى مجموعة من الممارسات الفردية في لحظة مع الاستبعاد الجماعي للمسيرة.

ولا يقل السبب الثاني خطورة، إذ إن المسيرة التي أعقبتها الحرب الديمقراطية من سيطر تقدمي دعماً للشرائع المهددة قد انطقت لصالح القوى الرجعية. ذلك أن العنصر السياسي عظيم على الهوية كان هناك لتجميع ولكن المعطيات الكبرى المتعاقبة، كالحرب الصهيونية مثلاً، في سيطر الإجماع من خلال التعبير الإنشائي، فإن ذلك لم يكن إلا مرحلة أولية قد مهدت لعودة حجاج يميني يعتمد الميثاق نفسه، ولكن لصالح الأغلبية البيضاء. معتزاً أن شرائعها الشعبية كانت القصيدة الكبرى للتعبير الإنشائي الذي استبعد فيه الأخرى. وذلك هو المفتاح التوسيلي لغيرهم صعود دوبلر تراب<sup>132</sup>.

[131] Martin Chuzzle "Thei Center Remains Right and Necessary," *International Herald Tribune* 10/1/2004

[132] الاستيعاب صغرة: أن الصراع العربي الذي تركه مبادئ الهوية من العهد العرب الديمقراطي على سبيل الأمر، لا من العائق أن هذا الصراع هو الذي كبره، سيج في العاقبة، ليعتبر من







المعرب أن محاولات الإصلاح في هذا المجال كثيراً ما تؤدي إلى نتائج عكسية. إذ إن اعتماد مطلب الدعم المالي للأحزاب بعد عام 2002 قد شجع الطغمة الحزبية. وهو ما أصبح حجة إحصائية للأشياء، مع يهدد المشهد السياسي الأمريكي بالاحتكار الحزبي من قبل أصحاب المعلومات. وحرة أخرى، بعد في ترومب، وفريقه مثلاً معروفًا تكسر أصبعه في كونه بعيدًا إلى البعد عن أن يكون مستشار.

ثم إن عام 2002 قد وجد الدعم الحزبي المرشحين، بعد من شأنه تشجيعهم أكثر على المنافسة الحزبية. بعيدًا عن الأخصاص الحزبي. إذ إن احتلالهم لمناصب السلطة الحزبية يجعلهم متحررين نسبيًا من ضغوط أحزابهم وقياداتها. من إهم قد يشعرون أحيانًا أن أحزابهم هي المدينة لهم، لا العكس. وهو ما يجعل الأحزاب في مواقف ضعيفة، قد يصل أحيانًا إلى فقدان السيطرة على برامجها لصالح مرشحين يمثلون إلى الشكوف إحصاء لشعاع يدعمونهم في الانتخابات الأولية. وتضطلع لوزن حملاتهم الانتخابية التي لا يزيد طاقتها، وتعتقد مر حلها إلى الكفاءة. وهي كل ذلك مبررًا لنوعية السياسيين للناخبين.

أسوأ من الأمر أن كلا الحزبين يصعب لصعوبة متناهية، وإن كانت من مصادر مختلفة<sup>179</sup>. وهو ما يعني أن نظرية اختيار المرشحين قد أصبحت التهدمت المركزية للأحزاب، ولكن دون أن يستفيد عموم ناخبين من ذلك. فمن محاولات الديمقراطية أن كثيراً من إجراءاتها تؤدي إلى تعزيز مواقف مجموعات الضغط<sup>180</sup>. وأولوية ذلك أن كلا الحزبين قد انحرف بعيداً. وظهر ذلك في عصر الحزب الديمقراطي المطلق لمطروحات بوبي ساندز في عيني 2014 و2020. وهو الذي طالب بأخذ شكل من الديمقراطية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. أما القطيعة بين ميلاني كلبونوف وروماند ترامب، فهنا انعكس صراخا بين مصالح اقتصادية قديمة، اختر عنها

<sup>179</sup> Robert A. Dahl, "The Internal Politics of Parties: The Case of Canadian English-Speaking," *American Journal*, vol. 23, no. 3 (1959), pp. 400-421.

<sup>180</sup> Ian Shapiro, *Parties against Democracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2016), pp. 11-12.

مروشح الحرب الصهيونية من خلال مشروع الصهيوني ومصادقات المستعمر، الحرب وحرمة المعصية على العبيس والمكسيكيين والمسلمين، في مقابل معصيته عديدة مما عكس تركز أسدنا في وافي السيليكوت، سجلت نواند عام 2016 من وجهة الحزاب الديمقراطي.

والأهم أن إحصائيات القذافي باسم الديمقراطية لم يؤد إلا إلى زيادة حيل الدخيل من كل المشارب وإلى تعميق شعورهم بالإحباط ذلك أن معجرات الديمقراطية المعصية لا يمكن أن تكون إلا إحصاءاً للاستعلاء داخل الكتلة الرأسمالية الواحدة، وهو ما يؤدي إلى احتمالي استعلاء من قبل أن تعبر الكتلة الأخوية عن غير أي شيء، بما يهدف لإحصائيات سوتها وفيدتها، وإنما أن تعبر تلك القذيفة على زيادة الدعم من خلال تقديم الدلائل للكتلة الرأسمالية تهديتها للأصوات المستعربة داخلها، وهو ما يؤدي إلى إحصائيات أكثر عدد ممكن من الدخيل، فالأخوية المعصية ترى أن الحرب الأقرب إليها معرق في عصرها داخلية على أنظره مع عصر حيلي عن أداء دوره في وضع برامج لتعديها على الأعداء المتوسط والبعيد<sup>12</sup>، أما الشطوط فإنهم قد يصررون أنها أهدت بمرص اعتبارهم على الحرب، ولكن سرعان ما يعطشهم اعتقادهم بأنهم معصية حرمهم بالواقع، حيث تدفع اعتباراتهم الديمقراطية لقرابات الحرب ولا تصد أكثر وأكثر مما يطمحون إليه، من أجل الاكتراب من الأخوة المعصية في الحرب المعصية<sup>13</sup>.

نضع المقولة في كون منظومة اعتبار الحرب تحيي تدفع نحو الأخوة<sup>14</sup> في حين تعرض واقعة التشريح وممارسة السلطة الاكتراب من التوسط<sup>15</sup>، علماً

[12] John C. H. "A comparison and contrast of the two systems in the United States," *Journal of Political Science* vol. 50, no. 4 (1995), pp. 983-992.

[13] من أجل أكثر معصية إيطر

David S. Mayers, *Divided We Stand: Party Control, Ideology, and Ideology* (1995, 1997) Ohio State University Press, 2011, pp. 10-11.

[14] John C. H. "A comparison and contrast of the two systems in the United States," *Journal of Political Science* vol. 50, no. 4 (1995), pp. 983-992.

[15] John C. H. "A comparison and contrast of the two systems in the United States," *Journal of Political Science* vol. 50, no. 4 (1995), pp. 983-992.

أن هذا المتوسط قد ساهم أيضاً لأسباب كثيرة من التردد في تراجع الدور السياسي لقطعة العائمة وهو ما يفسر ضعف تمثيل مصالحها لدى الحرب المتقطعة، مما دفع شرائح واسعة منها للتحول إلى أقصى اليمين حيث وجدت تواجداً وحرباً شديداً وهو ذلك من مختلف أشكال التهموية ذات طمس هويته<sup>181</sup>

## 8 - المظاهرات السياسية: بين معصاة المواقف وعجز القدر

إن من معصاة المرشحين أن يكونوا أعمى على الاقتراب من متوسط تأخيرهم المحلي، وعلى الدفاع عن مصالح تابعيهم العائليين، منهم على التخلي مع التمرجات العامة لرايخ الحرب الذي يتشعبد بسببه وانعت وبنه وهو ما يهددهم، بلوحة ما هي متوسط الحاجب الذي تراه القيادة على المستوى الوطني. قد تريد هذه القدرة أو نفس طرد تشبه أو احتلال طاغرة الاتحادية مع عموم الحاجب على المستوى الوطني بما يعني أن لنموذج الانتعابية الصغيرة وغير المتوقعة فهو عرابها والكسادية والاحتداد هي الأكثر إحقاقاً للمرشحين من برامج آخراتهم

ولا شك أن النتائج العكسية لحزم المتقطعة وسط الأزمات قد وجدت الأمور تعقيداً إذ تسببت في توتر المعصية الحربية الداخلية وهي موج أساسية حسنة للمرشحين الأكثر نظراً أو الأكثر حدة للمصالح العيلة<sup>182</sup> أليس ذلك هي الطريقة العادية للمعصية والحقالة للهدم؟

إن الانتعاشات الأولية، بالإضافة إلى تهديد مصالح المرشحين، هي أيضاً سبب مسيطر على رقعة القيادة في كلا الحزبين وذلك ليسين بالقيادة لعدم أنها قد تسببت في إحقاقها الأولية الأكثر دلاء. كما قد تسببت في حصدية متفقد

181: حول ما يعني حزب الشاي، أنظر

182: p 1, (1990), *Politics Beyond the Party: The German Social-Democratic Party* by Jürgen Habermas

183: إن المتقطعة المتقطعة مع هذا المتوسط إلى المعصية التي تعني أنها مسيح حزم. "المعصية" والقد يعني في المعصية إلى أشكال الفرقة على معصية السطة. أنظر في ما يخص ما هذا الأثر

184: *Journal of Democracy*, وهي مجموعة للمعصية الأمريكية في هذا المعصية في معصية

185: *Mass & Freedom: "Political Response to Unpopular Class Struggle," Journal of American Politics*, vol. 10, no. 1 (Winter 1999), pp. 113-114.

برئاسة خمسة في حال احراز مرشح يتبع بالشعبة لدى شعباء الحرب ولكنه لا يعطى بالمصوالة لدى أغلبية الناحين. تلك عوامس تجعل القيادة لشعب الشعب حين يظن أنها مائها مختارات محلية إذ إليهم بروية ضرورة تحرير شريحتهم تحدا لحسارة الاستجابات الأولية بل إليهم قد يعتمدون هذه الحاجة حسب التمردد على قيادة الشعب الأول دون حالية دقة مغلطة من نفس الطرف من الدعم العالي للحملة الانتخابية.

إن لشعب الذي يتوجب التوجه السياسي بين جماعات الشعب الأول وفيحدث الشعب الذي لا يعني تاجر مصالح الطرفين إذ إن القيادة تعنى من أن تؤدي الاستجابات الأولية إلى حسارة السطاعة للحرب الشعب. أو إلى تخفيف حرج من الحرب عند ولكنهم أكثر لمرقا وكلل انصافا. أي أن الانصاف السبي وعدم السطاعة في التمردد قد أصبح أكثر ما نلاحظه قيادات تعلم أن التمردد في أعضاء كشلها في التمردد في تراجع مظهر

تكون النتيجة في هذه الحالة تشكلت القيادة البرلمانية وتحوطه إلى مبادئ لمقابلة الانهيار. وذلك حصل الأمر من عوامس التزويد السياسي في الولايات المتحدة وهو ما يريد في إحياءات برلمانية كمؤسسة والقيادة كقوة جديدة والقيادة مسؤولة عن وضع البرامج المشتركة والدفع فيها وتحتل مسؤولية لشعب الشعب وسياسيا هذا الشعب صاحب عن ارتباط صغير الثواب وأعضاء مجلس الشيوخ بمواقفهم المعطلة ومصالح فاعينهم الكبار أكثر من ارتباط بالحرب وسياسة العامة ووجههم هذا يجعلهم مستعدين للتمرد على قيادة الحرب في وسطى كلما شعروا برضى محلي لسياساتها إذ يعتمدون أن مفاوضات القيادة معدمة القيمة إذا ما نسبت لهم في حسارة شعبيتهم

لا يدعوا من التشديد على أن الخطر الأكبر لا يأتي من الحرب الصامس بل من السياسة الداخلية ذلك أن الثواب وأعضاء مجلس الشيوخ المتطوعة ولايتهم عرضة للبعد داخلي من خلال انتخابات أولية قد تعرضهم من شرف تمثيل حربهم وعليه تكون النتيجة بروقا شديدا نحو تخفيف المصالح المعطلة لكل طرف على حساب البرامج السطاعة للحرب. ثم حتى المصالح الزهنية

وأنهم لن يملكون المؤسسات لتكون القوة التي تقود التغيير الذي يملكه  
وسيط مستألفا لفرع الانضباط بمعنى أنها ستعتمد على الانضباط العربي، لنفخ  
في مصداق قائم على العلاقة الشخصية<sup>122</sup> وهي الأول التزم قيادات الشعب  
الثاني ما دام القادة العساكر المحارب في برامجهما ومبعضها صلاحيات واسعة من  
أمن وضعها في الدفاع عنها، على أن تكون هذه القادة موفقيها في حالة الفرجة.  
أما الثاني، فبعض ولا سيما شعبيا للرئيس أو القائد، بما يتيح اليأس آدم  
المرحلات لا حضور لها. ومن ذلك دعم الجمهوريين غير المشروط لكونه  
ترامب في محاولة عمله في قضية أوكرانيا الشهيرة عام 2019 حين كان نائبه  
بالمستقال يعود من أستراليا كيف لنفخ تحقيق مبدأ مبادء الديمقراطية هو  
ناقد. وحصل هذا الدعم إلى حدٍّ سمّيته من مصدر الضمّة، من قبل الإجماع  
على رفض دعوة اليهود وليسوي في القضية للإدلاء بشهادتهم آدم مجس  
الشبح. بعد ذلك دعم قيادة عدد كبير من الجمهوريين ضرورة السماح للشهود  
بل وإبلاغهم أحياءً منبذ كونهم ترامب ومروءة عمله. ولكن ذلك قد يعني  
لكنك منهم محاطة شعبية لا تلتزم إعادة إبلاغهم بأفعال ترامب ولا مبادئه.  
أي دعم حين لم يوصوا السماح للشهود إنما كانوا يحمون أنفسهم من بهرج  
الحد الفراق فغير أن كانوا يفتخرون بحماية للرئيس من المعاقبة.

في المقابل، تمنح القيادات في الكونغرس شعبية استثنائية وهي صبي  
المثل: قامت داني بيلوسي حرمها الديمقراطية لأربع سنوات انتصبت، ورغم  
ذلك تلقى على رأس الكتلة البرلمانية ومنبذ ذلك مرة أخرى، ارتبط مصداق  
قيادات الشعب الثاني بظرفتها على جميع الدعم المبني<sup>123</sup>

لم يرد النظام الرئاسي ومطومة التوازن والرقابة تسمح لها بأن تحتج بأنها  
لا تحمي الحداثة. وخلال ذلك أن القادة البرلمانية التي تحارب في انتخابات  
منصب القادة تمثل فكرة الملعب الرئيس، وتحميه هو مسؤولية القيادة  
ومن أن الجميع يتوقع أن يحارب حرم مبادء اليأس بعض المبادئ في

[122] Wang, 1996, 2006, 2009; and Thomas, 2009a, 2009b, 2010. For discussion of the role of  
Chinese intermediaries in lobbying, see, for example, Thomas, 2010, p. 9.

[123] Eisenberg & Wagner, *Representative Politics: Saving democracy from its self*, pp. 1-3, 1-4.

الكونغرس، تستعد الفصالة البرلمانية من مروج النظام الرئاسي إلى تشتت المسؤولية ولا معنى لأن محاسن النواب الديمقراطيون، ناسي، ينوس، إذا كانوا لا يستطيعون أن يحاسبوا بلوكاً قومياً، ومثالي، تصبح المصالح الانتخابية المعاصرة مسألة تسمية في مفاصل المصالح المعقدة التي تربط بين الناس والمذهب. سواء أكان هذا، الأخير في البيت الأبيض، كما في حالة الرأب ونسبة العزل، أو في الكونغرس، كما ذكرنا بالنسبة لناسي، ينوس.

وتكفي مصادقة في المحاليل المشكورة في أن القادة معضبة في موضعهم، ولكن دون سحابة أو داعية أو طريقة أهم، تعاني الطبقة السياسية الأمريكية من الصغر. طيات الصف الأول لا تقدر على عرض الانصباط على قيادات الصف الثاني. كما أن قيادات الصف الثاني لا تستطيع مواصلة قيادات الصف الأول حين محاولة التمايز أو التماثل الانتخابي.

كل ذلك يرفع لمشكلة هيكلية في نظام التحكم الرئاسي وما يتسبب فيه من تشعب للسلطة ومن التخصص لملاقاتها ومن ضعف هيكلية لبعض النيابي في إطار منظومة بعض متعدد الأبعاد. أما هذه المنظومة، تتجسد من يقدر على الاستفادة منها في سبيل الصعود وعدم التمييز، وذلك ما يترجم عنه المشكر رئيس هولندا، مصطلح الفينوترايب، إشارة إلى انحصار الديمقراطية الأمريكية في ما يمنع به كل طرف من القدرة على الفهم<sup>12</sup> هو عيب هيكلية، لم تردده المقررة الأحزاب إلا جلاء وعملاً.

**ثالثاً: النظام الرئاسي الفرنسي: بين الصعود البرلماني والتهديد الشعبوي**

## ١ - الملكية الانتخابية

إن من أعمد ما يميز فرنسا عن الولايات المتحدة سياسياً هو اختلاف مصدر الصف الثاني، تعصب أحزابها. فإذا كان النظام الانتخابي الأمريكي يتسم بوحدة

<sup>12</sup> FH: French Indemnity: "American Political Class: no Return," *The Morning of the N. a. Edition*, Foreign Affairs, vol. 55, no. 4 (July-August 2000), p. 18.

الحرمين المهيمنين بفصل التصويت على الأفراد من خلال دوره ونسبة في كل تر  
 حمرانية كبيرة نسب. فإنه يؤدي إلى إضعافها تحت أثر الخدمة الداخلية  
 للأحزاب من جهة، وبسبب التواصل الذي لا يتكاد ينقطع للمساعدة لاشعابية  
 المستحوذة. فعصر عهد مجلس النواب وما يحمله ذلك من تدبير بين دورنة  
 السلطة التنفيذية ودورنة السلطة التشريعية من جهة أخرى إنما هي مرادف  
 الجمهورية الجديدة كد الحظوظ. بظالما أعلية بالمعنى الدقيق للكلمة إذ يحتاج  
 فيه عنصر، سواء كان ذلك في القوانين أو في التشريعات عمومًا، إلى أعلية  
 تحرق التعصير في المقام، بما يعرض ضرورة تنظيم الخدمة لاشعابية على  
 دورتين في الأعلية السابعة من الحالات. وعضون يقع الإلقاء على مرئوسين  
 لشور الثاني، على أن يكون الجسم بهذه الأعلية الأصوات التي أن القوى  
 الكبرى حدة ما تعتمد في جسم الدور الثاني على ما توجه لها القوى الصغرى  
 من حزن التحسين ودعم سياسي، وبطريقة أخرى يهدف لنظام الاتحادي  
 الفرنسي إلى خلق توازن بين أحزاب كبيرة، ولكنها تعني النجاة للأحزاب  
 الصغيرة من جهة، وأحزاب صغيرة ولكنها مؤثرة اجتماعيًا من جهة أخرى.

لقد كان هذا التوازن محصلة مسار تاريخي طويل، وشيجة هذه تعاضد من  
 آخر يواكب الخدمة الأفضل لنظام الحكم ومن المعلوم أن فرنسا، بعد الثورة  
 والامور، تشهد بوجاهتها السياسي بإمكانية إيذاء التكامل الديمقراطي.  
 فمعتدلة حسبية تدفع الثقافة الفرنسية نحو السعي إلى ترويض شكل التفكير  
 التجريدي طبعًا على الواقع وهو ما يعكس على الحياة السياسية من خلال  
 روع استثنائي لتغيير القواعد، ومن ذلك نوافر تغيير الأنظمة حسبية  
 والاشعابية هي فرنسا، ولغة طريقة سياسية تروى: دخل أحد المعركة، تمكنه في  
 لندون، يريد أن يشتري نسخة من الدستور الفرنسي فأجابه الشيخ أحمد  
 مكنته لا أبيع الدوريات.

بعد ما يفارغ الفرنسي من الخدمة المؤسساتية، مز فيها ذلك بأرجح الحظوظ  
 جمهورية، وجمهوريين إمبراطوريين، وجمهوريين ملكيين، وجمهوريات لوربة  
 صيد، استقرت فرنسا عام 1958 على نظام صانع سكر من شارل ديغول الذي





## 2 - في ثورة الحلقة الأصغر

لقد حازت عملية النظام الانتخابي أغلبية بالمعنى التقني لتكسب ١٤٥ من دوائر البرلمان محتاجين عموماً لأغلبية مطلقاً. أي أن نسبة الدوائر هي 30 في المئة<sup>174</sup> وبطبيعة الحال، كان لا بد من اعتماد دورتين، علماً أن بصوت في أولها لا يكون وفق مبادئهم، على أن يرشحوا في الثانية كافة الأقرب إليهم في أحسن الأحوال، أو الأكثر بحثاً عنهم في أسوأها<sup>175</sup>. ورغم أن هذه المنظومة كانت تهدف صراحة لإقصاء الأحزاب الصغيرة، فإنها لم تمنعها من التأثير في معرجات العملية السياسية على الأمد القصير والطويل.

ومن الملاحظ أن المنظومة قد عثرت الطريق أمام حزبي وسط اليسار ووسط اليمين للهيمنة على المشهد السياسي. صحيح أن الأول كان يمثل تحدياً وسط بين الاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين الماركسيين وغيرهم من التوجهات اليسارية على اختلاف ألوانها، أما الثاني، فقد تكون من تيارات قومية وأخرى محافظة وثالثة ليبرالية<sup>176</sup>. ولكن هذه التحالفات على نوع تكوينها بحيث ووسطاً لم تسجح في تجنب تكاثر كتلة سياسية أجنبية تطهرت في شكل قوى عربية صغيرة على طري المشهد. أي أن رغم هيمنة الانتماءات متعددة التشتتات العربية، فقد ظهرت في الجمهورية مجموعة نخبوية امتشقت الفرصة بالنظام الرئاسي عميقة.

لو أن فرضنا نظامها الانتخابي الحالي ذي النوع الأمريكي الصريح، كانت نتائج برلماني لبنان من المرجح أنها تستقر في ثنائية حزبية على الطريقة

174) إميل فارس في حديثه لـ *المجلة العربية*، يناير.

175) Joseph A. Gantier, "The Case for 'Grand Angle' Law: Towards 'European' The Structure of Social Political and Economic Studies", vol. 38, no. 3 (2013), pp. 317-330.

176) حول اليسار، انظر أيضاً.

Mohamad Ibrahim and Amir Khalil, "The European Role of Parliament: Supporting Party Representation in the Arab League of Democracy", *Comparative Political Studies*, vol. 47, no. 7 (2014), pp. 1023-1040.

177) Eric A. Fassin, "Proportionalism and Political Stability in France", in Joseph A. Gantier, Joseph A. Gantier (eds.), *The Future of Proportional Representation: Global Perspectives on Party Politics* (2014), pp. 170-180.

المرتبطة. ثم يحصل عدد، وهم أي المتأهل في العهد السادسة العرسية قد يحتد أن علت هو ما حصل بالفعل والمطابقة أفقد من ذلك. وبعد فقد إلى أن الاتحادات الثلاثة توفر بصورة دورية سراً معونة القديسات العرسية التي لا قبل لأفكارها وأعمالها على كسر الجوانح الموروثة إلى التلاميذ، ولكن المطهدة التي تضمنتها ألواء الاتحادات الفرنسية لعددية تدرجت من قبل الجين المتعرف والتيسر الترووسكي. فضلاً على أن هذه الاتحادات الفرنسية تمثل أيضاً فرصة للأحزاب الصغيرة للتفاوض من أجل اقتراح المكاسب في مقابل الاستعانة من المورد الأول أو دعم هذا الترشح أو ذلك في المورد الثاني.<sup>[27]</sup>

يمثل هذا الشكل من التفاوض حركاً لا يتحرراً من الحياة السياسية العرسية. ذلك أن نتيجة الاتحادات ليست محكمة بلواقعة لعدة أسباب: يعود فيها الأطفال إليها محكمة أيضاً بعدد المشاركين فيها وشعبيتهم وولاءاتهم وفخريتهم على نموذج بعض الأحداث لهذا الترشح أو ذلك.<sup>[28]</sup> ولتتهم العرسية ذلك ربما كان من العقيد العفوية من منطق ساقى العنة متر وحصل مسابقة الحلقة الأصعب لو أن نهائي ساقى العنة متر في الألعاب الأولمبية صمم عشرين متسابقاً عوض أن يضم لعددية، كما حوت به العادة لما عبرت النتيجة. فعند كعسين بولنت، بما أنه يعلم في الجور، على سراقته فقط، لا يصير أن يضمن سبعة فائزين أو عشرة أو ست. فلو كان ذلك مسابقة الحلقة الأصعب المشهورة، يوافق المسابقون في تقديم الإحديت، ويرادهم الأرباب العشرة فقط بما يحدون هي الأربعة سرعة وبدلاً. ثم يتم الترتيب في التصويت من أجل إلقاء الحظوظ الذي يترتب أنه قد استب في حسارة المجموعة لأرباب إحصائية تمت مكنة، هي اختياره الحلقة الأصعب. ولتتهم في الحقيقة يعودون إلى التصويت عند الحرف الأثوري باعتباره المساس الأسطر في الأرقام التالية، وخاصة منها المورد النهائي

[27] David Collier & Philip Roberts, "Totipot" in: James Buchanan & David Collier (eds.), *Democracy and Its Critics: Critical Issues and Their Political Consequences*, New York, Cambridge University Press, 1983, p. 90.

[28] راجع هذا على منطق فاسم الماسر في

Buchanan, "Presidentialism and Political Stability", in *Presidentialism*, pp. 102-117.

لبدء المناقشات المرمزة أقرب إلى منظور مناقشة التحفظ الأصعب منها إلى سابق المدة متر. فعند المرشحين في الدور الأول يؤثر في نتائج النهائية من أنه قد يؤدي إلى نتائج معاكسة. من ذلك ما حصل عام 2002 حين نسبت كثرة المرشحين اليساريين في إقصاء مرشح الشعب الاشتراكي نيكول هوسكو من الدور الأول. بما حصل كرسي الرئاسة لمصلحة هناك شيراك الذي وجد حله في طريق متفوخ إلى قصر الإليزيه حين وادع ما كانت معروفا في أقصى اليسار. بحيث لم يكن له أي أمل في حراكات التعديلية إيجابية. وهو حال ماري لويز. وحسب ذلك ما حصل في 2002 حين فشل فرانسوا باري في الوصول إلى الدور الثاني. ولو أنه لم يكن كذلك وحصل إلى منصب الرئاسة فهذا كان مسم حسمه. كذا كانت تؤكده ذلك موضوع كل استطلاعات الرأي

إن نظام فرنسي وما يحيطه من أفراد بالمعصرة القوية. حتى لمجرد المحصور. بحدوث الأزمات الكبرى مهددة بشلل حركته الانتخابية. وهو ما يصح الأزمات الصغرى قوة اثرها تعديتها لتخرج إلى نوع من عدم المسؤولية. يظهر حثا من خلال ما يحرق الدور الأول للمناقشات الرئاسية من تعديلات في الحزب وحيات التحدية. رغم ذلك. خلقت تجربة 2002 عطية استثنائية لمنصب الرئاسية إذ إنها كشفت ما يحويه نظامها السياسي من عطلات. وكان لولها الانعكاس الفعلي على الانتخابات على دورة واحدة. صحيح أن هناك شيراك قد انتخب رئيس عام 2002 على دورتين. ولكن وجود صاعق من قبل حتى ماري لويز كان يعني أن المسألة قد حسمت منذ الدور الأول. وهو ما أضعف الشرعية الرئيس خلال تلك المهددة التمهيدية

لقد تكررت التجربة بفعل انه هناك ماري لويز. إذ إن وصول ماري لويز لتدور الثاني عام 2017 قد صبح المحال أمام إستيمبال ماكرون. ولعل صدمة 2017 أكثر إذ إنها أصابت إلى إشكالية الحسم من الدور الأول. فقد أُنشأ حظوظه ألا وهو حظر الاختيارين الكارولين. ذلك أن تراجع قوى وسط اليسار ووسط اليمين قد جعل من الممكن الآن أن يجب تخلصا عن التمهيد في الدور الثاني. وهو ما قد يعد طعم التمهيد لهذا الدور النهائي. ولكن من بركة

الأطراف، والتشوية<sup>124</sup>، ولم يعد من المستحيل لتحل دور الذي يولاه فيه مرشح كجداك لوك ميلونشون مرشحة كمالين لوياند.

لم يكن في حساب دخول أن تعرج الأمور عن السيطرة بهذه الطريقة ورغم أن الأسوأ لم يحدث بعد، فإن ثمرة الرقعة قد أصبحت تعني اليوم من تحديثات جعلها عاجزة تقريبا عن قيادة الإصلاحات الضرورية. ورغم أن إصلاحات مذكورة قد استطاع إصلاح منظومة العمل، فإن عيوبه قد أصبحت بأوجه سريالية الصغر. ثم يصحوة تمرير واحد من أبرز مشاريع الإصلاحية وهو إصلاح منظومة التقاعد.

ليست المطالبات المذكورة سابقة عن منطق المعاصرة الفردية التي يلجج عليها النظم الرأسمالية ولكنها ليست أيضا مغرور عن الانحرافات التي تؤدي إليها عن غير قصد تجربة منظومة الأعراس. (إيمانويل مازكرو، هو نتيجة غير متوقعة لتوسيع إذ إنه استند من الخطوات الأولية التي لها الحزب الاشتراكي، ثم لغة في موالها حرب وسط اليمين، من أجل تحديث البرنامج للرئاسة.

لقد أدت الخطوات الأولية في فرنسا إلى تمكين التحالفات التي جعلت لاحتجاج بين قوى وسط اليسار وقوى وسط اليمين<sup>125</sup> تلك التحالفات تم تكن لتعتمد أمام توتر المناهضة الداخلية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مع طبع نحو الأحرار وإمكانية تحويل الحلقة الأصعب، أي البرنامج الذي لا أمو له في تطبيق النمو. ومن ذلك أن الخطوات الأولية في المغرب الاشتراكي لعام 2017 قد تمخضت عن إقصاء المرشحين الرئيس من نوسعد، وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق إيمانويل فالس<sup>126</sup> وأدت إلى ترشيح الحزب

[124] لا بد من التوجه إلى الحالة الفرنسية من الخصوبة والديمقراطية. الخصوبة الشعبية، أي التي عادة موالده ضمن المشاركة العامة، لا يساهم في ذلك. ولكن الخصوبة السطحية السطحية من خلال طرح الصراع بين دعوى مجتمع عاد وإيجاد توازنها عند أو مع أهداف أخرى.

[125] "The French Third Wave", *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2, 1981, pp. 1-16.

[126] حول الأبعاد السوية والسياسية للإيمانيات، انظر

John A. Holm, *Social Formation of Power: Power Formation in France*, 1980, pp. 102-108.

الانكساري لسوا أموي (David Harvey) وهو مرشح من الصداق اليساري، لم يكن يتمتع بأي حظوة حديثة في الصحافة الرسمية. وقد انهار معه الحرب الانكساري إلى ما يقارب 9 في المئة من عدد الأصوات. أما بينك، فقد حقق آلان حوييه في إقناع المشاركين في الاستفتاء الأولية، رغم أن حظوته لم يتحول إلى ترشيح كنت الأكبر في حال ترشيحه. وعلى عكس مرشح الحرب الانكساري، لم يكن مرشح اليسار، فرانسوا ميرون، في خطوة مع الوسط. ولكنه كان بعيداً عنه نسبياً.

لقد أصبح منطق الاستفتاءات الأولية المدفع نحو الأطراف محل الوسط (إيمانويل ماكرون). مثلاً، لم يبرز بشكل التفاعلات القديمة بعضاً (يساراً) في خطاب فيه من الشعبية التي - الكثير، خاصة من خلال معاداة الأحزاب. ولكنه حدد مذكرون لحداد القيادة الطبيعية. إذ إن حركته، التي سرعان ما تحولت هي صعد إلى حرب تحت اسم الجمهورية إلى الأمام، كانت بعيدة الإثارة. وهو ما سطها من الاستفتاءات الأولية التي يقول فيها أحد المتحدثين: إنها تحول الأحزاب إلى آلات لإنتاج البرامج المرحلة التي يعدها مستخدمون في الاتصال. أي أنها برامج لا ترمي لتقديم الحقائق بقدر ما تهدف إلى الإغراء لمستخدمي.

إن الاستفتاءات الأولية تعزز التوجه في أن الاستفتاءات الرئاسية هي بمثابة الديمقراطية الفرنسية، في حين أنها ليست إلا مشهداً الأكثر إثارة أو إعجاباً. لكن ما بقي من الملكية والعهود القديم<sup>121</sup>.

### 3 - المد البرلماني والجزر الرئاسي

إن كنت الديمقراطية الفرنسية، كما هو الحال مع كل الديمقراطيات، تكون في التراجع. وعلى عكس ما توحي به عديدة الجمهورية الخامسة، كان يتحول على وهي تآكل الديمقراطية البرلمانية. ومن ثم سعيه للسيطرة عليه. ورغم معارضة

<sup>121</sup> في مطلع تلك في الثلاثين، سمعت أليزيه دي موغانس الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية اليوم التي يجب أن تكون العام بمرور، ما يقول أن تعيد الرئاسية الرقعة السابقة، وقال هذا الرجل هو جورج كليمبراجية.

David Harvey, *How the Financial Crisis in the Power of the Capital Class* (London: Verso, 2009), p. 11.

الكثير في العهد الأتلي من الجمهورية الخامسة، يمكن القول إن السلطة الرئاسية لم تكن قد تراجعت، بل إن الخطاب، رغم كل طهراته الديمقراطية وشكوكه أنه برلماني، جعل عقل مطبق أنه برلماني، ونحضر الروح برلمانية. وقد كانت أهم المحطات على هذا الطريق قرار التحول سنة 2002 من الهيئة النيابية لبرلمان، ووسط العملية الرئاسية برواية الاستفتاءات البرلمانية. وهو ما يعني أن استراتيجيات، التي تلو الرئاسيات، بأساليب متنوعة، عاهد ما تأتي لتصبح وليس الجمهورية تأكيداً لولايتها، بل تظهر في طريق أغلبية برلمانية يعارض أنها تضمن له العملية التشريعية خلال كامل عهده، وهو ما يجعله أنه ما يكون برئيس الحكومة بل هو أغلبية، خاصة في ظل نظام استثنائي يقدم الأحزاب الكبرى. ومثال بمثابة دستور، غير قابل على ذلك، إذ إنه بعد تصدده في الوصول إلى قصر الإليزيه من صرح الأحزاب، سارع إلى تحويل حركة إلى حرب، وعندها أنه بال رابطة ستكون منظمة العلوي من دور أغلبية برلمانية

لقد كانت حالة شاول ديمون السيطرة على البرلمان، ومن ثم منح السلطة التنفيذية وسائل دستورية لم تكن إرادتها والبرهان ما يسمى كدولة المصلحان وصحلاًها آلية 49-1. ذلك في الفترة الثالثة من الفصل رقم 49 من الدستور الفرنسي، تمنح الحكومة حق تمرير قانون ما من دون نقاش ولا تصويت، إلا أن تكون غرضه ثلاثة أسباب: كذا توزيع خلال أربع وعشرين ساعة ويوقعها عشرة نواب.

لقد اجتمعت الحكومات المتعاقبة إلى هذا الإجراء، لما يظلم التسعين مرة من عام 1958. ولكن لم ينفذ أي مرة فعل واحدة من البرلمان. إذ إن النواب يكرهون أن يصغر، فصرهم على المحك باستطاع الحكومات وحواشيها حظر حل البرلمان، كل ذلك لا يعني أن الحزم إلى هذه "المصلحة" يعثر هي صعب في الحكومة التي يعرف صعباً بأنها يصغر هي عرض الانسحاب حتى أغلبيةها في البرلمان، هي حين ياتو هذا الشرط، تنفي الحاجة للمصلحة

تؤكد شابة المتحدة إلى عرض الانسحاب البرلماني من جهة، والاعتراف العملي بتضعف من جهة ثالثة، أن السلطة التنفيذية لا تسجن في فرنسا الخاصة

المراسلة التي طبعها لدرجتها مطلقها الرئاسي. ورغم أن القوى السياسية كانت في المعارضة دائمة التعبير عن رفضها لألية «المفصلة» دون حكوماتها لم تردد في استخدامها بل إنها كانت الأجرح إليها بحكم تركيب جهازها من العرب، بالاشتراك في وصولها، خاصة في ظل ما يشكك أقصى اليسار بأشكالاته المختلفة من أفراد المناهين والكتاب.

على سبيل المثال، كان المرادف ميزان أو يكتشف بعد وصوله إلى السلطة محدودة فدرات الرئيس على الفعل السياسي من دون دعم برلماني وقد بدأ ذلك واضحا عام 1983 حين اضطر لتغيير النظام الانتخابي من أحسن أعضاء نظام سبي. كانت عاقبة عيها إرضاء الشيوعيين وبقي الأحرار اليسارية. ولعل أولئك أيضا عديمة اليقين المتطرف لإصلاحه معيية في وسط اليسار. ولكن النتيجة كانت دور وسط اليسار بالاضطرابات التشريعية، بما فرض عليه اختيار خصمه هناك شيواك لرئاسة الحكومة، معن ذلك بداية تحرك المبعدين. ولقد كان أقصى اليسار، مثلا في حزب الجبهة الوطنية، أكثر المستعدين إذ حصل حينها على 55 مقعدا بعد أن كان يعدم الممثلين. وهو ما ألقح ميزان وشروط ضرورة العودة إلى نظام التمثيل أحادي، بما يبيع القوى المتطرفة حجة لا تزال تستخدمها إلى حد اليوم. ألا وهي التمدد من الحرس الكبير، بما يتضمن أن التداول بهذه لا يعني له، ولي التغيير الحقيقي يكون بالتصويت لأحد الأطراف القوي يميناً أو يساراً. تلك كانت، على سبيل المثال، دعوة مارين لومان في الانتخابات التي وصلت إلى دورها الثاني عام 2017.

إن السلطة التنفيذية الفرنسية، مثلة في الرئيس أو رئيس الحكومة، خاصة وفاترة على الفعل السياسي، ولكن بشرط أساسي، هو تمهيد بأهية المرادف وهو ما يفسر تغير الهيئة الرئاسية من سيطرة إلى سيطرة. ذلك أن الشهرة أثبتت أن الصوت في المهادين لم يحفظ عاقبة في جعل الرقابة فوق لغة الأحرار. هو خط ألقى إلى عدد الشرعيات بما يجعلها تصدب، خاصة في حالة المبعدين حين يسطر حرداء مناهي على رأس السلطة التنفيذية ومنتظرب

المعدنيين، يمكن أن يكون ذلك أمر إيجابى النظام الفرنسى من النظم والمبادئ السياسية قد أصبحت اليوم مبادئ من بروفة معروفة بالعدالة معقولة، وذلك بفضل ثلاثة أسس هيكلية للمشهد السياسي، وهي النظام الانتخابي الأعملي، والضرورة الاقتصادية التي تجعل أقصى حد ممكن من الاستعمال بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وأليات برهن الأصلاح على البرلمان، وخاصة على الكلمة الداعية للمكونة أو الرئيس<sup>111</sup>.

#### 4 - في انتظار الأسوأ

لا يعني هذا الكلام أن النظام الفرنسى حال من العصور، ولكنه يعني أن نزوح إلى أليات الحكم البرلماني هي التي تكفل من أزمة. ومن أبرز تلك العيوب ما يسمى به نظام الدوريتين، وخاصة كانت أم برلمانية، من مفرقات العمل السياسي المستعمل إذ إن الأحزاب الصغيرة، قلما تهيئت لها الفرص استغلالها تعرض احتوائها في برامج الأحزاب الكبرى وهي تشكيلات حكوماتها، وذلك لقاء الدعم السياسي أو الاستعمال من الساق الانتخابي ومن ذلك التتولات الكبرى التي طمعا فرانسوا هولاند وحزبه الاشتراكي لحزب المحضر الفرنسى (Les Verts L'écologie humaine - Paris écologie) وقد نجم عن هذه التتولات إيجابيات موفقة ويرى ذلك برنامج

إن التشاكي الرئاسي النظام، وما يسمى به ذلك من تراكم مفرط على حدته انتصب قمة هرم الدولة، يصبح نافذة صغيرة تستعيد عهد المصالح المصحية والعترة، وليس هذا فقط، فالتشاك هناك تكبر هذه النافذة في الحياة السياسية المعقدة

(111) في هذا الكلام قلب روح الملاحظات التي أورد عليها السابقة، إذ يرى أن النظام الفرنسى هو رئيسي تحت ودينى أحد، وقد كان هذا الكلام جديداً في مستوى التشاكي القديم، دون التشاكي الذي في عهد الفلاكيين الفرنسيين وألمانية، بمعنى أن وليس التشاكي يصبح أقرب إلى حد أدنى بل إلى حد أعلى، وليس، بلزوم أن نوز رئيس حكومة وأعضاء في البرلمان هي ما يعنى الملاحظات المعكرو المثل إلى نظر

Arndt L. Platt, "Presidentialism and Movement Democracy: Theoretical Observations" in *Journal of Modern Latin American Studies* (eds.) *The Future of Presidential Democracy*, Baltimore 1992 (also *European University Press*, 1993) pp. 91-92.



خاصة في حق الصنف المتزايد الذي أصبح يعاني من الفقر المبرور لمرحلة سبب الانتخابات الأولية وبيع الجمهور حق الاقتراع وهو ما يعني كالمادة إعطاء الأسفة للأطراف الأكثر حساسة أي الأقرب إلى الشطرنج.

إن كانت الانتخابات الأولية تدفع بعيداً عن الوسط، فهي تعني «خلاً» أي أن يترك بين ما يحتاجه الحكم وما يحتاجه العملية الانتخابية. ولا شك أن فرنسا مثل أنظمة سياسي مدار هذه العمليات وفق وجود شبه استثنائية، ثم يمارس فيه الحكم على مرحلتين الأولى: كبيرة يسعى فيها صاحب السلطة إلى التكيف بين خطته الانتخابية وإكراهات السلطة، وخاصة ما تقوم به من أشهر «أما القوية» فليس إلا لتكشف فيها الحقيقة إيجاباً للجميع وقد ومن هذا التوجه حدثاً محلياً في نهاية مارس/أفريل هو لاند الذي تهرعت شعبيته خلال فترة حكمه إلى حد جعله يسعى من القديم لوضع لولاية ثانية. ولكن حالة لم يسبق للرئاسة الفرنسية أن خرجت

من وصول ماكرون بعد ذلك القصر الإليزيه، وهو القيادي المبدئي، يعكس أن ما كان يحلوه سلطة كانت تعيد أيضاً كل القيادات المرشحة لتولي الحكم والمعرفة كانت متسببة بين الصنف والطرف، أما الحزب الاشتراكي، فقد تفتت إلى حد كبير وسطي التحول إلى ماكرون، وفصوي لم ينجح في استقطاب ناخبي القصر اليساري دعوا من لوك ميلونوفود مرشح حزب فرنسا الأيسر.

ورغم أن الانتخابات الأولية قد ساعدت في تأخير التوجه، فإن التوجه لتجديد السياسة الفرنسية بغير مفرق تروج الخطاب السياسي فيها طبعه إلى الميكنات، خاصة في زمن الحملات الانتخابية الرئيسية ومن الأمانة المشهورة لدى الفرنسيين على ذلك خطاب «بورجوازي» "فرانسوا هولاند، المعروف باعتداله، حيث قال في إطار حملته الانتخابية: "إن عداوي هو قطاع المدن"

1813 - حزب «اليمين» بورجوازي تروج 11 كانون الثاني/يناير في حين أن حزب «اليسار» هو لاند كمرشح رئيس الجمهورية في عام 2017. وأظهر هذا الموقف في الانتخابات الفرنسية سنة 2017 حيث مرشح هذا تروج الحزب الاشتراكي فيها لاند الرئيس، وأيضاً في بعض مع «على اليسار» و«اليمين» سواء قبل توليه منصب الرئاسة أو حين الحملات هذه المتعددة بعد توليه الرئاسة.

Fabio Baggio, L'Europe, 1997, pages 161-162. Jacques Mallard, *Le droit électoral en France*, 2017, 1<sup>er</sup> éd., «L'Économiste du droit», La documentation française, Paris, 2017, page 17 de

ومن السبب هذه الصلابة الديمقراطية الشعبية التي سيطر عليها الأحزاب الصغيرة والتي تمنع تدخل المفدى إلى داخل أحزاب الحكم، فإذا هي دخلت، وأنها ترفض التزا على رجلها المعتدلة التي توفر خطوط العصر الاجتماعي وشروط معونة الحكم، وإدارة أخرى على سبيلها الضرورية حرفة من مستويات لم تعد من قبل الأحزاب القريبة من أطرافها.

لقد أصبحت هذه يقول في حل مشكلة عدم الاستقرار ولكنها لم تمنح الأمر من طرفة ما قلعت من الأمر من التي لم تلت أن دشنت مع التراجع إلى الديمقراطية الأحزاب خاصة تحت تأثير الأحداث الأولية لاختيار مرشح الرئاسة فعبت الأرستقراطية التي كانت من الديمقراطية الرأسمالية فلهذا الديمقراطية الثالثة كانت تعني ما يحتل الأحزاب من التغيرات تضعف الطبيعة الديمقراطية الديمقراطية القرب إلى الشارع الأبيولوجي والأطباء اليهودي.

من سوء الحظ أن يقول لم يكن يحتل ما يحله نظام الحزبي من نصيبات للأحزاب ولكنه كان يقول على صحتها ليس لإصناف القدرات السياسية للمزمنة مما يجعل الحكومة رغبة الرئاسة. وقد كان له ما أراد. ولكن مع مرور الوقت وتغير الأوضاع، لم يعد من اليسر إيجاد قيادة من طينة شاذة يقول أو حتى غراسوا ميتة. وأمام تراكم الشرعية القدرات الطبيعية، تتكاثف التغيرات الحزبية القديمة والتي اعتقد البعض أن الإعراس الديمقراطية هي الحق، فإن مخرجات الحرية العملية تؤكد أن العكس هو الصحيح. وعلى الأحداث الأولية والأصغر المزايا لكونه طموح في بحر الديمقراطية مصادر اختيار المرشحين تكون وخاصة الرضا لمختلف التشكيلات الحزبية المعتدلة ومن ثمة كثرة الحوادث من ضرورة التراجع عن أية الاستعدادات الأولية. ورغم أن قيادات أحزاب الحكم تعلم ضرورة هذه التراجع، إلا هي أرادت تجنب انهيار أسرارها. فلهذا من العسير مباداة تقرير ما يدعو طائفة منكت الديمقراطية. ولكن من المستحيلة عدم التفرع في الصبح أصلاً.

لذا كانت الأحزاب الديمقراطية بعيداً أو يشاراً عادة ما تكون على قيادة طبيعية موزنة فيها تناسق، على الأمن الصغير على الأقل، من الإشكاليات التي تعرض لها الأحزاب الفكرية اليوم بسبب الانحدار الأولية. وهذا يكون

هذه الأحزاب المتطرفة المستفزة الأكثر من حيوية معطومة التحكم، وهو ما لا يشر بمقتضى دهم للتدبير الحذرة، على الأقل في شكلها الذي عرفه الفرنسيون خلال العقود الأخيرة.

وفي انتظار الأسوأ من التواضع أن الصيغة الفرنسية لنظام سياسي الفرنسي قد تمكنت لتفادح صيغة برلمانية غير معلقة إذ أصبح مجال الرئيس رعيه، أكثر من أي وقت مضى، باستحسان سياساته مع الأغلبية البرلمانية وبصعاط كافة حربه معياراته الكبرى. وفي ذلك تعدد تصاعد في ظل فقدان حبة الرئاسة والتراجع استخدام صفتها تحت تأثير التداخلات المختلفة التي يقطر كل مرشح حدي لتدعيمه لأحسته الضرورية من أجل الحفاظ على وحدة الصف من جهة، وتلاصقها المتعددة من أجل الحصول على دعم الوسط حيث تكسب المصالح الانتخابية لم تحصر من جهة أخرى. ورغم امتلاك الرئيس بعد متعده لمعنى الآليات التي تقسم لها من هذه المخرجات، فإن دوره ما تقي يقترب من دور رئيس حكومة، إلا إذا استلزم أن سقوط الحكومة لا يعني سقوطه. ولذلك المعصاة ثمر هذا كانت مختلف مكونات الأغلبية تنصب عائلة السوادسة المشددة مع سياسات السلطة التنفيذية، فإنها تعمل في الكونكس من أجل مشروع التداخلات، من وردها تعطيل الإصلاحات التي تعتبرها غير مقبولة لدى «حبيبه» فيه أصعب. وفي ذلك دعمها من قبل المصالح المحلية والفقيرة حسب السبق، يصح من اليسر استبعاد الأسس التي تحصر مجموعة الإصلاح في غرب

**نكلاً: تجارب أمير كاليفورنيا: ديماسيون أكثر من الولايات المتحدة**

## **1 - في إضخاف الأعراف**

لقد احتلرت عدد أمير كاليفورنيا العمومية عمومة، وعلى رأسها الترميز والاعتراف وعمروها، أنظمة سياسية مقتسة من الولايات المتحدة، بل إنها أحياناً جاءت في طابعها مستسخمة منها بقول في طابعها لأنه لا ينبغي أن يفت من الأنداد أن هذا الاستسوخ مشوه في جوهره. إذ إنه لا يقتصر كثرًا من عناصر التوازن التي تدبر معطومة التحكم في الولايات المتحدة، سمحت تحيط لسلطة الشريعة

تصرف ودعم كل شيء. ومن من هذه العناصر اعتماد الولايات المتحدة لتمام انتخابي أعلي يضمن الحد الأدنى من تعاضد الأحرار. وهو النهج الذي تم تبنيه ببلدك أميركا الثلاثية. ومن بينها أيضاً عدم منح الرئيس الأميركي تصويته سلطة التحكم بالمراسيم أو حل البرلمان قبل انتهاء عهده أو الدعوة إلى استقالة شعبي محققة للتكوين أو حتى إغلاق حالة الطوارئ في الظروف الاستثنائية وهي ملاحظات يمنع منعها على الأقل كل رؤساء بلدان أميركا الثلاثية. كما يمنع بها عرقهم من الرؤساء في الأنظمة الرئاسية أو حتى شبه الرئاسية. وهو ما يحل بالبروز من السلطات أمير مصالح السلطة التشريعية. ما يسهل منحها السلطة بل وقد يؤمن للسلطة<sup>184</sup>.

وهم أن الكثير من المثقورين قد نهوا من ملاحظات استيراد النظام الرئاسي الأميركي في فترات الانتفاضة المختلفة التي عاشتها بلدان أميركا الثلاثية منذ التسعينيات، فإن إرادة السياسيين اجتمعت مع الحركات الإصلاحي السيط لتصبح تحدياً نحو هذا الاختيار<sup>185</sup>. أما السياسيون، فإن منهم كثيرين كانوا يطمحون إلى أداء دور الرئيس القومي، وأحياناً للمعارضة الغربية من أعلي الوصول إلى مقاعد السلطة وفي هذا السياق، يمثل النظام السياسي الأميركي أكثر الاستعدادات إغراء، ما أن الرئيس ليس مسؤولاً أمام السلطة التشريعية، وبالتالي ليس مرتبطة في مصيره ومخاطراته التعديدية للحزب أو أحلية أما المتكلمون في المحدث للعلم، فقد أفرغهم ما يتميز به النظام الأميركي من تقاسم السلطات وتوازن بينها أي إهم قد وعدوا به تحدياً عمت لما كانوا قد أصغر عليه من مفاهيم نظرية الديمقراطية.

[184] John Kingdon, "The post-presidential and presidential system in Egypt," in David Collier & James H. Brumer, eds., *Presidentialism in the Developing World: Theory and Practice* (Boulder: Westview Press, 1994), p. 143.

[185] في هذا الصدد، ينظر إلى أن القوميين والديمقراطيين قد تهادنوا، حيث أصبح من قبل محليين عموم السياسة معززة هي المعاصرة الثالث. أما الأهمية الرئيسة على هذا الأمر، فإن توسع مصدر طلة. ولكن هذا الأصحاب في توسع الحزب وذلك بحكم تطور دورها. العلاقات العسكرية وحواسن الكهنة التي كانت الإغراء الديمقراطية. آخر

and Antonio Chacón, "Misery, Institutional and Semi-Presidential Constitutions Work," *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 3 (2000), p. 173.

لم يلق الأمر عند هذا الحد. فقد اعتبر السياسيون المتكلمون لانتقال الديمقراطية في أمريكا اللاتينية أن الديمقراطية الأمريكية مقبوضة. فعدّلوا على أن تكون الديمقراطية التي نلت أحياناً حقوقاً من الشكاوى وياتي العسكرية الديمقراطية أكثر ديمقراطية من الديمقراطية الأمريكية نفسها. وكان النظام الانتخابي الأمريكي والسيطرة الحزبية المثالية التي نمر بها من أكثر العيوب التي استهدفتها مهام الهند

لقد رأى ميسورو نظام الديمقراطية اللاتينية أن لا بد من تحسب لأخطأ الاقتصادية ذات طابع الأعلي. فلو الإمكان عدّلوا إلى تسي أنظمة الديمقراطية نفسها أحياناً من دون عتية متعادية كما هو الحال في البرازيل<sup>184</sup>. وبعد عقود من المعارضة الديمقراطية كانت النتيجة أن السيطرة الحزبية في هذه البلدان قد سمحت بين الشعب والعدّات إلى درجة يلقى معها ترسيخ الديمقراطية بسلامة ومستقبلها. عاصفاً<sup>185</sup> وأشار أن كبر حجم الأحزاب الأمريكية ليس كافي لتدارك المواقف التي يطرأها بعضها. وكذلك القصة لاجبة لبعض القوى المتصلة في الولايات المتحدة الأمريكية تسمح في عرض إزالتها وهي دفاعها عن الركود وتحسب الإصلاحات التي لا تحسب مصالحها، وذلك من خلال تكتة وسائلها المظلم التي تبنيها سيطرة التوارث والرقابة. فإذ المؤسسات تطرب سياساتها سياسات يظن.

إن المعلومات السياسية في بلدان أمريكا اللاتينية قد أدت في عمومها تحارب الانتقال الديمقراطي إلى حائط من القسوة والعدالة والشعورية<sup>186</sup> ويصعب الاحتلاف على أن الأنظمة الرئاسية قد ساعدت في هذه الاتجاهات بحكم خصائصها لتعطيلات الحزبية الرئاسية، وذلك خاصة من خلال زيادة

184: من موضح أن الجمع بين السيطرة الرئاسية ونسبة الانتخابية يلقى وجهه قريباً بعضاً من سيطرة على بطر

Johnson, "The Two Separation of Powers," p. 416.

185: Juan J. Linz and Arturo Escobar, "Authoritarianism and Democracy in Latin America: Different Political Contexts Challenge," in Juan J. Linz and Arturo Escobar (eds.), *Authoritarianism and Democracy in Latin America* (Cambridge, Mass.: Ballinger, 1978), pp. 41-64.

186: Terry Hall, "Continuity of Democracy in Latin America," *Comparative Politics*, vol. 14, 1982, pp. 1-2.

بمكتبة متنامية خاصة من سلوح الأسراب والبرلمان. والتي تدير اقتصاد الأقطاب الاجتماعية السياسية تحت المبادئ السياسية بما يؤسس نصيب هيكلي للأحزاب في مختلف الطبقات. وفيه يصبح الممثل أيضاً أدم طرزياء لمصلحة الديمقراطية، شخصية كانت أو سياسية، في مقابل الدعم السياسي جيد لاجتماع لتبرير التشريعات<sup>101</sup> التي أو التحالفات السياسية تكون في طبيعة مع التحالفات الانتخابية. ولا يمكنها هذه إلا مطلق التورات على الأند الفصير، سواء كان ذلك دافعاً للبرلمان أو في العلاقة التي تحكم مكونات البرلمان والرئيس. وبمجيء ترسيخ المطلب الديمقراطي تحت مخطط شخصية السلطة ورواج موقف الملك عليهم وطرح على الطوي الفلمنك على مرمى الإزاحة<sup>102</sup> وهو ما يفسر وصول هيربولسبار لمصعب رئاسة البرازيل، عن حرب صغير وهاشمي، في تجربة تدرك شكلاً ومضموناً تجربة دونالد ترامب في الولايات المتحدة باعتباره سيطر على الحرب الجمهوري. رغم أنه ينتمي إلى ناز هاملي فيه. وذلك مؤلف آخر حتى حادثة النظام الرئاسي أدم على هذه الاحتمالات ذات الطبيعة الشعبية<sup>103</sup>

لقد أدت التحولات الاقتصادية والصعوبات الاجتماعية في مختلف بلدان أميركا اللاتينية إلى زيادة مصادرها من الأحزاب لا نخدم مصالح الشعب، والتي

1011 لا يمكنه هذه، يديره على مطلق ما يفرضه الدستور على من يختارون موارثهم. لولا ما يقع فيه في مختلف المواقف المستدامة بحالات موكا بالية، وأند أو في شرعية لفظ

Martinez, "The New Separation of Powers," in *Journal of Latin American Studies*, 38(2), pp. 199-220.

1012 يصفه لفظ نظام رئاسي يسيطر على موق برلمان البرازيل وأحزاب البرازيل والكتلة البرازيل بين سطحي الشعبية والتشريعية على أن سوا من شخصية المستند لتصبح الرئيس مع حزب سواد في في البرلمان لغير

Abstract: "The New Separation of Powers," pp. 436-459

1013 هو هذه الأساليب تحت المصالحات أو بعد من المواقف فيدر الأقطاب، المستند من أي موقه. فاعده لسي حرمات نظام الديمقراطية، ولكن لا يمكنه استخدام مطلق موقه. مستند لأمم لا نواح موقه. مستند لأمم في الديمقراطية، فاعده ولا في الديمقراطية، فاعده مستند لأمم

1014, Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1, 2000, p. 54.

الحق يكمن في اختيار الأشخاص الأكثر على الالتزام الكامل بمشاهير  
 دأبهم، دون صغوط حرية أو حسابات سياسية. ويقوم هذا الاعتقاد على  
 خدمة معلومة القول إن لوساط مصلحة السياسي الفرد بأعباء تحمله مبرهنة  
 إزائهم، بما يقدمه لخدمة مصالحهم. ومن ثم، ضرورة وضع السياسيين في  
 مواجهة دأبهم. ومن مثل ذلك إضعاف الأحزاب التي تحميم، وحتى  
 تسويهم على دأبهم من أجل خدمة مصالحها

لا تتجوز هذه المصلحة لكثير من الأنظمة البربرية إذ كانت تهدفها والمكبر  
 السطحي يكفي لتعريفه. إذا كان النائب المرشح يسعى للحصول على مقعد في  
 البرلمان في عصر دأبهم، فإن مصلحة تكفي أن يجد الجميع ومن دأبهم  
 ومن دون أي دأب لتكاليف الاستجابة لها. وبعد استجابة، أن يجد إلى تحفيها  
 سبباً إلا أن يذهب بصوته في البرلمان الأمثلة المصلحة التي يسحبها رئيس  
 الدولة. مثل ذلك كمن يعتقد أن الألفة السريعة مع الشعب تكون أن يأخذ في  
 الاعتبار تكلفتها المصحية وما تسبب فيه على الأسد العهد من نفقات إحصائية

## 2 - المزايا والمساكنات القوائم الانتخابية المفتوحة

لقد شهدت البرملي خلال السنوات الأخيرة فصالح هذا كبرى سمعت  
 كثيرًا من المصالحين ولم تغادر أي حزب سياسي، وإن تفرقت. وقد راجع مصيحتها  
 الرئيس أولاً وحلفه الرئيس فيها رؤسيف وعبرها<sup>1</sup> حين تعدد التسميات  
 هذه الطريقة، يكون الأخرى تجاوز العهد الشخصي، وحتى الحزبي، والمكبر  
 في الأسباب المصحية التي تدفع نحو الفساد، ولا شك أن من يربط بصورته  
 الحكم التي لم تتأخر من ظهور الأحزاب كبرى وغوية تكبر على أن تقدم برامج  
 سياسية معقولة وذات طموح وطني في ظل غياب هذه الشروط، تصبح

1921 تم نقل هذه البرملي من نسخة أولها في نسخة الأولى من دأبهم. في نسخة الرئيس من نسخة  
 في نسخة نسخة عام 1992 حول نسخة هذا المصاحف بالنسبة لشعره القديم هذه في نسخة،

السياسة هذه عن مجموعة من التعاضلات الطرقة وحساب وجدانها الترميمية،  
أو حتى التمدنية، يجعلها تتحرك تدريجياً إلى مسلك البيع والشراء»

محتاج الرئيس البرازيلي إلى أغلبية البرلمان كلفة أو لا تمرر قانونه في  
حين أنه لا يملك، بحكم النظام الانتخابي، أغلبية حكم تدفع عن برلمانه. إذا  
أراد الحفاظ على شعبيته أو إيجاز بعض من وجوده الانتخابي، لا بد له من  
إيجاد الوسائل السياسية لتجاوز هذه العقبة، وأولها تكوير التعاضلات<sup>11</sup>

إذا كانت الأحزاب قوية وقادرة على فرض شيء من الانصياع يكون هذا  
ممكن. هناك شرط عاقل في البرازيل. والمشكل هو أن القوائم الانتخابية  
مفتوحة بمعنى أن النظام الانتخابي لا يكفي بالنسبة ولكنه يشطب إلى حد  
مهم الأحزاب من التحكم في الرئيس مرشحها على القوائم بدلالة أن  
بعض الرئيس المقترح من الحزب، بما يشجع المرشحين، وخاصة أولئك  
الضالعين، في تزييل القوائم على المرابطة الانتخابية، بل وعلى المعاصرة حرجية  
المجموعة تلك إمكانية تلجئهم على عدم الانصياع لأمرائهم بحكم ضعف  
وسط التصويت المرشح والحزب. وحتى إذا لم يؤد فتح القوائم توترت تغير  
توزيع المرشحين فيها، مما وجود هذه الإمكانية يكفي لردة الضغط على  
القوائم الذين يشعرون بأن ضعف المعايير الانتخابية مسلط عليهم

إذا أخذنا كل هذه المسائل في الاعتبار، يكون الرئيس مدفوعاً نحو شكل  
شكل يكاد يكون مائلاً وقريباً مع البرلماني. وفي هذه الحالة، وأمام تعقد  
المعادلة، ليس لغة سبل إلا البيع والشراء. والمعارضة أن تطور الاقتصاد  
البرازيلي قد ولما القوة المالية لشخص معمرات مطروحة القصد بد أن مشركات  
أصبح حركاً من أرباحها في فئة الرئيس كي يشتري البرلمانيين، في مقابل  
الامتيازات الخاصة والإعفاءات الضريبية وغيرها من القواعد السياسية التي  
أحياناً ما تلحق مصالح ضيقة.

1111 راجع البرازيل من قبل الأنكالا حين في ميرويل-الملك معنى تغير

European, Russian, Indian or Persian: The Russian Part (191) and Department of Culture  
Democracy in Brazil (London: Jind Books, 2001) p. 4







من أقصى قوالب العالم في تلك المرحلة حيث كان يمثل الحقن الحقني فيها عام 1999 الأعلى من الدخل الفردي في بلدان مصنفة مرتبة كالألمانيا وفرنسا

لقد كانت تلكه تلك السجلات الأولى للشعب البريدي الفريدي. وقد جعلت السد يدمر توزيع الثروة باستخدام الطبقات العمومية وزيادة التسوية طبقات الطبقة وظيفية الحال التي أدت ذلك إلى تراجع حاد في المستوى الاقتصادي للأرجنتين بالمقارنة مع البلدان الأخرى. كما أدت إلى غياب الثقة السياسية والاستقرار، مع هيج الناس في غياب من السياسات، لتدخل العسكرية في السياسة.

ومن نهاية الدكتاتورية العسكرية الأخيرة عام 1983، والأرجنتين تسعى للإصلاح تود أن تعود إلى ذلك سبيلًا على الأمدى المتوسط والقصير فهي لا تكون تخرج من أزمة إلا بطيخ في أخرى. وقد جاءت الفساح عام 2001 حين اضطرت الحكومة إلى إعلان إفلاسها وتعليق سداد ديونها. ورغم أن الركود أسعار المسحوبات والمواد الأولية التي يقع بها البلد، قد أعطى مسحة جديدة واعدة حليفة للإصلاح، فإن الحكومات القريبة من الحركة البريوية، وعلى رأسه دستور كيرشور وكريستينا كيرشور، قد تركت حصة كبيرة من الطبقات والقيود، ورغم محاولة كيرشور الفريدي لتحويل الأزمات بين عام 2013 و2014، فإن مستقبل الأرجنتين على عاتقها، خاصة مع عودة القوى البريوية لتصدر المشهد.

وكانت المنظومة ذاتي خروج السياسة من مواقف الشعبوية كيف لا، والرئيس دائم الاضطراب لمحاولة تمرير سياساته الوطنية بمكاتب جمهورية والخاصة بقدورها لأحزاب برلمانية تهيمن عليها الاعتبارات المحلية والبلداني، تكون النتيجة أن الإصلاحات التي براد منها التخليص من الإعاقل العام لا تؤدي إلى نتائجها المرجوة فالسياسة في الأرجنتين مهيمنة الاعتبارات المرحلة بحكم ما يؤدي إليه مصعب، لأحزاب اليساري من جهة، وتكثرت السلطة من جهة ثانية، من قصور وعجز

#### 4 - فنزويلا وروح التغيير القلبي

لن كتب الأرجنتين تاريخيا مقدمة الشعبوية الأولى في أمريكا اللاتينية، فإن فنزويلا قد تسلطت بها المشعل. وإذا كانت البريوية قد ظلت

شعب من واحد من أقصى الشد في العالم ضد الحرب العالمية الثانية إلى الانكسار في مطلع القرن الحادي والعشرين. فإن الثورة البوليدارية قد نجحت في تحويل العمال العظمى الحبوب الأميركي إلى الموت الاقتصادي السريع. وذلك من مصبرات الشعبية التي لا يراها فيها أحد. ويظهر إبهامها حين يدور ملك موزيلا برجر أكثر احتياطي عظمى في العالم، فمن العربية السعودية.

إن مصفوفة هذا البلد تكس في ما يمتلكه ربحا العظمى من ولقد لعدة الشعبية إذ إن وفاء المقاتلات قد أعطت الديمقراطية فيه تقوى. منذ 1988، خروج الثورة في حالة شبيهة بالأرجنتين ونجرتها البرونية. وتكفل الدول التي اعتقدت هذه المصنع، مثلت السميات سنوات سداً اكتسبت عصب السميات، حين أدت هذه المصنعة المصنعة لأهمل أسعار المعروفات. وكان لا بد من تحرير الاقتصاد والاعتماد على القطاع الخاص لتعويض من الأخطاء المدنية على الدولة. وما أن الناس كانوا قد تجاوز، سهولة الربح، كان المصنع الحروب عظمى لهذا التحول. وأصبحت أسوأ الاختلالات، كانت الديمقراطية وإحراقها. وبذا السياسيين على مطالب التغيير.

لا شك أن البلد كان يحتاج للديمقراطية، بمعنى الانتقال الديمقراطي. عند سقوط نظام ماركوس بيريز غونزاليس عام 1998، حكم موزيلا حرباً مثلهما في إطار ديمقراطية شكلية. وحالت إصلاحات 1991 لتحديث التغييرات الجديدة في الحياة السياسية من خلال نسي نظام التعالي مخطط بجمع بين التصويت على الأنظمة والفرق<sup>17</sup>، والاعتماد، حاسن النتائج معالجة للثغرات. إذ أدت إلى إصعاف الأحزاب وإلى غشها وحل الفترات الشخصية أو محلية أو قومية. وقد ردت ذلك من أشخاص المواطنين، خاصة في ظل صناديق الترامع وسحابة العودة الاتحادية، دون قدرة سياسية على الإبحار.

1717 Juan Manuel & Javier Díaz, "Social Historical Systems: A Conceptual and Empirical Review," *International Studies*, vol. 18 (1999), pp. 101-106.

إنها القضية نفسها تتكرر كل مرة بعدُ المرشحون بالحق، ثم يصلون مع الشيعة في هذا السياق. كانت الشيوعية الفئرية الوعده وهي إطار الحديث عن ذلك المعتقد، انتخب القرويلون وأقبل كالقبرا الذي فُذِم عنه كعالمات ليونيرالية ومدافع عن الكلاسيين وعن السياسة الوطنية. ولقد الشعرات نفسها التي اعتنقها من قبل حوالى بيرون في الأار حاليين.

لم تسمح سياسات كالقبرا لأنه بعد أكثر مما يقدر اقتصاد أن يصبه. وهو ما أدى إلى حيرة مروعة. إذ لم تستطيع بيرونيا في التسعينيات أن تعود إلى اقتصاد متوازن قبل لحظة. كما لم تستعد من السياسات الليبرالية التي بدأت بذلك لئلا تكتفي في بداية التسعينيات من حيث تنويع الإنتاج وتحسين الإنتاجية. ذلك أن الإصلاحات الليبرالية لها تكلفتها، دفعها القرويلون في التسعينيات. وحين أن أول لمعارضة، حاولت سياسات كالقبرا أن تواصل الشعرية التي كان دالاً مكان أن نقد الاقتصاد القرويلي، كما فعلت مع مدار أخرى أن لرا وأصبحت وصفاً، كالنكسك، وكوسايتكا<sup>144</sup>.

بعد أن في الشيوعية، كما في الديمقراطية، برهة اقتصادية إذ إن الضيق لا يؤمن إلى مرحلة الاعتبارات، فخر ما يؤمن على أنه نتيجة للتفسير أو لتفسير المبرر<sup>145</sup>. وهو ما يعني أن السياسات القائمة إنما فشلت لأنها لم تلج اقتصاداً بولاً، لا بد من استخلاص المر والمومضات في الجسار نفسه، ولكن سرعة أكبر ووتيرة أكثر ومجهد أعلى. كذلك محاولة لم يصبح مرة في نجمة حدثت، فاحتم أن لا حدود من القرائل. وذلك بالحدود ما قصته بيرونيا هم 1999 حين انتخاب هورلو لشارليز<sup>146</sup>.

<sup>144</sup> Michael Caggins, "Proposals for Democratic Governance in Venezuela," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 2 (Summer 1995), p. 98.

<sup>145</sup> جون من الضيق المبرر في دور الشيفر أنه أو يصبه. انظر جوني سارك بالانق المبرر في ذلك. دراسة نظرية ونظرية نظرية الفروع برونيا. انظر جوني بالانق ودراسة المبرر، 1999، في 145-146.

<sup>146</sup> José A. Domínguez, "Venezuela's Black Box: Has Spain's a Political System in Venezuela?," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 1 (Fall 1995), p. 41.

لقد ظلم مشاهير هذه على أنه يمثل الشعب المثقف والمحسن شرعية الانتخابية ليعرض التغييرات الدستورية أصبحت السلطة التشريعية. وإضافة كما حدث مع التنمية لبروندي في الأربعين، اقترحت تجربة هوغو شافير، طاعته على «أهل» سيمبليان كبرى في مراتها الأولى إلى عاقبة الخط بمحكم ترانس وجوده للسلطة مع التراجع المشي في أسرار المحر وقائد بما وفر له موارد لا تكاد تصب في الأملكان المستطاع بعض ذلك القوي من أجل حد الفصل. ولكن لم تكن هذه الفرصة السياسية تنق مع وجود نشاير الانتخابية وهو الذي كان قد طرأ الدعوة التولية<sup>11</sup> وما ساءه لشرعية القوي الجاهلي والعشوي. وحملت دعايتها في شكل أفكار معربة، أهمها توزيع الثروة وتعطلة العمل ونهزم الانتاج

لقد خلقت هذه السياسات نتائج مبررة في حيث التخليص من البطالة ومقاومة الفقر إلى درجة جعلت القوى اليسارية في أوروبا نظام النموذج المرويلي على أنه المثال الذي يسعى إليه. ومن أبرزهم جان لوك ميونشون في فرنسا الذي ذهب في حملاته الانتخابية إلى حد التحدث باسمي نأين اعتماد فرنسا إلى خلف الثورة التولية. وكان لشاربك بلوان الفرنسيين المشهورين دعوات التغييرات الثورية لمشاهيرهم العمومي. وبنت كهو هو نشاير، أعطاكم توزيع القوي الجاهلي والعشوي، كما جعل هو المرويلي.

لم يكن هؤلاء السياسيون في أوروبا يذكرون أن كي النموذج المرويلي أدى قاتنا على وجه واحد، اسمه المعروف. وبما أن أسرارها مثلية، كانت سياسات تشاير القوي إلى مقايضة المستقل بالمشاهير. ولديهم علم أن مرويل، بعد خفرون من مدينة تجربة التولية القوي الجاهلي والعشوي، تلوحج من ذلك الثورة والحروب الأهلية في بلد لم يجد فيه للعمل أي قيمة مع مستوى نصهم تجاوز أربعاً 100000 في السنة. أما الأمر، فإنه جالت في كوكس، أحظر مدينة في العاقبة غياب الخبز والحرية.

<sup>11</sup> في ذلك اجتماع لعل سياسي كوري في الخارج المرويلي.

Baker, Jonathan. *Disorganizing Disorder: A Transnational Genealogy of Latin American Populism*. New York: Routledge, Jacobson Press, 2016a, pp. 240-241

## ٥ البيروقراطية والشموية أو الصديقان اللدودان

إن دعوى الديمقراطية في أمريكا الثلاثية قد حوصلت، وإن مستند دعوى طورية والإصلاحات<sup>١٥٠</sup> . ولكنها عثرت نواقصاً عديدة من الشموية، خاصة أن السياسات البيروقراطية منذ ثمانينيات القرن الماضي، كانت دائماً تأتي معروضة لطرف اقتصادي قاسية، تضطر الناس إلى الانسحاب إلى الانتماء، خاصة من صفوف الطبقة المتواضعة، مما يسمح بتضييقها التضامير على أنها شكل من أشكال الإمبريالية أو لهيمنة الرأسمالية. أي أن الإصلاحات في تلك أمريكا الثلاثية لم تكن لتأتي اختيارية في وقت الرقابة وعلى أساس حكمة سياسية ترمي الثورات من اليوم والغد وبين الموجود والمطلوب، ولم أنها كانت كدلائل، فكان بالإمكان معرفة الأخطاء الاقتصادية مبكراً، من طرف الاقتصاديين، ولا بدري ما إذا كان هذا الطريق الوسيط سيكون ممكناً في ظل أنظمة برلمانية تحت سلطة واحدة تتولى الحرب قوية وكثيرة. ولكنها تعلم أنه لم يحصل، بل وعلى أنه لم يكن له أي أثر حقيقي ليحصل، في ظل أنظمة برلمانية تمنح في تعيين السلطة إيمانها في إيمان الأحرار، بحيث يستحيل العمل السياسي، إلا بما تشيها المتعارفات القوية التي تعرف بالضرورة إلى الشموية إذ يصعب كثيراً أن تقوم مثل هذه المعارف على أسس عقلانية تفصي إلى برامج سياسية قائمة لتتبعد ووجهة الأسماء المتوسط والعمد، علو أن إنشاء في المراكز أو الأبحاث طرح مثلاً برنامجاً يتضمن شيئاً من التعديلات الفرضية لا يستطيع مرادف لا ينفذ، فحقيقته وسوابه يتناول إلى رفض الحلول الوسطى.

ولقد تعرضت سياسات إيمان الأحرار في أمريكا الثلاثية مع تصاعد السياسات البيروقراطية. وكان المقصود بطلاً منح سلطة القرار للشعب، ولكن النتيجة كانت المعروضة بين القروى البيروقراطي والحق الشموي. وهذا على احتياطهم، يشترك في رفض الأقسام الوسطى.

١٥٠. إن بعض معطيات الديمقراطية على أنه نشر الاضطراب أو انحراف السياسي على بعض من أسس الثورة والبروج من التاريخ. أنظر غومي دالارد، في القوى والحقائق القوية، باريس ١٩٧٢، ص ١٢٠. صفاق العربي للأبحاث، دراسة السياسات ٢٠١١، ص ١٨-٢٣.

يرفض دعوى السيادة الأقسام الوسطى، كالأحزاب والكتائب، لأنها هي التي عادة ما ترفض الإصلاحات الاقتصادية بأكثر حدة، خشية أن تحرير الأسواق ويضعفية الشركات العمومية والتجارة الحرة سيهددت على حدتها، على الأخص المتوسط والطويل، مؤلفة على الأسد الصغير، خاصة تلك المصنوعات المعتمدة على الأسواق المحلية ودعم الدول، كالنحاسين والمطاطيين، كما أن المستفيد الأول منها عادة ما يكون رأس المال.

لما دأبت الشعوب، فليهم يماضون اليوليبرالية العذراء، ولكنهم يستعدون أيضاً من إصعقتها لكل الأقسام الوسطى، هي طلي صعب الأحزاب، تعمر مطبوعات، تعكم عن إقرار قوة مصدرة منتفكة من الشرقية الديمقراطية، به بحرية، التصدي للأحزاب، الفساد والفساد، ومن الأسرار المؤسسية ما يسمح له، بالتراجع الشامل والإحراق، ومن الحكمة ما يؤهل، لتقديم إمكانية الواقع كما هي، لا كما يريد أن تكون، والنتيجة الحظوظ، متصعدة، بين شعوب، تشعر بالحرى، وأقيمت، مستعدة، هي أقرب، إلى تقديم مصالحها الضيقة، منها إلى نشر الصالحة العامة، ومن ثم الحرية، عن الشخصية، التي استطاع، أنور، مدحها، هي التبريد والأرضين، وهن، لا محالة، عرابط، الحداثة، تحاوراً، لكل الأقسام الوسطى، وخاصة الأحزاب، التي لم تستطع، إصعقتها، عقدة الحد اليوليبرالي.

ومرة أخرى، نجد أن الفصل لا يؤدي، إلى المراجعة، والتراجع، بل إلى التصعيد، في الاتجاه، عكس، وكأنا، إزاء، نتائج، سيادة، يريد، في الساحة، بقدر، القرب، الحرف، وتزكيتها، على طريقة، صحيح، أن الأحزاب، الأممية، اللاتينية، أصبحت، أدت، حقيقة، لم تستطع، أن تزداد، دورها، في وضع، البرامج، الإصلاحية، التي خيلت، مع، بواقفها، من، يدوم، من سياسات، طرفية، تخفف، من، وعاء، الإصلاحات، اليوليبرالية، عند، كان، بالإمكان، استخلاص، الصلة، الواضحة، التالية، لا، من، تعددية، حرية، مطلقة، تمتع، فيها، الأحزاب، بالحكم، وبالصلابة، الضرورية، لأد، أنوارها، في، المطبوعة، الديمقراطية، وخطا، كان، العكس، هو، الذي، حصل، فكانت، الدعاء، إلى، مزيد، من، إصعقتها، بما، عدى، تلك، الحلقة، المعقدة، التي، يؤدي، فيها، الفصل، إلى، مزيد، من، الإصرار، على، أسبابه.



لا معرفة بعد ذلك أنه تؤدي التوصل إلى إلى الفهم الأيديولوجي المطلب  
الديمقراطية، على افتراض أن السياسيين لا بد أن يكونوا مثقفين لديهم  
ومصلحتهم، لا القبلات حرية لا تكثرت إلا للمصالح. إذ يعتقد أن القطاع  
المسيطر ما بين الأخير والعرضي، سواء المراسيات أو لكتشريات، هي  
شأنه صمد الديمقراطية والمصلحة الحقيقية للشعب.<sup>11</sup>

يمكن تعليم رغبة الشعوب في أمريكا اللاتينية في معالجة سياسيتهم هناك  
مبدأ من مبادئ الديمقراطية<sup>12</sup> لم إلى هذه الرغبة شعبة طبيعة الأخراف  
هيبة توجي باعتبار الأقليات المحروقة لموارد السلطة، مع لجان مشترك  
لمصالح الفئات الشعبية. ولكن السبل المتبع من التمايزات لم يكن رافق  
ومن أسوأ ذلك أنه قائم على فكرة نظرية حاشية، تدفع نحو الاتحاد الحيوي  
ومعناه أن الأحزاب معززة بالديمقراطية، وأن لا بد من تقرب القرار من  
الشعب أكثر ما يمكن. ووسائل ذلك نسبة التمثيل لخصم عدالة التمثيل  
السياسي، والفوزم الانتخابية المحروقة لسحب السطام من تحت أقدام المزدحم  
الحرية، والانتخابات الأولية لاختيار المرشحين الأقرب لديهم والأبعد عن  
الفرص لأحزابهم، والاستفتاء الشعبي لتبديد الإرادة العامة، والشفافية  
لتقريب المصالحات. ومما أيضاً التفاعل مع السياسيين بشكل مباشر ومندسهم  
باعتبارهم أحراراً موثقين من الشعب، لا أعضاء ضمن مجموعة موثقة من<sup>13</sup>

11. لا حدود رغبة البحث من الديمقراطية الحقيقية، وتغير الأمير من رغبة الشعب أكثر من  
سبل المثال.

John P. French, *Democratic Dictatorship and Beyond: Latin American Experiments in Political Reform* (New York: 2002), pp. 1-2.

12. 1997. يذهب بيبس، إلى الحدود المبدأ الأساسي الذي يصر على ضرورة تغييرها. ولكنه يرى  
المرحلة الأولى الديمقراطية أكثر.

Raymond Maron Lopez, *Political Will: The Social Basis of Political Change* (Cambridge: 1996), p. 4.

13. 2001. تضمن هذه الآراء، من مبدأ أفكار اليسار الديمقراطي، هناك هناك وهو الذي كان يرفض  
الديمقراطية هذه المبدأ، مع أنه 2002. أن المصالحات من قبل المواطنين يعطهم أحراراً يوم واحد  
من يوم الامتياز أكثر.

André Jacques Barbeau, *En route vers les principes de deux peuples: Œuvres complètes*, vol. 1, Montréal: Éditions du Remue-ménage, 1996, p. 4-5.



ومسئ الشهي التي كانت تمثل الاستياء في استنقارها المؤسساتي والادعاري الاقتصادي، فإنها قد بدأت في الاعتراف بحزب الوحد العامة نفسها، كما أكتفت تلك تجربة الرئيس بشيرا عام 2019.

تلقى المسألة الأخيرة والصفة النهائية إنها تلك المعجزة التي يعطدها بها أي تحليل موضوعي لتحليل سياسي ما، ألا وهي التشغيل الفعاري "" هي حجة تدعي هي كل ما سبق تحت شعار أن العمل محكوم بسبب الإمريالية ومهيمنة الرأسمالية، والمقصود التدخل الأمريكي وتأثيره الفاعل العالمي. وبمست حجة ما سبق من تحليل هي هذه العوامل هي لمرحلة الثلاثية ولا هي غير. ويحدث الفصوات من بدعي العكس "" ولكن الهدف يلقى فهم الأسباب شيوة التي لتحليل ترسيخ الديمقراطية من أجل تدفع بحزب التفكير في حلول ناجعة لها "" فلك التفكير يرمي إلى الوصول إلى حلول فستة لتفهد وإلى الملاحظات بالمية إلى الاستعداد.

ويلقى من الذين يكتبون بالهام الإمريالية الأمريكية أن يسوا فشة للامهم، وكيف يمكن تفكيرهم أن يساعد على وضع السياسات أو استعدايم الحزب، إلا أن يكون كلالا نهاية الكلام، لو تفكيرنا لتصبح المنعبر السنية لو (تدعها) وذلك ليس بحس لا يرمي هذه الفشة الفعاري حله، ولا عهد لتفكير قراء. وليست تجربة ومهولة استعدايم من قبل الجمهور إلا محاولة لعدم لا

11111 سر في هذا الكلام يلقى من على العوامل المؤرخة في سالتة الإنعاش الفعاري "تكني من سالتة المنعبر، في هذا السند بالمنعبر، بالقرن، أن حصة أكثر السند الفعاري توسعة بطورال الداخلي إنظر"

Leahy, Michael, "International Influence in Domestic American Politics of 'Team and Party' in a 'Global Party'" in Leahy, Michael and J. Christopher Edwards, The International Context of American Politics in Southern Europe, New York: St Martin's Press, 1991, pp. 1-2

11112 إنظر في سبيل المثال.

Samuel P Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Princeton University of Princeton Press, 1991, pp. 92-94

11113 كذلك مع باقي حزب حصة الفعاري، أو مع أي الفشة حصة الفعاري

J. Lee Myers, "Where Have All the Third Wave Democracies Gone?" Journal of International Studies and World Affairs vol. 11 (1998), pp. 119-126

لنعد كثيرًا من عناصر الديمقراطية عنها وحمام القرد إلى الإمبريالية إذ كتب لا نظام، فمن الحكمة مع المعارضين من تحويلها لأقوى المسائل للاستعراض الجماهيري<sup>111</sup>.

## تجارب الانتخابات العامة

إن نظام برلماني، كما يصبح من خلال تجربته الديمقراطية المرحلية في الولايات المتحدة وفي فرنسا، يبرز من الأزمات كثير من أوليها لتثبت السلطة بما يحفل ميكانيكا الفعل السياسي خدمة لمصالح المجتمع والمستعدة من الزخود، وتاليها تركها بفعل السلطة وفل نموذج القائد الملهم المستند للمعارضة طارح أثر الفعل الجماعي لفرص سيادة على المؤسسات، ورغم لاقصهما في الظاهر، ليس هناك الاستعراض إلا وجهين لعملة واحدة.

لهاذا فلتذكر أن شارك يقول قد عززت الانتخابات الرئاسية بأنها مرحلة لاكتفاء "قائد شعب" وهو وصف قليل، يكفي لتفسير شعبية الانتخابات الرئاسية واستخدام الإعلام بها وإقبال الناس عليها، ولكنها فكرة تجعل في طياتها السلطة المطلقة والخدمة المطلقة لتضع الفعل السياسي في حيز اصطلاح شرعية الرئيس بشرعية مؤسساته أخرى<sup>112</sup>. وذلك معنى تحت السلطة ولكن نموذج القائد الملهم قد يتحول إلى وسيلة للتعزل حسب الدواعي لتعفي للاستعداد بأن قوة هزم السلطة هي فوق القانون، وبأقل مصداق الشرعية، ومن ثم الدواعي إلى ترك السلطة وإرهاقها بتحصن الرئيس، كما في حالة "الملك طو الله في الأرض" وقدر الانتخابات المباشر من الشعب يجعل صاحب السلطة فوق المؤسسات، متى ما تدور إليه معاداة الشعب، لتبريقاً أو لميلها.

111: من أجل مر: نظرية في اليأس الجميلة وإعلام السياسي، إيلز

Adrian S. Katch: "The Myth of the Presidency," *Journal of Democracy*, vol. 11, 2002, pp. 76-90.

112: June E. Lane: "Presidentialism or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?" - Lane, June E. & James Mahoney eds.: *The Politics of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), p. 10.

في هذه المعتقدات، تبدو الشهادة الإلهية الطمحي لتسوية الشهادة  
الدينامية (٤) إن، نحن كل من المحطون، أي عديم الشرحات في جهات،  
وتترك السلطة في شخصي جهة من جهة أخرى، يترجم على عديم التوافق،  
بعد الانتهاء، نتمتع بحال المصلحة الإنسانية، أو التوافق، أو حرية تعهد  
الطائف، من إلماءات المرحوم، نعت في دولنا، أي إلهة لإلهنا (٥)

إن الرئيس المنتخب، في الولايات المتحدة الواقعة لا يتر عن كل الشعب ولا يمكنه أن يتر عنه مهما أوصى ذلك أصدار النظام الرئاسي ومعهما سعي لذلك كروم» ومن يقول ذلك يؤثر على العهد الملكي للرئيس في تعامله مع الحكومات. إن زب الرئيس يعرض الملك باعتباره رمز الدولة ولذا عزم السلطات قدر من يصطاح طور رئيس حكومته. وهذه المهمة المزدوجة تخوّل الرئيس عليها ودائى ذلك أن الأنظمة الملكية، حتى حين تكون مطلقاً، تنحى إلى الاعتماد على حكومته. ورغم أنها تكون حكومتها الملك، فهي تؤدى أيضاً دور كثر القداء لحدائته. فإذا كان لا مجال لانفراد الملك، فالإمكان طرقة انفراد حكومته على اعتبار أنها لا تخدم الصالح العام وهو ما يعنى أنها لا تخدم الملك ومن ذلك أيضاً القول الأمريكى إلى الملك جورج ثابث مطالبين بعبادته لإهم من غور حكومته. كان ذلك قبل إعلانهم الاستقلال، بما يشبه ما هم كانوا يعتقدون أن الملك يتر عن جميع الشعب في حين أن الحكومة تتر عن الأمة المهيمنة منه.

في المقام الرسمي، يظل إد الرئيس يعتر عن صوم الشعب، ولكن كما  
لا أن يعقل؟ ليس من طبع صاحب السلطة أن يرى عبء معزاً عن ناحية؟  
إذا لم يكن كذلك، فكيف يرد ويعوداً نخدم شوائج حينها، من قبل الشخص  
في الصراخ على الشركات من أجل دعم الإنتاج أو وعده من أجل توزيع  
الخدمات لا شك أن من حق رئيس منتخب على أساس مشروع سياسي ووعود

١١٤٤) بكتلة من التآلف هي التي تفسر الحرف الألف في الألفاظ التي لم يصبها التغيير في الحرف من الألفاظ في الأصل في لغة من لغات العرب.

© 1998 by John Wiley & Sons, Inc. All rights reserved. This journal is registered at the Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923. Organizations in the U.S. who are also registered with C.C.C. may therefore copy material (beyond the limits permitted by sections 107 and 108 of U.S. copyright law) subject to payment to C.C.C. of the per copy fee of \$04.00. This consent does not extend to multiple copying for promotional or commercial purposes. *ISI Tear Sheet Service*, 3501 Market Street, Philadelphia, PA 19104, is authorized to supply single copies of separate articles for private use only. Organizations authorized by the Copyright Licensing Agency may also copy material subject to the usual conditions. For all other use, permission should be sought from John Wiley & Sons, Inc. or the appropriate copyright owner. This journal is also registered at the Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923. Organizations in the U.S. who are also registered with C.C.C. may therefore copy material (beyond the limits permitted by sections 107 and 108 of U.S. copyright law) subject to payment to C.C.C. of the per copy fee of \$04.00. This consent does not extend to multiple copying for promotional or commercial purposes. *ISI Tear Sheet Service*, 3501 Market Street, Philadelphia, PA 19104, is authorized to supply single copies of separate articles for private use only. Organizations authorized by the Copyright Licensing Agency may also copy material subject to the usual conditions. For all other use, permission should be sought from John Wiley & Sons, Inc. or the appropriate copyright owner.

انتخابية، من من واحد أيضاً، التي يعزف نفسه على أنه رئيس حكومة. لم طريقة أدنى إلى يرى نفسه على أنه قائد لأقلية، ومصلحته وسيد لعدته من افعال إبطال وغرقة الانتخابات، لم على الأقل بالتصوير عن القيم التي من أجلها انتخب الرئيس.

إذا كانت الدولة بالضرورة تعبراً عن مختلف عناصر الشعب تحتاج لفئة فرد جامعة، فالأفضل أن لا تكون متحدة وأن تكون مصلحتها، ومرة<sup>1</sup> وليس من العسير أن نعيم أن الملكية هي بريطانيا تعبر عن الشعب البريطاني أكثر مما يعبر وليس كبرياء لورداً أو دوقاً. ترأس عن الشعب الأمير كي، قد يحسن النظر عن شعبية هذا أو ذلك، ذلك لأن الملكية غير متحدة، بل كل ذلك لأنها بالضرورة غير متحدة.

وفي غياب الملكية الوراثية، يمكن التأليف بين الرمرة الجامعة من عهد والأصناف من جهة أخرى. وهذا ما يكون الأصناف في عهد الملكات هير ماسنر. وهو السبق الذي تنحى ملهى كازابلانكا وألمانيا لتحت الرجم الذي تكتسب فيه الاتحادات العائرة للرئيس، حتى إذا كان محدود المصالحات كما هو الحال في الأنظمة النمساوي والبرلماني والسماهوري والنيكي والكراتشي. ويكفي فتح الباب أمام الاتحادات العائرة للرئيس حتى نكتفي الشخصية السطحية، بعض النظر عما يفعله بعض الدستور.

في نظام رئاسي ملهى يعين الأنا يولي الرئيس دورين فهو فئة عزم السلطة، أي أنه فئة الدولة، كما أنه زعيم للحكومة، أي أنه قائد للأصوية<sup>2</sup>. السؤال إذا حدث انقسام بين عناصر هذه الفئة الضعفة الضلع من تخرج الكلمة؟ لا شك أن اقتراح إحياء شاملة عن هذا السؤال معبرة معقولة بالمعنى. فالجواب مرط متضمن الرئيس وسباق طرح السؤال. ولكن مع

[110] Robert Dyer & John McWhorter, "Democratization and Democratic Performance," *American Journal of Political Science*, vol. 4 (2000), p. 104.

[111] J. van D. van "The Paradox of Presidentialism," in *Annual Report of the Parliamentary Office of Research and Information*, Oxford University Press, 1992, pp. 14-17.

هذه، معاصر بالحكم الذاتي، تؤكد الصعوبة العملية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا أن الرؤساء أحرص على وظائفهم كمرءة للأغلبية منهم كرموز لسيادة الشعب، هم لا يعرفون بذلك، ولكن في إصرارهم على التشديد على العكس إتيارة إلى هذه الحقيقة التي يمكن فهمها بسهولة

إن مدد، السلطة يحتاج إلى القسم، وكثيراً ما تكون فروق مصالح طرف من حساب طرف آخر، لو أنها قد تكون كذلك، وبالتالي، يكون الرئيس، بمجرد استحداثه لصلاحاته، قد ارتقى درجة في وعية التعبير عن كبر الشعب ولا يبقى اسمه بعد ذلك إلا ليس الكلام، يشكك به من قبل نروب ما يلزم

إن إصرار الرؤساء في الأنظمة الرئاسية على أداء تمثيل كل الشعب، وهم استعد منهم لصلاحاتهم، أمر مفهوماً. إذ إنه يعطيهم نوع مقدسة تنبع من ذلك الكيان الهلالي الذي يسمى الشعب. ولعل الرئيس يحتاج شرعية نظري لكل الشعب، أيضاً لطريقة السلطة التشريعية حين يعطهم معها طابعاً في معياله هو الأقرب في الحقيقة إلى تمثيل أكثر ما يمكن من شراخ المجتمع والرئيس، باعتباره يقف في نهاية المطاف شخصاً غير مؤهل طاعة لشخص النوع الذي يحتل المجتمع. ولذا، فإنه مضطر للحد، إلى أقصى الحدود، إرادة إيجابية أوداره. وهو يستخدم كلمة مضطراً تقسيم السلطات إلى العدم مع البرلمان.

في الحقيقة، يعلم أي رئيس منتخب أنه في مداولته لصلاحاته لا يمثل كل الشعب. وهو ما يصعب موافقه إذا تعارض مع البرلمان، ولذا، يحتاج الرئيس الحقيقي وراء دوره الرمزي كأعلى سلطة في الدولة، أي المعروض لسيادة، لكي يستطيع الحفاظ على الصفة الرئاسية للسلطان حتى حين يتأسس دوره الذي كفاه للأغلبية. تلك هي النتيجة التي يؤدي إليها تقسيم السلطة في حال الاعتماد على الشرعية نفسها، أي تمثيل عموم الشعب. ولئن أمكن الولايات المتحدة، بحكم وضعها الأمثل، أن لا تتجهل مع صلاحيات

[112] Fred S. Egan, "The Evolution of Presidential Power," in *Journal of Law and Politics*, no. 1 (1975), 1-22; also *Presidential Power in the United States* (New York: Oxford University Press, 1968), pp. 2-3, 123.

خطابه السياسي، وقد انتاج مثاليها لم يكن دائما اقنوع المبادئ التوسيع الديمقراطية<sup>١٢١</sup>.

مثال ذلك الحزب الأميركي اللاتينية التي اكتسبت حق قولها بالبحرنة التي مشكلة الرئيس في النظام الرئاسي هو أنه يحتاج القيادة أغلبية من دعوى الرئيس هو ليس حصراً هذه، وليس له عليه من سلطان مؤسستين إلا هلالته بحرية أو نظرية الشخصية<sup>١٢٢</sup> وهي معاملة تعرض عليه، إذ هو أمانة سيادته، التي يتعلل في طرح تمثيل الجميع باعتباره رمز وحدة الدولة. وليست أمث إلا غاية مراكز لرابط حقله طبيعة الأغلبية التي يمكن الرئيس أن يملك في قيادته. إنه كان يملكها بحكم قوة حربه ولكن حصصه كما هو الحال في حرسه تكون الحسنة معصومة سبياً، إذ إن الرئيس يراى فقط من خلال المسكنة إلى حصص السياسة، فإذا في دور وليس حكومة غير معلى المشكلة أثناء خطورة حتى لا يحفظ الرئيس الحزب الفاعل على توفير الأغلبية له في هذه الحالة، يكون الرئيس الحزب إلى دور السمسار السياسي الذي يهدف لخدمة مصالحه حتى يلزم خدمة مصالح القوى السياسية التي يصحح في إقامتها بمسنداته.

لكن أمثاً أميركا اللاتينية أكثر دليل على أنه يحتاج الولايات المتحدة هذه وهم معروفة التحكم فيها، ولم يأت نتيجة لها. ولكن كان من باب العتة نظرية مشاكل الولايات المتحدة بالبرازيل أو بالأرجنتين أو بغيره من بلدان أميركا اللاتينية، فبه من العتة أيضاً لتدخل المعلومات الرأسمالية التي تحيل عليها هذه الحزب، فهي اختلافها والبررها أن النظام الرئاسي يدفع نحو المعاصرة الغربية، لا في ما يخص الخاصية للوصول إلى منصب الرئاسة فقط، بل أيضاً

١٢١) يعتبر ذلك تحت التور الديمقراطية والخطى الحزبية، وأنظم مؤسستيه وحزب وديمقراطية لتسليق لينة أطر.

Andrew Schabas "What is Democratic Centralism?" *Journal of Democracy*, vol. 14, 1993, pp. 4-17.

١٢٢) كانت الولايات المتحدة أن تصوب لأمثها من الأمثلة من نظرية الأنظمة التي بهذه من الموضوع طرح المثال التالي.

Michael Bratton, "Disrupting Authoritarian Structures: Democracy Promotion," *Foreign Science Quarterly*, vol. 1, 1997, pp. 43-60.



على المستويات الإقليمية والمحلية، فكل طرف يعرف أهدافه ومصالحه، ولكن مشاركة، وعن إقناعات متبادلة، لتصلح أوضاع تحلظ بين العنق والشار.

في هذه الظروف، يصعب التمسك بالجماعي، وتتسكّل أجياله وتظهر الشعبية وكأنها المسحة الوحيدة المنقبة. إذ لدعي أن مشاعر الشعب وانعطافه الحيوية وروحانيته الآلية هي التي ينبغي لها أن تؤلف بين الجميع. ولعل مثل هو هو تشهير ومخالات بحرية الثورة البوليفارية والتسراكية القرون المحمدي والمحمديين يكفي لإثبات قدرة الشعبية على التشهير الذاتي، حتى التشهير الأكثر ثراء

إن المحرمات بحرية تشهير تؤكّد حكمة الآباء المؤسسين في الولايات المتحدة الأميركية حين عرضوا على تكبير مختلف السلطة لا بد لها أن لا سى أن فكرة النظام الرئاسي لم تكن مطروحة عند إنشاء الجمهورية الأميركية أي أن النظام الرئاسي كان يمثل الصيغة الديمقراطية لنظام الملكية السائد في آخر القرون الثامن عشر، ولقد أورد وأصبح الدستور الأميركي أن الشعب الرئيس يمثل حظاً على الحريات؛ بل إنه قد يكون أحقر من استبداد بهمه اعتماداً على شرعية الانتداب وقدرته على إهداء لمثل الإرادة العامة أو عموم الشعب، إمكانات استثنائية تتجاوز مختلف أشكال الشرعية الأخرى، دستورية كانت أم قانونية أم برلمانية، ومن ثم، كان لا بد من تكييف صلاحياته بحيث لا يقدر أن يفعل أي شيء معروف. وقد جعلت الولايات المتحدة عسوة في لحظ أسوأ لحظات هذه المظفرمة، وذلك لتدريجها في الديمقراطية والحياة القصداء ومجتمعها المدني. وهي ظروف لم تكون غيرها قريبة

## الفصل الثاني

سيادة الشعب والانتقال على سيادة البرلمان



إذا كانت السلطة وصاح على مبدأ استقلال القضاء في الديمقراطية، فإن الفصل بين السلطات الديمقراطية والتشريعية يعني فصل القضاء، فعلى شكل النموذج الفرنسي، كانت الديمقراطية الرأسمالية على تدخل سيوري بين هاتين السلطات. هو نموذج يعني الديمقراطية انطلاقاً من الحدوث، قدر الإمكانيات، على مبدأ احتكاك السلطة تحت لغطها بسب الضمان الذي كثيراً ما تشهد أنظمة الرأسمالية من صيرورة التشريعي وفراغها التنفيذية. أما تجنب خطر الدكتاتورية، فإنه يأتي من التنازل على السلطة، أي أن التنظيم لا يكون السلطة، ولكن شرعية امتلاكها ويمثل النظام الوطني النموذج الفرنسي في هذا الشأن.

هذه النصوص، يتكون النظام البرلماني أكثر نظرياً على مقاومة الديمقراطية وقد تدفع إليه من شخصية السلطة. ولكن الديمقراطية لم تقدم الواسع لذلك أكثر الأنظمة البرلمانية استقرت. وهو ما يقترح دراسة هذا المحور بناءً لأهمية مختلف العناصر المشكلة للخدمة السياسية، كعلاقة السلطة القضائية بحكومة من سلطات، ودور النظام الانتخابي على هيئة العمل البرلماني، وعلاقة مبدأ سيادة الشعب بمبدأ سيادة القانون.

[11] H. B. Phillips, *Power and Virtue: An Introduction to Political Science*, New York: McGraw-Hill, 1973, p. 147.

1. *Adnan al-Khatib, al-Yaqin al-Islami fi al-Haqiqah al-Haqiqah* (Ruh al-Bayt, 1997), p. 100.

ويخصص الجزء الأول لدراسة التجربة البريطانية، التي ظلت مصارعة الحجة المرحية الكبرى للديمقراطية الرأسمالية، ولكن أيضاً لأنها أكثر المودج انتعاشاً على موجة الديمقراطية، واتكازها السلفية، وذلك بحكم ترويجها الديمقراطي «عريض» وبعيدتها اليسارية الواقعية القليلة على مبدأ سيادة الرأسمال وعلى نظام انتعاشي أعطي الحزب لثلاثة حريات صريحة<sup>11</sup>. ورغم هذه الخصائص التي تعرضت بعض أساليب العملية التاريخية، تبدو مقاربة بريطانيا اليوم أضعف من أن تدفع بحجرات الديمقراطية عن مؤسستها. وإن كانت بريطانيا التي أصبحت من قبل هي نصب الكوراث بكل أشكالها الديمقراطية والأشعرقية والظلمية وغيرها، تعبر اليوم عن مبدأ الخطر الشامل، فغيرها بالضرورة الصغر.

وبالمقابل، صلالة المودج الألماني. ورغم أنه لا ينتج بعدا لتنتج به المؤسسات البريطانية من عرقلة صارمة في التقدم، فإنه يعرضه، كما يشتر الجزء الذي من هذا المبحر، مبدأ الكلمة العليا بحثاً وشعاً من جزأ تاريخية واسعة تركت في الوعي الألماني عمقاً عريضاً عن كل أشكال التطرف في طاب المضي بعيداً أو يساراً. كما يتميز هذا المودج بقدرة سياسية مدته، ضد أوامر الأربعينات من القرن العشرين، الأكثر تعاضداً في التوافق بين نوعين إيجابيات المقومات الأصلية المختصة، وهي تولي مسؤولياتها مدعومة في ذلك سيطرة اقتصادية وسية استعمارية تعيدان بين السيادة والسيادة والحكمة والقدرة. لكن مع موجة الديمقراطية، كثيراً ما تطلب الإيجابيات إلى سيطرت.

ولكن مدت المقومات السياسية البريطانية والألمانية بالفعل في اقتصاد تحت ضغط موجة الديمقراطية، فإن التعاكسات، طبيعة الحال، أهدت في أوروبا الشرقية التي سوت، في الجزء الثالث من هذا المبحر، بعض أنظمة عهد باعصر سعيها، منذ نهاية التجربة الشيوعية عام 1989، إلى الاتحاد سعادته الديمقراطية في أوروبا. فقد أدى هذا الجهد إلى إنتاج أكثر من في الاتحاد

11 لا عولمة في هذا المقام، لا سلفاً في بعض المودج عنه مع عدم عدمه من أي أحد وصحتم مستعدي الحزب الخطر على سبيل المثال.

Keith Jenkins & Ian McArthur: *Lee Oswald: Apathy Propaganda Representation: America's Foreign Producer* (Chomchom, Bantam Press, 1998) pp. 18-19

الأوروبي بما يخص شكل من الاستمرارية لها والمصلحة الديمقراطية<sup>144</sup> ولكن أثناء الحرب وتشبكتا بولندا وعمرها تشير إلى أن الديمقراطية قد أصبحت فعلاً محل مساهمة بعد أن كانت موضوع إجماع

أولاً: النموذج البريطاني أو الديمقراطية بلا تقاسم للسلطات

## ٢ - الكتل البرلمانية وحاجتها للأحزاب

لقد بدأ البرلمان في بريطانيا لتمثيل المصالح الأرستقراطية، خاصة عند حدة الملوك ثم من العصور. وقد تشكلت الحزب الأحملي بين البحث والملاءة في منتصف القرن السابع عشر معرّفاً حاسماً في تطور العلاقة بين الطرفين. إذ إنها كانت تبذل أربعة ملكية في فرض حكم مطلق، فأبطل بعض الأرستقراطي المتحور. في عام 1431، خضعت المعركة لتطويع الأرستقراطيين الذين استطاعوا أن يحرصوا مشاركة الملك في اتخاذ القرار عبر البرلمان فرفق لا يرجع بعده<sup>145</sup>.

لقد كان هذا العصر حقبة حسيمة ولكنها لم تكن إلا البداية. إذ إن السلطة التنفيذية، التي هي يدي الملك، كانت تمتلك وسائل مادية ومعنوية جعلتها تحافظ على أسبقيتها السياسية، من خلال ترويج الأيديولوجيات وتلويح الأمور. ولهذا كانت شبيهة بما نشهده اليوم الكثير من الأنظمة الرئاسية حين تجمع بين الأحزاب السياسية فيها بين العصر والمصرح، كما هو الحال في ما ذكرنا من حال أنظمة بلدان أميركا اللاتينية.

144 من المفرد مع بعض النقاد استدلوا على أنهم أنفسهم يؤمنون بالمرحلة في ترويج الديمقراطية. ومن ذلك أن قرارها لم يسعد من هذه النظم الأوربية واليهما هي عدم الاستمرارية

145 John Elliott, "Liberal Democracy: Problems in History: The Role of the Englishman," *Democratization*, vol. 14, no. 4 (2002), pp. 715-714

146 Anthony S. Fazio, "The Raising of the Influence of the Crown," *English Historical Review*, Series 12, no. 261 (1947), pp. 488-489

ورغم أن التوريث بين السلطة الملكية والسلطة البرلمانية منذ 1688 في بريطانيا لم يكن مثاليًا، فإن صحراءه قد شهدت ديمقراطية. ولم يسع ذلك من تقاسم السلطة، بل من تركها الديمقراطي إنشاء كما يعرف مبدأ سيادة البرلمان الذي تشتهر به المنظومة السياسية البريطانية. ذلك أن القدرات التي تمتد لتراجعت قدر تصاعدت القوة الأرستقراطية على ربط هذه الملكية بصمت الحلفاء السياسية. ثم تعززت هذه القدرة البرلمانية بفضل ظهور قوى اجتماعية جديدة، محلية وتحتوية وصناعية، بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر بد طالت أبعاد متزايدة من البريطانيين محلها في صناعة مصانعها من خلال تمثيلها في البرلمان. ورغم مقاومة الكثير من القوى الأرستقراطية المحافظة، بدأت مسيرة الإصلاح بطاوع 1832 الذي وشح مجال حق التصويت بحيث لم يعد حكرًا على النبلاء. ثم جاءت إصلاحات 1867 و1885، لتعلم حق التصويت على الحطب الرجال.

لقد كان تعميم حق التصويت مطلب الديمقراطية يعتبر في القرن التاسع عشر<sup>144</sup> وقد أدى حركة ديمقراطية في بريطانيا إلى تغيير المعادلة السياسية برمتها إذ إن المعادلة قد حرجت من حيز الأوساط الأرستقراطية إلى رحاب الجماهير الشعبية. وبالتالي، لم يعد بالأمكان السيطرة عليها إلا بتعبير وسائل المتعة لسياسة أي أن دور الانتخابات المباشرة والولايات التشريعية والملاقات المحلية قد تراجع تحت ضغط تصاع رفعة الممارسة السياسية. ولقد اضطرت الأحزاب البرلمانية إلى أن تتحول إلى أحزاب ديمقراطية، أي إلى منظمات للتحشد الانتخابي بطريقة أخرى. كانت الكتلة البرلمانية البريطانية هي التي أشتاد الألائل الانتخابية الضخام التي تعرف اليوم باسم الأحزاب. وحدث من أجل الحفاظ على مكانها في البرلمان، وتحت طائلة السيطرة على معرجات المنافسة السياسية.

144 جون إيمانيل أوكسلي، *نظر*

John E. Turner 'Was the 19th-Century Britain a Democracy?' in *The 19th Century*, Chap. 6, University of North Carolina Press, 1963, pp. 11-18





إن قيد السلطة هو القاسم المشترك بين الديمقراطية وحرية القابول أن الفرق بينهما، فيه يكمن في كون حرية القابول القيد شكلاً، حيث تسيطر الإحصائيات التي لا بد من انتقادها والتي تسيطر شرعية فصل الدول معزولة معالمتها، في حين أن الديمقراطية القيد مضموناً، أي أنها تفرض على أصحاب السلطة معالجة دورية على نتائج اختيارهم السياسية حيث لا تكون حكرًا على أقلية متطفلة دون سواها.

يتضمن هذا الكلام حقيقة حتمية يفرضها كونها لكل معنى عهد كانت الديمقراطية نظام حكم، تلك القيود الإحصائية والمضمومية التي تفرضها على أصحاب السلطة لا يعني أن تكون متعسفة بحيث يستحيل معها الفعل السياسي، بل تعسفت القيود واستحال الفعل السياسي، لا تعني فقط سيطرة السلطة، بل تعني أيضًا حدود المعالجة المضمومية التي هي أساس الديمقراطية أصلاً وبطريقة أخرى لا تكون الديمقراطية إلا باجتماع شرطين، أولهما فعالية السلطة، وثانيهما إمكانية معالجتها مطلقاً من نتائج تلك المعالجة، وبأي الأحرار حين يأتي النهوس بالديمقراطية إلى تقديم الشرط الأول قريناً للقداسة الشرط الثاني.

## 2 - في تكلفة المدخول للسياسة والمفروض من الأحرار

إن مدخل الفعل السياسي المتكفي قد أتى في بريطانيا إلى سدة سيدة البرلمان، التي أدت بدوره إلى تداول على القيادة بين الأحرار، الأغلبية فيه وهو ما أخرج حكومات لوية، تلك السلطة الحقيقية، بما يسمح لها بالفعل السياسي بقدر ما يسمحها من الفصل من مسؤولياتها، وأعطتها كدست أولوية الأحرار، صعدت أغلبية مستقرة بعد كل انتخابات، ومن ثم السعي لتفويض لربط مصالح السياسيين بمصالح الحزب، معًا للمعارضة الفردية ولإولاءات المتحدة، وقد ساهم ذلك في تراجع الكفيل السياسي للمصالح الأرمستراخية وهي التحلي من السياسات الجديدة التي كانت تمنع بها الخلافة".

[11] B. Bate & G. Gump "How Issues Turned to Free Trade" *The Economic Journal*, 1977, vol. 87, no. 3, 1977, pp. 86-112.

لم تأت هذه المبررات بسعة الطائف معروفة على جانب المستحالة الحاجة إلى ممارسة السلطة في سياق متغير إذ كانت الأحزاب القديم ما تمتع به الشخصيات الأرستقراطية من تأثير على المستوى المحلي وهو ما يشجعها أحياناً على استخدام تلك الواسعة لانتزاع قاداتها الحزبية في المركز. فعند الرد من خلال خدمة النظام الانتخابي بما من شأنه تعميم هذه القوة القائمة على الولايات الشعبية والعلاقات المحلية، إذ وقع توسيع الدور الانتخابية بما أصبح سبباً أثر التوجهات الشعبية على التصويت. كما لم يحج مقعد واحد لكن دائرة بحيث تحصر قلة السياسيين على المسار، خاصة في مؤسسات الحزب.<sup>131</sup> ذلك أن المرشحين يظلون على حاجتهم للآفة الحزب ودعمه من أجل الحصول على المراتبة الأولى وهي الوحدة المؤهلة للترشح. هذا لم يتركها المرشح، فإنه يحصر كل شيء، ما يجعل مصيره السياسي مرتهناً إلى حد كبير برغبة القيادة في ترشيحه.<sup>132</sup>

فصل مثل هذه الآليات، جعلت الأحزاب البريطانية لديها في الاستفادة من التوجهات المحلية دون أن تصبح لانتزاعه. من بعد هي التي أصبحت توجهات الطائفة إلى أداء الأدوار السياسية الكبرى لرواها العامة. وحتى إذ حدث عكس ذلك أحياناً، يكون حدوده من قبل الانتدابة لا المصلحة المؤسسية بنيتها.<sup>133</sup>

صحيح أن مبررات المنافسة السياسية لا تعكس تعديده الصحيح البريطاني. ولكن بذلك من أثر هذا الخيف كثر الأحزاب الكبرى، في بريطانيا كما في غيرها، ليست في الحقيقة مجموعات مسجعة ومتماثلة هي الحزب إلى

[131] Lane, W. Eric, *The British Party System: The Culture and the Development of Political Parties in Western Europe* (Cambridge University Press, 1980).

[132] لقد بدأ في هذا الأمر ما كان من أدبي التاريخ يُعزى

W. J. R. Mitchell, "The Free-Party System and the Party's Law: An Essay on the History of the Party System," *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (1982), p. 754.

[133] من أجل أهمية أهمية كذا في الأهمية العامة في فهم الاختلافات الحزبية، يُعزى

Edward Evers, "Political Corruption in England," *South American Review*, vol. 10, no. 101 (1966), p. 101.

التحالفات الكبرى بين ثواب متنوعة كثيراً ما لعبتها القاصد مختلفة، ولكنها تبنى متعاضدة سواء أكانت في الحكم أو في المعارضة وذلك لأن الخروج من طليعة الجماعة يكاد يعني الخروج من التأثير السياسي، وبالتالي، فالفرد أولى، والتعلق على التغيير من الداخل أهدى.

إن الاعتماد فواتر التخابر يفتقد واحد يجعل تكلفة الدخول في المنافسة السياسية عالية جداً، والخروج من الأحزاب الكبرى صعباً من صيرورة الانحياز السياسي، إلا إذا استلها القبطيات السياسية المتألفة معجلاً، كالأحزاب الإسكتلندية والويلزية التي تساهم تاريخياً في تعديل التباينة الحزبية إذ لا يهيمن في الانحياز إلا اليس يسلم على إغراق موقع الصدارة، وهو ما يحصر المنافسة بين قوى محدودة، لا تواجد خطر التفتت أو السباحة الحزبية وعلى من لا يرضى وجهتها العامة أن يحصل من داخلها من أجل تغييرها وإعادة صياغة نهجها من الداخل، بعيداً عن الطولات المتشعبة المتعلقة في الاستقالة أو العودة.

تشتبك في هذه العناصر كل الأحزاب ولكن وسائل عرض الانحياز تكون أكثر حين يكون الحزب في السلطة، إذ يملك الحزب الحاكم وسائل أكثر من المعارضة لإكساح جوانب مساندة سياسته لا حرمة في ذلك، إذ إن الوجود في الحكم يعني الحاجة أكثر من المعارضة للانحياز الحزبي، ولئلا لا يستجيب صرامة في هذا الصدد، استنلاك رئيس الحكومة تاريخياً لزمام الزورقة الانتخابية، إذ إنه يفكر أن يدعو لاستحداث مسكوك أو أن يهدد بحل البرلمان في حال التمرد على سياسته<sup>1711</sup>.

تكمّل أهمية التبادل البريطاني في توبه مدأثر بحقيقة الأحزاب التي كثر ما يجمعها السياسيون، حتى المصنّفون منهم فلا يهتم مسبقون وركب المصنّف، يحصلون أنها منظمات لجميع التماثلات متوافقة، والحقيقة أنها صفة ما تكون أقرب إلى التجمع بين المتخالفين المضطرب للعمل المشترك وعلى تقليد معلومة أو الأحزاب مشهورة أو قواعد مطبوعة.

1711 John D. Hales, "The State of Candidates in Parliamentary Elections," *American Political Science Review*, vol. 92, no. 3 (1998), pp. 289-292.

في سياق كهذا، يمثل العرض السياسي للوضوح، بما يقدمه السياسي، وخاصة مفهوم أولئك الذين يستخدمون حقهم الطبيعي في عدم الاعتقاد اليوم بالسياسة، إذ لا تصبح الأحزاب المعزود صراعات شخصية أو خلافات عرقية ولا فرقكم العنصرية العنصرية دون مقصود متكامل أو اعتبار مفهوم وثاني ووضوح العرض السياسي أيضاً من حاجة الأحزاب الكبرى إلى التخلي مع أكثر قدر ممكن من القضايا في الوقت نفسه. لقد يبدو هذا الكلام متناقضاً مع منطق إذ إلى السياسة تعرض لنزول القضايا المتعلقة، والتعقيد أو لنزولها كذلك يتبع الانتشار، ما يمكن التمييز فيه بأحزاب القضية الواحدة، كتمهية البنية أو متضمنة الفساد أو حتى لتحرير استهلاك المعنويات. بالنسبة لهذه الأحزاب، يتكون عرضها السياسي ووضوحاً إذا ما أحدثت قضايا الأساسية معروفة أو في صيغة المعاداة، خاصة. وهذه الأحزاب تبحث ذلك لأنها دائماً ما تصبح من تعدت ما تكثره من دفاع شرس عن قضاياها على باقي القضايا. ومن ذلك ما يمكن أن نستنتج فيه سياسات حفظ البنية من مرور لقطاعات التصنيعية متروكة لقطاع المعاصر.

في حال تعدد الأحزاب الإيديولوجية الراديكالية، يصبح العرض السياسي متكوناً من مجموع القضايا المطروحة كل على حدة. وذلك ما يجعل العرض السياسي في مجتمعه شديد التعقيد والغموض. ويتحول النقاش العام إلى الغوص والتفارج إذ إن كل طرف يلهم غيره برؤية الحقيقة من زاوية إيديولوجية ويتعاطى مع السياسة كوسيلة لتفريغ المكتوبات، كل حسب هواه.

وإذا بالتعقيد ما يصحب البنية السياسية البريطانية، فنلاحظ في تعبه على أشهر أن غلبة الاعتدالية تعرض على الأحزاب المتعاطي مع أكثر قدر ممكن من القضايا، من دون ذلك لا أمل في إقناع ما يكفي من الناس لتطبيق القرار. يصبح أي التمسك يكون تراجع مركة لتضمن تحكيمياً عسيراً من حيلرات صعبة<sup>14</sup>. ولكن المشهد السياسي العام يقتصر عادة على عدد محدود من

<sup>14</sup> من أهم كتاب نشره في هذا الموضوع في بريطانيا: ليو

see *Continuity "The Mass Media"* in: Richard B. Patterson and J. Lee Johnston (eds), *The Control of Mass Media* (1974) (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1974), p. 10.

المرجع على بحار الأسود من سها وعلى ما يتضمنه أنه أقرب المصلحة أو  
للمصلحة. واختارهم يعطي أصحاب الرماح النار فرصة لتعيد، بما يقتضيه  
ذلك من متسع الوقت، وتحكم في الضرورة والآليات التقليدية. ولكنهم يعلمون في  
الوقت نفسه مبدأ ولاية التاج.

### ١ - الحزب المنهزم، بين دور المعارضة ووظيفة المشاركة في الحكم

في السابق، نشأ على أساس الرماح الذي لم يعط طول السنين في  
الاستعدادات معارضة صلبة وعقلانية. وهي تتكون من حزب القوة البحرية التي  
تمتد في الحصول على الأغلبية. وهي حين تتوفر لدى الحكومة وسائل  
السلطة، تتوفر لدى المعارضة مخطرات المظلمة الطفولية. أي أنها، لا تعرض  
من أجل المعارضة، كما فعل ذلك الأحزاب اليسارية التي لا تروج هدف في  
الحكم ولا راحة فيها إلا في استخدام مهنة الرمال من أجل البدء في  
الاستعداد. أما المعارضة البريطانية، فتتولى دورها في مهنة أصحاب السلطة  
بدلاً من كشف الانحرافات والتشديد بالموارد الانشائية الرافعة وتقييم السمات  
الداخلية مع اقتراح ما من شأنه تقويمها<sup>١٠</sup>. نود أن يعني كل ذلك إمكانية مواجهة  
الحكومة حين الأزمات الحساسة والإشكالية بالسياسات عند لحظة المصلحة<sup>١١</sup>.

يبدل إن دور المعارضة أن تعارض أو كان الأمر بهذه السهولة، شهدت  
معارضة السياسة. ولكنهم أن تدفع بهذا المطلب قليلاً إلى أقصى شيء يصبح  
جداً. لو ففهم دور المعارضة على المعارضة، لا يصطر المعارضة إلى أن يعني  
الحقيقة المجردة أن هوية تعارض عليه أن يعلم. هذا قيل له مثلاً إن الأرم  
كرويت، كان عليه أن يكون كلاً. وفي ذلك تنحية للسياسة، وسيد الحائط بين  
الدور والوظيفة.

<sup>10,11</sup> See, for example, The British Constitution (London: Cambridge University Press, 1988), p. 10.

<sup>12</sup> See, for example, John Maynard Keynes, *Principles of Economics* (London: Macmillan, 1933), p. 10. See also, *The British Constitution* (London: Cambridge University Press, 1988), p. 10.

لأن ذلك دور المعارضة الحر تماماً وطلعة المعارضات في الوظيفة أكثر صفاً ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك إليه أو تنحصر فيه

ومن أهم أدوار المعارضة الأخرى أن تستخدم مكوناتها، كل الوحداني المتاحة لديها من أجل التأثير في القرار السياسي بحيث يلتزم قدر الإمكان من برنامجها الأساسي أو من القيم والمصالح التي تمثلها. بهذه الطريقة، يمكن الائتلاف من تحقيق حضور الشعب دون الوقوع في طيول الأحمق، ولا في إقصاء الأقلية<sup>17</sup>. وفي بريطانيا تعد تلك تعتبر المعارضة حرة من مسؤولية الحكم إذ عادة ما تمارسها قوة سياسية رئيسية تتميز بأنها لا تمثل إلا مصلحة الفردان وحرة من سلطة التشريع أي أنها تختلف عن القوة السياسية التي تتميز بالحكم بأنها لا تمتلك سلطة الأفراد والموثقة التنفيذية. بمعنى أن المعارضة تشترك مع باقي القوى السياسية في خصائص كثيرة تجعلها من مجرد رافعة المعنى لسياسة التي تخصصها الفكرة التبسيطية التي تختصر المعارضة في دور المعارضة، فمستحقها وتحرم أهدافها من إمكانية الاستعداد من وجودها في السلطة التشريعية.

فإن ذلك في البرلمان البريطاني أن المعارضة تعمل باعتباره "حكومة ظل"<sup>18</sup> فهي تمتلك تشكيلة حكومية مصغرة يحسن التصرف إلى جانب أعضاء الحكومة في طيف الأول وهو ما يجعل الحزب الذي يتولى هذه الوظيفة الديمقراطية الحضرية والمعتلة بمرافق الاستلام السلطة ويجعله في إدراج الداعمين بأنه أحد من الحكومة على تحمل المسؤوليات هو سبيل دعم ثقة بعض في قدرته على تحمل أعباء السلطة التنفيذية في المستقبل. وبعبارة أخرى، إن هيئة نظام الحكم في بريطانيا أيضاً أصبحت التي تكون المسؤوليات

1791، ص 11. في دراسة أجدها في بحث العلاقات البرلمانية، أقر ذلك

James de Beaufort, *Democracy in Britain*, vol. 1, (New York: Doubleday, 1964), pp. 1-11.

1801، جون كورنيل، البرلماني، وهذه الجملة في في دراسة العلاقات البرلمانية، أقر ذلك

Anthony S. Cross, *The British Parliament*, 2nd ed., (London: Chapman, 1982).



قد بدأ يعتبر سرعة ملءة اللسان حسب ضغط الأرباب واليهود أيضا كمنقرفة التي لا يرى دعايتها طبيعة العقل، في النموذج البريطاني ما يعطى صفات الديمقراطية كما يمتثلونها لطقا من صفات مبرحة ولكن بدت هذه الصفات مبرحة حين تأتي في شكل تطورات عامة، فإن تطورها مع الواقع تعزى عموميتها وما يحيط بها من لسي وارساك وما يحتر عن انتعاشها فلا تترك من الحركات ونتائج فكرية.

#### 4 - الحصول سيادة البرلمان

لم نشأ الديمقراطية البريطانية حسب لورد لو لتحقيق عهدها، بل إنها تطورت بالأساس من أجل نصها أي أن سطوة الحكم فيها قد تأصلت تدريجيا بعد الضرورة دون غاية نهائية أو مثل كلية وهي حقيقة لا تزال رواسها وأصلها من خلال ضعف اعتماد البريطانيين بالعسكاري الدستورية، فعلى عكس الأمر كس والفرنسيين، لم يزل البريطانيون إلا قليلا بالاعتمادات التي لحكم عند السلطة، ما كان يهدم أكثر هو ضحوى السياسات التي تتمتع في صلاحتها.

ذاك سر مرونة سطوة الحكم البريطاني<sup>124</sup> إذ يعتبر مثلاً هذا النموذج من الديمقراطية وتطوره من جون ديستور مكتوب أو طريق أوف من دون مجلة دستورية معقدة بين آخرين، إذ تكفي الأعراس الديمقراطية والقوانين الرأسمالية ما دامت تحت من يروا الشعب غير متعلم، وما دامت تألف مع تطور الضمير الجمعي العام وساء الاختصاصية التقنية وما يربط بها من مصالح يخصه وأكثر

124 لا شك أن الأنظمة البرلمانية على اختلافها، أكثر مرونة من الأنظمة الرئاسية لأن، منها، مؤسسة مؤسسة يمكن حكامه من داخل مؤسسة الحكم لها قوى عظمى وذلك على عكس هذه الرئاسية التي يوزعها بالأساس، لأن مؤسسة الرئاسة تكون عصبية طرف أساسي وامتداد هو الرئيس ولكن تلكه حد الاستمرار الضعيف الذي في حال حدوث ما أريد يكون من الصعب بعضه بالظنون أو سطوة داخل كل عناصر نظام الحكم في الأمة. زهر

125 - Lord "The Path of Federalism" in: *Lord's Speeches and Parliamentary and Provincial Government*, Oxford: Oxford University Press, 1993, pp. 100-101.



ماجوريت، صاحب كتاب مشهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت عنوان الدستور الإنكليزي، هذا المسار، يقول: إن دستوراً لا يتغير، كد هو الجدل مع الدستور البريطاني، هو أشبه مطبخ برودي، بكل حجر، ملاحه وفق عادات تشبه ما توجد في طابعه مبتداه أما داخله فلهي لا تزد، فهو مستعمل لعمدة<sup>121</sup>

لقد بدأ الوضع يتغير، إذ يشهد التقليد البريطاني المتحد من الإجراءات الدستورية تراجعاً واضحاً ومضاهياً إذ إن بريطانيا ورغم ضعف كفاءتها الثورية، لم تسلم من موجة الديمقراطية الملوحة وما أصبحت تمثل من تحدياً لمنظومة الديمقراطية التمثيلية ولتبدأ سيادة البرلمانية. وعلى ذلك كثرة التغييرات الدستورية التي شهدتها مؤسساتها، خاصة بعد انضمامها للمجموعة الأوروبية عام 1973، بعد الدعوة إلى أول استفتاء شعبي في تاريخ البلد عام 1975 من أجل تأكيد الالتزام الأوروبي لبريطانيا. طغت هذه المسيرة أوجها باستفتاء 2014 الذي حسم لعودة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومن هنا، تعددت الاستعدادات والإصلاحات الإجارية والتعديلات الشكلية. صحيح أن أكثرها جاء في ارتباط بالحرية الأوروبية، ولكنها أحداثت موجزاً من شأنها توحيد التقليد السياسية البريطانية بعيداً عن التزميتها، ونظر المثالية الدستورية. ومن بين هذه التغيرات: نسي قانون حقوق الإنسان الذي عززته الحكومة تومي طير تعديلية عام 1998، ليدخل حيز التنفيذ بعد ذلك عام 2000، وما ارتبط به من رقابة قضائية للدستورية القوانين والسياسات العمومية. وقد كسبت هذه الرقابة نسبة ومحدودة بحكم أن المحكمة العليا في بريطانيا، على خلاف نظيرتها الأميركية، ليست مخولة أن تقضي بالتشريعات، مع أن صلاحيتها تقتصر على إمكانية الإحلال عن تصادم بين التشريعات البرلمانية من جهة، وقانون حقوق الإنسان من جهة أخرى. ثم يتزامن أو يسعى البرلمان لتعديلها وفق هذا الإطار القانوني العام.

(121) لا ينبغي فهم هذا الكلام على أنه جازم إذ أنه جاء في سياق من ذلك الدستور البريطاني وقدرته على التكيف المتغير

46 - see Haydon, *The English Constitution* (London: Haydon & Hall, 1963).

لذلك محاولة التوفيق بين عدليّ متناقضين - سيادة البرلمان من جهة، وعقيدة القوانين الأساسية من جهة أخرى - ولقوم هذه المحاولة على الاعتقاد العممي بالشرعية النخب البريطانية، وخاصة منها السياسية والعضائية، في عهدتها لحقوق الإنسان ولتمثلها لها واحترامها لها، التي أد البرلمان أن يحرق حقوق حقوق الإنسان مدقّق، وإذا فعل، على يكون ذلك إلا سبباً "ولاء يكفي التوبة الفصلي لعودة الأمور إلى مجاريها، دون حاجة إلى التعديب إلى حدّ نزع هذه المؤسسة العريقة من ميادنها

لقد خدمت أكثر التعديلات الدستورية التي شهدتها بريطانيا خلال عقود الأخيرة، طبيعة النزوب الهومي بدعولة الأعراس، خصوصاً، وبمطرفة الديمقراطية عموم، وذلك إما بتحصينها من التعديب أو بطرحها من إرادة الشعب، في أبعدها المحلية أو التشريعية، بل وحتى الباترة كما هو الحال مع الاستعداد، وبما يحميها من فرصة للمحسم من طارح البرلمان. ومن أبرز التعديلات الدستورية اعتماد اللائحة في علاقة لندن بلاء الحال واستكماله، وبمهمة بما فزب السوذج البريطاني من العداية الأميركية، كما أن تسي قدود حقوق الإنسان قد فزب الشهرة البريطانية أيضاً من الديمقراطية العاقبة، عند الدساتير المكتوبة التي تحمي الحقوق والحريات، لبعثاً لما كان يحسب مذهباً، أو الدستور الأميركي، براد من حظوة في الممارسات الديمقراطية، ومن أبرزها الاعتراف إلى دكتاتورية الأقلية، بما يعيد ذلك من فزع للأغلبية أو تطبيق على الأكثرية<sup>124</sup>.

لا يعني ذلك أن بريطانيا قبل طاقود حقوق الإنسان كانت بدون حقوق ولكنها حقوق بدأت استقرت من خلال الممارسات السياسية والقانونية التي لها حقوق نابعة من إرادة الشعب التي يحتر عنها غير معتادة. أما مع قدود حقوق الإنسان، فقد أصبح بالإنسان اعتماد مذهب استعاطي بحكم الأخلاق من مذهب عادية، تكون مقلدات الملامحات خاصة.

[24] Antonia Lee and James Madison & John Jay, *The Federalist Papers* (New York: Barnes & Noble, 2006), pp. 264-265.

لشاهد من هذه التغييرات أن مبدأ سيادة البرلمان قد بدأ يترسخ. وهو يبدو معاصراً من عرقه ومن أصله مع إذ اقتراب بريطانيا تدريجاً من وضع دولة دستورية تمثل قانوناً أصحاً أعلى مدعوماً سلطة قضائية تتمتع بحق طعن القوانين. كما اقترت من الديمقراطية التي يحتاج تركيزها إلى التحكم بصغير ما بين السلطات المحلية والوطنية في حال تداخلها. وذلك من أحوال الديمقراطية العليا في الأنظمة البرلمانية. وليس كذلك هذه الوضعية المرجوة لدى الكثيرين على أساس عرقه مبدأ سيادة البرلمان. فإن هذه الحالة قد تطلب على وجهها إذ إنها تعتمد في أساسها على كون سيادة البرلمان هي التعبير الأخير عن سيطرة الشعب. وهو ما أصبح محققاً خلال حقبة ومملكة حديثة.

## 5 - إشكالية الاستقرار السياسي في ظل سيادة البرلمان

رغم كل التغييرات التي سبق ذكرها، تبقى بعض الخصائص النموذج البرلماني مشيرة في غيرها من النواحي. إنها خصائص باقية من عيب نقطة البداية في تاريخه الدستوري. فهو لم يبدأ، لا بالمعنى الأمريكي بعد الحرب استقلاله ضد قوا استعمارية، ولا بالمعنى الفرنسي بعد ثورة شعبية على نظام قديم محلي. هذه الحالات المشددة تثير المشكلات الضرورية لإحداث تغييرات فيها من خلال الكتابة الجديدة للحد من سلطة وموقع، لا يؤمن القيم الديمقراطية وإجراءات متروكة. بل إنه يمثل في كثير من الأحيان وثيقة إنشاء الأمة ونفسه الشعب الذي يشكلها. وكان التخطيط التي تحدثها الثورات مع النواحي تجعل للحكومة تحمل مسئوليتها فهي لا تعلم من هي أو ما هي. وذلك حالة سيادية يصعب التحكم فيها. تكونت كتلة الدساتير إجابة استثنائية لحالة استثنائية. وذلك من أجل إعادة إنشاء الدولة أو إعادة إعطاء الشرعية على مؤسساتها. وفي ذلك أيضاً استجابة للحظوظ التي عرفتها الأنسبانية وحسب لاحتياجاتها.<sup>17</sup>

17. ان وجود الدولة الفرنسية بعد الثورة كان في الواقع حالة استثنائية.

18. J. L. Carr & E. H. Carr, *Principles of Democracy: Democracy and Constitutionalism*, Stanford University Press, 1940. and *Principles of Democracy*, 1941. John Clapham, *Democracy*, 1945, p. 17.

ينفي الدستور الأمريكي المثل الأعلى في هذا السياق. فقد جاء إنشاء سلطة الشعب الأمريكي صحيح أنه يعظم السلطات ولكن هذا الدور الإيجابي لا يمكنه بأي حال من الأحوال تعبير عن الثقافة التي تنبع بها دستور لحدود عصره الغربي، مع قصر في تعبيره بجملة في كثير من الأحيان في طبيعة مع واقع. تعود هذه الثقافة لعمل إنشاء إرادة الشعب وتكريس سيادته

ولهم هذا الحد لا بد من التذكير بأن الدستور الأمريكي قد كتب بعد ثلثي اعتمدت أن سلطة البرلمان البريطاني، الذي كان المستعمرون الأمريكيون يدعون له بالولاية في الاستقلال، قد أدت إلى معالجة الحقوق الأساسية للمواطنين أي أن سيادة البرلمان لم تكن مبدأ سيادة الشعب ولا احترام حقوقه. ولذا جاء دستور ليقر في المظومة الأمريكية نظام السلطة التشريعية في المظومة البريطانية كمر سيادة الشعب. وهو ما يعني أن الديمقراطية الأمريكية كانت أقرب في تأسيسها ونشورها للمعادلة بمعاداة القانوني الإيجابي منها لمعاداة المصنوعي. يعود الدستور الأول مع السلطة من التعدي على الحقوق الأساسية حتى إذا أدى ذلك إلى منعها من وسائل العمل السياسي، والحدود من العمل الموجه من السلطة التشريعية هو الذي يفسر الدور الثالث للمحاكمة العليا، والذي يظهر، كما ذكرنا أعلاه من خلال احتلاكها لحل مراجعة دستورية القوانين في الحياة السياسية الأمريكية في الطبيعة والصحة مع مبدأ سيادة البرلمان في بريطانيا.

وفي المقابل، جاءت الديمقراطية البريطانية في تواصل مع نظامها الملكي القديم إذ إن البرلمان قد استطاع تدريجاً انتزاع كل صلاحيات الملك. أما البرلمان المتخفف التي شهدتها بريطانيا من تقاسم السلطة مع البرلمان، فهي لم تكن إلا تمهيداً لظهور التام من الملك إلى البرلمان وهو ما يفسر عدم مفهوم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية في المؤسسات البريطانية. فمحاكمة لجنة من البرلمان ورئيسها نائب فيه. وهي مبدأ سيادة البرلمان. احتضار دستور البريطاني في كلمات بسيطة ما ساء البرلمان، فهو أقوى البلاد من دستورهم لا مطلب له. ومن ثم، فلا حاجة المحلة دستورية لتأمين البرلمان في سيادته.

إن غياب أي قانون أساسي في بريطانيا يعني غياب أي إجراءات دستورية تؤدي إلى تعديلها، فضلاً عن غياب أي صلاحيات غير قابلة للتعديل، كما هم الحال في أغلب الديمقراطيات. ومن بينها في الدستور الألماني، مع تعديل مواد المتعلقة بالنظام الفيدرالي والمؤسسات. ولكن عززت هذه الصلاحيات الدستورية من خوف الشعب من غير من تكون الحكومة الدورية<sup>124</sup>، وفي حينها في بريطانيا يشير إلى اعتماد نوريحي للاستبداد على تلك الصلاحيات، بحسب الإقرار الدستوري البريطاني. أي أن البريطانيين قد أصبحوا يترددت في طمعهم بين الديمقراطية من جهة، والعودة إلى استبداد السلطة في مؤسسة البرلمان من جهة أخرى.

تستند هذه الطغرافية إلى تقاسم وظيفي للسلطة بين حكومة اليوم ومعارضتها، أو بين حكومة المد وسلطة اليوم بطريقة أخرى: يمكن الألفية في بريطانيا معرفة أن تعقل ما تريد. ولكنها تعلم أن إرادتها محدودة بحقوق غير، لا على الصعيد الإقليمي العربي، ولكن أيضاً على المستوى القومي. ونماذجها يعني الاستبداد الحصار الحكيم، ولعل التصريح الدستوري القومية التي أمرتها حكومات ما بعد 1993 كانت بداية من استقرار حكومي استثنائي دام ثمانية عشر عامًا مع حزب المحافظين، ثلاثة استقرار كان مستمر ثلاثة عشر عامًا مع حزب العمال. ولعبش برطانيه مد عدم 2010 تحت حكم حزب المحافظين مرحلة ثلاثة من الاستقرار، بمعنى غياب تداول السلطة. في هذه الحالة، تصبح أبرز آلية لتقاسم السلطة، وهي تداولها في حالة عجزه نسبية، وهو ما يشجع من هو خارجها على المطالبة بعودة إيديولوجيتها وعلى سياسة البرلمان منها.

لكن أخطر حزب العمال بقيادة توني بلير قد اعتدوا في التسعينيات في تجربة ديمقراطية، كما نشر قد شهدت تطورات لما كانوا يعتبرونها حطوطاً جديدة، ورغم ذلك، فإن الناحية ظلوا يعتقدون لغتهم في حزب المحافظين، خاصة في ظل تراجع حجم القواعد الشعبية التي يعتمد عليها حزب العمال. وعلى هذا

124. حول قضية جديدة، فضلاً عن في الفكرة الأخيرة، انظر: جاك جيليج، "الديمقراطية العالمية: قصة الفشل"، العدد 4، شباط/أيار 2016، ص 99.

الألماني، الشعب معني فبإثبات حرب العدوان ضرورة إصلاح الدستور، على اعتبار أنه مضمون سياسات لاشر لم يوا إلى حصولها السلطة أي أن التخلي السبي هي ثقافة الدستور البريطاني وما يتفق به هذا النموذج من نهج من التعديلات الإخرائية قد جاء استجابة للاحتياجات السياسية التي حكمت العلاقة بين المحافظين والعمال بعد 1929، علاقة عرفت الطريق لدم تروك اليهودي المصنعي بالمعركة وهي موعة تميزت بشكلايتها الشبهك معبرة أن المصير بعد سياسة هي بيعة للقطاع السياسي، أي قواعد اللعبة ولاعراحيه. ومن ذلك أن تومي بلور، قبل اعتماد عام 1947، قد ذهب إلى حد اقترح تعديل القانون الانتخابي من أجل اعتماد قانون يقوم على النسبة، على أن يواي مثل هذا التغيير إلى عودة حرب العمال إلى السلطة، على الأقل من طريق حكومات ائتلافية مع الحزب الثالث، أي حزب القوميين الديمقراطي الذي يعتبر المعتد الأكر من النظام الانتخابي الأملاني ذي القواعد الواحد في الدائرة الواحدة<sup>124</sup>. وبطبيعة الحال، تحول تومي بلور هذا المقترح ما إلى هو بأعليه كبيرة معني هذا النظام الانتخابي عام 1947<sup>125</sup>. وعلى حرب العمال يتجني مدم على إمكانية تلك الفرصة إلى استمرار حياة الحالي من السلطة

## 8 - سياسة الشعب للوحدة معاهدة البرلمان

من هوامح أن يرى سياسة جديدة في بريطانيا قد بدأت تشعر بأن البلد يحتاج لقوميين عليا تكون عبارة عن وفد تُشكل إليه لجنة المشرع المشكلة إلى حد المشهور قد وحل في الاتحاد الأوروبي، عبقاً موضوعه إذ إن تومي بلور حقوق الإنسان، الذي أتى وفق روح العهد الأوروبي لحقوق الإنسان، قد بدأ عبقاً في مجريد البرلمان من سياسته. وقد بدأ ذلك مع الوهلة الأولى من خلاف إشكالية تتطابق مع الإزهاب وانحسار الهجرة والعمالة. وأمام الصعوبة السياسية التي لحظتها هذه التعديلات، شعر بعض البريطانيين بالتأخر من المسؤولية

[124] James Callaghan, "A Mathematical Basis of Disproportion's Law" in *Disproportion*, in *Records of Strategic Studies in Politics* (London: John Wiley & Sons, 1984), pp. 474-52.

[125] Graham L. J., *The British Constitution* (New York: Oxford University Press, 2007), p. 172.



مؤخرين في أكثر الأسلاك الخمسة في الأولويات الاقتصادية والاستراتيجية.  
 ونظراً لأنهم من صناديق مخزونة ذات طبيعة مطلقة قد يصعبهم في تناقض مع مبدأ  
 المصلحة الذي لا يتحقق إلا سيادته ومن خلال منهج استراتيجي. مثلاً ذلك ما  
 يؤسسه دستور جنوب أفريقيا من حق في السكر ما يعني ذلك سيادته؟ وهل  
 يستطيع القصة أن يفتادوا تكلفة السياسات المرتبطة بالسكر والمصلحة؟ حتى  
 وإن استطاعوا، فإن ذلك يكون بالتأكيد على حساب المصالح منهم القومي. ولا  
 سي أن القصة ليسوا المراجع النهائي في المجتمع لأنهم معصومون بالفعل.  
 فممكن هو الصحيح. إن سلطة القصة تقوم على طبيعة اقتصادية ترمي إلى  
 تعليم سياسة العامة للقرص. من بين مبادئ الأساسية أن يتعامل المصالح مع  
 القصة على أساس القصة فقط لأنه يمثل المراجع النهائي للمحكم

هذا لا بد لدارس النظام السياسي البريطاني أن يطرح السؤال التالي: ما هو  
 مصدر مبدأ سيادة البرلمان؟ أفر فقط نتاج مصدر سياسي تاريخي استطاع من  
 خلاله البرلمان التراجع السلطات الملكية المطلقة تدريجياً معزول عن الأثر  
 القومي العام؟ أم أن هذا المبدأ يعبر أيضاً عن التقاليد القانونية البريطانية؟ به كان  
 مصدر سيادة البرلمان سيادته مضمناً. فإن القصة أن يبدلوا حتى تقليده أو حتى  
 تعويضه سيادة قضائية. ولكن ذلك لا يكون شرعياً إلا في إطار إطار سياسي  
 يذهب من خلاله الشعب ومصلبه بالمصلحة للتعبير. أي أن مفهوم أن يبدلوا من  
 حيث تولد البرلمان في اقتراح القضاة سيادته من السلطة. وهذا التفسير يصح القصة  
 في حرج كبير لأنهم لا يمثلون الوسائل السياسية لانتاج هذا المصالح

أما إذا كان مصدر سيادة البرلمان ما حصة قانونية أيضاً، فبذلك تكون  
 القضائية البريطانية تتطور، وبالتالي يمكن التراجع عن هذا المبدأ من دور هذا  
 المصدر السياسي. فإذ ما كان يحصل بالتأكيد لو أن بريطانيا لم تعدد الاتحاد  
 الأوروبي. ولا يعني خروجها أن هذا الاتحاد لم يعد مطروحة. لقد أسس فقط  
 غير معروف.

أمام تراجع سيادة البرلمان، تعددت وثائق الفعل المصادقة من قبل كثير من  
 السياسيين الذين اعتبروا أن في التشريعات المعروضة على البرلمان حكم



البرلمان الأوروبي لحدوثاً إرهابياً الشعب. وفي الحقيقة، لم يكن بالإمكان اعتماد النجدة للدستورية الأمر كذا أو الإلزامية التي طولاً بأن القوانين الشعب هي التزم مسئلاً لعضد. وفي السلطة التشريعية لسيادة الشعب. والدستور الأمر كذا مثلاً ليس معروفاً من بيروقراطية أحيدة. إذ احتياز من حيدر القديم، يعتبر الكثيرون أنه لا يزال حياً.

هو احتياز يهدف إلى تقييد إرادة المشرع كما قيد لواليس حيد ومحم حيد. فإذ في الأسطورة الإغريقية المشهور، إذ تعكس الأوديسة أن لواليس، إله الاستماع لعداء غرائس البحر. ولما كان قد علم أن أصواتها تجري في السوق الحارة إلى صخبهم، تنبأ إلى ملء أفاء مفاوضات بالشمع، وإثر تشكيل حركته بالحنس. ولحار، كذا يسمع عاء غرائس البحر دون أن يملك إلى إغرائها. وكذلك، حقبة القاموس، لحمل السياسيين يستمعون إلى إغراء المشاعر السلبية، مشروفاً كان عضدتها أم غير مشروفاً، ولكنهم يحاسبونها لأنهم يعلمون أن ليس للاستجابة إلى إغرائها من سبل.

أما الديمقراطية البريطانية، فقد شطت حباب البحر من دون خطر ولا شمع ولا حيد. هي فقط بوجبة إرادة الشعب التي يجر عليها من خلال سيادة البرلمان. وبين بدأ تقليدها بشي قانون حقوق الإنسان مثلاً، جاءت رابطة العصر السلبية، لا رغباً لمحتوي القصور، ولكن تأكيلاً لحرية البرلمان وأولوية سيادته. وقد مهدت لشرح الذي كبر من الجبروت والقراء، والذي أدى في شهر كانون الثاني/يناير من عام 2028 إلى معاداة البلد للاتحاد الأوروبي. وذلك من أفاء حصرية الديمقراطية البريطانية التي لم تكن لتعمل بالبحر الذي يثلّ حركة السفن، ولا بالشمع والقصور التي تحكم قدر السفن، حصة إذا كانت هذه الحقائق تروحي بأنها معروضة من الجحرف. وقد كانت تلك من الأسس التي أدت إلى نهاية البحرية الأوروبية بعد انتهاء 2018.

ولكن قد يكون الملاح أعظم من الترميم على مبدأ سيادة البرلمان. إذ لا يخط هذا أن الاستعداد قد جاء دماً على ما اعتبر هيئة بيروقراطية من مؤسسات بروكسل، وأخيراً لما يترجم أنه المحكمة الأوروبية على حسب

سيادة الشعب البريطاني وما قد يحشى من المخاوف متلكة في البرلمان. هو رد جاء باسم سيادة البرلمان مدافعا عنها ثمة مشكل وحيد لقد جاء الرد من خارج البرلمان فعلى سادة الشعب. أي أن اليونس بالدمقرطة قد جاء رداً على شكل امر من أشكال اليونس مصادق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

والخلاصة بسيطة كالآتي. لقد استخدم تطور الدستور البريطاني في حضم التجربة الأوروبية عناصر من تقاليد الاستقلالية وتقاليد شرعية الأوروبيين وعلى دعوى الإصلاح شطر المحلي الأوروبي عن السيادة البرلمانية. كان فرجين البريطاني قد ساهم في تلك الأوتانط مع الاتحاد الأوروبي. ولكن الرد لم يأتي من مؤسسات الديمقراطية الليبرالية كما يتزامن مبدأ سيادة البرلمان. بل من برلمان الديمقراطية المتأخرة. وتحتلها عرقلة الاستفتاء. وعلى مستوى سيادي هذا الرد إلى العودة لمطالبة بسود فيها البرلمان باعتباره المحرك عن الشعب. أم أنه يدفع شطر مزيد من إسقاط هذه السيادة عن خلال مجلس الديمقراطية نفسه الذي استخدم لمطالبة ما اعتبر محاولات عبثة البرورانية الأوروبية ولتفقد الأوروبي على السيادة البريطانية<sup>4</sup>

## ٦ - الاستفتاء ومخاطلة سيادة الشعب

لم تكن الأهمية البريطانية لزعم في الخروج من الاتحاد الأوروبي. فهو بعد دافع الاستجابات أن مستطلاعات الرأي قد أعطت. والحققة أغلب من ذلك مشكلة مستطلاعات الرأي أنها عاجزة عن قياس حساسة الاختيار أي أنها لا تقدم معلومات دقيقة عن مدى استعداد الناخبين للتحالف إلى صناديق الاقتراع. ولكنهم أن يوثق فرق ما في التحمس للاتحاد بين فريق واحد حتى تظهر المعادلات على أنها غير أمراً ما يكون ذلك كافياً لخروج كما على حساب أخرى.

ذاك الذي أصبح الحارق في الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فمن التوضيح أن الناخبين المتطالين بمعاداة الاتحاد كانوا أكثر حسنة. ورفضهم أكثر قسوة على التبعة يوم التصويت. وقد ظهر ذلك من

حلال بأنهم على صياغة الاقتراح، في حين أنه سرعان ما تعرضي الخروج لم يتطل للمصوت.

لكن هذه الخطوة، على ضرورة الإشارة إليها أقل أهمية من الإشكالية الحقيقية، وهي: إلى أي مدى يمثل الاستفتاء ممارسة ديمقراطية؟ لا طرح هذا السؤال كثيرًا، لأن الإجابة عنه تبدو بديهية. بالاستفتاء، يوجه بلد أعلى درجات الديمقراطية بأكثر من القدر يأتي مباشرة من اختيار الشعب، أو طريقة أخرى. بعد الاستفتاء، يتحول صاحب من مجرد حكم بين مرتشحين في صياغة سياسة من أجل المواطن إلى لاعب أساسي ومحتاج قول سياسي.<sup>12</sup>

يخرج هذه الإشكالية للاستفتاء في أن المسألة ليست بهذه البساطة. هناك في مشكلة الاستفتاء، أنه يقوم على خلق صغرى للربح والخسارة. فالتصويت بـ «نعم» شيء، والتصويت بـ «لا» شيء. جميع مسائل تلك بريطانيا صوّتت لبقاء في الاتحاد الأوروبي، يعلم أن عريضة يمثل قرابة نصف الناخبين، كما يعلم أن ما يجمعه غيره من المصوتين لضمان البقاء قولهم «نعم» بوضع بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في المطلق، يتغير من صوّتوا لصالح الخروج بالاستفتاء. أنه ما يهمهم، ظنن. ذلك أن الاحتجاج من أجل رفض الاتحاد الأوروبي، بينهم عشقم على أوجه. حين الناس من صوّتت احتجاجًا على الوضع الاقتصادي، ومنهم من صوّتت سلبية في الحكومة، وآخرون رغبة في التقى جديد مع الاتحاد الأوروبي. وعرف بريد البلد في الاتحاد المصرفي طريقة أوضح، لو كان الاستفتاء قائمًا على اختيار سياسة من ضمن مجموعة من السياسات، أما حركة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هي على هذه المسألة، على على المظلمين بالخروج من الاتحاد الأوروبي، أن يوضحوا ماذا يقصدون بالخروج. فهو الخلع يعني له علاقة مع الاتحاد، أم إنه إجماع لسياسة العلاقة من خلال اتفاقية جديدة، أم خروج حرلي مع البلد في الاتحاد المصرفي، أو في السوق الأوروبية المشتركة. لم نطرح هذه

1213 *Levy, La Politique Économique* كما يذكر (1997).

Brian Jackson, *On the People: A Foundation* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), pp. 1-2.

الاحتمالات، وهو ما يعني أن ما أصبح فريق الخروج، هو الرخص دون أن يعلم أحد حجم تكلفته أو كيفية تحملها. ومعلوم أن المواقف السلبية حادة حتى لتتجمع مع الضغوط، لتجفع عميقة في التصحيع من المواقف الموحدة<sup>131</sup>

يعتل الاستثناء في حقيقة الأمر حافة من الصراخ المظفر، إذ لا مجال فيه لتقديم التبريرات أو لتعديل الموقف، أو حتى التحديث من تكلفة اختيار ما لهذا السبب. ولذا لم يكن بالإمكان الوصول إلى قرار معاداة الاتحاد الأوروبي في بريطانيا من خلال الوسائل الديمقراطية الوضعية، إذ لم يكن أي حزب مستعداً لتحمل تكلفة السلبية لمثل هذا القرار. بل إنه لتعويض التكلفة في برنامج انتخابي كان يمكن لهذا حشة تلك الأزمات بالاتحاد الأوروبي. ولعل ذلك قد يقتضي تحديد الحقوق الوسطى الممكنة، وهي في محلها أقل حاشية من فكرة الخروج، بل إن أهمها يؤدي إلى فقدان بريطانيا لوصولها في تحديد القرار الأوروبي دون أن يسمح لها بتعاليها لعالم. ولذا كانت حجة فريق الخروج قائمة على المصالحات والمخاوف<sup>132</sup>. وأما ما فيها من القيمتين المحدتين فيها كما يعززون على حجة القرار الشعبي بعد تلك الشبهات الحاصلة في المستقبل، دون أن يحتلوا الصهم مسؤولية ما اقترعوه في سبيل الخروج

إن في ما اقترعوه دفعاً للديمقراطية إذ إنهم كانوا يعززون على ما في الرأي العام من رغبة وثقة كفاءة ونفس نظر ومصف دائرة<sup>133</sup> وذلك خلاص

[131] هذا ما يعني أنه لا ينبغي في الحقيقة الأخوان العمري والمفكرين، إذ إنه لتتجمع برهة لا يبرور دون خروج بل وفي ذلك التصحيع القوي من الذين هم، غير الحكومات بواسطة أيام جمهورية فرنسا في ألمانيا بغير

note 1: 10 "Parliament of European Countries (but I shall be different)" in June 1992 & June 1993, 1993. The Future of European Countries (European Council, 1994) p. 10.

[132] Janis & Gauthier eds. "The Great British Royal Bulletin: How Our Government Has Evolved." The Guardian 1992.

[133] غير أن خروج من هذه النقطة من ذلك أن في الثاني هذه حجة هي أن يفيدوا بالتربة فيه من المصالحات والمخاوف

John Griffiths, "Transformation and Resistance: The British Transformation Process and Civil Service Resistance," *Journal of International Affairs* vol. 34, no. 3 (2000) p. 47.

مطلبة المعرفة قد يقابل إلى المعلومة اليوم متوفرة للجميع. هل لا يسمح للجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار دون الحاجة إلى مختلف أشكال الوساطة من نيابة أو تمثيل؟

في هذا السؤال معادلة ومعضلة إذ إنه يحلط بين المعلومة والمعرفة. قد تكون المعلومة متاحة ولكن هل يعني ذلك أن للجميع قدرة متكافئة على الاستفادة منها؟ إذا كان الجواب نعم، فلا حاجة اليوم لطبيب أو مهندس أو أستاذ أو مفكر وذلك صواب من الناحية على أن كثرة المعلومات في دور لهاذا كثيرًا ما نعهد عن المعرفة بقول سيم طالب: «إن العالم فاشد يظهر من أعظم الفشل منه يظهر أما للمصنعي، ففشل العكس».

نحتاج المعرفة إلى إعادة تشكيل العقل من الجميع بين الوسائل والعديد أو بين الثقافة والأرباح. وهذا نجد تركه الديمقراطية طباعة عامة للسياسيين وأصحاب القرار. بل إنها كثيرًا ما نعتبر أن تعدد مجالات لا يعني أن تكون موضوعات الديمقراطية السياسية على قدر هامة بعد التقني منها. هذا يقابل كثيرًا من أهمية الاختلاف في الآراء<sup>1</sup>. وأيضًا ما في الاستعداد كونه لحظة لعدم تحسي الكفاءة على الجميع. هذا أن صاحب ليس مدعوا لاختيار أصحاب القرار. بل لا يملك القرار بنفسه.

من الواضح أن حرية التصويت البريطاني من أجل الخروج من الاتحاد الأوروبي كانت الأسطورية الموهولة التي تلتصق بها الأراء الرافضة والأحيرة المائعة والمواقف المتشعبة. فالرفض يغطي القلاقلات والقصود يتجنب الاستماع الجيدة، والتشجيع أقدر على التعتد. ولكن التجربة تثبت أيضًا أن طلبة المحفلات الانتخابية تحوي إحصائيات بالمصنوع السياسي لصدور القرار ودلائله. فالناشر العام لا يعني إلى المعرفة على حين يوفر المعلومة بالعكس.

<sup>1</sup> 2011 في أوروبا، إذ بدأ هناك على بعض النظم الانتخابي القائم الديمقراطية. وذلك على الفصل الثاني متأخذ من مشاركة شعبية والقرار التكنولوجي. أنظر المصاحف التي يذكر أن ما نسب إلى استفتاء

المصدر: بيجور

<sup>2</sup> 2011a, 2011b, 2011c, 2011d, 2011e, 2011f, 2011g, 2011h, 2011i, 2011j, 2011k, 2011l, 2011m, 2011n, 2011o, 2011p, 2011q, 2011r, 2011s, 2011t, 2011u, 2011v, 2011w, 2011x, 2011y, 2011z, 2012a, 2012b, 2012c, 2012d, 2012e, 2012f, 2012g, 2012h, 2012i, 2012j, 2012k, 2012l, 2012m, 2012n, 2012o, 2012p, 2012q, 2012r, 2012s, 2012t, 2012u, 2012v, 2012w, 2012x, 2012y, 2012z, 2013a, 2013b, 2013c, 2013d, 2013e, 2013f, 2013g, 2013h, 2013i, 2013j, 2013k, 2013l, 2013m, 2013n, 2013o, 2013p, 2013q, 2013r, 2013s, 2013t, 2013u, 2013v, 2013w, 2013x, 2013y, 2013z, 2014a, 2014b, 2014c, 2014d, 2014e, 2014f, 2014g, 2014h, 2014i, 2014j, 2014k, 2014l, 2014m, 2014n, 2014o, 2014p, 2014q, 2014r, 2014s, 2014t, 2014u, 2014v, 2014w, 2014x, 2014y, 2014z, 2015a, 2015b, 2015c, 2015d, 2015e, 2015f, 2015g, 2015h, 2015i, 2015j, 2015k, 2015l, 2015m, 2015n, 2015o, 2015p, 2015q, 2015r, 2015s, 2015t, 2015u, 2015v, 2015w, 2015x, 2015y, 2015z, 2016a, 2016b, 2016c, 2016d, 2016e, 2016f, 2016g, 2016h, 2016i, 2016j, 2016k, 2016l, 2016m, 2016n, 2016o, 2016p, 2016q, 2016r, 2016s, 2016t, 2016u, 2016v, 2016w, 2016x, 2016y, 2016z, 2017a, 2017b, 2017c, 2017d, 2017e, 2017f, 2017g, 2017h, 2017i, 2017j, 2017k, 2017l, 2017m, 2017n, 2017o, 2017p, 2017q, 2017r, 2017s, 2017t, 2017u, 2017v, 2017w, 2017x, 2017y, 2017z, 2018a, 2018b, 2018c, 2018d, 2018e, 2018f, 2018g, 2018h, 2018i, 2018j, 2018k, 2018l, 2018m, 2018n, 2018o, 2018p, 2018q, 2018r, 2018s, 2018t, 2018u, 2018v, 2018w, 2018x, 2018y, 2018z, 2019a, 2019b, 2019c, 2019d, 2019e, 2019f, 2019g, 2019h, 2019i, 2019j, 2019k, 2019l, 2019m, 2019n, 2019o, 2019p, 2019q, 2019r, 2019s, 2019t, 2019u, 2019v, 2019w, 2019x, 2019y, 2019z, 2020a, 2020b, 2020c, 2020d, 2020e, 2020f, 2020g, 2020h, 2020i, 2020j, 2020k, 2020l, 2020m, 2020n, 2020o, 2020p, 2020q, 2020r, 2020s, 2020t, 2020u, 2020v, 2020w, 2020x, 2020y, 2020z, 2021a, 2021b, 2021c, 2021d, 2021e, 2021f, 2021g, 2021h, 2021i, 2021j, 2021k, 2021l, 2021m, 2021n, 2021o, 2021p, 2021q, 2021r, 2021s, 2021t, 2021u, 2021v, 2021w, 2021x, 2021y, 2021z, 2022a, 2022b, 2022c, 2022d, 2022e, 2022f, 2022g, 2022h, 2022i, 2022j, 2022k, 2022l, 2022m, 2022n, 2022o, 2022p, 2022q, 2022r, 2022s, 2022t, 2022u, 2022v, 2022w, 2022x, 2022y, 2022z, 2023a, 2023b, 2023c, 2023d, 2023e, 2023f, 2023g, 2023h, 2023i, 2023j, 2023k, 2023l, 2023m, 2023n, 2023o, 2023p, 2023q, 2023r, 2023s, 2023t, 2023u, 2023v, 2023w, 2023x, 2023y, 2023z, 2024a, 2024b, 2024c, 2024d, 2024e, 2024f, 2024g, 2024h, 2024i, 2024j, 2024k, 2024l, 2024m, 2024n, 2024o, 2024p, 2024q, 2024r, 2024s, 2024t, 2024u, 2024v, 2024w, 2024x, 2024y, 2024z, 2025a, 2025b, 2025c, 2025d, 2025e, 2025f, 2025g, 2025h, 2025i, 2025j, 2025k, 2025l, 2025m, 2025n, 2025o, 2025p, 2025q, 2025r, 2025s, 2025t, 2025u, 2025v, 2025w, 2025x, 2025y, 2025z, 2026a, 2026b, 2026c, 2026d, 2026e, 2026f, 2026g, 2026h, 2026i, 2026j, 2026k, 2026l, 2026m, 2026n, 2026o, 2026p, 2026q, 2026r, 2026s, 2026t, 2026u, 2026v, 2026w, 2026x, 2026y, 2026z, 2027a, 2027b, 2027c, 2027d, 2027e, 2027f, 2027g, 2027h, 2027i, 2027j, 2027k, 2027l, 2027m, 2027n, 2027o, 2027p, 2027q, 2027r, 2027s, 2027t, 2027u, 2027v, 2027w, 2027x, 2027y, 2027z, 2028a, 2028b, 2028c, 2028d, 2028e, 2028f, 2028g, 2028h, 2028i, 2028j, 2028k, 2028l, 2028m, 2028n, 2028o, 2028p, 2028q, 2028r, 2028s, 2028t, 2028u, 2028v, 2028w, 2028x, 2028y, 2028z, 2029a, 2029b, 2029c, 2029d, 2029e, 2029f, 2029g, 2029h, 2029i, 2029j, 2029k, 2029l, 2029m, 2029n, 2029o, 2029p, 2029q, 2029r, 2029s, 2029t, 2029u, 2029v, 2029w, 2029x, 2029y, 2029z, 2030a, 2030b, 2030c, 2030d, 2030e, 2030f, 2030g, 2030h, 2030i, 2030j, 2030k, 2030l, 2030m, 2030n, 2030o, 2030p, 2030q, 2030r, 2030s, 2030t, 2030u, 2030v, 2030w, 2030x, 2030y, 2030z, 2031a, 2031b, 2031c, 2031d, 2031e, 2031f, 2031g, 2031h, 2031i, 2031j, 2031k, 2031l, 2031m, 2031n, 2031o, 2031p, 2031q, 2031r, 2031s, 2031t, 2031u, 2031v, 2031w, 2031x, 2031y, 2031z, 2032a, 2032b, 2032c, 2032d, 2032e, 2032f, 2032g, 2032h, 2032i, 2032j, 2032k, 2032l, 2032m, 2032n, 2032o, 2032p, 2032q, 2032r, 2032s, 2032t, 2032u, 2032v, 2032w, 2032x, 2032y, 2032z, 2033a, 2033b, 2033c, 2033d, 2033e, 2033f, 2033g, 2033h, 2033i, 2033j, 2033k, 2033l, 2033m, 2033n, 2033o, 2033p, 2033q, 2033r, 2033s, 2033t, 2033u, 2033v, 2033w, 2033x, 2033y, 2033z, 2034a, 2034b, 2034c, 2034d, 2034e, 2034f, 2034g, 2034h, 2034i, 2034j, 2034k, 2034l, 2034m, 2034n, 2034o, 2034p, 2034q, 2034r, 2034s, 2034t, 2034u, 2034v, 2034w, 2034x, 2034y, 2034z, 2035a, 2035b, 2035c, 2035d, 2035e, 2035f, 2035g, 2035h, 2035i, 2035j, 2035k, 2035l, 2035m, 2035n, 2035o, 2035p, 2035q, 2035r, 2035s, 2035t, 2035u, 2035v, 2035w, 2035x, 2035y, 2035z, 2036a, 2036b, 2036c, 2036d, 2036e, 2036f, 2036g, 2036h, 2036i, 2036j, 2036k, 2036l, 2036m, 2036n, 2036o, 2036p, 2036q, 2036r, 2036s, 2036t, 2036u, 2036v, 2036w, 2036x, 2036y, 2036z, 2037a, 2037b, 2037c, 2037d, 2037e, 2037f, 2037g, 2037h, 2037i, 2037j, 2037k, 2037l, 2037m, 2037n, 2037o, 2037p, 2037q, 2037r, 2037s, 2037t, 2037u, 2037v, 2037w, 2037x, 2037y, 2037z, 2038a, 2038b, 2038c, 2038d, 2038e, 2038f, 2038g, 2038h, 2038i, 2038j, 2038k, 2038l, 2038m, 2038n, 2038o, 2038p, 2038q, 2038r, 2038s, 2038t, 2038u, 2038v, 2038w, 2038x, 2038y, 2038z, 2039a, 2039b, 2039c, 2039d, 2039e, 2039f, 2039g, 2039h, 2039i, 2039j, 2039k, 2039l, 2039m, 2039n, 2039o, 2039p, 2039q, 2039r, 2039s, 2039t, 2039u, 2039v, 2039w, 2039x, 2039y, 2039z, 2040a, 2040b, 2040c, 2040d, 2040e, 2040f, 2040g, 2040h, 2040i, 2040j, 2040k, 2040l, 2040m, 2040n, 2040o, 2040p, 2040q, 2040r, 2040s, 2040t, 2040u, 2040v, 2040w, 2040x, 2040y, 2040z, 2041a, 2041b, 2041c, 2041d, 2041e, 2041f, 2041g, 2041h, 2041i, 2041j, 2041k, 2041l, 2041m, 2041n, 2041o, 2041p, 2041q, 2041r, 2041s, 2041t, 2041u, 2041v, 2041w, 2041x, 2041y, 2041z, 2042a, 2042b, 2042c, 2042d, 2042e, 2042f, 2042g, 2042h, 2042i, 2042j, 2042k, 2042l, 2042m, 2042n, 2042o, 2042p, 2042q, 2042r, 2042s, 2042t, 2042u, 2042v, 2042w, 2042x, 2042y, 2042z, 2043a, 2043b, 2043c, 2043d, 2043e, 2043f, 2043g, 2043h, 2043i, 2043j, 2043k, 2043l, 2043m, 2043n, 2043o, 2043p, 2043q, 2043r, 2043s, 2043t, 2043u, 2043v, 2043w, 2043x, 2043y, 2043z, 2044a, 2044b, 2044c, 2044d, 2044e, 2044f, 2044g, 2044h, 2044i, 2044j, 2044k, 2044l, 2044m, 2044n, 2044o, 2044p, 2044q, 2044r, 2044s, 2044t, 2044u, 2044v, 2044w, 2044x, 2044y, 2044z, 2045a, 2045b, 2045c, 2045d, 2045e, 2045f, 2045g, 2045h, 2045i, 2045j, 2045k, 2045l, 2045m, 2045n, 2045o, 2045p, 2045q, 2045r, 2045s, 2045t, 2045u, 2045v, 2045w, 2045x, 2045y, 2045z, 2046a, 2046b, 2046c, 2046d, 2046e, 2046f, 2046g, 2046h, 2046i, 2046j, 2046k, 2046l, 2046m, 2046n, 2046o, 2046p, 2046q, 2046r, 2046s, 2046t, 2046u, 2046v, 2046w, 2046x, 2046y, 2046z, 2047a, 2047b, 2047c, 2047d, 2047e, 2047f, 2047g, 2047h, 2047i, 2047j, 2047k, 2047l, 2047m, 2047n, 2047o, 2047p, 2047q, 2047r, 2047s, 2047t, 2047u, 2047v, 2047w, 2047x, 2047y, 2047z, 2048a, 2048b, 2048c, 2048d, 2048e, 2048f, 2048g, 2048h, 2048i, 2048j, 2048k, 2048l, 2048m, 2048n, 2048o, 2048p, 2048q, 2048r, 2048s, 2048t, 2048u, 2048v, 2048w, 2048x, 2048y, 2048z, 2049a, 2049b, 2049c, 2049d, 2049e, 2049f, 2049g, 2049h, 2049i, 2049j, 2049k, 2049l, 2049m, 2049n, 2049o, 2049p, 2049q, 2049r, 2049s, 2049t, 2049u, 2049v, 2049w, 2049x, 2049y, 2049z, 2050a, 2050b, 2050c, 2050d, 2050e, 2050f, 2050g, 2050h, 2050i, 2050j, 2050k, 2050l, 2050m, 2050n, 2050o, 2050p, 2050q, 2050r, 2050s, 2050t, 2050u, 2050v, 2050w, 2050x, 2050y, 2050z, 2051a, 2051b, 2051c, 2051d, 2051e, 2051f, 2051g, 2051h, 2051i, 2051j, 2051k, 2051l, 2051m, 2051n, 2051o, 2051p, 2051q, 2051r, 2051s, 2051t, 2051u, 2051v, 2051w, 2051x, 2051y, 2051z, 2052a, 2052b, 2052c, 2052d, 2052e, 2052f, 2052g, 2052h, 2052i, 2052j, 2052k, 2052l, 2052m, 2052n, 2052o, 2052p, 2052q, 2052r, 2052s, 2052t, 2052u, 2052v, 2052w, 2052x, 2052y, 2052z, 2053a, 2053b, 2053c, 2053d, 2053e, 2053f, 2053g, 2053h, 2053i, 2053j, 2053k, 2053l, 2053m, 2053n, 2053o, 2053p, 2053q, 2053r, 2053s, 2053t, 2053u, 2053v, 2053w, 2053x, 2053y, 2053z, 2054a, 2054b, 2054c, 2054d, 2054e, 2054f, 2054g, 2054h, 2054i, 2054j, 2054k, 2054l, 2054m, 2054n, 2054o, 2054p, 2054q, 2054r, 2054s, 2054t, 2054u, 2054v, 2054w, 2054x, 2054y, 2054z, 2055a, 2055b, 2055c, 2055d, 2055e, 2055f, 2055g, 2055h, 2055i, 2055j, 2055k, 2055l, 2055m, 2055n, 2055o, 2055p, 2055q, 2055r, 2055s, 2055t, 2055u, 2055v, 2055w, 2055x, 2055y, 2055z, 2056a, 2056b, 2056c, 2056d, 2056e, 2056f, 2056g, 2056h, 2056i, 2056j, 2056k, 2056l, 2056m, 2056n, 2056o, 2056p, 2056q, 2056r, 2056s, 2056t, 2056u, 2056v, 2056w, 2056x, 2056y, 2056z, 2057a, 2057b, 2057c, 2057d, 2057e, 2057f, 2057g, 2057h, 2057i, 2057j, 2057k, 2057l, 2057m, 2057n, 2057o, 2057p, 2057q, 2057r, 2057s, 2057t, 2057u, 2057v, 2057w, 2057x, 2057y, 2057z, 2058a, 2058b, 2058c, 2058d, 2058e, 2058f, 2058g, 2058h, 2058i, 2058j, 2058k, 2058l, 2058m, 2058n, 2058o, 2058p, 2058q, 2058r, 2058s, 2058t, 2058u, 2058v, 2058w, 2058x, 2058y, 2058z, 2059a, 2059b, 2059c, 2059d, 2059e, 2059f, 2059g, 2059h, 2059i, 2059j, 2059k, 2059l, 2059m, 2059n, 2059o, 2059p, 2059q, 2059r, 2059s, 2059t, 2059u, 2059v, 2059w, 2059x, 2059y, 2059z, 2060a, 2060b, 2060c, 2060d, 2060e, 2060f, 2060g, 2060h, 2060i, 2060j, 2060k, 2060l, 2060m, 2060n, 2060o, 2060p, 2060q, 2060r, 2060s, 2060t, 2060u, 2060v, 2060w, 2060x, 2060y, 2060z, 2061a, 2061b, 2061c, 2061d, 2061e, 2061f, 2061g, 2061h, 2061i, 2061j, 2061k, 2061l, 2061m, 2061n, 2061o, 2061p, 2061q, 2061r, 2061s, 2061t, 2061u, 2061v, 2061w, 2061x, 2061y, 2061z, 2062a, 2062b, 2062c, 2062d, 2062e, 2062f, 2062g, 2062h, 2062i, 2062j, 2062k, 2062l, 2062m, 2062n, 2062o, 2062p, 2062q, 2062r, 2062s, 2062t, 2062u, 2062v, 2062w, 2062x, 2062y, 2062z, 2063a, 2063b, 2063c, 2063d, 2063e, 2063f, 2063g, 2063h, 2063i, 2063j, 2063k, 2063l, 2063m, 2063n, 2063o, 2063p, 2063q, 2063r, 2063s, 2063t, 2063u, 2063v, 2063w, 2063x, 2063y, 2063z, 2064a, 2064b, 2064c, 2064d, 2064e, 2064f, 2064g, 2064h, 2064i, 2064j, 2064k, 2064l, 2064m, 2064n, 2064o, 2064p, 2064q, 2064r, 2064s, 2064t, 2064u, 2064v, 2064w, 2064x, 2064y, 2064z, 2065a, 2065b, 2065c, 2065d, 2065e, 2065f, 2065g, 2065h, 2065i, 2065j, 2065k, 2065l, 2065m, 2065n, 2065o, 2065p, 2065q, 2065r, 2065s, 2065t, 2065u, 2065v, 2065w, 2065x, 2065y, 2065z, 2066a, 2066b, 2066c, 2066d, 2066e, 2066f, 2066g, 2066h, 2066i, 2066j, 2066k, 2066l, 2066m, 2066n, 2066o, 2066p, 2066q, 2066r, 2066s, 2066t, 2066u, 2066v, 2066w, 2066x, 2066y, 2066z, 2067a, 2067b, 2067c, 2067d, 2067e, 2067f, 2067g, 2067h, 2067i, 2067j, 2067k, 2067l, 2067m, 2067n, 2067o, 2067p, 2067q, 2067r, 2067s, 2067t, 2067u, 2067v, 2067w, 2067x, 2067y, 2067z, 2068a, 2068b, 2068c, 2068d, 2068e, 2068f, 2068g, 2068h, 2068i, 2068j, 2068k, 2068l, 2068m, 2068n, 2068o, 2068p, 2068q, 2068r, 2068s, 2068t, 2068u, 2068v, 2068w, 2068x, 2068y, 2068z, 2069a, 2069b, 2069c, 2069d, 2069e, 2069f, 2069g, 2069h, 2069i, 2069j, 2069k, 2069l, 2069m, 2069n, 2069o, 2069p, 2069q, 2069r, 2069s, 2069t, 2069u, 2069v, 2069w, 2069x, 2069y, 2069z, 2070a, 2070b, 2070c, 2070d, 2070e, 2070f, 2070g, 2070h, 2070i, 2070j, 2070k, 2070l, 2070m, 2070n, 2070o, 2070p, 2070q, 2070r, 2070s, 2070t, 2070u, 2070v, 2070w, 2070x, 2070y, 2070z, 2071a, 2071b, 2071c, 2071d, 2071e, 2071f, 2071g, 2071h, 2071i, 2071j, 2071k, 2071l, 2071m, 2071n, 2071o, 2071p, 2071q, 2071r, 2071s, 2071t, 2071u, 2071v, 2071w, 2071x, 2071y, 2071z, 2072a, 2072b, 2072c, 2072d, 2072e, 2072f, 2072g, 2072h, 2072i, 2072j, 2072k, 2072l, 2072m, 2072n, 2072o, 2072p, 2072q, 2072r, 2072s, 2072t, 2072u, 2072v, 2072w, 2072x, 2072y, 2072z, 2073a, 2073b, 2073c, 2073d, 2073e, 2073f, 2073g, 2073h, 2073i, 2073j, 2073k, 2073l, 2073m, 2073n, 2073o, 2073p, 2073q, 2073r, 2073s, 2073t, 2073u, 2073v, 2073w, 2073x, 2073y, 2073z, 2074a, 2074b, 2074c, 2074d, 2074e, 2074f, 2074g, 2074h, 2074i, 2074j, 2074k, 2074l, 2074m, 2074n, 2074o, 2074p, 2074q, 2074r, 2074s, 2074t, 2074u, 2074v, 2074w, 2074x, 2074y, 2074z, 2075a, 2075b, 2075c,

لذلك إذا لم أصبحت المواقف المشبعة بتقوى من المعلومات ما يؤكد أن عدم ما يوجدنا لتسلسل، فلا تحصل الفائدة التي نحتاج منها، فمما كنت وأكثر تركيزاً وعبراً، وهو لا يتعلق إلا حين التحول الشخصية إلى اعتماد جدي وفعال، بما يحدث على البحث من أجل اكتساب المعرفة، وما يدفع إلى النقد والمساءلة في سبيل تطوير الآراء المسبقة. وذلك وحده شاكاً تؤدي عمومًا إلى تأكيد الآراء المسبقة وإلى تراجع الشخصية والتشجيع.

نصيب إلى ذلك ما يرتبط بالشخصية من نظريات مختلفة، مع ما من الموضوعات الحديثة التي تدفع أصحابها لرواية العالم بطرائق جديدة. وذلك موضوع حصصنا في سبيل المعرفة والتكفاءة والحكمة. فالمعترف معترف بأنه يعتقد أنه يعلم، وأنه يحسب أنه لا يحتاج لأن يتعلم. ومن يرى المستحق في تعقيد وتركيبة، أو تعقيدات سبيلاتها وبياناتها، أو قسمة ذات موضوعها وتفاصيلها، لا يكون في أكثر الأحوال معترفًا.

لقد كان الاستثناء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي فرصة استفاد منها الجميع، فليس الحرب المحاصرين، كما استحدثت أيضًا القوى المتفرقة عن بعضها، ذلك أن هذه القوى لم تكن تعد شيئاً لآخر في المشهد البريطاني. لم تنجح في ذلك حتى في أحلك الظروف، أي في أزمة الثلاثينيات وظهور الحركات الفاشية<sup>11</sup>. وقد لا يعرف الناس أن هذه التوجهات المتفرقة وغيرها لم تكن حينها أقل في بريطانيا منها في ألمانيا، على الأقل عدداً. ولكن أفعالها اصطدموا بمظرومة حكم استحدثت عليهم، فكانت الحركة البرية التي استلهمت من النظام النازي النسي السجون الرامان واستخدمت كمنصة لإظهار موقفها في ظل ضعف السلطة والاعتماد استقرت الحكومات، كما استفادت

111 في السنوات الأربعين، حرب المحاصرين هي أحد أفضل المراتب في ما من لم لا استعدت لأحد شعب. حرب من الشخصية الممتدة في هذا الاتحاد الشخصية الممتدة من بعد الحرب، أي الحرب التي بدأها في ظل الفاشية والسياسي إسماء بولا وحاشية الكور، التي جددت مع Ball Salomon "What's the Best Case Scenario for Intervention against Political Terror?" *Strategies of Journal of Politics and Culture*, vol. 71 (Winter 2004), p. 12.

القائمة من وجوده في التراث لتعطيل درائب السلطة، بما فيه التعريف آدم سقوط الديمقراطية عام 1833 بوصول هتلر إلى الحكم.

لكن مطروحة الحكم في بريطانيا محضه مستأ، ولكن تجربة الاستفتاء قد سمحت تجربة أقوى اليقين المتطرف، ومن بينها حرب الاستقلال ورحيمه دايحي فراج. لقد استعملها هؤلاء لتقديم المشهد والحصول على طوحاتها، من إلى درجة الاستفتاء قد أصبحت المشروعية على خطتهم إلى درجة سمحت بهم بأن يقاتلوا أنفسهم في حقبة المنتصر.

كل هذه العناصر كانت أثر الاستفتاء على المستقبل الأوروبي لبريطانيا قد أدى إلى نتائج نفسها التي أدت إليها مطروحة الحكم البريطاني في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انصهر الفرق على طبيعة التصويت، هي حين استناد فذلك لزام من شخصية السلطة لمطروحة التجربة الأثر، مطلقاً هذه على أنه ذات التجربة من الشعب الأمريكي في صراعه ضد التجربة الآخر، بل ضد عالم هذه يفرز فيه الفيلسوفون تلك بالمعيارين، ويسرق فيه الفيلسوفون مواضع التمثل، ويهدد فيه المستوطنون الحرية والحياد، استند الأخير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من تجربة الاستفتاء لتقسيم المجتمع من خلال شخصية الإنكار. ومن ذلك المطالبة باستقلال المملكة المتحدة، وكان البلد قد وقع تحت الاحتلال.

هذا هو الخطر الحقيقي للديمقراطية. وأما في ذلك عملية استخدام مفهوم الشعب. إذ إن هذا المفهوم سرعان ما يتحول من كتلة جامعة ليصبح طريقة متطرفة في صراع مع مجتمع. تفقد بهذا المعنى لشعابه الشعب، أي أن الديمقراطية تؤدي إلى إصغاء الأسماء الوطني، أي تعويضه بتأييد طيفي لا يتجلى من جهة، وأساساً ما فيها أنها تقسم دول أن تخرج الحلول لإيجاد الصحيح بعد ذلك.<sup>100</sup>

100. يجب النظر بعناية من عملية استفتاء مفهوم الشعب في العديد من هذه التجارب، ما بعد من إنشاء مجتمع بعد مختلف مكونات الوطن، لتفكير غير الشريحة متطرفة في صراع مع شعب. لقد هذا المعنى استفتاء متطرفة، أي أن التجربة تؤدي إلى إصغاء الأسماء الوطني، أي تعويضه بتأييد طيفي لا يتجلى من جهة.

## 8 علم اليسار والانحراف إلى المحافظة

يؤكد اليسار - إلى الامتداد - الحسم المعركة السياسية حول طاقه بريطانيا من عدمه في الاتحاد الأوروبي أن سيادة البرلمان ليست مهندسة من طرفها ظهور قانون أساسي دستوري يحرص قليلاً نصائح على التشرع فحسب. فقد مثل هذا الحدث في حد ذاته تحدياً أساساً البرلمان القوي من مثل الديمقراطية الدستورية بما يهدهد هذا السبيل تهديد يمكن وصفه بأنه صياحه من الأسفل. وما يؤكد هذا التحدي هو أن امتداد 2016 لم يكن حدثاً معروفاً. فرغم التقاليد البريطانية التي لم تعرف ديمقراطيتها الامتداد قبل عام 1832، لكن اليسار - إلى هذه الالية في الحسم بعد ذلك الترويج وقد بلغت ويرتبط هذا الامتداد مع حكومة فريد كمبرون الذي دعا الشعب إلى الحسم بشكل مباشر ثلاث مرات في أقل من خمس سنوات. سلسلة أحداث سيادة البرلمان قد يكون هذا هو التحدي الأكبر فهو يصح من ذات المنظور الذي لقى إلى التراجع البرلمان لسيادته من الملوك.

المعروفة أن مدونة هذا التطور قد وجدت في السياسة الحزبية أخصاً حصصاً إذ إن كل من الحزبين الكبيرين كان يهتم الأمر بأنهم مؤسسة سطورية لا تحترم الديمقراطية الداخلية. أي أن كل حزب، في سعيه لاكتساب السلطة الديمقراطية، يحرص حصصه بما هو طبيعة التطور مؤسستي عدي في بريطانيا ولكن، من يستخدم هذه التهمة عند خصومه، لا يجب أن تستخدم حصة ومن ثم، لم تلاق الأزمات البريطانية تدريجياً معزلة معزلة الديمقراطية الداخلية، حصة في سبق أصبحت المتظاهرين مطالب فيه بالإحزاب الديمقراطية لشاهد، أي نوع أي اختيار لم الحزبي.

لقد كان حزب العمال أول الصحافة، إذ إلى عياره لا المتعددة 1939، وما تلاه من سياسات شخصية وهيمنة يوليوية وصحفية يولية يولية مازعرت، فظهر، قد أملت بالفساد العمال بين والفهم يؤكد أن العودة إلى السلطة لا تكون إلا عبر وسط المشهد السياسي، وروميكاين برهمنون ما يعتبرونه الحياة للقيم اليسارية الأساسية.



يكمن السبب في سوء التوافق بين هذه المعصية في أنه وسط المشهد السياسي قد تراجع بعضاً، بمعنى أنه الواقعيين كانوا فعلياً يطلقون اليساريين بملاحقة في الاتحاد ضد وجود ذلك التراجع الورود الاجتماعي القطعة المتكادحة بالمعنى الاقتصادي. فالمعركة الاجتماعية التي استعادت منها هذه القطعة جعلتها تأثر تدريجياً بتأثير المحافظة، بما عجزل الحرب العمال إلى صيغة لمعاداة السياسية وليسر إصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. حينها، وحيث، حكومة كينيث التلي، الذي تولّى الحكم بين عامي 1945 و1951، إصلاحات عميقة أصبحت بعد نجاحها موضوع توافق بين مختلف الأطراف السياسية، وعلى رأسها المنظمة الاجتماعية ومعدية الخدمات الصحية لعموم المواطنين وتعميم التعليم وغيرها من السياسات الاجتماعية التي حظيت برضاها، ثم انشأت بعد ذلك عبر العالم خلال الخمسينيات وستينيات هي إصلاحات لم تحراً حتى ما عرفت تأثير على مر ححتها إلا على المواطنين، وهو ما يثبت أنها قد خلقت بالفعل المصلحة العامة.

بصفة الجدل، بعد تلك الخدمة التاريخية التي قدمها حزب العمال المستعبد البريطاني، لم يعترف بالحقائق بالجدل. إذ عجزوا عام 1951 لغرفة المحققين الإنسان برام المصادرة كلف وإعداد المسألة سيئة، لقد وجد المحققون لذلك عدم التماس بالمسحرات الجديدة وانكسروا أثرهم بتطوير دولة لرفاه وحققها أكثر فاعلية للاستمرار بعيداً عن المصحات الأيديولوجية التي قد تهدد قدرة الاقتصاد على تمويل الخدمات الاجتماعية.

بعد الحرب العمال<sup>9</sup> لقد كان متوافقاً بين من يخالف تفعيل الإصلاحات من أجل لاكتساب حظوة أخرى نحو الاشتراكية، ومن يعتبر أنه متى هذه المعاصرات قد تهدد الإصلاحات المسحرة، أي أنه حرراً من الحرب كان، هي حقيقة الأمر، متشاكاً مع المحافظين على ضرورة التكريس المسحرات وعدم المصادرة بالمرء. وبما أن متوسط الساحب البريطاني كان أقرب لهذه الموقف المحدر، منه رأى في الحرب المحافظين القياض الأولى كديمومة المتكاسب الجديدة بدلاً من حظر الاشتراكية أو المعاصرات الأيديولوجية التي لم ينجح

الحاج الترنيكاتي في حرب العمال في السامر عنها، ولعلك لم يجمع لأنه لم يعاول، ولأنه كان مغروراً بأن لا يعاول.

منذ تلك الفترة، وجد اليسار نفسه مهدداً بالخطر، وتآكل كل التوجهات الوضعية والديمقراطية الممكنة قد تحطمت قبل 1951. ولذا التزم الممارسون بعد ذلك فعلاً بمحور سياسات حركة الرفعة كان من الصعب على حزب العمال تقديم وعده موعدة جديدة دون إعطاء الانطباع بالتمسك مع الاشتراكية، بل أصبح لهمهم على الاتحاد الاتحادي ورواد من حركة التوتير بين حركات الترنيكاتي وحركة الممطل، ذلك بالمعنى ما توقعه هارولد ماكليفان، أحد قوادسي حزب الممارسي بعد انتصار 1951، إلا أنه فقد حاضري حزب العمال حركته الاتحادية بذلك، على أساس التعرف محدوداً من أحزاب حركة الوحدة والتراجع الأحرار والتمسك من الخدمات الاجتماعية وعقله، هذا أثبت الأرقام أن هذه الأحزاب لم تعد واقعية، فمضطرون للمعرض حركاتهم في المستقل على أساس الاشتراكية، وبمحصروا بالثقة، وهو ما جعل البعض

لقد مرتز حزب العمال تدريجياً إلى ورطة خطيرة، وحتى حين عدم السلطة بين عامي 1964 و1972، لم بين عامي 1974 و1978، لم يكن بإمكانه تحقيق مسيرات التأثير معه الذي نطق في أحر الأرمينية، وهو ما جعله عرضة لهجمة المحافظة، ليس فقط من قبل خصومه، ولكن أيضاً، وزياداً، من داخلهم بين أعضائه. ولقد ازدادت الورطة حداً حين فشل حد الحزب القريب من الطيف الشعبوي والقطاعات العمالية في تحقيق الوعد الرئيس الذي أصبح شعاراً على أساسه، ألا وهو قدرته على ضمان السلام الاجتماعي من خلال التدخول مع النقابات من أجل إيجاد الحلول الميسرة<sup>1</sup>

بالنسبة للشخص البريطاني، كان تحسب الاحتكاك مطلقاً أساساً في السبعينات، ولا شك أن مضطرت التوتير كانت من التخرج القوية التي صاحبت

1991 عند الطيف الشعبوي، أحر انتصافاً وديمقراطياً، مرفوعة كان الديمقراطية القوي السطة السيف في عصر القطر الممارسي 1991، من 1994-1995

حرب العراق على المحافظة على شيء من قدراته على الإنتاج إذ يفرض أن يؤمن وجوده في السلطة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي وإلى الحد من مظنة الفساد، مما يحد من الاقتصاد. ولكن حوت برنامج القذافي، التي كانت مثالية لم تكنه، خاصة في سياق أزمة المسيحيات العرقية، بما لم تشهه تجربة العرب، التي كان يحتاج إليها للواقعية كلما أسقط دفعه الحكم. وهو ما يؤكد التوافق الهيكلي بين بعض العرب العراقيين. ولكن، نتيجة لذلك تكون طبيعة ومطالبة بما أن الاستثمار في الطفلة الكفالة والعطية يؤمن إلى تحسين وضعه، بما يدفعها نحو المحافظة. وصياغة أهم. لا يعني أن هو مريض ليعطاه شخصاً أن يأمل في الصنيع على الأمدى المتوسط والعيد بين تحسين أوضاعهم والمحافظة على أوضاعهم

كانت سنوات حكم العراق، خاصة في المسيحيين، مهمة لكل الشعب من الهنود، والسلم الاجتماعي المؤثر. وقد وصل التوازن المؤثر في ما يسمى "شدة المصير" عام 1979، حين نسبت الإضرابات في العراق التواريخ المختلفة وهي تعطين الخدمات الصحية والتعليمية. ووصل الأمر إلى حد المعجز عن بعض المؤثر حسب تعطل مرافق السلطات المحلية. كل هذه العناصر مهدت الطريق أمام ما عرف به تأثير التي استعادت من صعب، حرب العراق بسبب غير أهلية عن السيطرة على تواضعها وقد وجدت باستخدام قوة المؤسسات الرسمية لقرصن الانعقاد

## ٥ - مطلب الديمقراطية أو الفصل الذي ينبغي الفصل

إن التركيز وراء متوسط المصير كان يتضمن معضلة التوازن في فصولهم للحكم شخصي التعطيل التدريجي عن الفهم الاشتراكية<sup>١٠٠</sup> تلك المعضلة هي التي صممت ظهر أغلب الأحزاب الاشتراكية في الشرق المتقدمة

١٠٠. حول علاقة الاشتراكية بالديمقراطية، انظر: عبد الله، "معضلة الديمقراطية في الفكر الشيوعي"، مجلة "في العراق بعد الثورة"، السنة العشرية الثانية في الوطن العربي، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٤٦-٤٧.



الأمر متعلق العدائية وطريقة أخرى من أنه أي يحدث قضية المرحليين لهم بعد؟ ولا شك أن الكثيرين يعتبرون أنه مثل هذه الأسئلة سيقتل ذلك أنها أسئلة لا تطرح إلا بعد أن أمام الإعلام. ولكنها في حقيقة الأمر تحدثت خمسة في حيز الأحزاب إذ إلى الأخوة فيها هي التي تحدث طبيعتها ومدى قدرتها على المساعدة الانتخابية ومدى طموحها للحكم

في الحقيقة، كان حزب العمال معززا بين اثنين أهميا من: فيما يتعلق البني من عضوين الاشتراكية وإما التحلي عن طموح السلطة وطبق كانت الفئة لإجراء السلطة خاصة في ظل ما شهدته عقد التسعينيات من هيجر لشيوعية في شرق أوروبا، وما تلاه من تراجع للضغط اليساري على المظبوطات الرأسمالية وأشهر دليل على ذلك تحلي حزب العمال البريطاني عام 1994 عن طاعة الرأفة من قانونه الأساسي، تلك الطاعة التي تؤسس لعداء الاشتراكية من طريق المادي عبر اختيار تجميع وسائل الإنتاج عالية مركزية الممارسة السلطة وقد مهد هذا التطور لحدوث مساحل طبقاتية تومي طير، نحتة أطول مدة للحكم عمالي في بريطانيا، إذ لم يعد المصحفون للسلطة إلا عام 2010.

لقد جاء التطور بحكومة العمال من الوسط أي أن الحزب قد انحد من طرف مستشهد بـ"أ" وأن كان النظام الانتخابي البريطاني قد تغير لتسيب، لكنست النتيجة بالضرورة ظهور قوة يسارية لعل « الصراع على اعتبار أن الحزب قد جان السيف؟ أما وقد فشلت محاولات تغيير النظام الانتخابي، فإن الضغط قد جاء من الداخل، أي من الجناح اليساري للحزب العمال ومن ثم ما اشتهر به الحزب من صراعات حادة بين ما يعرف تحت الطيرين، أي أنصار تومي طير، وعضوهم الذين لا يهمهمهم بأكل من الحياة

وهم خرمية هذا الصراع الداخلي، كان بالإمكان تحلي هذا الضغط ما ضمن القيمة فاجرة على تحقيق الانصاف والانتخابية وهو شرط ليس مد 2010 بعد أن حزب العمال قد تكبد أربع خسائر انتخابية متتالية مد هذا الطريق ذلك أن أزمة 2008 قد حادت لتكشف هشاشة الوضع الاجتماعي للكثيرين في بريطانيا. وقد كان هؤلاء أقرب إلى العمالة التي تؤكد أن حزب

العمال قد انخرط بالفعل عن قسمة التي تدعو إلى العودة إلى الصراط المستقيم. وهذا هو أحد المعضلة القديمة التي يمكن استعادتها كانت في تلك الحرب خطاب حزب العمال من ساحة الأسبانية، بعد عن وسط المشهد ومتوسط الأخير.

تدور المعضلة هذه المرة أكثر. إذ إنها تستند أيضًا لمفهوم الديمقراطية ومشاركة الطبقة التي تؤدي إليها محاولات الأكرام معقلها. وقد كان من العسير كسر الحدين الأخيرة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي البريطاني. هذه - لا يمكن تغيير قواعد اختيار المرشحين من داخل الأحزاب - خاصة في ظل ما ذكرنا من رغبة كل حزب في تكعيم نفسه على أنه الديمقراطي داخلية. فبعدًا على أن الانتماءات الداخلية تجعل من مصلحة كل قيادة مشرفة على الحرب أن تعزز نفسها وفق المشروعية الديمقراطية<sup>11</sup>. وعلى هذا الأسس، كانت الأحزاب أسير على الأحرار. وخاصة حزب العمال الذي صير حياته اليساري حين كانت المبادئ الاجتماعية إيجابية. أما وقد أصبحت كافة المصالح، فقد رأى اليساريون أن مصالحهم وسلامة الإصلاح من الداخل قد حلت. ولكنهم التفتوا تدريجيًا أن حولهم لا تريد إلا هي إيجاد حربهم عن المنطقة، بما أن ما يرويه إيمانًا، يرون أكثر من حين البريطانيين معادرات أيديولوجية غير معسولة.

ولأحد مبرراتها مدار اختيار وجه الحرب في البرلمان. لقد كانت علاقة ترحيبية قائمة بين القادة والوزراء على أساس الثقة والمصلحة المتبادل. إذ يختارونه، ثم يسخرون حرية واسعة في تكريس مرفقه، واتجاه النهج السياسي الذي يرونه الأنسب. تلك الصلاحيات واسعة، يمكن الرجوع الاستعانة بها بمرام قدرًا على تحييل الأمور الانتخابية. وإذا فشل، كان لا بد من تعويضه. وعلى هذا الأسس، كان حزب العمال كثيرًا ما يتهم بحياث التعشيق للديمقراطية وحل. ونحت هذا المصطلح، بدأت التعديلات منذ بداية الثمانينات. وكانت وجهتها إحصاء الكلفة المبرمعة لصالح الطبقات الفقيرة للحرب من جهة، والحد من

[11] Matthew Soberg-Shugart, "The Consequences of the Failure of the Disproportionality System," *The European Journal of Political Economy*, p. 16.

شركات المحامين من جهة أخرى، وقد بلغت الموجة ذروتها عام 2014 حين فتح حزب العمال الباب على مصروحه للدخول للانتخابات زعيم الحزب في مقابل دفع 47% جهيزات إسرائيلية.

كانت النتيجة إقبالاً حاشداً من الشطاء، أدى إلى انتخاب هيرمي كوربين، أحد رموز اليسار اليساري في الحزب. وقد رفضت قيادات الحزب في صفوفها هذا الاختيار، ما أدخل حزب العمال في نوع جديد من الصراع الذي نمتظهر جفوةً من خلال سحب المرشحين للفترة من كوربين بأغلبية ساحقة، كي يتولى الشطاء بعد ذلك إعادة انتخاب زوجته للفترة مرة أخرى، أي أن حزب العمال كان، إلى غاية انتخابات 2020، يطرح بمسألة القيادة البلد برعيم لم يكن يستحق المشروعية الذي كتبه حين كان في المعارضة. وذلك من نشاطات الهوس بالدمقرطة<sup>144</sup>.

لقد فشل كوربين، بل إنه تسبب عام 2020 في تكبد حزبه لأكبر خسارة انتخابية منذ عقود طويلة، والمحصلة أشد قسوة إذ بدأ أحداً في الاعتد سيقاها، إذ إنها كانت تدلّ عزيمة حقيقية لانحسار حزب العمال، خاصة في حين الكارثة السياسية التي تسبب فيها حرب المحافظين والاستفتاء الذي دأبت إليه حكومتهم من أجل تقرير المصير الأوروبي لبريطانيا. ولقد معضلة أخرى من معضلات الديمقراطية.

## ثانياً: النموذج الألماني ونصير غروس التاريخ

### 1 - التعددية في الوسط

لقد خالت ألمانيا أشع ولايات الطرف اليساري المسمى باسم إلف الشعب، كما شهدت من كتلة ولايات العلم اليساري باسم الديمقراطي. أما حينها، بالتحفة معروفة، لقد استعاد الحزب الذي من النظام الانتخابي المسمى بجمهورية

<sup>144</sup> May Russell, 'Crises in an Organisational Movement: A Response to Peter Bichard,' *Political Quarterly*, vol. 87, no. 1 (January/ March 2016), pp. 26-33.

فيما رواه نيسب عنه ذلك من عدم استقرار حكومي، التي يحصل في مؤسساتهم مع استقلال إفرادها لتطبيق المؤسسات قدر الإمكان، نتيجة للاقتلاع على الديمقراطية<sup>141</sup> أما يشار، فقد عرفت أنها الديمقراطية شكاً نظام يسمى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولكن الدول التي تسمى بهذا الديمقراطية، كانت هذه الجمهورية أبعد ما تكون عن فهمها الأساسية، وحرية منها الحرية.

عندما يقال لقد وصل خطر إلى السلطة بالديمقراطية، والحقيقة أن هذا من ذلك بكثير، إذ قد وصل السلطة لأن الديمقراطية لم تستطع أن تؤدي دورها في مدرسة السلطة، وذلك بسبب ضعف برلمان جمهورية فيدر وهو ما شجع الحزبين على تقديم أنفسهم على إهم المظنون والعداؤون الوعيون للاستقرار، وكذلك قبل موسوليني في إيطاليا

من هذا وهك، استعادت مؤسسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية من الدروس التي تعلمتها أمريكا<sup>142</sup>. وقد ساعدت في ذلك هذه أهمية المساعدة السياسية، حاولت الجمع بين إيجابيات الأنظمة الألمانية من سعادة ومرونة ووضوح في المعالجة، وإيجابيات الأنظمة السببية من تطبيق عملة وتعديدية حرية<sup>143</sup>، كما أنها عملت على توفير شيء من تقاسم السلطة في ظل وجود سلطنة ديمقراطية ومحكمة دستورية، دون أن يصل توزيع السلطات إلى حد الفصل بين السلطتين الرئيسيتين، أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وما يفره ذلك من خطورة<sup>144</sup>

[141] راجع هذه التجربة في لوحة إيفر المصنوعة في القرن العشرين

[142] see e. Alfred Hayes ed., *The Rebirth of German Federalism*, Johns Hopkins Univ. Press, 1968, p. 50

[143] Egon J. Bogen, *Politics After Hitler: The German After and the German Party*, Simon & Schuster, 1994, pp. 10-12

[144] Karl von Börs, "The Logic of Institutional Problems: German Central Law as a Test of Legal Systems," *American Journal of Political Science*, vol. 37, no. 1 (1993), p. 279

[145] Hans-Joachim Lauth, "The New Separation of Powers," *German Law Journal*, vol. 17, 2000, pp. 239-240



يخبر وصف هذه الهندسة بأنها نظام برلماني مثق، مع اعتماد عدم انحصاري محتلف<sup>144</sup>. فعصف النواب متخوون على الطريقة البرلمانية نائب واحد عن كل دائرة انتخابية على فورية وإحلف بحيث يحصل صاحب الدائرة الأولى على المقعد في حين لا يحصل الثاني على أكثر مما يحصل عليه الأخير. أما العصف الآخر من المقاعد فهي معجبة للقوائم على أسس نسبية مع هذه الناحية، في 3 في المئة<sup>145</sup> ولذلك لكل نائب أن يعزى مرتين، مرة على الأشخاص ومرة على القوائم<sup>146</sup>. وحين يختلف لصوته بين هذا وهذا، يؤثر في نتائج الانتخابات لصالح الأحزاب الصغيرة<sup>147</sup>.

لقد شكك هذا النظام المحتلف من إخراج أغلبية مستقرة، مع توفير فرصة حقيقية لتشكيل القوى السياسية الصغيرة، ومن بينها حزب الحضر ذو الطبيعة الإكولوجية<sup>148</sup>. وهو ما يطرح السؤال التالي: إذا كذب هذا التنظيم السياسي قدرًا على الجمع بين الإيجابيات المتنافسة لمختلف الأنظمة الانتخابية، فلماذا لا يعتمد الجمع<sup>149</sup>؟

[144] ينص المادة 145 من الدستور البلجيكي على أن الجمع بين إيجابيات الأنظمة الانتخابية المختلفة مع بعض التعديلات هو الحل الأمثل. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

[145] *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

[146] *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

[147] *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

[148] *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

[149] *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10. *Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique*, 1993-1994, tome 1, p. 10.

Journal du Parlement de la Communauté française de Belgique, 1993-1994, tome 1, p. 10.

ينعكس الحروب في خصائص التجربة الديمقراطية الألمانية التي سمحت في صناديق صياح هذا النموذج دون أن يكون بالإمكان توقعها لعمومها. فعلى الأحرار المصري توفرت للاعتدال. إذ لم تكن تتحمل أن اتهم بديك بوجه التحريم التاريخي، أو مساواة بالتحية لموسكو والطعام الشيوعي في أندية الشرفية وقد تآكرت الأحرار الكثرى بميل الأحرار المصري إلى الاعتدال. إذ لم يكن المسيحيون الديمقراطيون بديك والديمقراطيون الاشتراكيون يساراً يشعرون بصعاب كبير عند أطرافهم وهو ما مكّهم من العمل على اكتساح وسط المشهد والسعي إلى التوجه إلى متوسط الفاضل دون كبير معارف في ما يخص أحوال قواعدهم الانشيطية.

لقد كان الانحطاط الداخلي الذي تميز به حرية المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين علامة على تحررها إلى حد كبير من الطمو الذي لا يخلو منه الأعداء والاشتراكيين في أي جماعة سياسية. هو نحو سمحت في القبح من أيضاً المظومة الاجتماعية التي يستند إليها نظام الحكم، وبني مثلت عصراً آخر من عناصر التوازن فيه. إذ إن النموذج الألماني قد استمد من العلاقات الاجتماعية بين رأس المال والمطعمات العمالية في هو ردميز الاقتصادي شمل الجميع، بما قلص من إغراء المواقف الصاعدة.

طريقة أخرى. لقد كان النموذج البرلماني الألماني مستعاضاً مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كانت إنتاجية الطبقة العمالية في ارتفاع مطرد، بما تنكر من الجميع بين ارتفاع الأسعار وكرم المظومة الاجتماعية من عهد وتراكم رأس المال واحترام الموازيات العامة من جهة أخرى. ولقد انعكس هذا على سياسات الحكومات المختلفة. أما المسيحيون الديمقراطيون، تحت إدارة كونراد أديناور بعد الحرب العالمية الثانية وبقيادة هيلموت كول بعد 1982، فقد تبوأوا لبراليه طيفك وتوفرت الأرباح لرأس المال في بعض معلومات بطيخ وتكوني عالية الجودة. سمحت برفع الأسعار

mainen: *Integration and Modernization: Proposals for System and Government* (Frankfurt am Main: Campus Verlag, 1980), pp. 328-330.

في ظل سياسة متصاعدة، وأما الاشتراكيون الديمقراطيون، الذين سكتوا في السبعينات وفي آخر التسعينات، سياسة خطوط السميت و«موازاة شروتر» على التوالي، فيهم نظروا بخدر شديد في سياساتهم الاجتماعية، خاصة على المعيرات التنافسية للاقتصاد الألماني، وعلى قدرته التنافسية ولحم الأحمور المرتفعة والبطالة الاجتماعية الشخطة على أن حكومة شروتر الاشتراكية الديمقراطية هي التي بادرت بإصلاح منظومة العمل عام 2003، مع ذلك، وعبر الانتخابات التالية التي أعادت لمواجعة المسيحيين الديمقراطيين سياسة أجيلا ميركل، ولكن عند الإصلاحات هي التي كان لها الفضل، إلى حد كبير، في تعطيل سوق عملاء الاستثمارات الصناعية في شجرة شرق أوروبا وشرق آسيا، بما جعل الاقتصاد الألماني ينفذ عن نصب الاقتصادات الأخرى المشابهة في أوروبا.

## ٢ - الديمقراطية كوسيلة للإنجاز السياسي

إن أهمية التجربة الألمانية تكمن في أن نجاحها في الحفاظ على توازنها الاقتصادي والاجتماعي في سياق العولمة لم يكن كافيًا لتجنب التجربة السياسية لظهور عدت متصاعدة من العولمة. ولكن كانت هذه التجربة أقل حكا من غيرها، فإنها تكفي اليك بعض مبادئ القمص في المنظومة الديمقراطية الألمانية. وقد عدت أماراتها حالية لدى الديمقراطيين الاشتراكيين. إن إن نجاح هذه التجربة في الانكسار توسط المشهد السياسي كان في السهل شجرة الاعتدال الطقة لمعادمة المستقيمة من المنظومة الاقتصادية الألمانية ومن غيرها. التجربة أما وقد أمنت العولمة تراجع استقرار العمل وتقليص الأحمور في القطاع الصناعي، فقد بدأت شجرة اجتماعية تلعب «العمى» تعدد كما حصل في أكثر البلدان، إذ إن وجود متصربين من العولمة فاقسم مشرك بين مختلف المستويات تكريًا، وردد معلوم مخالفا أرقام عمل الطبقات المتكافئة الكلاسيكية. ومن ذلك أن مجتمع من عرمن سياسي راجعًا، يكون فدرًا على مخصصة ما يحتمل فيهم من نصب، عادة ما يتردعهم إلى أقصى يمين حيث الحركات المتصاعدة والقومية المتطرفة.

هكذا بدأ الصعاب يذت في المنظومة الألمانية من لحظة تولدها، أي عنة الاقتصادية والية الاجتماعية التي تعتمد عليها إذ إن العولمة قد صحت أسعية كبيرة لمأس المال على حساب العمال بحكم ما أضافته من مرمس للمهجرة إلى المناطق ذات العنالة الأرفع والقوانين الطفاية الأصبغ. وقد عمدت إصلاحات شروجر ستيفن لهذا الصعاب المتعدد وروجر أنها قد مكثت من تحديده نسب الاقتصاد الألماني، ولها قد أضيفت في مقابل مصوبات أصغر الأثر الأكبر الديمقراطي، وخاصة منهم الأكثر تحسناً للأطروحات البشرية وهو ما يقود لتغيير المعادلة السياسية تدريجياً.

والأحداث جاءت المعادلة بالدمقرطة كرفة فعل على تهم النخب المحلية الأداة وتدخلت مصر الطبقات الشعبية وقد عيس على الصيغة الألمانية لمرجة الديمقراطية مطلب اعتماد الديمقراطية داخل الأحزاب، خاصة في الحزب الديمقراطي الاشتراكي. ولد بلغ هذا المطلب بدوره خلال السنوات الأخيرة التي أصغر فيها لمرجاة التكرير إلى التحكم في إطار التلافي بقيادة أجيلا ميركن

لحت صمط توافد، نشأ الحزب الاشتراكي إلى ديمقراطية قرار الانقسام إلى التحالفات من خلال مرمس مشاركتها على قواعد للتصويت. لقد كان في هذه المنظورة من المحافظة والحسابات السياسية الشيء الكثير إذ إن قيادة الحزب الاشتراكي قد طغدت خلال السنوات الأخيرة الأمل في تصير المشهد والحصول على أصبة مطلقة من المقاعد، وذلك بحكم التراجع التدريجي لمطلقة الكتلة وعزيمة الطيف الواسط الأقرب إلى الحزب الديمقراطي المسيحي على المصالح. وما أن التحكم الألماني أصبح ليطبق القانون، مرمس الحزب الاشتراكي نظرية مؤلفه تحت شعار الديمقراطية إذ إن حاشية لمرمى الدستور الألمانية على قواعد مصغي التشريعية على قوة الأثر التي تمنحها الأحزاب النابية في الحكومات الألمانية<sup>11</sup> هي قوة إبراز تسج مما بلغ على الحزب

111 جون مكني، *الديمقراطية والى في الحكومات الألمانية الحديثة*، بفر

Samuel Hays & Jeffrey A. Sany, "Stem and Coalition Governments," *German Studies*, vol. 29, n. 1, 1994, pp. 298-307.

الأول من أهدافه ومسؤوليات لا يعني بها الحرب الثاني، خاصة في حالة الفشل في تشكيل الحكومة ولكنها تروى في الواقع مع الديمقراطية والشفافية الضرورية. ولذا لا يمكن استخدامها بصفة إلا معطاء الديمقراطية. حتى في هذه الحالة، احتار الديمقراطيون الأكثر الكفاءة من بعض المشكلات التي لم يحسموها. لم تكن معرفة، جاء العرض باسم الديمقراطية، لا جعل الأثر السياسي. وهو ما يعيدنا على مبدأ آخر من مبادئ الديمقراطية، ألا وهو مبدأ المشاركة على نصف الأقليات السياسية المحدود لها خاصة من الطوائف لإثبات موقع الأقلية.

لقد برز أثر هذا النوع في ألمانيا في الوقت نفسه الذي برز فيه الأثر السياسي للواقع الجديد. الحرب الاشتراكية الديمقراطية، إذ إن حركة كبيرة من الطبقات الشعبية قد وجدت في اليسار المتطرف، وحركة اليسار من أجل ألمانيا وحدة لأصواتها ونعيم، من نصيبها. وقد عصف هذا الحزب، عام 1933-1934. مقلداً في البرلمان كما كانت شعبية تصاعدت في الوقت نفسه الذي كانت فيه الأحزاب الأخرى تتلوه من أجل تشكيل حكومة تصب. ولذا لم يضر أصحياً ميركل على إشاع الليبراليين والمعتبر بالانضمام إلى تحالفها، لم ينسأ لها إلا الاشتراكيون.

قد دامت المفاوضات الشديدة طويلاً بما أن الحرب الاشتراكية الديمقراطية قد عود إلى فوائده في كل مرة للحزب في المشاركة من عدمها. وقد كانت هذه العملية تصبح المجال أمام التحولات متكررة، ما كان يستعيد منها إلا اليسار المتطرف حسب كل استطلاعات الرأي.

## ثانياً: أوروبا الشرقية: من سيادة الشعب إلى شخصنة السلطة

### 1 - منظومات الفهجة البنية

إذا كانت أميركا اللاتينية قد التفتت من، أو عليها قد استسلمت، المودع الأمريكي، مع سعي الديمقراطية والانتعاش، أقصى ما يمكن من الشقة البحرية وما عثر خمسة الأحزاب الكبيرة، فإن بلاد أوروبا الشرقية قد تأخرت بعد

انقلابها الديمقراطي الذي بدأ عام 1989 بالتحارب الأوروسك وعلى رأسها الثورة البريطانية والبرغريز الألمانية والفرنسية، مع العمل على إنشاء كن عنصر مساعد على الديمقراطية راضعاًها وتقريباً الأحرار التي تسعى لتحويل عهد<sup>14</sup> والتي أحدثت حلها من بريطانيا نظامها البرلماني، وبما قد نت صيغة واضحة لعدا صيانة البرلمان على اعتبار أن السلطة التشريعية هي الأحرار للتصوير عن إرادة الشعب دون أن تكون الوحيدة، أو حتى الأكثر مشروعية كما افترض أهلها من ألمانيا نظامها الاتحادي المستعبد، ولكن مع روح أكثر إلى طسيه، في وحتى الاعتماد على القوائم المفتوحة أي أن هيئة الأعيان الاتحادية قد دعيت في اعتمادها عن العلاقة إلى حد فتح القوائم الحرة في الاتحادات التشريعية بحيث يمكن التمييز إحداه تزييه الترشحين، بما يصبح المجال أمام المقاربات الحرة باسم تصور الأحرار والشعاع المباشر بين الناجين وممثلهم أما فرنسا، فقد صارت أكثر التحارب فكرة نظام القوائم الشعبية، وذلك من خلال انتخاب الرئيس بشكل مباشر، رغم ميل واضح لتجريد من أكثر الصلاحيات التي تسمح لها سلطة الرئاسة، بل وحتى شبه الرئاسية<sup>15</sup>.

لقد جاء هذا المحيط التراث والمعتقد باسم الديمقراطية وعصرونة الأحرار من إرادة الشعب، ولأحرار المباشر والممثل المباشر والممثل على الحقيقة، ولكني يحدده كانت أن جميع السياسيين على تحدي أحرارهم والمخرج عهد وهي توجهاتها العامة، عززعت تاريخاً إمكانية العمل الجماعي باسم مسؤولية هي سياسي هي الدفاع عن مصالح شعبه، فأصبحت السياسة السياسية صحت، يعني كل طرف فيها لا تتراجع التمسك لعهده دون مراعاة لغيره، أو غير من تكتمها أي أن البرلمان تحولت إلى ساحة يناقش فيها السياسيين لا

144 جون آر. فليور في كتاب الديمقراطية، ص 144

Lee-Peng Hsiao, "Democratic Transition in China and Other Authoritarian Regimes: Issues for Eastern Europe" in Lee-Peng Hsiao & John Halliday (eds.), *Democratization in Eastern Europe: Obstacles and Opportunities* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 17-37.

15:1) P. G. Lewis, "The Third Wave" of Democratization in Eastern Europe: Comparative Perspectives on Post-Communist Regime Development? *Asian Survey*, vol. 37 (1997), p. 103.

محتوى هي المصلحة العامة أو يعود للحكماء وعلى مصالح أكثر عدد ممكن من المواطنين. إن أولئك منهم توشك أن تنحصر في تأثير محتوى النصوص بقدره كل منهم لأصابع من أجل ضمان لومر المحفوظ لتحديد الثقة

إن إضعاف الأعراف قد يخلق العلاقة بين الملك وبعديه، ولكنه يصعب كل العلاقات الأخرى التي تتضمنها العمل السياسي، وعلى رأسها العلاقة بين الملك والمجموعة الوطنية في عمومها. يمكن أن يترتب عن هذه العملية كما يلي: إن العلاقة المتطرفة، حين تترك في الحرية، فهي دور الملك الأصلي باعتباره ممثلًا للشعب بصفته الكلية. فليس الملك له يمثل أيضًا أولئك الذين لا يسمون له في جهته. كما ينسب إلى ولايته الوطنية تقتضي أيضًا له ملك من هم ليسوا في دائرته الانتخابية أصلًا. فيصبح حينها لمصلحته الشخصية باسم تمثيل المصالح الحرية التي توصف للبرلمان. ولدت صيغة المصالح العظيمة والحرية العرفية بآثار الديمقراطية، تعدد الانتخابات تدريجيًا وظهورها الأساسية باعتباره آلية جديدة لمعادلة أصحاب السلطة

هكذا، نحن نعلم الديمقراطية، ولج إضعاف البرلمانات التي يتفرع منها الأمر على سبحة الشعب. ولقد استمرت شخصية السلطة من هذا الحد، ومن ذلك أن تعودت أنوار الرؤساء المنتخبين، حتى أصبح من العسير جدًا توصيف أنظمة الحكم في بلاد كولندا وتلكيكيا. هي أنظمة أقرب إلى البرلمانية إلى اعتمادها على المستشار وما لعل عليه أحكام معظم السلطات فيها. ولكن إلى جانب المستشار المكتوب، تطورت في بلاد أوروبا الشرقية مصادر أخرى مرتبطة بالسلطات المختلفة. والربها أن ضعف البرلمانات قد ساعد بعض الرؤساء على استغلال شرعية الانتخاب المباشر لتحويل وجهة النظام<sup>134</sup> فكانت النتيجة عكسية، يمكن توصيفها كما يلي: حين تكون شخصية الرئيس المنتخب في مثل هذه الأنظمة قريب، يمثل النظام إلى أن يكون له رأي، ولكن الرئيس صعب لمجموعة مصالحه الدستورية. أما حين تكون شخصية الرئيس صعبة أو تكون البرلمانات معزولة، تعود الثقة لصالح نظام

134 من أجل رؤية إيجابية لدور الأنظمة المختلفة، انظر:

Eastman, Benjamin. "The Advantages and Disadvantages of Semi-presidentialism." in: Robert J. so. & Stephen Knack (eds.), "Semi-Presidentialism: Growth, Change, and Decline." (London: 1997) pp. 24-36









وقد شهدت اللحظة الحاسمة عام 2008 بعد فصحة تصريحات سرية لرئيس حكومة المغرب الديمقراطي الاشتراكي الذي أكد بعد تعديد الدخول لتكتم في حرية، أن القوى السياسية لم تفعل شيئا للشعب غير التكتف والتصلب. وقد جاءت هذه الفعل مهمة في شكل مظاهرات طالت مسافة الحكومة التي استطاعت المطالبة إلى أن جاءت الأزمة الاقتصادية عام 2008. بعد حين بعد حين فيكتور أوربان وغيره من السياسيين المناهضين لمطالبة الحكم وقد استطاع حركة الحصول على أعلى التقييم في مكتبته من تغيير نظام الحكم، خاصة بعد وضع دستور جديد تموز روح معادية لبربرية إذ أكد الطريقة المصوبة للمصنوع وإمكانية تطور الحريات كلما تعارضت مع عبادة الشعب أو إرادته.

لقد احتل فيكتور أوربان على تجميع المشاعر السلبية الداعية من أجيال إشتهت كلفة انحدارية كبيرة تلوح أحيانا على معاداة الأقليات البرقية والأحزاب التي عبورهم أوروبا بعدة على إهمهم يطول، وبعلاهم في ذلك حتى التمسك الأساسي لمشاكل البلاد، هذه الطريقة، استطاع أوربان توحيد كلفة كافية من الدخيل لإحداث تغيرات تحررية الانتقال الديمقراطي التي بدأت منذ عام 1989 ونكرت عند المستوى دفع نحو مبادئ تعدي فيه الشخصية نفسها نفسها ومن ذلك ظهور قوى أكتظاظا جعلت خطاب فيكتور أوربان يظهر بصفه المناهضة المعتد بالمقارنة مع الممارسات فيه مادية حظيرة يعتقد الكثيرون أنها تهدد حتىه مستقل الديمقراطية في البلد. كما أن حكومة أوربان قد استطاعت وضع يداه على الإعلام والقضاء، بحيث لم تعد المجر استجيب عددا لمعايير الاتحاد الأوروبي الديمقراطية يحصل كل ذلك والقوى اليسارية وقوى الوسط التي كانت قد قامت المراحل الأولى من الانتقال الديمقراطي خلف هاجرة من نجوم حداثتها الشعبية والأيدولوجية من أجل إطفاء تمكك الأحزاب وتنظيمها

لشاهد من انتقال المذكور أن الحظوظ السلي أصبح هو السبق الأمتز لاحتد قدر كاد من الدعم الشعبي لبعاد استمرار الحكومات. وكان الشخصية البسة قد حاز في المجر كعمل لمشكل مؤسسي كاد، يمكن لعدة أن أن

هذه النظام الانتخابي أحدثت في الاعتناء خاصة البلاد إلى اعتماد حرية والقبول، لا إلى تجنب حربي مسلح. وقد أثبتت هذه الدراسة مع كاريون فيكتور أورتو الذي منح في الجمعية السلطة، في إطار نظام برلماني. ولعله يقع قريباً في إجراء تعديل الدستور من أجل نسي نظام رئاسي، كما فعل ذلك من قبله وحيد جب أورتو. في تركيا عام 2013 بعد مسيرة طويلة من الجمعية السلطة على رأس الحكومة<sup>121</sup>

### 3 - المثال البولندي وشكل التحالف اليساري

من بين المرافقات الحية لمطلق إصعاف الأحزاب من خلال هذه الدراسة الاتحادية والسياسية، لا بد أيضاً من التركيز على التغيرات في فكرة الأحزاب على مقبولة الديمقراطية التثنية التي تفرعها منظومات الحكم، إذ لا يصبغ التثني كل القوى السياسية والأثر هذه. وتعد الأحزاب اليسارية، محافظة كانت أم لومية أم يديا، القدر على مقاومة التثنيك ومن ذلك أن ليس البولندي منقسم إلى حزبين كبيرين، محافظ داعم للوحدة الأوروبية للثني تحت اسم المعتدلي المدني، ولوموي مناهض لأوروبا، وهو حزب الحقوق والعدالة لحاكم أما أحزاب اليسار، فإنها متشعبة بحيث يستحيل تقريباً تخطيطها في حدة أو التلاف، فالدور على إحداه التفرع

هذا لا بد من طرح السؤال: ما الذي يفسر هذا التفرع؟ لا نملك هنا إلا إجابات أولوية تحتاج لمرشد من الدراسة. ونقوم أسفك على كيفية تفاعل الأنظمة السياسية المختلفة مع الإصعاف بهذه الأيديولوجية اليسارية. ويسمى أن هذه الدراسة تفرع من جدلية في أولويات القوى التثنية. فالأحزاب اليسارية والثنية تتعد بعضها في أحسن الأحوال، معرفة بين ثلاث وجهات متصارعة بعضها، ما يقدم للميراثية المستعملة التي تدعو إلى حريات وحقوق فردية قد لا

121 من حق حرية جمعية بعض التي، وذلك أن الأنظمة البرلمانية لا تقل عن الأنظمة الرئاسية يعرف من دستور هذه نظم

تتفق مع أولويات الكثير من المجتمعات المحافظة، بما ينسب في لحظة من هذه اللحظة من الدين وتوافعهل ومنها ما يقع في محافظة اقتصادية ترعى الإصلاحات الاقتصادية المبراة وطالب بالدفاع عن طبقات كادحة متناقصة عدداً وفعلاً لأسس الوعي الطبقي غويلاً، بما يفرص الثورة ويبيع من الأكراب من الطبقات الوسطى. ومنها ما يعدل على الأكراب بالوطنية حتى يحرصها قيم المسؤولية، خاصة حين الوصول للحكم، بما يجعلها غرضاً لهم الأنشازة والامتثال. هذا يعني أن القوى اليسارية مدفوعة بحفظ الهيمنة الليبرالية إلى الترابدة على بعضها البعض، بما يؤجج المنافسة داخلاً، وذلك على حساب إمكانية توحيدها من أجل تصويب الحسابات.

وكأن الشارح بعيد عنه. ومثال ذلك أن الحرب الإسرائيلية في الثلاثينات قد شهدت مواجهات دعوية داخل الأوساط الصهيونية التي انقسمت بين تبويين والتمسك وبين تزويش وبين وأندكس. كانت تلك المواجهات تحصل في الوقت نفسه الذي كان يفرص أن تكون أولوية الصنيع مواجهة العدو العاشوك الذي نمته القوى القومية بقيادة برلكو. ولكن إعطاء الأولوية للعدو على حساب عدو آخرى من الوطنية التي لا تتفق مع طرومسية المثالية التي تراعى إلى جعلها لبحرها على ترتيب أولوياتها. وهو ما حصل في إسبانيا حين كتبت قوات فرانكو المعركة.

في تعرب أوروبا الشرقية المعاصرة ما يشبه هذه الحالة، رغم اختلاف السياقات ومعدية المعاداة هي السياقات الليبرالية التي تفرص العالم يوم، لدو الرهات اليهودية بمختلف تشكيلاتها، الدينية والقومية والإثنية، أكثر إمره من المثل اليسارية المشتقة إذ إنها أقدر على التأقلم مع المعاداة إلى الأكراب بحطاب سياسي مبني برأى على تحميل المسؤوليات للآخر، بما يسمح قوى اليسار بقوة عدلية على إصباح أحرار مترابدة من لحاظ الطبقات الكادحة التي عدت الأمل في الأكراب الاشتراكية الديمقراطية. وذلك شكل من التآلف المدفوع في الرغبة الأثرية أو العقلانية، على الطريقة السماركية.

هذه الحقيقة تؤكد في أوروبا الشرقية حيث تهيمن القوى اليسارية والعدالة للاتحاد السوفياتي وحزبهم الشيوعي القوي. ويؤكد أصحاب هذه الأطروحة أن ثورات 1989 إنما جاءت لإنهاء السلطة الشيوعية بفضل عمل المواطنين والمجاهدين الديمقراطيين المنفيين، وخاصة كثرانك بولندا<sup>11</sup>. لا شك أن في هذه سرية تصفا على الحقيقة. ولكن بشر ما فتح الأحزاب اليسارية في فتح المبادئ، تصبح المبدأ أمام الأحزاب اليسارية لاحتلال وسط المشهد السياسي من جهة، والأحزاب الديمقراطية من خارج الحركة الديمقراطية في وسط مغرب الأطروحات المتطرفة من جهة أخرى.

ومع ذلك، يترك من لمر، يد القوي الديمقراطي وأصناف القوي في أغلب الحالات ومن أصول المشكلة أن اليساريين بعد 1989 كثيرا ما وقعوا في فتح الاستبداد بالشعر، إلى ذات الديمقراطية المختلفة، على أساس أنها الأكثر على حقيقة ما بقي من حضورهم في المشهد السياسي. ومن ذلك ما حدث في بولندا. فعلى ذلك شيوعيون من صنف شعبيهم بعد الانتخابات الأولى، عاشوا عدم التخلي لسياسة شعار: لا للإقصاء.

لقد استطاعت القوى اليسارية بفضل تحالفها الطرقي في التسعينات المصطف على شيء من التأثير في الحياة السياسية البولندية. ولكن هذا التحالف انعكس تدريجيا تحت ضغط المبادئ التي ساهم نظم الإنشائي في تصنيدها. بما أن سلطة السبي قد شجع كل حزب على اللعب المفرد. من بين الحزب السياسي اليساري قد أصبح يميل إلى التردد، خاصة بعد 2001 حين ولج فتح القوائم الحرة على إمكانية إعادة تنظيمها من قبل اليساريين في هذه الظروف، لم تكن التحالفات تصعد أمام إجراء شخصية بخطاب سياسي. وكانت النتيجة أن استطاعت القوى اليسارية التي كانت أكثر انفتاحا وأوسع وجهة.

11. جون هوبز، *استطاع السبي في بولندا إلى الحياة الديمقراطية*، (غير

Complete Heart Matter: how Poles Overcame Fear and Regained Political Voice Since Revolution 1989, 2007) (see Complete Politics and Resources: see: 5 February 1997), pp. 796-798.

لم تكن الأزمات المصّة في تولدا أقلّ تأثيراً لشخصية السلطة ولكنها استجابات الإغترابها من خلال إنتاج رضاء كاريزميّين نجحوا في الاستفادة من الانتعاش المناظر لقرّس وكان على رأسهم التروم كازسكي، وهذا حرب الحقوق والعدالة ولم يؤدّ مقتل أحداهما في أحداث طغرى مست المسؤولية عنه للمسؤولين الروس، إلا إلى لقوة الأحرار خاصة في ظلّ التشريع طغرى المؤامرة التي يسهل على الأزمات القومية استخدامها للثقة

لقد استطاع هؤلاء الزعماء البعيون فرض الانضباط من خلال وسائل الإكراه التي يملكونها والتي تقدمت على محاولاتهم الانتحائية المتتالية وعلى هذا الأساس، يمكن التسليم بالحلقة التالية من التراجع في الأزمات السياسية قد أعطت حين طغت وهذا الأمد القصير من خلال شعار لا للإقصاء، على العمل من أجل الأمد البعيد من خلال توحيد الصفوف، ومكافحة المبادئ الأيديولوجية وإنتاج برامج قائمة للتخطيط حدتها لأوسط الداهين على احتوت، دون أن يمي، المنظومة التي تصعب المشتركة من أبعدها توسيع الهوية بين مكوناتها المختلفة دون أي إمكانية واقعية لتوحيد، حرياً أو استيعاباً<sup>124</sup>. فكانت النتيجة تراجع حضورها التدريجي في ظلّ صعود نجم اليمن الذي استند من الإحباط الذي تلا الصدمة العارمة إثر نهاية الحقبة الشيوعية، لم الانضمام للاتحاد الأوروبي.

#### 4 - المثال التشيكي وكيفية التحرف الديمقراطية إلى البلوتقراطية

لقد ولم المصّب الشعبي الذي تصاعد بعد الأزمة الاقتصادية وأزمة الهجرة في أوروبا، وفوقاً للشعبية أصبحت تهافت الديمقراطية في تولدا كذا في عهد من الديمقراطيات، خاصة حين تكون تقاليد الديمقراطية غير عريقة ذلك السدي حبه الذي توسّعه تجربة جمهورية تشيكيا التي يشارك نظامها السياسي مع النظم البولندي في تأثير العميق بطرف، مثلاً بعد انهيار المعسكر الشيوعي

<sup>124</sup> Sarah Bush, *Corruption, Violence and Political Transformation in Post-Communist Europe* (Paris: Paris Polytechnic Monographs, 2003), p. 131.

مريم آل واطمعي المنصور قد فصلوا النظام البرلماني في مدينة المحرق، فبين  
المطروحة اقترنت اقترنت تدريجاً من نظام شبه رئاسي على الطريقة الفرنسية<sup>44</sup>

لم يكن النظام البرلماني اسلام مع اسلام مصعب القراءة من قبل آل  
مؤسس من قبل اختلاف هائل، الذي مكنت ومروته الأمانة والشريعة ومضاه  
صد الديمقراطية الشيعية من أداء دور تجاوز بكثير الصلاحيات الدستورية  
الشريعة المخصصة لقمة الدولة في النظام البرلماني. وقد جاء النظام الانتخابي  
لتأكيد هذه الطريقة إذ إن التفتت السني للمشهد العربي<sup>45</sup> الذي لم يكن فيه  
كذلك كالمناخ لمع موقع القراءة دوراً حاسماً في الوساطة من أجل تشكيل  
الحكومات، بل وحتى في اختيار رئيس الحكومة، خاصة حين يهيمن العموم  
على طبيعة التحالفات الممكنة. ولا شك أن الإجراء الرئاسي لنظام التشكي  
قد تعزز بعد 2012 حين أُنشئ تخويل الدستور إلى الانتخابات العائلية لرئيس  
بعض آل تشيكا انطلقت بالفعل من نظام برلماني برئيس فوري إلى نظام رئاسي  
برئيس ضعيف مع التشديد على أن الرئيس الضعيف على صفته في النظام  
الرئاسي أقوى من الرئيس القوي، رغم قولاء في النظام البرلماني.

إن هذا التوجه يؤكد عتاد القيمة الانتخابية لنظام البرلماني، باعتباره حرم  
الديمقراطية من جهة يؤكد تمزج هذا البناء البرلماني أنفسهم على حد أدنى  
الوحيد بهم، والتمزج تحت صيغة الانتخابات المشككة في بعض الأجزاء  
للإرادة العامة، مع يدلول تدريجاً من صلاحياتهم في سياق تقديم الانتخابات  
التي ترفع الجرح عنهم. وذلك وظهورهم قد أصبحت تهمة لا تفصل عنهم إلا  
تقليصه. وأما ذلك في تشيكا أن مجلس النواب قد تسي إنشاء مجلس

44-17: على المثال السني العربية لم يسهل بلحن الانتخابي في ذلك الاعتماد قد تزايدت  
Mansour, "Strategy 13: New Political System Under 'New Presidentialism/Parliament'" (unpublished manuscript, Institute of Political Research, vol. 8 June 1980s), pp. 184-187.

45-1: آل من بلاد، من آل المشهد السياسي العربي في تشيكا، الذي قرر إنشاء المؤتمر السني  
هو ما من الجوارب لا يزال الديمقراطي ما بعد 1989. إنجل

46-1: argued that it "added to the pressure of Party leaders to support and to the rise of the Party for the  
Parliament in the United Kingdom in 1977" *European Journal of Political Science*, vol. 11, no. 1 (Summer 2007),  
p. 107.



شيوخ، وذلك في إطار سعي السلس لتأكيد إيمانهم بأهمية التوازن بين السلطات وعمرورها منع التحوّل. وكان الدور المتصاعد للرئاسة والمسطة القضائية لم يكن ليكتفي هذا من الديمقراطية بتأكيد إنشاء غرفة عليا في طم سياسي لا يحاربها أصلاً إذ تعيّن في تشكيك الطبيعة الفدرالية التي تعبر الأسس المؤسساتية المعرف العليا في الأنظمة الأمر في والألماني والبلجيكي حين سبق الذكر لا يعتبر إذ تمثل هذه الغرف العليا عدداً طويلاً التي تكون الاختراع المعرفي من السلطات و«مناصب هوية» وغيره في حين تمثل الغرف شبه الشعب برمتها. وكان المشروع التشيكي لم يعثر إلى تراجع دور مجلس الشورى في «ريخا» لواقع يفتقر صلاحيات الصلوى في ظل دولة مركزية لا فدرالية فيها. لقد يقال ليس مجلس الشورى ذات أهمية بل بحكم غياب الاتحاد في أكثر أعضائه. هذا صحيح ولكن لو كان النظام الريخاني فدرالية، لكانت قد وقعت صلاحيات مجلس الشورى ذات في تطور الأحداث الفدرالية للمصدا على صلاحياته، مع تقويض كونه المصوبة فيه استجابة للمطالبات الديمقراطية. وهذا لم يحصل، وهو ما ذكرنا من تخرج ريخاني نحو شيء من الفدرالية.

لهم أن التجربة التشيكية هي مثال حين تراجع الثقة الديمقراطية في العصر البرادي، أي في المؤسسة التي وضعت أصلاً لتمثيل الشعب، المعنى السياسي للكلمة. فقد طبع السياسيون بالطروحة أن الشعب لم يعد يقبل برنامج أي شكل من أشكال الحقبة السياسية. حاولوا يصعد بعضهم البعض الآخر، ومن ذلك اعتماد القوائم المتفرقة بالإحصاء إلى النظام الانتخابي السبي. وبما أن القوائم المتفرقة تسمي أن الأحزاب لم تعد وبعدها تتحكم في المستقبل السياسي لمواصلة، بدأ لها شريك في ذلك مع الناحية التي بإمكانهم تعديل ترتيب القوائم على القوائم الانتخابية، وأدت وراثة شعبية السلطة، خاصة في حين منح نظامي يسلط الأصوات على كل نائب بتمرد على حرة. واجتمعت المنظمة السياسية مع المشهدية الإعلامية كمصادر أعدي للخدمة العلنية السياسية.<sup>17</sup>

[17] من أجل أية محاولة في هذا الصدد، انظر:

Juan Linde & José María Pilo, *Amor at the Ball: The Journalistic Role of Political Parties in contemporary Spain* (Oxford University Press, 2004) pp. 49-60, 104-107, 194-197.

في مثل هذه الحالات، تكون المفارقة أن تمثل الشعوب لتصويت لصالح مرشحين أقرب إلى التهرج أو المفارقة السياسية منهم إلى الحجة والقيمة الأخلاقية. بعض الناس ذلك في الوقت نفسه الذي يطلقون فيه ملاحظة المصداقية العامة ثم يهجمون بتفوق السياسيين الكلاسيكيين منهم (ياهم تقديم معاداةهم الحرة الصيفة). وكان الحزبي المصنوع يقيم كبرى أو برامج صحافية يصح أنسب من شخصي المدعوم تلك الإعلام حيث يتقاطع التهرج المتهدي مع الأرتجال المتهيب.

مثال ذلك في تشيكيا صعود نجم رجل الأعمال لبريه ميشل ليني أثناء حركته عن طريقة المطولات الكبرى. وأمرى بعد كل سبعين سنة، أو أنه يكاد، كما أنه، وهو صاحب الشهد، جعل من مكافحة الفساد شعاره الأساسي. ومنه أخرى، جعل إلى أن الديمقراطية تؤدي إلى حكمه ما نأهني (إيه إيه) أنه لم أنصت في هذه الحالة حركته هو عبارة عن امتداد لشخص يمزقه جعله ما ما يشاء. ويستعمل لعلها بعد ما يشاء. وقد صبح عام 2013 في الحصول على أغلبية نسبة حصلت له رئاسة الحكومة.

مكاد أن نأه الديمقراطية فقط إلى مجرد شخصية قائمة على التهرج ما سياسية في بعض مآثر مع المشاعر السلبية للشعب، بل إيه أخرى من شكل من أشكال التوترة، باعتبار أن لو لم لعل يحتر من كثر وسبق الإلتزام في مطروحة تصفحت فيها الأسماء بتلك السلطات. وذلك صبح بعبء لصالح من يقدر على تحصيل التكاليف المادية لعمليات الدعاية القائمة على الدعاية. بل إيه يكاد يصح إلى نوعيه سيوفه الإعلامية حالة معاكسة ومن زعماء كل طرف ورواية<sup>174</sup>

## تجارب عامة

إذا كان المروج السياسي البريطاني، عاكراً من طائفة من المصطفة ومنهم منها غير المتوقعة، فإن غيره أضر. وإذا كانت المصطفة الاقتصادية

174. حول دور وسائل الإعلام، نقل جاك ميجاج، المروج الرمز أو عن «ميجاج» (الكلمة)، مطبعة القدس 2003، ص 8.

والاجتماعية الأساسيات لم تستطع المحافظة على ثوابتها، وراء برهنت  
 التعريف السياسي، غير هذا لم يزل أن لا يهبط، فقلت أن الديمقراطية البريطانية  
 كانت تاريخياً، الأكثر على الالتزام بالخطية ومقاومة التهمجية. وقد لعبت  
 صياح حصر القوي في أول القرن التاسع عشر، واجتاحت معظم التصويت في  
 آخره، ولعبت أربعة التلاقيات في القرن العشرين، فعلا على مخطط  
 الحزب المحافظ والحزب الجديد. أما ألمانيا، فإنها قد تكثرت، بسبب هذه  
 التغييرات، أشنع التولات واستطاعت نفس القوي

والتي كانت بريطانيا تقي المرحلة الكبرى لبدأ الديمقراطية التعددية،  
 من ألمانيا في المصدر الأكثر لقواعد الخاصة السياسية. إذ إنها صنعت بين  
 مراتب الأنظمة الاتحادية السية من عذلة في التمثيل وتعقدية في الأحزاب إلى  
 فصائل الأنظمة الأعلى من صناعة في ممارسة السلطة وبمعدلة لأصحابها<sup>124</sup>.  
 ويعد ذلك، مصطلحات كلون ماركس، للثوارب الشديد بين وضع سية  
 التبعة الخاصة واجتماعية من جهة، وانعكاساتها سية وحزبية من جهة  
 أخرى. إذ بد النموذج الاقتصادي الألماني قد قرب بين رأس المال والنفوذ  
 حصل كية المعارضات المستمرة وإمكانية الائتلافات التي تعمد مصالح  
 مختلف الأطراف. وقد كان الثوارب في وسط المشهد السياسي بين حزب  
 المسيحيين الديمقراطي وحزب الديمقراطي الاشتراكيين عبارة عن معادلة  
 سياسية لعلاقات اقتصادية واجتماعية تمر من الأطراف

لقد تجرد الأمور حتى في ألمانيا إذ ظهرت طاب جديدة تشعر بالهم  
 أنها لا تجد نفسها في الإصلاحات التي لعبت بالأقتصاد والمجتمع نحو  
 العهد من العروبة. فابتدت تحدث عن تغييرات سية تمكن من إخراج هذه  
 التبعة سية حتى وإن لم تكن حلولاها المقترحة واقعية أو معدلة

لا بد من التشديد على التالي: إن التلاقي المذكورين يعزى عن أقصى  
 درجات الصلابة الديمقراطية المعروفة، ولا يمكن مقارنة بالحدود الأخرى

124 جون غير المتج بين جون الجاني: [متر]

Dono Pallas, 'The incompatible Principles of Representance' in: Joril - ghat & Bernal  
 I. (ed) vol. 1: Learning an Economic System: Issues and Information from Text, Pages: 186

وشر يدعّب البعض إلى الانسحاب لهذه الممارسة، بأن العكس هو الأول. فما يصيب الديمقراطية البرلمانية محض، قد يصيب غيرها بفرح. وما قد يفتقد توازن منظومة الحكم والاقتصاد الألماني، حري أن يوقع غيرها، وبطريقة أخرى. يد تبرز الشعبية والخدمة السطة وحظت التحول الراديكالية لأفوق أنظمة الحكم الديمقراطي والأصلب المتأرجح البرلمانية لمؤثر عظيم على أقوال معظم الديمقراطيات التمثيلية. ولا أدلّ على ذلك من الانتكاسات المتعددة التي شهدتها ديمقراطيات أوروبا الشرقية، ورغم أنها تعتبر نموذج مرجعية في الانتقال الديمقراطي، ورغم أن وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي يحتملها، إلى حد كبير، مخفية من نفسها وما يحتفل فيها من مروات الديمقراطية.

ولا شك أن ديمقراطيات أوروبا الشرقية قد شهدت تحولات عميقة بعد عام 2008. إذ إنّهت الأحزاب التقليدية في مختلف البلدان بعد عشرين من الهيمنة تحت مظلة الديمقراطية وأغراضها الشعبية. أما الشعوب، فقد صقلت ذلك، بحسب عدد الاقتتاد بأنها قد قدولت السلطة وكفادت مؤثرها، على امتداد عشرين عامًا من دور أن يحق أحلام 1989. وليس قليل الأثر السلبية والاقتصادية قد سمحت بالتأكد في حق السماح بالملامح الشعبية المتشعر الشعبية، وإن التكنولوجيا، وخاصة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، قد ساهمت في إثارة التغيير. إذ أتاحت مجالاً جديدًا من الديمقراطية شمل المعلومات وكيفية مشاركتها ونقل أفكارها.

لم تكن أكثر الأحزاب التقليدية قد استوعبت أهمية هذا العامل أو لعلها لم تكن تمثل الخبرة السياسية لاستغلاله. فاستعدت منه قوى تدعو للتغيير باسم عدالة المنظومات السياسية برمتها، وأعطى رأسها الأحزاب التقليدية. ولكن كانت الديمقراطية الشعار المبرح من الجميع، فإن تسارع وتيرة التطلعات في المشهد السياسي قد أقدم وسيلة العمل على الأمن الجديد، وألوهي فترة الشعوب على المحاسبة، وأعطى أسئلة حساسة لحظات الأمن التغيير. وكل من يفتقد وسائل الترويج له<sup>140</sup>.

[140] Paul W. Japp, "Parliamentary versus Parliamentary Institutions in Representative and Representative" International Political Science Review, vol. 33, no. 1 (2012), p. 258.

يعتبر رئيس الحكومة البريطانية السابق لورد هـ. براون من السبيل الجديد الذي عبر الحكيم الديمقراطي أن بأفلم بعد، مؤكداً أن الناس كانوا في الماضي حين يردون التصويت، يتخوفون الأحزاب اليسارية والقوى التقدمية أن ألاب قوتهم حين يردون، يريدون أيضاً أن يكونوا هم وسيطة. وفي هذا شيء من الغرابة. وكأن الشكل العام للسياسة يتطور عكس مجرى التاريخ. فالمستحدث تعود كل يوم نحوه، يريد من تقسيم العمل العدا يضمن الناس ذلك الاختصاص مرة في كل محاولات إلا في سياسة ومعارضة السلطة؟

يكفي الحروب في سطر الديمقراطية التي يعتبر دعايتها أن الديمقراطية تعني طرية المساواة السياسية بين الجميع. وليس كان في هذا الموقف ما يرد الديمقراطية '، فإن الإصلاحات التي تقوم على مبدأ من توزيع السلطة لا نحن المشكل بل من ما نطعمه. بل إنها تؤدي عملياً إلى احتكار الشعب لسياسة السلطة والواقع يشهد أن لا مساواة في القدرة على استخدام وسائل تأثير السلطة التي تمنحها الديمقراطية، بل أن لا مساواة حتى في الرغبة في الاستفادة منها. وهو ما يعني أن تطبيق المبادئ الديمقراطية ورياسة سلطة المواطنين في اتخاذ القرار أو في المشاركة المباشرة لسياسيين لا يؤمك، إلا إلى تعميق تلك الهوة.

لكن لفصل الأمتة على ذلك حجج فوائده المرشحين لمقاعد السلطة التشريعية بحيث تنسى إعادة توليها من قبل الناحيين. وليس أغرى هذا الأمر « بانتصار الأنظمة البرلمانية للشعب عند الأحزاب، فانه يؤدي في حقيقة المعاصرة إلى التكملة السلطة إلى الشخصية. وليست مثل هذه الإجراءات بأمر خطيرة على العمل السياسي الجماعي في الأنظمة البرلمانية المعتمدة على نسبة التمثيل من الانتخابات الأولية التي تكررت أرها في الأنظمة الرئاسية وفي الأنظمة الانتخابية الأعلى مستوى. تلك التطورات مختلفة لطبيعة واحدة في شخصية السلطة باسم الديمقراطية. وما يسمى التعاضل المتأخر بين السياسي وعلى مختلفه، أو ما يعتبره مخالفة والمشاركة المباشرة للسياسيين من قبل

بأنهم، تلك عبارات السب أكثر من سرقة صبرة العظيمة «عمر» أو «علي» لا تعدو أن تكون ذرا لفرع في العيون.

وعلى حين لا تؤكد الديمقراطية الانشائية استقلال الباحثين بشكلى مختلف لمساكنات القوائم المفتوحة فإن وجود هذه الإمكانيات يكفي لفتح القيد من الحرية لتعريف السياسيين المحدثين جديرياً، حتى حين يكونون هم مفسطيس سياسي أي أن العبارات الانشائية تصبح عتلاً لدم العقلاية السياسية. وذلك من خصائص الشيوعية.

إن القوائم المفتوحة تشجع السياسيين على ربط الأوصاف مع مصيبيهم، وبكى على حساب أوصافهم مع الفرق السياسي التي يقرعون أن يكون وسيلة الحكم في الديمقراطية. واضطراب الأعراف لاقتصاد شعب الباحثين كمعبر لتزايح هو وصفة للتخلف إذ إن محضلة العامة انتهى إلى مجموعة من الوعود تسمى بـ«الخطط» دون أن تحتوي على شروط التراجع من حيث والقيمتها وتضمنها وفهمها للتعديل. هي وعود تصبح ما إن تأتى البرشعوى أن «بصيرهم يربحون» مساهمة وحتى إذا كان هؤلاء الباحثون يشتركون في قيم عامة قد انتهى أتمت دافعا للوعود الانشائية، فإن القيودات تكون دافعة للقدرة على تصدرة المصالحير بالواقع وما قد يضمنه من سوء أو إلهاء بصدارة أخرى، عاجزة عن الاكتفاء، حتى حين تقتضي الضرورة الخطاب «العرفي» والدم والدموع» من أعض الإصلاح الذي عتله ما لا تألي لمارء إلا بعد حين.



### الفصل الثالث

ديمقراطية الطبقة الوسطى : من فضل ديمقراطية  
الليبرالية إلى انحراف ديمقراطية الديمقراطية





## مدخل

تتطور وظائف الديمقراطية بمختلف أشكالها الأطر النظرية لكل الدول وخاصة منها الديمقراطيات الصغيرة في حجمها الجغرافي أو في وديان الديموغرافي. من إن الديمقراطية تصبها قد بدأت منذ ظهور تيمش دولة نظامية بظنة. مثل ذلك نرى أنها بالدولة الأمم في ماضي غير بعيد شرتك أساسية لترسيخها في طمدان التعددية العهد بها. وحصاناً رئيساً لتفصيلها في مبادئها العرفية. من مميزات العولمة تعرض التفكير في استمرار الدولة هذا الإطار على توفير أساسها<sup>17</sup> ولا شك أن هذه الفترة الانتقالية ستكون طويلة وعسيرة. إذ يرى الكثيرون أن معرفة التفكير في أي إطار التسلل للديمقراطية هو تهديد لسيادتها المؤسسية على اعتبار أنه يعترض نجاحها الأساسي الأيديولوجية التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية باعتبارها النظام السياسي الأمثل للدولة الأمة<sup>18</sup> وغيره. يكون تطور هذا الإطار، بل وحتى طرح التفكير فيه، نهضة فكرية يقترح مقاربة غير مصنوعة المواقف.

مع هذا، لا شك أن العولمة قد طغت اليوم من الصبح ما يعرض التساؤل عن تأثيرها في بعض دعامات الديمقراطية الرئيسة ويعرضها التسعفة. ومن أبرزها الطبقة الوسطى. ويتناول هذا المحور تحليلاً لكيفيات التحولات التي عرفها

[17] Robert Rotundo, *Disillusion: Social Elites and Political Culture in America*, Yale, 1992.

[18] بالإضافة إلى بعض الأنظمة، تعتبر الديمقراطية أمراً له بعداً من قبل هو: قانوني، سلطة كبرى من السلطة التنفيذية واستقلال القضاء. وآخر

Michael Lippstadt et al. *Whispering Paper: Local Democracy, Principles, and the 5-Club Club*, International Political Science Review, vol. 17, no. 4, December 1996, pp. 588-592.

نور هذه الطقة في توسيع الديمقراطية التمثيلية في الشرائح المصنعة من الفرد التاسع عشر وحتى اليوم. وكانت محاولة التفكير في نسبة التمثيل التي كانت عليها الديمقراطية البنية وتعتبر ما انخرطت من اعتبارات من شأنها أن تساهل على فهم الظواهر الديمقراطية<sup>141</sup>

ولكن عند الجزء الأول من هذا المصنوع الأخير يتناول التحليل للخطوط السياسية في مبادئ الإسكندرية تحديثاً، فيه يقدّمها كمصاحح مرحلية لثاني المخطوط الديمقراطية التي تأسس استقرها على حانية الطقة الوسطى وديورها كدعم للديمقراطية وحماها لتوازنها في وسط المشهد السياسي أما الجزء الثاني، فيه يعرض خلاصة تاريخية عن سيادة ديمقراطية الليبرالية من خلال التأثير الاقتصادي والسياسي للطقة الوسطى على انعكاس ارتفاع كبرل ماركس، لم يؤد الطقة وحيمة المسألة الاقتصادية والتي هي إلى أصبح الصريح على العكس تماماً، إذ أثبت هذا النوع من المشروع أنه يمكن أن يتناول، في حال توفر النمو الاقتصادي، إلى عامل استقرار هيكلي " كعب لا، وهو، كما تؤكد التجربة التاريخية خلال القرن العشرين، وبالتالي أسس على العلاج السياسي من المشروع الليبرالية مثلاً.

بوصف الجزء الثالث على النهج التاريخي نفسه، ولكنه يخصص إلى أن ديمقراطية الليبرالية قد انقضت، من مساهمات الفرد المعاصر، إلى النزلة تدريجية لديمقراطية في سياقات لم يعد للوجود الديمقراطية فيها قدرة على التمسك وحيطة. ومن ثم ظهور المشكلة الهيكلية مع العولمة التي أهدت رسم خطوط الصريح السياسي عامل المتغيرات التي تسود فيها الديمقراطية. ويمكن وصف الأنظمة المحددة بأنه يحصل بين مستويين من الأوتق المحددة التي

141 جون موريت المصنعة المصاحبة لخطوط الوسطى من أوما 2008، أنظر

Various Problems, "The Decline of the Middle Class: An International Perspective" *Journal of Economic Issues*, vol. 41, no. 1 (2007), p. 100

142 في عهد النمو تراجع الديمقراطية، أنظر

James A. James, *The Concentration of Africa: Democracy and Development* (The African University Press, 2003), p. 100

لتجسيد المواطنة ومقتصرين، مما يجعل المجال أمام موجة الديمقراطية والحرافاتها الشعبية التي تلذم بعض مظاهرها في الجزء الأخير من هذا الفصل

## أولاً: النموذج الإسكتلندي

### 1 - النموذج التراجعي

ليست الأحزاب ما يحفر الانقسامات هي فقط ما يعثر عهد، والأحزاب لا تستمر في الزمن إلا إذا كانت تستند إلى مشروع اجتماعية عملية تستند في انقسامات هيكلية داخل المجتمع<sup>121</sup>. عادة ما تتحول هذه الشروح إلى أسس لبرقيات حزبية تدعي السرعة الوطنية الجامعة ويساهم نبي عهد سرديته الحزبية في تحديد هويات الأفراد والجماعات، فينظم حولها المجتمع المدني، بمجموعات أو مطبات أو فدادن أو صحف أو غيرها من وسائل التعبير<sup>122</sup>. وليس الحزب بقسمة لكل تلك المصادر إلا الأداة المؤسسية لتصل السياسي أي أنه يأتي في أكثر الأحوال متأخر عهد في زمن، مؤلفاً لها في السياسة وليس كأي ترويج الأحزاب شديد التعبد والعصبية، فإن الطرق التي استمرت منها إما استمرت لأنها استجبت لما يعثر بالمجتمعات من خلافات وما يعثر لها من انقسامات.

وما يعثر الديمقراطية المسطرة هو أنها قد وجدت معدلات لطوائره هي عادة ما تكون وسط المشهد السياسي ومتوسط التاجين<sup>123</sup>. أو خريطة أخرى استقرت الديمقراطية على صفات الروحها الاقتصادية والاجتماعية حين توفرت شروط تقليص الكود، إما برفع حرم منها أو بناء جسور ارتباط بين

[121] Robert E. Lane, "State Systems and Change: A Review Revisited: A Sociological Explanation of Post-Communist Change in East European Europe" *Post-Comm.*, vol. 28, no. 1 (1994) pp. 4-49.

[122] من المصاحح أنه اليوم قد أصبح على ما يحفر الكود المؤسسي في عهد، أصبح عهد من عهد المجتمع المدني تأسيس الديمقراطية إنظر

Mohr & Wirth, "Structure and Economic Structure" by Princeton University Press, 2007, p. 1.

[123] John Dryden, *The Middle East: A History of the People and the Land*, Princeton University Press, 1997, pp. 10-100.

محصروا فلم يكن للأحرار، حتى إنهم لم يأتوا، أن ينعقد عن تلك الصفات إلا أن تعاطر بالانتهاد إلى التهميش.

لقد بلغ هذا السحاج مرونة في الصف الثاني من الفوق العشوي ودعاه لترك أوج تلك في الفوق الإسكندنافية التي لا تزال تعاطر على أكثر محاورات تحت الفقرة ثالث رغم أنها اعتمدت معلومات حكم معقدة عن شروط الديمقراطية لمساعدة والبرلمانية الوفاقية. ولذا كان من الأصعب يمكن سيجب أسباب هذا السحاج تلك أن تراجع هذه الأسباب الاقتصادية واجتماعية تلك يكشف تعرفت معلومات الحكم ميانا. ولقد بدأت هذه المحاور بالفعل تمتد إلى البلدان الإسكندنافية نفسها.

إن من سلبيات المساعدة الديمقراطية على أصوات الناحية أن معطيتها يشجع على «الانتماء» للوجود السحاج لاعتاد الجميع، بل وعلى المرافقة فيها من قبل الجميع. ولذا يمكن اعتصار السياسة في الديمقراطية في المعادلة التالية أولاً، على السبسي أن يعد الجميع بالمراد في كل مرة لمعية، في حال استلام معطيات أن يوعي بوجود الجميع، حتى وإن كان ذلك بعضاً حريته. وبني عليه أن يعطي ذلك من دون أن يوعي في الإصرار بالموازن المعقدة لعدالة وبقدرة الاقتصاد على التطور.

يمكن التمسك عن هذه المعادلة بطريقة أخرى. نستقر الديمقراطية حين نستجيب برهات الفرد وطموح المجموعة مع مراعاة الأيدي القوية والحد في حقوقه هذه ومن دون أن يكون في تقديم تلك على باقي الأيدي. هي معادلات على مساهمة الظاهرة، مستحيلة إلا إذا توفر شرط اقتصادي أساسي، ألا وهو تطور كمية العمل المتوفرة والارتفاع إنتاجية سحر مطرد. ذلك ما يتيح لمصر البلد في مبادات معينة أن تترك الجميع بين أرباحهم أحوال العمل وسجده المعلومات الاجتماعية والمحافظة على القدرة رأس العمل الدخيلة ومراعاة الموارث المعما. حين يوجد هذا الشرط، يسهل الحكم ديمقراطياً. ولكنه لا يوجد، ويوجد في البلدان الإسكندنافية من سحر حادسها وسعي الكثير من



والمحاكمة الأوروبية معونة أن تفرض على هذه البلدان شروط الحرية التجارية، بما يجعلها بعيدة عن التهديدات الحمائية التي تظهر في الخطط السياسي من ناحية والأخرى في هذا المستوى. تكون نموذج الأوروبية لحماية المؤسسات الديمقراطية الاستثنائية من خطر المصادرة باسم سيادة الشعب وديمقراطية مصدر الشعب القوي. وهو ما يفسر بروز القوى السياسية، خاصة في أقصى اليمين، إلى إقحام الاتحاد الأوروبي في مصادرة التكنولوجيا على الديمقراطية.<sup>124</sup>

في بلدان أوروبية بالتكليف وتكون ليس يمكن أن تشر إلى بروز القوى اليسارية في جميع أنحاء العالم لاتحادها كانت جيدة، لا على إمكانية جميع من الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية فقط، ولكن أيضا على غياب الحاجة لمطومات حرية تدلي، وعلى إمكانية الأنظمة الانتخابية نسبة وقد نسب فيه من تشكل للمشهد السياسي؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تدوير سياقات تطور المطومات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

بعد الحرب العالمية الثانية، خاضت السويد مثلاً اتفاقية اقتصادية كبرى جعلت مصادرها المتطورة، وكانت الحر من الحاجة لتوفير طاقة، بحيث كان لا بد من تأسيس القسم الاجتماعي لاستغلالها كما كان أرباب العمل يحتاجون تكاليف عالية متطورة من أجل إدراك أعلى مبررات الإنسانية المحسنة وعلى هذا الأساس، لم يكن من الصبر عليهم القول بطلبات القضاة. هكذا ظهرت جميع الأطراف في مصالح متداخلة ألغيت إلى حد كبير من التوتر الاجتماعي ومن كل أشكال العنف وإجرائه. هذا دام الطبع في السوق الداخلية والأسواق العالمية كبراً على المتطلبات الصناعية العالمية المعروفة، فبالإجمال كبير، ولا خوف من الخطر ذلك أن هوانش الأرباح كانت

[124] Caroline E. P. Mathews, *Label & Charles Smith*, "Political Behavior under Political Uncertainty: Evidence from the European Labor of Labor", *American Political Science Review* 96, no. 4 (2002), pp. 651-672.

[125] Herbert A. Lieberman, "Capitalism and the Structure of Corporate Networks," in John R. Commons, ed., *Order and Conflict in a Contemporary Capitalist Order* (Chicago: University Press, 1934), pp. 401-47.

عالية بحيث تسمح بتقسيم مرمي لكل الأطراف. يعني هذا الكلام أن المستهلك في الداخل والخارج كان هو من يدفع فاتورة المنتجات الاقتصادية ومن راز غسويد، أو أي من المنتجات الإسكندنافية، يعرف ارتفاع الأسعار فيها.

في هذا الأساس الاقتصادي - الاجتماعي تشكل العمود الفقري لمخطومات السياسة في هذه البلدان. أي أن التعددية الحزبية لم تنسب في مشاكل سياسية كبرى يحكم قوة حلوية الوسط وتفصل الهيمنة الموسيولوجية لطيفة أوسجي وطريقة أخرى. لم تتحول التعددية الحزبية في السويد الإسكندنافية إلى تدوير حول السياسات. فالاختلافات كانت حرة، ولم يكن يرد، في أكثر الأحيان سوى انخفاض تكلفة الدور لمعترك السياسة بفعل سيطرة الأنظمة الانتخابية واستخدام المصاحبة أحياناً بين السياسيين. لم يكن ليحدث الفصل التام عند المكونات الكبرى للمجتمع وهو ما أصبح حلوية الأخرى. وعندها من صنفوا الصدى الموسيولوجي الذي تعاطفه صرحه السياسيين في السابق الديمقراطي لكي تصبح ذات مال.

وكيف كانت تحورت العلاقة بين الدولة إذ إن ملأنا كثرة وجدت تدويرها، وبكل قوة، في المصاحبة الصناعية. ولما وفر قطاع الخدمات حيزاً هامياً للعقد، فإن مواضع الشغل المستقرة وعات الأجر المرتفعة لم تعد مضمونة للجميع. أصبح أن الصدمة لم تكن قوية في إسكندنافيا، وذلك بفضل جودة التعليم ومخطورة التكوين المستمر وإصلاح قوانين العمل والطفلة من أهم التوليف بين الحرية والعدالة الاجتماعي<sup>1</sup>. ولكن السنوات الأخيرة قد بدأت تكشف حقيقة التورط السياسي الإسكندنافي في عقود.

لقد كانت التعددية الحزبية الطاغية لحيي في الماضي ما يحكم السويد الإسكندنافية من نهاية مرة مشدودة إلى الوسط. هي نهاية كثيرة ما برزت من خلال تحالفات جديدة تزوج بين وسط اليمين ووسط اليسار، بل إن هذه

[1] J. Kautsky, *Theor. of Socialism and the Two Policies of Social Reform*, Paris, 1914, Cambridge University Press, 2004, p. 28.



التحالفات، خاصة ما يتعلق قبل الانضمام أصلاً، وهو ما يذكره المجلد الأولي. ويرد كتاب التعهدية فيها أولاً والثانية أوضح. أي أن ثوارات المنظمة لاجتماعية وساعة الآلة الاقتصادية في السداد الإسكندنافية قد خففت من وطأة التعهدية الحربية، وما تسببه من عطف من نشئت في المشهد السياسي، ومن ثغرت السلطة، ومنع من الفعل والقيادة وطريقة أخرى. لدى النظام الاتحادي السبي إلى إخراج التحالفات السياسية من داخل الأحزاب إلى حوضها، وإلى أن لا تفر من مرجعياتها وسط المشهد السياسي.

لا ينبغي أن نسي أن الحزب، خاصة حين يكون كثير، ليس مجموعة متجانسة، فقد ما هو تحالف التيارات مختلفة، ولكنها تجمع، بالاختيار حيث ولا يصغر أحاديث للعمل المشترك. في الحالات الإسكندنافية، لم يكن من حدة لإثبات هذه التحالفات من داخل الأحزاب، فالأطعمة الاتحادية السية سمحت بالتعددية الحزبية من خلال تقليص أهمية الدخول إلى الصناعة السياسية والحصول على الطغمة البرلمانية. كما أن المنظمة الاجتماعية كانت حصة القواة في شد الجميع إلى الوسط شداً جعل التحالفات الاتحادية واضحة وقريبة من متوسط الناحيتين.

### 3 - عودة الأطراف والفتلالت الثورون

لقد بدأ هذا السودج التحالفي لمنظمة الحكم بفتلالت نحت، ما ذكرنا من تعرّات عرضها الثورية وما رافقتها من تعرّات، تكونولوجية، ذلك أن حادية الأحزاب، لم بدأت تتركز في حقل تعطي حلة الوسط. ومن ذلك أن الطغمة قد بدأت تطفد قوتها التي كانت مصدر قوتها نفسها، صراع بذلك حرد من قدرته على التروية. صبح تراجع عدد المسخرين فيها، سبب ظهور حاد حديدية من الفعل المستقل، حادته وثقة الفعل بتصعيد الطغمة، الطغمة حادية أعضاء ما تلقى من أعضاء، وحلوله دون تواجد الطغمة.<sup>17</sup>

[17] J. van Boven & C. van Boven, *Aspects of Swedish Socialism*, Praeger Publishers, Boston, 1970, (New York: Cambridge University Press, 2015), p. 144.



الأصل من الطبقات الشبعة والوسطى لأنها تؤكد أن لا فرق بين العرب ووسط البلد ووسط اليمن، وأن محور الخلاف السياسي قد أصبح بين القوميين الوطنيين والكويتيين المحوليين<sup>144</sup> ذلك خرج من ضلّته أن يحلّ بطوارق الذي يوجد في المحيط عليه مطبوعات متعددة الأعوان طائفه كانت المصالح المشتركة تمر من فيها الحلول الوسطى على المصالح عربيا أما بعد أصبح للأطراف عصبها من المشروعية والإعراء، فإن نسبة الأنظمة الانتخابية قد بدأت في إنتاج أهميتها الحدية من كثرة التمسك بالمشهد السياسي، يحلّه تراجع في مستوى القدرة على الإصلاح وتكفّر لحدادة الفعل السياسي في وقت الحاجة الممعة إليه.

لما شبه إصباح على أن الأنظمة الانتخابية تعتبر أفضل لنموذج الديمقراطية الليبرالية وأصلها ولذا ليس من العرب اختلافات كحالات مرجعية تتنوّع مستقل الديمقراطية وخاصة منها تلك المعتمدة على منطق وإلزامي مغلقة هي أنظمة يحدث في ظروف استثنائية كانت هي السببية مرة لمصالح عيشة عليه الطبقة الوسطى وفيها ومن ثم أهمية سببية المصالح المعقولة لهذه القيم، وبما أن لمرآتها السياسية المتحيزة، واستمر في منكرات نظرها، ومدى قابلية الديمقراطيات التي انصرفت لواجبها على هذه الطبقة الوسطى على التكلم مع تحسرها.

## لبنان: الطبقة الوسطى وديمقراطية الليبرالية

### 1 - التمسك بجهت ما سواه

تتمتع الطبقة الوسطى حيث انخرت الديمقراطية الليبرالية لواجبها، وحيث وجدت السياسة العربية فيها مركز ثقافتها كما يظهر بوضوح من خلال

<sup>144</sup> على مستوى العربي، بطور أن الانتماء لطبقات خلال الصراع بين المعسكرين الجاهل بين معسكرين، والصراع في سبب قضية نزعها عنهما، وهي استقلالهم التوجيهي الغير المؤسسي، معسكرين ومصارف وحيث الأنسب لشرق الصراع المصالح العربية أنظر: إدغ مونس، *الطاقة العظمى في النظام الدولي الجديد*، ترجمة أنطوان ترواني، مطبعة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002، ص 24-25.

مما صاحب النجاح الإسكندنافي منذ بداية الحرب العالمية الثانية وهو من سخطاً لمرور سنوات كارل ماركس ذلك أن العودة للثورة على الرأسمالية بشروط كنه هو معلوم، ليس فقط ذاتياً مترابطاً لعلاقات الإنتاج، بحيث انحصر مختلف الطبقات المزيحة، أو بعبارة أخرى، فتكون الموازنة بين رأس المال والرأسمالية من أجل الحسم النهائي. وقد رأى ماركس أن رأس المال يحكم ليعبره على وسيل الإنتاج مستغلاً للعمال وهو يبرر هيمنة رأسمالية الوعودات بمن ومنصالحه، فخصص المصالح حظها. أما الطبقات الكادحة من حول استغلالها يعبرها تدريجاً من كل شيء، بما يحول العامل فيها إلى بستان صحراء، بحيث يمكنه يحيى عند الأنا الاعتمادي لأن ليس له ما يخسر، وذلك ما يحفله مسؤولية تحرير الثورة<sup>1</sup>.

لم تأت الثورة الموعودة لا يعني ذلك أن فكر ماركس قد اكتسب بالفعل الطرح الأساسي الذي يبنى المجتمعات الحديثة وهو المسألة الاقتصادية<sup>2</sup>. وفي حين انحصر صاحب الفيلسوف في أن في هذا الطرح مدعاة لأصغر لثبات جديدة، كشفت الأيام أن من شأن الأزمات الاقتصادية التدهيف من الأزمات وصعدت الاستقرار. إذ يتغير الاقتصاد بكونه من الزمادات القائمة للفوضى والمشتتة على التنازع المعنوي والشرارات المتحولة والأرباح المشتركة.

في ظل الأزمات، تؤدي حلة المسألة الاقتصادية التي تولعها كارل ماركس، إلى فكس ما نأى به ثقافة، فهي لا تعبر الاستقرار السبسي محض<sup>3</sup> من وجه تسمح أيضاً بالعاصي من الممارسات السياسية هو

[1] H. Kojan, *La Constitution Capital 1885 and L'expression "Socialisme"* in Andreu Mader & Michel David-Ménès (eds.), *Les idées Politiques de Karl Marx: The Forming of European Social Relations in the Capital Political Economy* (New York: Palgrave, 1981), pp. 17-18.

[2] H. Kojan, "The Nature of Late 19th Century Capitalism" in *Early Economic & Social History* (eds.), *Economic, Culture and Economic Relations* (New Haven: Yale University Press, 1987), pp. 4-11.

[3] H. Kojan, *La Constitution Capital 1885 and L'expression "Socialisme"* in Andreu Mader & Michel David-Ménès (eds.), *Les idées Politiques de Karl Marx: The Forming of European Social Relations in the Capital Political Economy* (New York: Palgrave, 1981), pp. 17-18.

الديمقراطية ومن ذلك أن مكافحة الفساد وتأكيد المال السياسي لا تفي ورائها لدى البعض إلا عهد الأرمن. ومثال ذلك أن هذه القياد، وما شجعها لم تتردات على تذكر في اليابان حتى بداية التسعينات، أي حتى الأزمة الاقتصادية التي حصلت بالحد عام 1991، ذلك رغم الوعي المتكثف بانتشار الفساد وسيادة المال السياسي في ظل هيئة حزب واحد، هو الحزب الليبرالي الديمقراطي، على الهيئة السياسية<sup>121</sup> في هيئة شركاء فيه الإزمنة الأمريكية حتى مناهضت في وضع قواعد اللعبة السياسية في اليابان، إذ إن مطلبها في طوكيو عام 1947 قلوا بالإبقاء على نظام انتخابي قديم يضمن للأطنية المهيمنة احتكر السلطة تحت للحزب الشيوعي الذي احتل طليعة الاقتصاد، خاصة مع بداية الحرب الباردة.

قد يستغرب الكثيرون من اتهام اليابان بانتشار الفساد السياسي في فترة خلق فيها الحد أكبر طهرة اقتصادية في تاريخه. ولكن ليس لمة ناقص. فلك اقتصاد الديمقراطية اليابانية لنداء طائفة انتخابيا شاملاً يكون فيه التصويت لشخص واحد، رغم أن الدوائر الانتخابية متعددة المقاعد<sup>122</sup> وهو ما يضطر الأحزاب الساعية للحدود إلى تقديم مرشحين متعددين مع طبعات متضادة حتى إذ إن بعضهم لا يسعى إلى حقوق هذا تفضل منه الأعباء. كما أن شعبية بعضهم لا يسعى إلى تداول حتى يحتكر معها أصوات الأهل. وهو ما يعني أن الحرب يلزم في الدائرة نفسها مرشحين يدافع عن مصالح الفلاحين، وآخر يتكلم باسم العمال، وثالثاً يكون قريباً من رؤوس الأموال<sup>123</sup>. تلك هذه بعض السبغة السياسية تشيئة التكلفة المالية بما أن كل مرشح يحتاج لاصولات

[121] Frances McCall Rosenbluth & Michael Thies, *Japan American Political Change and Perseus Remaking*, Princeton: Princeton University Press, 2001 pp. 13-19.

[122] Rumiyo Fuku & Naoya Fuku, "A comparison for the Japanese Diet", in: Rosenbluth & Thies, 2001, 24-26. = Japan: A Case and Japan's Case for Japan, Rosenbluth & Thies, 2001, 24-26. = Japan: A Case and Japan's Case for Japan, Rosenbluth & Thies, 2001, 24-26.

[123] Frances McCall Rosenbluth & Michael Thies, "The Japan of 1990s: Politics in Japan" in: Frances McCall Rosenbluth & Michael Thies, eds., *Japan's Political System: The Role of the Japanese Diet*, Oxford: Oxford University Press, 2001, pp. 100-104.

حصة على المستوى المحلي، بل إنه كثيراً ما يكون مطلقاً مضمين وجود المصالح الاقتصادية المحلية في تناقض مع وجود رملاته في التعريب عن المصلحة العامة، ويقول كرامات: «لربما يصح التعريب، وهو جهالة العامة»<sup>[22]</sup>.

وقد كانت النتيجة أن التعريب السياسية في داخل المغرب لم يغير على المبرطي الحاكم الذي كان مرشحاً، وعندما بدأ يكون القدر على تصفية الأمور المظلمة، حصلاً من أن السياسة على المستوى المحلي كانت في قطيعة مع المستوى الوطني. إذ إنها كانت قائمة على تحليل المصالح الضيقة أو دعم الولايات المحلية في إطار ما يعرف في الثقافة السياسية الريفية باسم «الكونفلكي»<sup>[23]</sup>، وهي عبارة عن أشكال من النظام الاجتماعي غير الرسمي دعته لمرشح بعبه<sup>[24]</sup>، وقد وفر المناخ الاقتصادي الاستثنائي لبيانات قبل 1991 من الموارد المالية ما مكّنها من تحويل ما يحوز التميز عنه بالخصوصية إهدار المال<sup>[25]</sup>، وضع مستمر حتى جاءت أزمة التسعينات التي اضطرت السياسيين اليمين لتعديل نظامهم الانتخابي الشاذ والمؤسس للفساد السياسي، خاصة في ظل لوائح الموارد المالية التي كانوا يحتجبونها في السجل. وقد اتخذت البلاد منذ 1993 نظاماً مختلفاً فكتبت من النموذج الألماني، ورغم صعوبة تغيير الثقافة السياسية<sup>[26]</sup>، فقد بدأت المظلمة المحلية تدريجياً في الزوال بعودها، لاقتبال من الأهمية المغربية إلى نهاية مستقرة وانقطع مع شحصة السلطة والولايات المحلية تأسيساً لبقاء سياسية قائمة على المساواة العامة والمشاريع الوطنية<sup>[27]</sup>.

[22] Adil Karam, «Moulin, Moulin, "Moulin" in Morocco: a Political View - A Basic Critique of Modern Morocco's Political System», vol. 14, no. 4 (1993), pp. 401-405, 420.

[23] Karam, Adil, «Moulin, Moulin, Moulin: Moulin in Morocco», vol. 14, no. 4 (1993), pp. 401-405, 420.

[24] Karam, Adil, «Moulin, Moulin, Moulin: Moulin in Morocco», vol. 14, no. 4 (1993), pp. 401-405, 420.

[25] Karam, Adil, «Moulin, Moulin, Moulin: Moulin in Morocco», vol. 14, no. 4 (1993), pp. 401-405, 420.

[26] Karam, Adil, «Moulin, Moulin, Moulin: Moulin in Morocco», vol. 14, no. 4 (1993), pp. 401-405, 420.

## 2- الاستقرار الديمقراطي وحزمة المطالب الاقتصادي

لقد اتحد تدويرياً شبح الثورة التي مَطرَها كتاب ولعي العالم. وبسبب ذلك أو علاقات الإنتاج لم تستمر في روعها إلى السلطة القذافية، عد الأخطاء إلى الصعدا الطبقي والسياسي الذي سلطه الطبقة العاملة على الدولة وعلى رأسه المال. أدى التطور الطبقي والحدود الإداري إلى حزمة متزايدة لكتابات مختلفة أصبحت تدويرياً إلى حياض الطبقة الوسطى التي امتدت بذلك حتى اكتست هيمة جديدة في كل البلدان العربية وغيرها من المجتمعات المتقدمة.

ولعل المثال الشيوعي يعبر بوضوح عن أهمية هذا التطور. وتكفي مبررته في كثرة الفروع التي انحرف المجتمع الشيوعي، وعلى رأسها: الأنظمة النظامي والجمهوري من الماركسيزم في أوروبا والفلانموند في فلومند. إذ انقسم أدى إلى تعقيد تدريجي في المؤسسات الشيوعية التي انضمت من نظام مركزي هذه شدة الدولة مع دستور 1830 إلى تركية عصرية، لتجمع بين مداخلات وحداثة ثقافية لتنتج كل واحدة منها باستقلالية واسعة مع دستور 1883. كل ذلك مع تعددية حرية لا يدهمها النظام الانتعاشي فسي يحسنه من نزعها إلى التعددية الثقافية ولزم ذات المطلوبة التي انحرف المد.

إذ من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أن مثل هذه التعددية الثقافية يمكن أن تتحول إلى تعددية حرية حتى في مثل نظام أحادي ذي دوائر سطحت واحد حتى الطريقة البريطانية، كما يظهر ذلك من خلال تجربة بريطانيا نفسها من خلال الوجود السياسي الفاعل للأحزاب الإسكتلندية والإيرلندية. أما التجربة التركية، فقد سمحتا لتعدديتها الثقافية من أن تطور نظاماً حزبياً قائم على الأسس الطوبى. بالرغم من اعتماد نظام انتخابي يقوم على التصويت للأمر ذي دوائر ذات مفرد واحد. وإذا كان هذا حال الأنظمة الأحادية، فإلى التعدد النظامي لا شك أكبر في حالة الأنظمة الانتخابية النسبية كما في السويد.

والفعل، أصبح هذا البلد اليوم أحد أكثر الأنظمة نسبية حرية للأحزاب. يحكم صعوبة تشكيل الحكومات الائتلافية وحشد التحالفات مع

الطبعة اليهودية التي أُنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق التوافق السياسي في طول ولحظ، ولدت حول تشكيل الحكومة التي استمرت ما يقرب من العام ونصف العام بعد التحدث ليوم 28 مايو 2010. لكن لم يكن هذا هو الحال وقتئذٍ، جعلني عرايا الأنظمة الاستعمارية، كما، لم يكن قد عرف استمرارية سلسلة من الأحداث خلال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك سيوياً للأسباب نفسها، أي الهيمنة العنصرية والقمية التي ميزت الفترة الوسطى في ظل اردن وفرنسا اقتصادي مشابه.

لقد عرفنا هذه الهيمنة على الأعراب الفلسطينية للحكم نصب اليد العيفة، إضافة على الاستمرار وهو المطلب الرئيس للطفة وسطى كانت مستعدة لتداسي على الخلافات التاريخية، أو لتقليل من حدتها على الأقل، في سبيل المزيد من الزيادة. وأما عراقيل اليوم، فتدليل على عودتها إلى نواحيها تحت مظلة تشمل بلداناً أخرى مثلهما. ومن بينها هولندا التي أصبح بعدها الاتحادي السياسي المطلق<sup>124</sup> يعزز تعددية حزبية متزايدة، تنسب بعد كل انتخابات تشريعية في صعداتها، بالغة في تشكيل الائتلافات الحكومية، خاصة في ظل تراجع جدية الوسط، وانحياز إجماع المصالح الزائدي على طرقي المشهد السياسي<sup>125</sup>.

إن تعدد هذه الأزمات قد كشف ما كانت لهوية الهيمنة العنصرية والقمية التي تمتع بها طفلة الوسطى في المجتمعات الديمقراطية من هشاشة سيوية إذ تكسر حصيلتها في جمعها بين نشاط صيف الطفلة الرئيسية وبقايا صيف البروليتاريا فهي لا تتمتع بحرية الإنسان القوي، بلغة ماركس، فلا تعصيتها بصدق لأهلهم، على تفاوتها من حيث الحجم، أكثر عرضة للتردد والمحاكاة، أو بطريقة أخرى، يتزعزع التحدو السياسي في الطفلة الوسطى لأن الأمر دعا

<sup>124</sup> 2011. يعين هذا المصطلح على منه غير محدد، خلافته في غياب لغة الأممية، ولكن يبدو في حالة التحية بالغة بعيداً عن هذا الأمر، على هذه الملاحظة، يوم 2010. بما يعني أنه معاد يديري ما يعرف به في لغة من لغة الأممية، من أجل ذلك، صحت، أي.

David S. Gross, *Long and Short: A Study of the British Social-Democratic Party, 1900-1909* (Manchester: Manchester University Press, 1909).

<sup>125</sup> 2011. (for, *Long and Short: A Study of the British Social-Democratic Party, 1900-1909* (Manchester: Manchester University Press, 1909), vol. 99, no. 1, 2000, pp. 100-101).



والثاني ما قد يصرّونه<sup>14</sup> ولكن في المقابل، ماذا لهم لا يكتبون ويشاركون الإنتاج، فربهم مضطرون أيضاً لبيع ثروة ضلّهم، وإن ما فعلته الحكومة في الممرات التجارية على طرف العمل بصورة دائرية أيضاً أي بهم يمتلئون بالثروة، أي تسمح لهم بالاستفادة من ممتلكات الأسر التي الماريت، مما يؤدي إلى سرقة البروليتاريا حسب تعبير إيليا شتور، أي إلى تهديد الطبقة الثرية الأصلية باستغلال جزء منها لخدمة الرأسمالية وخدمة مصالحها.

ذلك ما يستر عينا مبالغة الماركسيين في القصد، ثماء، ثم عورية الصعري  
في منطق إيمانهم المعلن بالروحانية الكبيرة ودورها الثوري في تغيير معادلة  
صراع الإنسان مع الطبيعة. وقد ظهر هذا الإحساس على سبيل المثال، عند  
فيلان الفيلسوفي الماركس ويشار تاريخ 1848 حين اقترأ ذلك لمرثا من جمعية  
الروحانية لقد أحدث تغييرات لم تشهدها الإنسانية منذ بدايتها<sup>11</sup> ولكنها  
أعترى أن طموحاتها الماركسية تجعلها تفرس الناس على مصحاح الاستبداد  
الرأسمالي. وبالتالي، فإن استنساخ الصحافة والروحانية في هذا النظام هو الصلبي  
لنظام ثورة عقلية تحت مشروع شيوعي عالمي. وهذه تلك الشدة الطغرية الأكثر  
خطورة في شعريتها الرأسمالية، وخاصة منها سرعانها، هي الأقرب إلى إطلاق  
شعارها عند الثورة فهي تصيح، حسب تصور ماركس، أواخر الظروف لتصبح  
الروح الطغرية والتغيير العبد السياسي نفسه

حرث ترواج نما لم يشته صاحب كتاب راس المال وأثمه، فقد أثبت هذه الشكوك أن منظومته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت لاكثر عناية عند الإفراميين الثوريين، ووجه ذلك إلى خطأ بوهري في التحليل الماركسي، حتى لقد ارتكبه ليس من خلال غفلة، بل من قبل والبطا في التحليل.

[illegible]

[21] Karl W. Weir, *The Cambridge Handbook of Foreign Language Proficiency*, 1st ed., Jeffrey A. Bailey, Robert B. Anderson, Anthony D. Kirkpatrick, Editors, Cambridge and the Florentine: Cambridge University Press, 1996, pp. 220-231.

التورف، والعمل على إنشاء وحدة لوربة مصصمة لقود الحركة التورفي باسم العمال<sup>12</sup> . فالطاقة التكادمية مهما بلغت من التوسخا فمراء حسب رأيه، عن تطوير وهي طمني مخصص. وأكثر ما تعلق عليه هو إنتاج وهي طمني يحتر عن الرعدة في الانضمام إلى الطقة الترمورية والاستفادة من مخط هبتهاء أكثر مباء يشير إلى إرادة جماعية طيفية لإهاء الطقية.

لقد أصاب ليس مير قار أن الطقة العالمة ليس توسعه قلب المظومة الراسدية . ولكنه أعطى حين قلل من شأن أهمية الوعي الطمني للطقات الشعبية إدراك هذا الوعي هو أنر مصادر الصعظ التي تمنع الأظمة للإصلاح الديمقراطية . وقد جاء ذلك وفق ثلاث موجهات كبرى . أشت الأولى أساسا بتجميع حق التصويت . وموجهت الثانية بأمل قراطة . وموجهت الثالثة بتفكير كل فرد من فرصة لتحقيق طمته . أي أن الأولى أسست للديمقراطية مبدئية، في حين حاولت الثانية ترسيخها اجتماعيا، وموجهت الثالثة في إعانة ترميها مستعملة.

### 3 - قطع الطريق الميرلاني إلى الاشتراكية

لقد أدى التصحيح المكلف منذ أواسط القرن التاسع عشر إلى زعزعة التورفات الطقية في المصنوعات البحرية الأوروبية التي كانت قد عززت تدريجيا المصنوعات "الإطامية"<sup>13</sup> . وتكمن التعبير الأساسي في أن الراسدية قد امتدت من الططمين الذاتي والتحرري إلى ططامي الصدمة والذلااة، التي إلى مستوى الإنتاج الطمني بعد أن كانت مقيّدة بالتوزيع والتوزيع وتنظيم الإنتاج . فترامع ورد الفلاصم والتحرصين تدريجيا . وظهرت محنهم طقة كداسة عريضة ومتشددة تعيش طرودا اجتماعية صعبة . وهو ما أشع شعورا عيكا تهعد مستقر مختلف معلومات التحكم في أوروبا.

[12] John Palfrejack, *From an Philosophy - A Critical Examination of the Philosophical Basis of Leninism* (Moscow: Marquette University Press, 1963).

[13] Joseph R. Sweeney, "The Late-Medieval Crisis as an Integrated Unit," in *Medieval Crisis: The Early Modern European Economic and Social Change in Europe, 1450-1650* (London: Routledge, 2001), pp. 20-40.

ولقد كانت السبحة ظهور النصارى الإسرائيليين الاجتماعي الذي رأى شخصاً في ثلثة أبعاد الإمبراطورية لصفحات الاستقرار الداخلي.<sup>121</sup> وقد تأسس هذا التيار، في بريطانيا مثلاً، على مبادئ الفاروقية الاجتماعية، ولكنه اعتبر أن تأويله التبريري، على طريقة هيربرت ميسر مباح، مبدأ "الهدوء للأفضل".<sup>122</sup> يشكّل جديداً عبقرياً على التوراتيات الاجتماعية، بل وعلى مؤسسة الدولة البريطانية نفسها. ومن ثم اقترح لأول مرة الفاروقية الاجتماعية من خلال منطق الصراع بين المجموعات البشرية. وعليه، يجب إخماد الطغاة الكلدانية من أجل صيانة ديمومة للدولة، وسماحتها في الصراع مع الآخر. ولقد أدى هذا مصدر، من مصادر التيار في نظرية التبرير، كما كانت تلك تجربة جمعية طليان البريطانية التي كانت تعتبر، عموماً، مثلاً في تحويل الحركة العنانية من مستوى الشبي إلى فعل سياسي أدى أثناء مع إنشاء حزب العمال ونظيره الشيوعي.<sup>123</sup>

في فرنسا، يعتبر حول هيري أحد أبرز رموز هذا التيار. إذ إلى جهته من أجل تعميم التعليم منذ سبعينات القرن التاسع عشر قد كان مشغولاً بوضع أسس تصور فرنسا المعاصرة الذي عزّاه من خلال المصادرة إلى الاستعمار. ولا نالظر، في الحقيقة، بين هذين المنطين فصلاً عن التراكيب في (المدى) بالقيمة الأخلاقية لشر مبادئ التبرير، كان المدّ الاستعماري يرمي لتوفير أفضل حديده في المخرج لتلبية منها مختلف الشرائح في الداخل. أي أن التعصب العرقي قد تحول إلى وسيلة للتحريف، وطأة الأزمات الاجتماعية المستعجلة في الداخل.

يعني ذلك أن الوعي كان يرداء بأهمية بروز طبقات وسطى جديدة في داخل المجتمعات المعاصرة طبقات كان يعتبر أن نجاحهم في تجاوز احتلال

[121] Bernard Lewis, *Imperialism and Social Change: English Colonialism in Thought*, 191 (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1954), pp. 10-11.

[122] حول الفكر القلبي هيربرت ميسر، انظر

Robert A. Hall & Emily Jones, Robert Spencer, *The doctrinal Capital: Christian Capital*, London: 2004.

[123] حول برامج حزب العمال، انظر

Margaret Cook, *The story of Labour's evolution: from the "Socialist Movement" to the "Labour Party"*, pp. 1-2.

التوري، المذكور، وفي حين استقر المصطلحات ومصطلحات مؤسساتها السياسية خاصة في ظل نظام مطالب توسيع مجال حق التصويت ورواج بروج رأس المال التطويري نحو مزيد من فترات، من خلال امتلاك وحدات الإنتاج الصغرى من قبل المصانع الكبرى، فإن ذلك لم يؤد إلى النتيجة التي تمناها كارل ماركس، ذلك أن معدة المظومة الاقتصادية المتغيرة وتركيب بنيتها وأفرادها الأمن من الشراكة الاجتماعية. وبماثل ذلك ما أضافه لواء الإنتاج الصناعي من فرص لأشكال جديدة من الممارسات الصغرى والمتوسطة إذ ساعدت لتفقد مسالك التوسيع والترويج، في إطار اقتصاد ليبرالي شبه معولم<sup>111</sup> على تمتد من احتكار الرأسماليين والمصانع الكبار للمنتج الأعمال، فقد برزت على مستوى أنشطتهم مجموعات من القمار القمار والمتوسطين الذين يجمعون في إيجاد مخرج لهم ضمن المظومة الرأسمالية الصناعية ذات صعد الإمبراطوري، وذلك خاصة من خلال تسويق منتجاتها في الداخل والخارج

كما أدى التطور العلمي والتقني والإداري والسياسي إلى بروز الحاجة إلى تحديث حدود خاصة في مجالات القانون والخط والتعليم والبحث العلمي، وهي أنشطة اقتصادية جعلت أصحابها يستفيدون من مخرجات الثورة الصناعية التي شملتهم تدريجياً على تسيئها ولكنهم كانوا يشعرون أيضاً بهشاشة وضعهم ومن ثم مرادهم بين الفدية الديمقراطية ومحافظة سيطرة كل منهم كثيراً ما وانحوا بين الشعور بوحدة المصير مع الطبقة الكادحة، وبين التعرف من طموحاتها الثورية. ثم إن بعضهم كانوا معززين من التحلل على الرأسماليين الكبار وبرجائهم الاحتكارية من جهة، وبين ندية أنشطتهم الاقتصادية حرة أو شبه الحرة هؤلاء الرأسماليين من جهة أخرى<sup>112</sup>

كما تعززت صفوف الطبقات الوسطى نوع آخر من الوافدين هذه استطاع حرة من الطبقة الكادحة أن يرفعوا السلم الاجتماعي. ومن أبرزهم أولئك

[111] Roberto García-Huidobro, *Chileans through Strength: Small Town Power and Foreign Policy under the Dictatorship of Augusto Pinochet* (University of Nebraska Press, 2012).

[112] Richard E. Langham, *The Argentine Spirit of Capitalism: A History of a Social Class in Power* (2011).

استمر التعليم ونمو القطاع الصحي. وقد ساهم هذا الأمل في دعم البرنامج لدى قطاعات واسعة من البروليتاريا، مما حارب الأنطولوجيا الثورية لتحتل الديمقراطية. وهو ما فرض على القناعات ومفاتي الهبات المتصلة لهذا، وخاصة منها الأحرار، الاشتراكية، أصبح نهج الإصلاح والعمل في سياق التغيير. تم إذ ذلك قلص تدريجياً من حدة الصراع الطبقي، وسمح بمرور سنوات سياسية واقتصادية على الطبقة الرأسمالية.

وبالتالي، تكون الديمقراطية كما عاشها أحزاب الرأسمالية المضطربة معكبات لتحتل الطبقات الرئيسية لثقلاتها على الاستعداد من المنظومة الرأسمالية في الدمار. وفي المرح، فقد اعتبرت الطبقات المهيمنة أن من مصلحة لها بعد من سلطات الدولة والتحكم على الاقتصاد السوق والاستثمار إلى دولة القانون والاعتماد على اليد الاستثماري لتصبح الأفاق الجديدة في حين زالت الطبقات الوسطى الشقة في الديمقراطية أصبح سبيل لتطبيق القانون بين طموح رأس المال في احتكار موارد السلطة من جهة، وبين مرحلة الثورة التي كانت تحرق البروليتاريا من جهة أخرى. أما العمال، فقد شوا بطن المسكون، وحاولوا على أساسه بتجميع حق التصويت.

لقد اضطرت نظوى المحافظة في بلجيكا مثلاً إلى مراقبة تعليم هذا طعن عزم من نسبة كندا أساساً لتعليم المضطربة على السلطة. ذلك أن نظوى التكنولوجيا والمصالح البربرية قد تجاوزت، منذ نصف الثاني من القرن التاسع عشر، حرقاً من خلافاتها الأيديولوجية لتحتل على ضرورة التصدي لتعطل العقالي الناعم. ومن ثم أعيد مبدأ النسبة والتضاد الثوري التي فرضت تحالفات واسعة قائمة على الرأسمالية السياسية<sup>134</sup>. وكانت التوجهات العامة لنسبة سالي البلدان الأوروبية. إذ تولت الأحزاب اليسارية لمعتلة دوراً ذلك في مبيعات الإصلاح التي أصبحت تدريجياً التأثير الصحي والتخفيف الاقتصادية والأمور العامة والحماية القانونية لحدود العمل في المناطق،

<sup>134</sup> Andrew Dawson, *Capitalism and the State: A History of Economic Systems in Western Europe* (New York: Routledge, 2012), p. 10.

استشر لزواج العدل بقوله الفقهاء بالنظم المدني للعقل، وبالمعنى إلى المحقق ضمن النظم الاجتماعي وما وافقه من ارتفاع الاقتصادي. سمح بوجهه الخطب الآخر<sup>142</sup>.

هذا مثال يثير كفة دلتيم الديمقراطية مع الفاعلين السياسيين المحدودين رغم تردد القوى المحافظة في تعميم حل التصويت، فإنها اضطرت لتداول في توسع المقرب. أصبح عشر، ولكن مع تسلي أكثرها لأطعمة انتخابية نسبة قطعت على القوى السياسية الطريق الترميدي للاندفاعية، أي إمكانية تحقيق الديمقراطية من دمج الديمقراطية. لكن تناول القوى المحافظة بتعميم حل التصويت لم يأت استجابة لشعاع مطلق المساواة أمام القانون. فحسب كل إله جاء فيقته لتحقيق الفصل بين المظلية السياسية والمظلية الاقتصادية لدى السلطة الكادحة. أي أن حصول أفرادها على حل التصويت قد أفقدهم كذا العجز الديمقراطي لمطروح الكوري. هناك أمت الديمقراطية. كذلك شرعيته الديمقراطية من خلال تحقيق حد أدنى من الانسجام بين قيم الحرية والمساواة من جهة، والإجراءات الفعلية لضمان إمكانية تحقيق هذه القيم في إطار الديمقراطية من جهة أخرى<sup>143</sup>.

#### 4 - دور الوسيط والشرعية الديمقراطية

لقد أثبت الطبقات الوسطى في القارات الخمسة بروزاً هاماً في هيكلية المشهد السياسي. موسيولوجيًا، فقد ألبسوا نظارب، صانعها المحافظ مع القوى الرأسمالية القديمة الاقتصادية للأحزاب. ذات الشرعية السياسية المحافظة، على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا، هي غير عرج من دعم تصالح.

[142] P. Lipset & J. E. Schmitter, "Political Intermediation and Regime Consolidation in Advanced Industrialized Countries: A Review of the Literature," in J. E. Schmitter & J. E. Schmitter (eds.), *Political Intermediation: The Role of the State in the Transformation of Politics* (New York: Cambridge University Press, 1991), p. 194-207.

[143] حول حقوق صغر الكورية الأمريكية في مجلة الديمقراطية السياسية، انظر J. E. Schmitter & J. E. Schmitter, *The State in Asia: The Central Powers of Democracy in Asian Asia* (New York: Basic Books, 2000), pp. 11-20.

لبارتها الشفاعة مع الطوائف الكاثوليكية الفاضلة التي تأسس عليها البطاركة الإسلامي،  
الأحرار والديمقراطية الاشتراكية، بل وحتى البطاركة التي الاشتراكية، أما بعد،  
فقد كان من مصلحة الجميع التخلي عن تلك الصراع الطبقي من خلال تقارب  
التمتدات المختلفة في إطار فومين يفهم بإجماع الجميع. ولما يرد، فقد أدى  
ظهور الديمقراطية الاشتراكية إلى حرل التيارات الثورية الثورية الثورية. وقد أثارت  
الإصلاحات الاجتماعية التي دمج إليها هذا التيار التوسيع الديمقراطية وسحبها  
الثورية السياسية التي كانت تقتضيها بعد صعود شرعيتها الإجمالية بتعميم حل  
التصويت، بمعنى أن هذه الأحرار قد أصبحت تفضل في تحليل مصالح الطوائف  
الشمالية والدمج فيها في التبعات، ثم في الحكومات

لقد كان هذا التيار النتيجة السياسية المطلوب ما بين القوى التقدمية من  
الطاقة الوسطى وحرر، عززت من الطوائف الكاثوليكية، وكانت الأحرار، يسريدها  
التي تميزت عن الأحرار الشيوعية الثورية، الإطار المؤسسي الذي تقدم من  
إعلان جزء من البرجوازية الصغيرة قليلة الدعوة إلى إصلاح المطبوعة البرجوازية  
تدوراً صراع الطبقات وتحت لخطر الثورة<sup>14</sup>، وهو ما لقي قبولاً حسناً، حتى  
لدى رأس المال الكبير الذي كان قد بدأ يفقد حركته من عيونه إثر صعوده  
القرن العشرين المتأخرة، ومن لبروفا العرفان العالميات والثورة الشعبية وسطر  
استانها طرق.

هذه المعاني تكونت الطبقة الوسطى قد أثرت دور وسيط فعال بين طرقي  
المتحد سوسيوثقافي، بل إن تحالفها مع الثرو والبرجوازية كان الوجه الآخر لتفريقها  
الشمالي مع رأس المال الذي قد أدرك أهميتها باعتبارها تشكل ثروة الاستهلاك  
الرئيسية. وهي بذلك صمد الأمان عند محاطة التصخم في الإنتاج أي أن الطبقة  
الوسطى كانت تساعد رأس المال ليس من خلال تحرير ثروية الديمقراطية  
البرجوازية حسنة، ولكن أيضاً بعدد استثمار الطموح الاقتصادي الذي  
وتوارث المطبوعة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، كانت مصداق استثمار إلى

1411. Bernstein, *Evolution, Social Democracy and Reform Capitalism: A Century of Economic Thought*,  
Palgrave Macmillan, London (University Press, 1999), pp. 42-54.

الطبقة الوسطى لتطوّر مختلف الأحزاب السياسية نحو تقديم البرامج من أجل الإصلاح، وفقاً نحو حماية الأفراد وتطوّر المزيد من العدالة في توزيع الثروة.<sup>141</sup>

ولقد وجد هذا التقارب بين مختلف الطبقات صياغة النظرية من خلال أعمال الاقتصادي البريطاني جون ميلارد كبر، خاصة بعد أزمة الثلاثينات. ثم إنه أحد بحث عملي محسوساً بفصل سياسات الاقتصاد المحتلّ التي انتهت مختلف النظم الديمقراطية في مواجهة الأزمة وبعد الحرب العالمية الثانية<sup>142</sup>

ولقد رأى الكثيرون أن نسي هذه السياسات قد أفضى طوعاً الرأسمالية مرحلة الفصح بعدد النمو والتحوّل مع الأزمات الدورية<sup>143</sup> إذ تحوّلت هذه الفترة بالمشهد عددي غير مسوق للطبقات الوسطى. بل إن الانتعاش إليها قد اكتسب قيمة إستراتيجية خاصة لفكرة الثورة التي كان يحتر عبء الانشلاء لطبقة الكادحة. فقد انتقل لمثل الحرية من مفهومها السالب أي رفع القيود إلى مفهوم موجبة القول بأن لا معنى للحقوق القانونية والسياسية إذ لم يتوفر للجميع لمبدأ الأمن من القدرة على الاستعانة بها وهو أساس مبدأ التساوي في العرض الذي كان حلاً وسطاً ما بين التساوي الشكلي أمام القانون لدى الليبراليين من جهة، والمساواة الاقتصادية المطلقة لدى الشيوعيين من جهة أخرى.

## ثالثاً: لُبّ الثورة الديمقراطية

### ١ - ديمقراطية الملكية أو طريق المحافظة

يمكننا أنقول فشل الماركسية في البلدان الديمقراطية تتجسّد انطفاء الوسطى التي سمحت استقرار الديمقراطية الليبرالية. ولم يلق هذا النجاح عند

[141] (Page 16) John R. Commons, *Principles of Labor Economics: A Contemporary Interpretation of Social and Political Economy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1961).

[142] بعد الحرب هذه السياسات تطوّر في فترة ما بعد الحرب، بعد أزمة 1929، يُعبر عنها بعبء الطبقة المتوسطة. فكرة حقوق الزمعة بعد الحرب، وهي: طبقة ذات الصلة، 1934-1935، المتغير الرئيسي للثروة والاعتماد، 1934-1935، من 83-84.

[143] John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society* (Boston: Houghton, 1958).



المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية على إيداعها لتشمل دولاب السلطة عند  
ساعات تطور طبيعة الملكية في تشكيل العناصر المرفقة في منطقة الوسطى من  
الاستثمار في الشركات. هذه الاسم "المستحو" شركة مع طفلة الرأسمالية في  
الملك وسائل الإنتاج".<sup>191</sup>

ولكن التعبير الحاسم قد حصل بسبب ما سلفه جيمس بيرهام ثورة  
الإدارة إذ إن تعاطف حزم الشركات وتخليد إرثاتها وزيادتهم الرأسمالية الثاقوية  
التي تحكم أسسها قد أدى إلى عرقلة كبار ملاك الأسهم من جهة، كبير من  
قدر لهم على التأثير. ذلك أن هذه الزيادة تحتاج إلى قدرات إدارية ومعارف  
تقنية عالية وحاصلها تدريجية لتتحلى من التسيير المباشر واكتسب "أشوار مرفقة  
وعقارات الاستثمارية في حين تولي المديرون العاملون التسيير العملي"  
مستحو "الحر" الأكبر من القرار العملي".<sup>192</sup>

ذاك يظهر آخر من مظاهر تعقد علاقات الإنتاج. عند مخرج الطفلة  
الرأسمالية، ولو سيك، إلى تسيير وسط حرة قريب من النموذج الأوستري  
القديم. ولكن مع التعهد على الطفلة التي تحكم المطلق الرأسمالي<sup>193</sup> لها  
الطفلة الوسطى. هذه الحركات أصبحت قرار شديد الأهمية والتأثير في مسارات  
العمل، ولكن دون أن يكون لهم بالضرورة ملكية وسائل الإنتاج، أو على الأقل  
الحر-الأهم منها. وهو ما يعني الفصل الحرجي بين الملكية والسياسات

وقد أدى هذا التطور إلى تكريس الأسس التوسعية لتيار ليبرالي  
صريح في لوسط اليسار، تيار عزائه جهة الأمل أمام تجربة ملكية الدولة  
لوسائل الإنتاج في البلدان الاشتراكية. وهو ما دفع المفكرين اليساريين إلى  
ابتداع بدائل جديدة من الملكية الصناعية. هؤلاء أن استلزم العمال في أنهم  
السياسات التي يعملون بها بشكل فريدة النطق علم ومعرفة ملكية وسائل

[191] John A. Burt & Catherine E. Mason, *The Modern Corporation and American Progress* (Baltimore: 1982).

[192] James Burnham, *The Managerial Revolution* (New York: 1941).

[193] Karlheinz Jaeger, "John Burnham's Conceptual Framework of Revolution," *Journal of American Studies*, vol. 14 (1980), pp. 111-20.





تواترها لأية الطريقة الأسرع لإطفاءها استجابتها التنظيمي والمنهجية الرسمي، بل ولتعبت التحالفات الداخلية التي تعتمدها.

هذه المحبوبات سريرة بالتأكيد. ولكنها لم تنر للهيئات في المدن المذكورة إلا بعد تصاعد إضراب الأضراب، خاصة مع التراجع التدريجي لقوة الأحرار وسط اليسار على الإبقاء بوعودها في الجمع بين ضمان الشغل وخدمة العمال وارتفاع الأجر. عندما طلق أصبح الناصيون بحلول من حول تشار وخطبة الوسط. وعندما ظهرت المشاكل السياسية المرتبطة بالدمقرطة. وهو ما يعني أن الاعتماد على الديمقراطية وألياتها كان في الحقيقة نائبة عن الاعتماد لخدمة الطبقة الوسطى عملياً وتبعية. أي أنه من إضرابين قيادة مبدعة أو الديمقراطية الديمقراطية قد بلغت مرحلة الصحيح. ولا حاجة بعد ذلك لخدمة تفرقة، إلا أن تكون حركات على التوازي.

كل هذا يؤتي إلى الخلاصة التالية: إن أهمية الطبقة الوسطى عملياً وتبعية هي التي سمحت من الكثير من الديمقراطيات المعتمدة على الأنظمة الانتدابية السببية والاعتمادية الحرة المتعددة والقوائم الانتخابية المتفرقة وغيره من ملامح الديمقراطية، ما في هذه الإجراءات من انعكاسات سلبية على منظومة الحكم. ويقتضي السؤال عن مستقبل هذه الطبقة، خاصة في ظل ما يحترق حركة الديمقراطية من إلحاح برتاد بقدرة ما يرتاد الناصيون نفوزاً من السببية. وهو ما يصبح هذه الديمقراطية بين مظرة الحاجة إلى تحرير الناصيين ضماناً للتشريع، وسداد بصعوبة الأحرار في منظومة قد تفتقد توازنها تحت ضغط الشعبية التي قد تعزز العلاقات، والخدمة الجماهيرية التي قد تحلج الاعتماد بوسيطي.

## 2 - بين رأس المال المالي والرأسمالي

بلد شهد الصوب الثاني من القرن العشرين مرحلة من تطير مختلف بين مصانع أصحاب رأس المال المالي وأصحاب رأس المال المعنوي بلغة بورجوا. تلك سمحت منظومة الإنتاج أصحاب الكمالات المعنوية والأكاديمية من منطلق الاستعدادات مرحلة للاستثمار المالي في رأسمالهم الرأسمالي. خاصة

حين تكون كفاءاتهم الأكاديمية يسيرة الملائمة والمواد رأس المال البشري<sup>13</sup> فقد استفادوا على سبيل المثال، من معاليم الأهمية الاقتصادية لنشاط البحث والتطوير لدى الشركات الكبرى وخصوصاً ذلكم منهم في مشاريعها، ولقد نجح من ذلك مثلاً تقريب العلوم الأساسية التي كانت المعاهد معزولة الأثر من التطبيقات التكنولوجية التي تُندمجها الشركات بفضل المعقدات فكانت المعقدة مزيجاً استراتيجياً منها طرقت المعقدة على حد سواء

ولكن تبقى اقتراب الكفاءات العلمية من مسار الإنتاج أمية إلى تراجع وجاهتهم الاقتصادية، فلهذه قد عوّضوا عن ذلك العسكرة بمساحات اقتصادية جلة بالإضافة إلى استعمالهم الباقية من ربح إنتاجهم العلمي، استطاعوا الحصول على ظروف ممتدة للبحث والتطوير. أما الشركات، فقد استغنت هذا المنهج العلمي لدعم الإنتاجية وتحفيز المزيد من المكاسب

وبالتالي، دون ونوع أصحاب رأس المال ضروري معزول الإنتاج لم يعجز من حيثته بل إلى طبيعة كفاءاتهم وأولوياتهم جعلتهم أقل قدرة من كبر الإداريين والمهندسين على احتلال المواقع المعقدة في القرار والتأثير. وهو ما يعني أن الكفاءات العلمية والثقافة قد لم تكن أصحابها من إدارك مستويات متقدمة في سلم القرار ولكنها لا تكتفي عادة لإدارك أعلى هرمه.

وعلاوة، فإن أصحاب الكفاءات العلمية قد رادوا من عداوة الرأسمالية فون أن يكون لهم طموح السيطرة على دوليتها ثم إليهم مكافأة مطبوعة الإنتاج من إدارك مستوى أعلى من العقلانية والجماعية والتنظيم العلمي. أي إليهم قد ضاعوا معصمهم تطور الرأسمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد أصبحت معصمهم المعرفة موقفاً محورياً في عمليات التعقيد والتجديد والإدارة والتسويق والتقييم. كما دعم تأثيرهم بعد التكنولوجيات في مسار التعدد القوي الاستراتيجي<sup>14</sup> ولكن أكثرهم خلقوا يؤولون في هذا المسار دوراً أقرب إلى

[13] - Gordon Brown, *The Engineers and the Future of our World*, Young, 1994

[14] - Arthur Golden, *The Film Industry of the Industrial Revolution* (New York: Harper & Row, 1971).

الاستشارة منه إلى الاختار العملي للسلطات، بل إلى إيمانهم في عزم المؤسسات الكبرى قد راد في نعمة الطبقة الوسطى المستقرة الرأسمالية، إلا أن وضعهم الاقتصادي وقدرتهم على الاستفادة من مجتمع الاستهلاك رهبة باستمرارية لحرصهم المبهمة أي أن وضعهم كاتصالات أجهز يحفظهم فوق استفادته من صغار رجال الأعمال والمقاولين، في ما يتعلق بالمستوى الاقتصادي على أقل التقدير.

لذلك حاجة نزيد وضوحاً كلما قلّ المستوى العملي والنفسي، ذلك أن الأزيد العدي للطبقة الوسطى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين الأحوال، فقد شكّل الصعق الحتمي من توسيع دائرة الاستفادة الفعلية من مكتسبات الرأسمالية لها، أما الطبقة الكلاسيكية، فقد أصبح الانحدار إلى صفوف الطبقة الوسطى، خاصة بفعل الحداد في العلم والعمل، خصوصهم الطبيعي، مدفوعاً بشريحة البروتوقراطية، لمسرور العملي لفائدة المداولة في العرض<sup>(1)</sup>، ولقد نشتر بدمج هذه العناصر الجديدة بسرعة استثنائية، ولكنه غير حاد، من طبقة الطبقة الوسطى وخصائصها.

### 3 - خطر التدهور التكنولوجي

لقد وفرت تحريرة الاقتصاد المخطط دعة حلقية لديمية امتداد الطبقة الوسطى، إذ دعت شروط الصدم عناصر من الطبقة الكلاسيكية في الطبقات الوسطى، ولم يكن ذلك فقط نتيجة توفير الخدمات التربوية والصحية وبما شروط دولة الرفاه، بل إنه كان أيضاً نتيجة طبيعية للحاجات التي تولدت من مسؤوليات الدولة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، أي أن الطبقة الوسطى نمتت من خلال هيج حصار الدولة لوسائل وطبيعة جديدة، أما القطاع المرمي، فلهذا من تراخعت حاجته إلى العدل، بقدر ما رادوا عليه على الكمادات المتوسطة في قطاع الخدمات.

(1) H. Michels (ed), *The Rise of the Bureaucracy of the USSR*, in *Essays on Literature and Society*, London: Progress Publishers, 1963, pp. 111-11.

يعني هذا أن التركيبة السوسولوجية للطفلة الوسطى عند منتصف القرن العشرين تختلف كثيراً عن سابقتها بكثير من الزواحي المحددة عنها ليسوا من نظير الاقتصادي، فهو ليس النشاط الاقتصادي للطفلة الرأسمالية محسوس، كما لدى البعض مع صعود التجارة ورجال الأعمال قبل الحرب العالمية الثانية، من إهم من تصور أيضاً بأنشطة أفراد أخرى من الطبقة الوسطى، مثل صناعة المرفوعة إلى التعليم والمهنية الصحية وحضانة الأطفال، ومراقبة الشوارع وغيرها من الخدمات قد ساهمت في ارتفاع أحوال كثيرة من المعنى.

وكذلك المصطلح ظهور وسط جديد من الطبقات الوسطى، يختلف في طبيعته وهي خصائصه عن الرخوة الصغيرة التي كانت قد ساهمت على حسب من استدلالية وضعها الاقتصادي، وذلك رغم خصوصية الهيكلية لمجموعة الإنتاج الرأسمالي، والتي حددت هذه الرخوة حدوداً في مختلف البلدان الديمقراطية، فإن وردها قد توافر سبباً أمام انتشار طبقة وسطى تتعدد الأبعاد كمصدر أساسي للمعيش وهي مثالي حيوية السلطة البروقراطية، مع بعضها أكثر حداً، وأكد اشتراكاً لأصحاب القرار. وقد رأى بعض المفكرين في هذا التطور حظاً على الديمقراطية الليبرالية، خاصة في مدعاه الرأسماليين<sup>15</sup>. أي إهم ولما أن الوسط الجديد من الطبقة الوسطى ملائم لتخليق نوعاً من المعنى هو الذي توفيق، عند أواخر القرن العشرين، أن الديمقراطية ستعرف إلى هيئة الطب البروقراطية، بحيث تصبح الصحافة والفعالية مطية لتدعيم الأنواع ولإيجاد الموازنة بينها في المجال العام<sup>16</sup> وهي إشكالية توضح أهمية الرأسمالية الواعية التي وحدها لفترة على الحفاظ على الحد الأدنى من مدعية في موعده المد تكنوقراطي والبروقراطي الذي هو ماحول في الديمقراطية الليبرالية عن الطبقة الوسطى، والذي ارتد فؤاد بسبب سبق التعبير التكنوقراطي غير الموقر.

[15] J. Wright Mills, *Power Elite*, The American Middle Class (New York: Oxford University Press, 1956).

[16] Alex Salzman, *The American Elite and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribner's Sons, 1970) pp. 180-82. Also Salzman, *Changes in Society* (New York: R. F. Tappan Trade, Inc., New York: Oxford University Press, 1980) p. 139.

وسا أي الديمقراطية اليوم لم تعد تمتلك الوقت لثمة العمل في الوقت المناسب والمتأخر مع وثيرة تغيرات دائمة وشديدة السرعة، فقد ارتفع إطار « الديمقراطية التكنولوجية » بما أعده من ثقافة وعقيدة والتي كانت الديمقراطية بعد تجاوز هذا التعدي<sup>134</sup>، مما يؤدي إلى التسرع بالوقوف في عهد، ذلك أن ألبانيا من الزودات الإصاحية التي تعصب بحافة الفعل البرلماني فتكون المسجلة لتعبير الاحتلال في التوازن بين السلطتين البرورقراطية والتكنولوجية من جهة، وبين السلطة الديمقراطية من جهة أخرى. وهو ما يرد في حقولها التهيؤات الجديدة التي على الديمقراطية مؤسستها إعتدًا للسياسة من أي اهتماما الشعبية من يدارها والتكنولوجيا من يعبها

وهم الشعور المساند الذي فرغت خلال العقود الماضية قيمة قيم الطفلة الوسطى، نحتاج الإنسانية للسياسة إذا أدت التكنولوجيا لتكريس الاحتلال بإمكانية تجاوز هذه الحاجات، فإن السياسة لن تكون في العود حين يحتاج إليها. ولعل وثيرة التعبير التكنولوجي تعني في ما تعني أن العودة إلى السياسة قد تكون في السموات القابعة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن لبعض مشغولة مدبرة يدو الديمقراطية الحالية ووجودها المتحددة

من المعارف أن دور التعليم في دعم الديمقراطية قد أصبح يحترق شيء من الناس يحكم أن الامتداد العددي للشريحة المتعلمة قد تزامن مع دور من السياسة، بل وندت أهمية الديمقراطية والمواطنة، في مقابل انخفاض مطلب الاستهلاك والسياسات الخارجية<sup>135</sup>، وهو ما حذر عنه هيرمانس ماخسار قيمة الحياة العامة. ولكن كان التعليم ضروريًا للديمقراطية، فإن الصلابة في حصصه إلى متطلبات سوق العمل، أي الحاجات المنظمة الرأسمالية، قد جعله مستغرا

134 من طرح أن طرح بعض المفكرين أهم ما أعده وحشد لنيل من أمر علاج « مشور » له تعصب مدبرة الديمقراطية « ماخسار » هو في حقل أصبح مدبرة نفس « ماخسار » هي « ماخسار » طرح، نحل نفس طرح الصلابة منها إطار حقل

135 Jürgen Habermas, "Legitimation Crisis: The Working, Intellectual and Consumer Movements", *Proceedings of the American Philosophical Society*, 101, 40-41, 1957, p. 38

136 Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere*, 1991



الإسراع كمداد لفة ومهنة، على حساب قطعة أخرى له لا أقل عنها القيمة في الديمقراطية، ألا وهي دكرس هم الموطاة لدى الأجيل المضاعفة

#### 4 - التجربة الليبيرالية

بحر من هذا التطور إعادة النظر في تقييم الفترة التي عاشتها الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية. فالصح الذي اعلمت أنه أكثر الحب قد سهر إلى أزمة لم توفد عند تطوراتها الاقتصادية والسياسية في التسعينات. بل إنها شملت مختلف الأبعاد الكلية والمصطنعة. الليبرالي مع تراجع دور الطبقة الوسطى كهيمنة وحل بين الفئات الاجتماعية الأخرى، شهدت الديمقراطية خلال العقود الأخيرة تقلصاً حاداً للطبقة المتوسطة، سرعان ما انعكس على المشهد السياسي والمشهد الاقتصادي والاجتماعي. فقد امتدت الليبرالية الاقتصادية في الأوساط اليسارية التي اعتمدت في معها وراء السموات الطبقات الوسطى صحيح الواقعية والواقعية. وقد ساهم ذلك في عودة الرأسمالية المتحررة إلى ساهب سمعتها الأيديولوجية خاصة في ظل تصالو النظر الثوري بعد ما عدا من عودات المذابح الشيوعية<sup>122</sup>

هكذا حرم حدود الطبقة الوسطى الثوري اليسارية من القوى الثورات. ولقد أدى ذلك ست وابتداء في ظهور الليبرالية التي عرفت عن حبها سياسياً من خلال تفرقة اليسار المتعدد. وهو تيار يسمي محافظ يصحح عند أوضاع تسعينات القرن العشرين، في استغلال حدود التفرقة الكبيرة ومرار عيوب الاقتصاد المحافظ<sup>123</sup> تحول إلى قوة سياسية حاضرة سرعان ما أدركت مداهم الحكم في معظم البلدان الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفرقة روادك ريدن، وهي بريطانيا بعد وراء حرب المحافظين بقيادة مازهرينك ريدن<sup>124</sup>.

[122] Andrew Rossiter, 'Markets in the Name of Markets: The Left-Right Origins of Neoliberalism', *Journal of American Studies*, 2001, 35, 1, pp. 109-130.

[123] Eric Foner, *Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863-1877*, 1988, pp. 1-2.

[124] س. س. إيفانكو، *النظام الثوري الجديد*، ص 72.

في المقابل، لا بد من التمسك إلى حد الواسعة السوفياتية لم تكن حكرًا على قوى اليمين البعيد إذ مثلك، وجهة عامة لم تكن قوى اليسار والاشتراكية فرائسها ميراث على وجود الاشتراكية مشهور في ما يسمى في الأربعينات السياسة الغربية لمطامير الصرامة عام 1943 ولكن تلقى التجربة السوفياتية التحليل الأمينة التي تؤكد أن التحول البوليفاري في متعصب الشيوعية لم يكن مرتفع بالكون شيوعي الحزب الحاكم بل بالية التحية الاقتصادية وحيدة التحية الاجتماعية علفت تأسست عليهما الديمقراطية، والتي تؤدي فيها قيم عطفة الوسطى ومصلحتها أقرًا حاسمة إذ إن بوريلدا كانت تحت حكومة اشتراكية في نظام أعطي على الطريقة البريطانية<sup>13</sup> أي أن حكومتها في شيوعية لم تكن تعني حينها من صحت الأحرار الصغرى ولا من إكتملت التعليل العربي، كما كان الحال في فرنسا<sup>14</sup>

وعدم كثر مثلك، لم يعد الحزب الاشتراكي الحاكم وقتها لما من أن يتولى بعده فرعي الإصلاحات البوليفارية في تحرير الاقتصاد وتحرير الديمقراطية والرجوع عن شأنهم وتحرير سوق العمل وغيرها من التحولات التي تلقى موافقها البلد من مطوية صناعية تؤدي فيها الدولة دورًا اقتصاديًا كبيرًا مع تعاطية اقتصادية سحرية إلى اقتصاد سوق جاز أطلق الحزب الديمقراطي الأخرى من حيث تحريره وراجعته عن القيود والمعابر<sup>15</sup> هي إصلاحات مؤمنة وأسرًا ما فيها أن انعكاساتها الإيجابية تأخرت، ولم تظهر إلا في

13-14 بعد الحرب بوريلدا ليس حاكمًا سوفييتيًا لكنه الراديكالي على غيرها الراديكالي، وقد نشر

من بوريلدا نفسه

David P. Thelen, *Democratic Politics of Neoliberalism and Economic Development in Brazil and Chile* (New Haven: Yale University Press, 1984), p. 34

15-16 بعد الحرب، لا تعصب في بوريلدا يوصف أن إلى ظهور حزب شيوعي منتج بالية وإشراكية لتحرير اقتصاد كثر اقتصادي أبطر

David P. Thelen, "The Political Economy of 'Pop' Politics" *Journal of Latin American Studies* 17 (1985), p. 71. Richard Morgan, "Political Economy" in Colin M. Leys, ed., *Challenging Politics: The Economic Regime in Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 82

17-18 Jan Vulliamy, "The Politics of Economic Reform in New Zealand" *International Politics Science Review* vol. 14 (1989), p. 80

المصداق<sup>121</sup> وهو ما تولى إلى حد كبير سلطة القوى تلك التي اكتسبتها المظفرة البريطانية مثلاً. إلا إن تولى حرب المصداق في المملكة المتحدة قيادة الإصلاحات لطى على حلم العودة إلى العهد الصليبي عند أرواح كافة السياسة لصالح القتال.

لقد كان هذا الاعتقاد وهذا نكل المفاهيم، صاحب أول الإصلاحات البوليفية لقد بدأت قبل وصول مارغريت تاچتر للحكم، بدأت بعد صعود تريخا إلى الاتحاد السوفيتي فيك الدولي عام 1976 إلى حكومة خيمس كالأول من حزب العمال هو الشاب اليساري الشاب، ولكنه سقيم في عملية النظام الأنجليي البريطاني بعد أن مدغمي البوليفية كانوا في مصداقهم يعلمون أن حرب العمال سيهي إلى الحصول على الأغلبية إن عاجلاً أو آجلاً أن في بوريلدا، معنى انهم كان مستحقاً إذ إن حرب العمال البوليفندي كان هو المحرك مدقة القيادة نحو وجهة بوليفية صريحة وهي تلك سياسة أن لا حربي كاسا، محوريين به ويرى من هم أشد تحملاً للبوليفية<sup>122</sup> فكانت النتيجة صعود مريد من أحرار انتملي من النظام الأعلى ذي الشرة الواقعة على الطريقة البريطانية

لقد عثرت القوى اليسارية في بوريلدا أن الأحزاب الكبيرة قد أصبحت في لحظة مع الحركات الشعبية التي تكون هذا المعنى قد طردت لتعمل في البرهان<sup>123</sup> ويحق لها على هذا الأسس البطالة بتعديل المليون الأنجليي لحداد مصروف من خلال الأحزاب حديثاً<sup>124</sup> وبعد مظفرة مريدك، صهر

1211 من أجل فهم أكثر للاسقاط البوليفية في بوريلدا، انظر

Jonathan Brown & Eric Hoffer, *The British Society: A Study of Disunity in Labour's Democracy and Social Policies* (London: Oxford University Press, 1992).

1212 James G. Thompson & John G. Thompson, *From Labour's Policy: A Study of Disunity in Labour's Democracy and Social Policies* (London: Oxford University Press, 1992).

1213 انظر، ألي حرب العمال هذا القوي، انظر

David Johnson, "The British Society: A Study of Disunity in Labour's Democracy and Social Policies" (London: Oxford University Press, 1992).

1214 Stephen James & Page A. Roberts, *The British Society: A Study of Disunity in Labour's Democracy and Social Policies* (London: Oxford University Press, 1992).

حرب العنبر إلى إطلاق مائدة التصحر الضام الاستعاري، انتهت عام 1892 باستثناء حسم الموقف لصالح نظام محلي على الطريقة الألمانية وكانت النتيجة أن تعقدت الحكومات الألمانية وترأست فكرة الجميع على الإصلاح، مع ظهور أحرار على الأطراف تدعو لخصخصة اقتصاده في بلد صغير محتج اقتصاده أكثر من البلدان الكبرى، للاحتياج على العالم

إن من أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح النيوليبرالية هو دعم الطبقة الوسطى التي قد برحت شرائح واسعة منها إلى المحافظة الرأسمالية، والذين رأى مكانها تعرض لتهديد بحكم تراجع النمو وانتشار التضخم<sup>12</sup>، كما أصبح أن حركة من تهمه الطبقة الوسطى، خاصة في إطار عهد الدولة، لم يكن يتفق ومبادئ الاقتصاد في ظل انتشار المنافسة عبر العالم. بل إن الطبقة الوسطى قد طردت شيئاً من قيمتها الإستراتيجية، خاصة مع انتشار طرقات جديدة تنهمق اقتصادها بمشروع لإزاعات جديدة، تعرض الصناعات من حيث نوعها بالحرية ومن أرواحها للخدمة الاستهلاكية<sup>13</sup>. ولم يستشعر عند تشكيلك في مكاسب دولة الرفد، فأصبحت مشكلة بالتحريض على التواكل وتحميل المصادرة الخارجية. من إن غريديش هيلم، في كتابه القوي إلى العبودية، قد حذر أن تعاطف دور الدولة لخصخصة واحتوائها إنما يمثل تهديداً حقيقياً على الحريات<sup>14</sup>.

لنلاحظ من ذلك، أن تأثير الطبقة الوسطى قد تراجع بالواري مع نموها عدد، وازدياد نجاحاتها الاقتصادية واحتوائها، فقد كُفّس وصروح حيودها من كلا طرفيها. كما أرواح توجهها إلى درجة أهدت معها هيكلتها الداخلية تركيبة ثلاثية تكاد تهمد هيمنة التركيبة الثلاثية العامة أي أن تعميم حدة الصراع الطبقي جعله ينقل، لا إلى وسط المشهد السياسي فحسب، ولكن إلى وسط اليوم الاستعاري أيضاً، وما أن الإجراء السب من الطبقة

[12] Edward Nelson & R. A. Nelson, "Monetary Power and Inflation in the U.S.", *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 26, no. 2 (1994) p. 292.

[13] James Callaghan, "Controlling versus Reducing: A Study in Contemporary Tax", *The New York Journal*, vol. 117, no. 9 (1997) p. 140.

[14] Friedrich H. Hayek, *The Road to Serfdom* (Chicago: University of Chicago Press, 1944).

الوسطى انحصر حاداً من الطبقة الكادحة، فإن مصطلها كان أكثر حدة في حين أن أمريكا المتوسطة والعليا كانت أقل استعداداً لتقديم الضرائب وذلك ليس أولها إحصائياً بلثالثاً وضعها الاقتصادي مستاء، مما يجعلها الحديثة الحداثة لاستعدادها باليات بوضع الثروة كالضرائب التصاعدية والخصومة على الثروة والخصومة على العمالة، وتأتيها طموحها لعزلة من الأثراء في السلم الاجتماعي، وليداتها لأحليتها بذلك لأن محاكمتها بما هي انعكاس للجدارة، لا تكريس للوالبق العائلي.

وبالتالي، فإن الطبقة الوسطى قد ساهمت في إعادة أزمة الديمقراطية بعد أن كانت قد وجدت في ديمقراطية الليبرالية، وقد تظهر ذلك من خلال تأثير المصالحات لتيار الليبرالية الجديدة منذ سبعينيات القرن العشرين.

## رابعاً: العولمة وإعادة تعريف الشرائخ

### 1 - صراع الكادحين مع الكادحين

يعود أثر صراع الكادحين للطبقة الكادحة إلى التطور التكنولوجي الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية في النصف المصعد، عند ذكنا الفلاحة والمصعد، جاءت صناعة الذكاء لتقلص من حاجة رأس المال لهذه العاملة حتى في قطيع الخدمات، وهو ما يعني تهديداً للمكانس الاجتماعية التي حققتها أجزاء من طبقة من الطبقة الوسطى.

والكن عند المصعد لا تكفي وحدها لتصور تراجع وزن الطبقة العاملة وتأثيرها، إذ سعي إحصائياً عالمي جوهرى آخر، ألا وهو العولمة، عند نهاية الحرب الباردة، والهبوط المعسكر الشيوعي، ودعوى الصين إلى صعود الاقتصاد الصيني، تصاعدت قوة العمل المتنامية لرأس المال وباتت أصبحت الثروة الاقتصادية بما لا يقل عن ثلاث مرات، كما تقلصت ثروة المعوزات والاتصالات تشكل كبير الحواضر الطبيعية التي كانت تحول دون الاستغلال السبع للمناعة بين الطبقات الكادحة عبر العالم، وهو ما شجع الشرائخ

التكوى على تحويل مواقع إنتاجها إلى خارج البلاد ذات الأسور العالية والنفقات العالية القوية<sup>174</sup> أي أن المصنعة على مواقع العمل لم تعد مقتصرة بين الأفران في البلد الواحد، أو حتى في الأقاليم الجغرافية المنفردة من حيث مؤشرات التنمية البشرية بل إنها قد أصبحت عالمية من حيث الشعوب والمناطق، وخاصة خلفه الأقل حظاً. بما يعني أن الصراع قد انتقل من بُعد عمودي بسيط إلى بُعد أفقي مركب<sup>175</sup>.

لقد تطورت المصنعة الوطنية في أغلب البلدان المصنعة بشكل عميق إذ نهأت الظروف أمام رأس المال الثقل من فرد من التأثير العزلة الذي الطغى في البلدان المصنعة، وذلك بحولته نشاطه ومن تبعات ذلك دعم حركة التصنيع في البلدان الأخرى ذات العمالة الوفيرة والرخيصة. وهو ما أوجد للبلدان المصنعة الفرصة حرة من مبرراتها التنافسية التي كانت لأسسها الاقتصادي الديمقراطية الطبقة الوسطى. ومن دونها أصبح من المستحيل الحفاظ على الأسور غير المنعقدة ومواقع العمل الوفيرة والرخيصة الكثيرة للمصنعة.

وقد كانت الطبقة العاملة غير التكوى لؤل صخبها هذا التطور معه طموح من الديمقراطية الاقتصادية المصنعة، طبقت الوعده بحسرة الملايين من مواطني العمل عبارة هائلة ظهرت طاقا هيكلياً أصبحت تمثل تحدياً أساسياً لكي يصاح القرار. وقد أن العمل في تأهيل اليد العاملة بحيث تستطيع أن تتكوى من مصنفاتها بما يمكنها من الحفاظ على قدراتها التنافسية ومن تعهد أطروح الأرفق، في سلم الاجتماعي. ولكن هذا العمل، على عكس التطورات، يعني عملياً أكثر صعوبة اجتماعية تزيد من بعد الطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا التي لم يعد من الدقيق وضعها بالكداسة لأن جزءاً منها أصبح يعاني البطالة إما جزئياً

174: Martin Salgo, "The Business of Globalization: Internationalization, Exportation, and Sub-Regional Response" in Martin Salgo (ed.), *The Challenge of Globalization: Response Response of World Economic Processes: A to Europe and Latin America in Comparative Perspective*, Routledge, London, 2000, pp. 3-17.

175: حول من المصنعة الاقتصادية العالمية في جزير، انظر: *المصنعة العالمية: المصنعة-المصنعة*، Paul Mason (ed.), *It's Licking Off Fourwheeler: The New Global Revolution* (London: Terra, 2003), p. 50.

وبدلت الطرق الأعظم بها لا يملك من المؤهلات الأساسية ما يستلزم من الارتقاء في مستوى الكفاءة. وتلك الجدار السوسولوجي قد أصبح من الحصول على عمل مضمون وبقي قمة مصابة بحالة أو فطنة الطريقة الأس

وقد رافقت في إصفاك طلبة العمال سياسيتهم مع الانقسام الذي أصاب المرونياتيا ككتلة انتخابية. فقد انتاب الفئات الشعبية شعور بالإقصاء فطلبت خروا من حداثتها على الأحزاب اليسارية المعتدلة التي استكرت دعائها المستبثت من مكاسب الطقة الوسطى واليها. وما بين اعترفت أنها لم تعد تمثل مصالحهم. فإنها قد رجعت إلى صيغ أصواتها لأحزاب أكثر ديمقراطية، ولكنها تظل عموما صيغة التأثير سياسية

ولم يكن من السهل على هؤلاء المتصربين اختيار وجهتهم الانتخابية الجديدة. إذ لم تتوفر وجهة عليوية بولون وخروجهم للطرح. وهو ما يعني أنهم في تفردهم على الأحزاب اليسارية التقليدية مضمونين بين من يعتقد بأن الصراع الطبقي يبقى أصل المعرفة، ومن ثم وجوب التصويت لأحزاب أقصى اليسار<sup>121</sup>. ومن بعض أن طبيعة المعرفة قد تغيرت، وأن الأولوية تكمن في الصراع مع المصاحبة الحداثية، وبالتالي وجب الانكسار إلى القوى القومية، من وحتى إلى أحزاب اليمين المتطرف أحيانا<sup>122</sup>. أي أن الفئات الشعبية في الديمقراطيات معرفة اليوم بين ثلاثة اتجاهات: رجوع واقعية تدفع إلى التصويت لصالح أحزاب الحكيم اليسارية، ورجوع واقعية تشجع على مساندة أحزاب أقصى اليسار، ورجوع قومية استكشفت منها هي الطوفان الأخيرة. الأحزاب البسيطة المتفرقة هذا تذكرا مع كل ذلك التراجع العددي للطقة الكادحة، فإنه يستلزم تلمح حجم تراجع هيبتها الانتخابية<sup>123</sup>.

[121] *From Socialism to Political Disaffection: Europe's Contemporary Challenge*, New York: Routledge, 1996.

[122] Fernando Lora, "Between Integration, Differentiation and Exclusion: Extreme Right in Parties in the European Political System," in Roger Eatwell & Cas Mudde (eds.), *Radical Democracy and the New Extreme Right* (Houndmills, New York: Routledge, 2004), pp. 9-19.

[123] من الممكن أن البعض على المبالغة بحرجي في كثير من الأحوال من خلال ظهور أحزاب جديدة على يد قادة غيرهم السياسي المنسوب لهم بعض القمصان في الأحزاب الجديدة. من أجل هذا قد لا

ومن نتائج ذلك دعم موقف اليمن المحافظ وهو ما يصر بمصالحه على  
 الثبات الدائم من المنطقة الوسطى التي استعانت تاريخيًا من الضغط الأمريكي  
 على المنظمة الإقليمية من أجل التوفيق من القضية في ترويج الثورة والتي  
 كان حقلًا كرويًا ماركسي مبكر في عدم توافقه لأثر الضغط الشعبي من أجل  
 الإصلاح، وقد سحار هذا الضغط قد أعبأ عوام من مراكمة الثروات لدى الطبقات  
 الرئيسية، حتى ولو كان ذلك على حساب باقي شرائح الاجتماعية

## 2 - بين المستفيدين من العولمة والمستبشرين منها

لقد أصبحت العولمة نهاية المطافية للإمبريالية الاجتماعية إذ إنها أصبحت  
 حقلًا لترويج الذي استعاد به العرب على حساب باقي العالم خلال الفترة  
 الاستعمارية وما بعدها<sup>14</sup> فمن معنى العولمة عولمة كثير من الشعوب  
 وحلول، وعلى رأسها الصين والهند والبنغال المتصاعدة الجديدة إلى محرك  
 التنمية العالمية. ورغم أن العرب قد يبدو أكثر حرقًا على العولمة والبربرية  
 من غيرهم، فإن طبقة الوسطى متوقفة بين حداثة العولمة الجديدة التي رافقت  
 اندماج أغلبها من جهة، وبين مخاطر التحديات القادمة من التراجع النسبي  
 لدور قرية العرب في العلاقات الدولية من جهة أخرى

ولا ينبغي أن ننسى من شأن مساعدة الطبقات الوسطى كشرائح محوري  
 في حزمة العرب خلال القرنين الماضيين على مقدمات التعليم. وحده ذلك  
 الطبقات الوسطى الأميركية التي تعبر، منذ عقود طويلة، أكبر الشرائح الاجتماعية  
 استهلاكية بحوزات العالم، في حين أنها لا تنال أكثر من 9 في المئة من مجموع  
 سكانه، وأهم ما في الأمر أنها تبدو حبيبة على الفكر بالسلطات البطرية المرتبطة  
 بالسلطات ما بين الإنتاج والاستهلاك ومن بين هذه السلبيات، انحصار

<sup>14</sup> انصرفت هذه الأزمات في حالات عديدة داخل الأوساط المتدنية وهو - سببها - ينجم عنه  
 صدمات إنسانية

And Caroline Trevelyan, *Warfare and Production: Towards a Theory on the Emergence of New  
 Power*, *Asia-Pacific*, vol. 6, no. 2 (2000), pp. 175-182.

(2011) *John Leach, La grande persécution* (Paris, Flammarion, 2004)



المطلي، وتشارك قمة الصداقة إذ إن المنظمة العالمية تسمح لمواطني  
المتحدة حماية استثنائية من هذه الأخطار بحكم دور ميراث المنظمات  
الأميركي في تعطي حزم كبير من الدعم التجاري الأميركي، وخاصة من خلال  
مشاركة الديون الخارجية. أي أن الطليقات الوسطى تشتمل فوائد مرموقة فهي  
تستهلك حزم كبيراً من إنتاج العالم، ولكنها تستعد أيضاً من تمويل مالي  
الشعوب في شكل استثمارات خاصة من طريق القروض وإعارة الميزانية الأميركية  
وعمر وإيجار، هي احتلاله التي، مع إعارة جعل المستهلك الأميركي يعتقد في  
أخيراً مستثمر المنظمة ومن ثم يروج لقطعة الوسطى نحو المحافظة  
السياسية، هو ويحوي شيء من الغضب في الدفاع عن المكاسب الأميركية

لم يسلّم حزم كبير من هذه الطليقات من بداية الحركة الاحتجاجية  
السيدة. فقد اعتادت سبباً قروص التي كانت المنظمة الرئيسية قد أوجتها  
لضمان الحركة الاحتجاجية الإنجليزية ويعود ذلك للهيمنة المتزايدة لكبرى  
الشركات على مسالك التوزيع، بما جدد تحديات المسحقة على صغر  
المصنّعين. فأصبح ثمر مفاوضاتهم باعاً وهو ما يجعلهم أكثر وعياً بالمخاطر  
التي تحدث في بعض أجهزهم.

وفي المقابل، توفرت حزم عديدة لرفع أعباء من المصنّعين، خاصة في  
معدلات التطوير التكنولوجي وهو ما أعطى للمهندسين وأصحاب  
التكنولوجيا العلمية والفنية فرصة الحصول على الأعمال والإعلانات من صناعة  
للأحزاب<sup>174</sup> ولكن ذلك يعني أن عالم الأعمال قد انفتح بدرجة كبيرة للمنظمات  
البيروقراطية، أي أنه قد ازداد تأكراً بمستوى الكفاءة الأكاديمية والفنية  
لأصحابه وإنما علمنا أن هذا المستوى ما من بقاء إلا إذا تطوّر الشك  
المفرد، واحتجاجاً، وقد ذلك يعني انحصاراً لم أحد من أبرز مجالات الحركة  
الاجتماعية الصاعدة.

174 P. J. L. Schwartz & Lewis M. Branscomb, "Science and Spin-off: Creating  
synergy between research and innovation" in David M. Foray (ed.), *The Economics of  
Biotechnology Policy* (Cambridge, Mass.: Ballinger and Council on the U.S. Biotechnology Resource,  
Cambridge, Cambridge University Press, 1989), pp. 41-60.

وعلم، إلا المشهد العام يحكي انقسامًا في تركيبة الطبقة الوسطى لا يأتي فيه الحل إلا دورًا حرجيًا. ذلك أن الشرح الأساسي فيه يكمن في الكفالة وهي تعنيها من قدرة على التأطير وعلى تحريك أبعاد المدخلة الشربة وعلى المخرجة وعلى الاستفادة من الأفاق الجديدة أي أن الطبقة الوسطى، حتى لو خرجت من الطبقات، تتكاد اليوم من اثنين مختلفين من حيث المصالح وهذه فريق مستعبد من العولمة وفريق المتضررين منها. أما المستعبدون، فهم أقرب إلى نسي الليبرالية منها الاقتصادية والثقافية، حيث ينقلون في وسط المشهد السياسي، وإن انقسموا بين يسار معتدل يطالب بحرية من الحريات الفردية، ويمين إصلاحى يروح إلى تحرير المدخلة الاقتصادية والقبض على الصوامع القابضة حتى تشبعها. ولكن قوة هذا الفريق أضعف في قدرة حياضه على الاندفاع في وسط المشهد السياسي، كما أثبتت ذلك تجربة يمانويل المذكور وحرب الجمهورية إلى الأمام في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والبرلمانية عام 2017. ولكن هذا التقارب كثيرًا ما يؤزل على أنه معارضة أوليمبرتية تهدد الديمقراطية بحصر مبدأ التداول على السلطة في الأحزاب وتسييس دور السياسات والاختيارات.

أما المتضررون من العولمة، فهم أقرب إلى فرانكفونية مصححة اجتماعية وقومية. هناك على أطراف المشهد السياسي، حيث تحكي حكاية الوسط أو تكاد، يسود الاعتقاد باستحالة إقامة التحالفات السياسية بين ديالكت السياسية المتخلة لأقصى اليمين والأقصى اليسار بسبب عمق الخلاف الأيديولوجي وازدحام الأقطاب التاريخية بين القبايل والتكتلات الانتماء في سبيل أصوات الطبقة الكادحة. ولئن كان من الميسر فعلاً تجاوز هذه المقاربات دون الإغتراف بهذه المعصاة لا يكفي شأني حماية طفيلة المظلومات الديمقراطية، خاصة في ظل تشابه القوى الشعبية بعد 1989<sup>1</sup>، والتقارب برأيي، الانتماء المتأخذه للعولمة والشرقية، والمقالة الجديدة الاقتصادية

1 1989 جون مورو الديمقراطية والحرية على التكوين معسكرات الوجهين الجديدة نظر

Michael Mann, *The Political Process in American History* (Berkeley, Calif.: University Press, 1996),

pp. 7.

والاجتماعية. وبنت المثال الوطني بعد انتخابات 2013 والمثال الإيطالي بعد انتخابات 2018 أنه لا شيء يمنع اجتماع الأعداء على هذه الأسس إذ في تلك اللحظة تشكلت حكومات ائتلافية جمعت بين أقصى اليسار و- كما يترجم إنهم مجموعة اليمين.

### 3 - المرجح إلى الأطراف

إن تجربة إيطاليا في إنشاء الأعداء السياسيين طريقة إذ جاءت مع موسوليني والحزب الفاشي التي جمعت بين قومية متشددة واشتراكية وطنية ويعتبر ذلك إلى حد التأكيد أو الشيوعية والفاشية نظاما «الأسس الاشتراكية» وإن الفاشية في مجال تربطها فالشيوعية لطيف للكونية في حين نظري القوى الفاشية على مصالحها القومية

لقد تأسست الجمهورية الإيطالية في ميثاق روما بعد الحرب العالمية الثانية في مرسوم موسوليني بعد أن اغتصبت إيطاليا، تحت ميثاقه وأبصره، بطقا انتخابيا يمنح أغلبية 54 في المئة للحزب الأول في حال حصوله على 25 في المئة من الأصوات. وهذا أن أولوية المؤسسين من بعده قد كانت تجنب تركيز السلطة فيهم لم يكتفوا بنسب النسبة في النظام الانتخابي إذ عرروها عام 1948 بالحدود نظام برلماني يتكون من حزبين، كل منهما يملك نصفها عضوية متكتفة. فكانت النتيجة هيلا سياسية متلفة بالكاد يتجاوز فيها متوسط عمر الحكومات منذ 1948 العام الواحد.

وعم هذا الطلب الحر، عاشت إيطاليا كغيرها امطراراً في الديمقراطيات تحت قيادة الحزب المسيحي الديمقراطي بين عامي 1948 و1992 في فترة أحياناً ما يعتبر فيها بالمرحلة الأولى من الجمهورية، بل وحتى الجمهورية الأولى. وقد تميزت كغيرها من الديمقراطيات بحكومة الوسط.

شهدت تلك المرحلة من تاريخ الجمهورية الإيطالية حين كانت مجموعة من المصالح السياسية لديهم مثل تلك لمجموعة من المصالح في الحياة السياسية الإيطالية تميزت الأمور بعد ذلك تميزت وأمرها ذلك أن إيطاليا

لم تبدأ منذ عام 1981 لتحاول إصلاح نظامها الانتخابي مدعومة بحركات متعارفة من الأليات الأنظمة طلب هي إجراءات ترمي لملوكة الأزمات المؤسسية المتكررة التي وصلت إلى حد التنازل عن قلبية إبطال التحكم أي أن العهدة شهدت التي لم تكن تسبب في أزمات حقيقة في الفترة الأولى، قد أصبحت نظامها تشهد مد التسيب في كل تراجع مستويات النمو وظهر قوى سياسية جديدة برزت تدريجياً إلى كسر الإجماع الوسطي في التأسيس الاقتصادي والاجتماعي، كان ذلك رغم المحاولات الجديدة لإصلاح المنظومة السياسية وقد جسد اسم المحاولات عام 2017 الذي نظام محظوظ على الطريقة الألمانية، ويضاف في إساءة تلك التضايق للأفرد، حتى أن يرى القائل الأخران للظواهر.

لم يكن هذا تحول ليكني في ظل صعود الشعبية ممتدة في حركي حركة الخمس نجوم وحرب العصابة من أقصى اليسار إلى تصورات حركة الخمس نجوم المتشدد السياسي بعد انتخابات 2018 بما يقارب ثلث الأصوات، تخلت حركة اشتراكية لحزب لم يكن قد بلغ العشر سنوات من العمر، خاصة إذا ذكرنا أنه قدم في حملته الانتخابية برنامجاً معادياً للعولمة والحب والائتلاف الأوروبي، وحين تحول الأكراب من الحزب الديمقراطي في وسط اليسار، بدأ التآكل بينهما مستجلاً، حركته بعيداً حيث وحده حملته في الفضاء إذ تحالف مع دايو ماركسي، رغم حرب العصابة القائم بحوالي 18 في المئة من الأصوات.

بعد تشكيل حكومة جمعت جناحي الشعبية المتطرفين، استند ماركسي من حضوره الكاريزمي ومن مؤلفه كورير للدخالية ومن حركة مؤلفه المتطرفة لتحدث لاستقطاب الأصوات، وقد شعر في صيف 2019 أنه قد أصبح الطرف الأقوى في المعادلة، فكسر تحالفه مع حركة الخمس نجوم على أن يرضى انتصبت سابقاً لأوانها وأمام صعود بعضه حسب استطلاعات الرأي، لتحدث صعوده نفسه من فقط لئلا يواجهه السياسية، وهو ما يذكر تحالف أبعيداً مركز في ألمانيا مع الديمقراطي الاشتراكيين لتجنب انتخابات مبكرة، لم يكن الاستفادة منها إلا أقصى المتطرف.

لا بد من تأكيد أن الأنظمة الديمقراطية العربية التي خلقت صلاته في مقاومة الأنحرف، نحو التطرف، إذ إن حرية كثيرًا من الناحيتين فيها تشمل ضرورة تقديم الديمقراطية في وسط المشهد السياسي من أعلى تحت دعوى أحزاب أقصى اليسار إلى السلطة التنفيذية ومن قبل أن يندلع الحروب الأخرى التي طرأ في قد أكتفوا عشرة مرور جاري ملوي لوموا للشور الثاني من الاستعدادات الرقابية عدم 2002 على حساب مواليتهم ليويل حوسبات، دعمهم الكامل لمراسلج وسط اليمن المحيط حاك شيواك فالتقير: إن شيواك مباحث في الديمقراطية، أما لوموا، فإنه يحظر عليها في مثل هذه الحالات، بفهم ما هو مطلوب، وإن كان حرية مهم قد بدأ يتدخل على اقتدار أن في مثل هذه المواقف، مرونه إلى الإقصاء والهيمنة الثقافية، والتجدي أكثر بكثير في البلدان الحديثة العهد بالديمقراطية حيث يرى الكثيرون أن لا مانع من المتابعة بأصطلاح حرية التطرف، أنه هو الحال في المسير منذ سنوات عدة.

ستأخذ من كل هذا أن الحياة السياسية في إيطاليا خصوصاً، وفي الديمقراطيات عمومًا، قد بدأت تخطو توارها إلى إنها توشك أن تخطو لوموا في كل الدور العنصر الذي أصبح اليسار المتطرف يولييه في تعيد المواقف السياسية. وقد وصل الأمر إلى حد أصبحت معه الحكومات المنتهية تشكلت أصوات أصبح لوموا الصاعدة من تصدير المشهد وهو سلاح ذو حدين، إذ يؤزله لدى هذا الأخير، وحاجته أضرار المواقف الراديكالية، على أنه يؤكده مؤامرة الشعب ضد إرادة الشعب، كما يسهل على القوى الشعبية صياغة خطاب سياسي يلوم على المطالبة بإعادة تعريف الشعب على أسس جديدة.

#### 4 - الرغبة من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة الثقافية

إن القسم المذكور من المستعدين من العولمة والمتعصبين منها يعثر حدة، طبيعة الهيمنة السوسولوجية التي حكمت المجتمعات الديمقراطية منذ عقود طويلة، إذ يخلط مدوخه مفهوم الظلمة حرًا كثيرًا من هيمنة كمتحدو ليدعية جمهورية والتكتلات المحيطة بها، ولعل ذلك من أسباب الصعوبات المبرهنة التي تواجهها أحزاب اليسار في كل البلدان الغربية، وهي التي تعوق

أصوات الاصحاب الطفلة كمحمد أمسي لا للمصالح السياسي فقط، بل من لصالح التفكير<sup>181</sup>.

من جانب الآخر، التجاري طير عميق في مفهوم الحقبة وذلك أنه فواتت لمع قد استطاع الوصول إلى البيت الأبيض بحصل خطاب معاد لصحة ويكفي التفكير بأنه من كثر الأثرياء وبأن لهم مساهمة يسيرة إلى لوليد حربية لجمال والأعمال في الولايات المتحدة. لاستبعاد حق المعارضة ولهم ضرورة تفكيرك حاضره<sup>182</sup>.

لقد تلقى وعد ترامب بإعادة المصالح للولايات المتحدة أولاً لدى شرائع واسعة من المجتمع، وخاصة من فئة الطبقات الشعبية والمتوسطة من البيض. ذلك أن هذا التيار أحوال محبتهم إلى عهد جيل سابق كان قد أجبرهم يؤسسون بأن أناسهم يعيشون حياة أفضل من عيشهم وهو ما لم يتحقق، حسب اعتقادهم. وأن كد هذا الاعتقاد مجازاً للقصص في كثير من أسسه، بعد له ما يؤمنه في الواقع. ذلك أن مستوى متوسط الدخل في الولايات المتحدة لم يرتفع منذ عشرينات القرن<sup>183</sup>. كما أن هناك البيض من الطبقة الدخل ومتوسطة قد أصبحت بمختلف الأعمار من الاجتماعية التي كانت الأقليات تعاني منها، ومن أبرزهم النساء وذوات الميول والكلحول وطبقة الأمهات المبرجوات. وذلك شرايع تعتبر أن الحروب الديمقراطية، الذي يعتبر من طرق أن يكون المندفع عنها قد فطر في حلقه بسبب تعذيب قائم بين هذه الطبقة ذات اليهود المبرجوي من جهة، والأقليات العرقية والثقافية التي تستعمل مساهمة تلك البيض من جهة أخرى.

181: Francis Fukuyama "The Future of History: Can Global Democracy Survive in the Middle-Class?" Foreign Affairs, vol. 86, no. 1 (2006), p. 13.

182: هذا بدوره لصحة مساهمة من عهد هذه الفترة، وحصلت أن الشعوب ليست من عصر الأصحة جيد وأصحة بغيره في صيف وإكلية للأصحة جيد هذه الأمور في كثير

Edward Morgan, *Imagining the People: The Story of Popular Imagination in England and America* (New York: W. W. Norton, 1986), p. 149.

183: حول هذا الأمر، انظر: الأبحاث في الولايات المتحدة غير أن الأمر من التوسع الاقتصادي، ليعرف بوجه غير من البصيرة السياسية إلى إمكانية العالمية بوجوه الديمقراطية. إجابة عن هذا السؤال، حادثة مساهمة عامه المبرجوي الكوب. منظر الوطني ككلمة المبرجوي والآباء 2002، من 14-17.

إن المثال الأمريكي يعبر عن تطور العلاقة من التمدد السوسيو-اقتصادي والحد العربي للسياسة في الديمقراطيات. فطالما أقر الانتماء الطغياني (تور) حوزة) في إحصاءه لبعض على مستوى الخطاب السياسي في الديمقراطيات. وقد كانت تبرزت البسرة مقلدة للشرعية تعطلها المصوم الشعب، وخاصة أطقامه كالكافة وباطلي. لم يكن يرى أي خصاصة في دفع تعلمات منعصمة لشعبه بالمعنى الاقتصادي للكلمة. فالبسرة، حسب هذا التصور، لغة مبنية يذاع عن مصالحها الجبر، على اعتبار أن الانتماء إليها رغبى بالترجمة الاقتصادية وخراف المادي والتفكير السياسي. أي أن معنى الالتزام السياسي يتكمن في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، وذلك توسيع مجال مسؤوليات الدولة من خلال المطالبة بتقليد آليات السوق، أو تعرض العلاقة في توزيع الثروة، أو حتى بالدعوة إلى إسقاط الرأسمالية.

والكنى هذه التيارات وحدث نفسها صحبة نجاحاتها التي توارثت عند الحسبيات. عند أرطقت القول تحت عبء مسؤولياتها المتعددة. ثم إن كثرة الاستخدام الأيديولوجي للتصوير الطغياني، خاصة في ظل التحليل متنازلة لعلاقات الإنتاج، قد أخلد مجهود الصراع الطغياني كل قيمة واقعية. كما أصبحت انتشار طمرجانية والحاجة الاستهلاكية كثيرا من الروابط الطغيانية. ومع هذا المجال أدم صاصر أخرى اكتسبت أهمية أكثر في تعديد المواقف السياسية<sup>14</sup>

في هذا السياق، عند البسرة دعام المصادرة خاصة مع ظهور تصور جديد لصحة يقوم أساسا على الهيمنة الثقافية من خلال الإعلام والمؤسسات التعليمية ومراكز الدراسات وغيرها. أي أن نمالي لطعامات واسعة لدى التوازي العام مستطرمي لإنتاج الأفكار المهيمنة لم يعد رغبى بالواقع المعاصر، بل صار أصبح امكانا لسلطومة كفاية مقلدة بدلوها الفلسفة والأخلاقية<sup>15</sup>

1441: عرب، صناديق المصنف، شعر، صناديق المصنف، والإسلامية، والمصنف، ص 144  
موسم، ص 144، في المصنف، ص 144، في المصنف، ص 144، في المصنف، ص 144

1442: حول المصنف، ص 144، في المصنف، ص 144، في المصنف، ص 144، في المصنف، ص 144  
Meyer, Michael, "Drawing a Line in the Sand: The Conservative Fallacy of the 'Islamic Revolution'", *Foreign Affairs* (January 1990/1991)

منطلقاً من الانتماء إلى الحقبة الحديثة من التصوُّف الطبقي إلى المرجعية الشعبية، شهدت المجتمعات الديمقراطية تغييرات عميقة، برز فيها ماخصرناه انحرافاً أيديولوجياً عريضاً إذ إنها قد عكست المصروف والإحباط بقدر ما قلصته، كما يقول مناصروها من القويرو على عرصات الأفراس. فقد أهدت انطوار التطلعات الهويوية للأفراد وطحنها، بل إنها أرغمت مبدأ التوعية المشروجة في مختلف المخطوبات الاجتماعية، مختلف مستعبدتي، كما خلقت مصغرين وهم مشقوقون في كل الأندماجات الطبقية والقفوية والهويوية

هكذا يكون إصعاف القاعدة الموسيولوجية للشاية الجبري واليسار كد زمني مع انحرور أسسها الفكرية والأيديولوجية، والاصطاح إلى مصطور اليسار لاوتلي اقتصاد السوق والقيمة الاقتصادية، وحد البعير لمصطاح طسه معجزاً على نسي القيمة الثقافية ومثال ذلك أن الحرب لمصطاح في برهانيا هو شيء عتدل قوانين ذرواح لفتح باب أمام المتطيين. وقد رأى مصطاح هذه القولة الثقافية أن سرحا يكمن في سيطرة الفكر فكري مهيم على وسائل السلطة الذمعة تعليل وثقافة وإعلاماً ورغم أن القيمة الاجتماعية والفرسية بهذه الحقبة نكلى دعية مصطاح رأس المال، من اصطلاحها بمرور حواري في صياغة الزاوي الدام بمجملها، في طر الكليو، مسؤولاً أخلاقياً عن إصعاف الجبر أصيلة أصبحت متهمه بالرجعية أي أنها قد أرغمت تكلفاً خديفاً من طهوية الثقافية جعلها تمثل الحقبة الفعلية التي نسي مطاوعتها

## خلاصات عامة

لقد كانت الطبقة الوسطى موسيولوجياً الدعامة التاريخية لأجرب الديمقراطية. صياغة المخطوبة الاقتصادية الرأسمالية قد خلقت من انحاور مطلب المساواة الاقتصادية المطلقة إلى الانكفاء بإمكانية المساوي في الحرية الاجتماعية المساعدة. وانحور الاستغناء الرامضة للفتات الشعبية من الامتداد العتدي للطبقة الوسطى مؤشراً على وجود حد أقصى من التوارد بين مصتعب الأفراس المشككة لمعدلة الديمقراطية السرائلة في الشان المتصور.



ولكن مقومات هذه المعادلة تشكو اليوم اضطرابات عميقة لم يصل على الأرجح حد إلى أقصى درجاته. إذ يتمتع رأس المال العالمي، مقارنة مع باقي الشرائع، بأسبقية حائلة في القدرة على استغلال منكبات العولمة. وهو سيزاحل الثروات الذي أصبح يحكم العلاقة، لا بين رؤوس الأموال المتكثرة وبني القوت الاقتصادية، بل أيضًا سها بين الدول إذ تعرض للعولمة ويستجيب الأسواق معدلة صعبة تعطل الدول إلى استنزاف قوى الاستثمار. علاوة على ذلك قد يجرى سلامة اقتصادها للخطر وهي الطفل، يعني تحرر رأس المال العالمي من الضغوط تراجع إمكانيات إعادة توزيع الثروة بما يعثر الانسجام المطرد المتوارف الاقتصادية في أغلب البلدان الديمقراطية.

لا يلعب الأمر عند هذا الحد. إذ إن التدرج الكبير الذي يميز الطبقات الواسعة يجعلها صعبة التأثير في اتجاه الأحداث. ومن ذلك صعوبة التواصل بين المستفيدين من العولمة والمتضررين منها. ولا يبدو أن هناك أية جدوى لعودة إلى الاصطلاح بدور الوسيط بين المتخصصين المعزولين البيروقراطية والمهنيين بالجماعة، ويظهر ذلك من خلال انتشار رفض سياسة والسياسيين، إما سلكًا تراجع الترام المواطن، وإما إيمانًا بالفتنة السياسية لفائدة القوى الشعبية.

هكذا تكون أكثر الديمقراطية قد بدأت بالفعل تعطل توريده. خلافا للعمود الذي قامت عليه سياسات الليبرالية الاقتصادية أو ما يسميه منظومات دولة لواء. لقد كان ذلك العمود، على حداثته، شديد الهشاشة بما جعل الديمقراطية كونه هشاشة على سبيل من طين عتيق شبع بالاحتقار الحديسي إلى أن يمتد إلى الثروات الديمقراطية. لقد كنت سبب الحاج الاقتصادي، يبدو أن العكس هو الأقرب للصواب، خاصة في ظل استقرار حيز سياسي منذ 1945 أي أن التطور الاقتصادي الاشتراكي الذي عرفته الديمقراطيات في مثل هذه معدومة من داني العالم هو الذي سمح بالولادة موقوف الديمقراطية وذلك يحصل الجميع على وضع أفضل بشكل مستمر وموسم. فمستوى الأجور العالي والتغطية الصحية والأرباح المطردة في

سبيل كهده كان من اليسر مستأني تولى الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية الوساطة السياسية للتوفيق بين رأسمال يبحث عن ربح وإنتاجية وإغاثات قليل بالتنظيم العلمي للعمل.

إنها حجة سياسية حتى معها تمثل نهاية التاريخ، بل وجهة لسياسة في حين غياب التشجيع الأيديولوجي والصراعات الداخلية المعقدة وقد أعطى مذهب الاتحاد السوفييتي لهذه الميمنة بعداً ثورياً غير أنه كتاب فرانسيس فوكوياما المشهور بحث حول نهاية التاريخ والفرع الأخير<sup>18</sup> ولكن الأوساط الاقتصادية المحلية قد كشفت هشاشة منظومات قامت على توقعات بين قوى اقتصادية سطحية ومتنافسة حرجاً أو مخاضاً تلك التوقعات كانت مقبولة ما دامت قادرة على إرضاع أغلبية عريضة من الناس. وعن ثم العودة لبطانة الوسطية وحيمة ليمها<sup>19</sup>

ولكن المولحة قد عرفت المعادلة ولا بد من فهمها على أنها نهاية احتكار العرب التطور الاقتصادي أو طريقة أخرى. تناقض العرب وصعود الآخرين ومع تصاعد الصعود ظهرت في الديمقراطية شرائح اجتماعية تسمى أن مصداقها الاجتماعي قد تعطل؛ بل إنه قد بدأ بالمرور فعلاً ذلك أن القدرة المظومتين الاقتصادية والاجتماعية على مزيد الاندماج قد تراخعت في الوقت نفسه الذي انتفض صعد الشرائح الشعبية لتعكس جهاتها العربية والغنية والشرائح حادة امتدت شرقية لتقدم التناقضات. ولم تراجع، طبيعة الحال، انتظارات الجميع وزعائهم وهو ما أصعب معنية الوسط السياسي وقرّر إغراء الأطراف أو من التركيبة السوسيوإقتصادية الجديدة بضع طبقات ولكن لمواءم لا تقارب متوسط امواطنين معوماً كان يمثل الأطراف في المعاصي الغربية بحيث تعقّل الشعبية معقّل الاحتفال بوسايع التطرف ما كان قد فقد من حيلولة

[18]: Francis Fukuyama: The end of history and the last man (New York: Free Press, 1992)

[19]: حول فكرة نهاية التاريخ انظر المذكرتين اللتان: صفت مصداقها إلى حجة من الأستاذ: د. أحمد عيسى بالرد في الإضافة عن سؤال ما الشعبية<sup>20</sup> الصادرة في بيروت - مركز عربي للدراسات والبحوث السياسية، 2010، ص 116

في هذه السياقات الجديدة، تعود ديم الديمقراطية، محقق دراسة من التوليد  
والمحاسبة وهي تسرع من سن الاعتماد في الوسط إذ إنها تزيد من الحضور  
السياسي لجمعية من خلال إشراكها في مختلف الأحزاب القوية مقدرة على  
المطالبة بتعدد المقاعد السياسية في شغل أعراس ميعرة أو قدمت مستهدفة  
وكالمقاييس، لا تعظم هذه الطوائف عامة ولا مؤسسية بل يخصص المثلث  
الخطية التي أضاف إلى دورها ولكنها تعتمد بعد أن تخطر وقد عثرت بالفعل  
أعراس اليسار التي طغمت أكثرها كل أمل في إقامة صياغة وجميع قبلة للديمقراطية  
وأهم تحث هذا المصالح السياسي، العزق ماحولة في كل حدث سياسي ومجتمعي  
حتى أن بعضهم قد انتهى إلى التوجه إلى أقصى اليمين حيث التطرف والإكراه

## خاتمة

### ١ - الديمقراطية والحاجة إلى تعليق التشك

لا شك أن الفكر مطروحات الحكم الديمقراطي إيجابيات وسلبات. ولا شك أن الفكر سيظل قدرات متفاوتة على كسب الإيجابيات ودرء السلبات. لكن، لا يمنع هذا من استخلاص بعض الدروس، ولا على من إمكانية التعميم إذ إن سلبات الأنظمة السياسية مختلفة ومتعددة ومتكاثرة الأنظمة الاتحادية المتعددة متفاوتة في حجمها وهي أرحا. أي أن المستوى فيها غير متسوية. وتكتفي المحكمة بمعرفتها من أجل اختيار النماذج ولا يؤدى النهوض بتعاليمها إلا لأغراض أعتقاد.

والتي حوت كافة العلوم السياسية على التقييم من خلال معيار تحقق تعليق إرادة الشعب من جهة، والحفاظ على سيادة السلطة من جهة أخرى. ومن ما تقدم يست أن معيار التقييم يتعين أن يراعى، أولاً، التشجيع على سياسة الترميمية وتوفير إمكانية مشاركة أصحاب السلطة وفق أسس مضمونة، وثانياً، منع تهميش السلطة ومخاطب الهوية.

فمن هذا الأساس تكوّن الملاحظة الأساسية أن الديمقراطية تجمع علوم لمن اعتبارها المحطة باسم الديمقراطية. صحيح أن السبب التبعي التي كانت هي السبق قد أدت إلى تولد الديمقراطيات قد انقضت. ولكن هل كان من المحكمة تبرع سبق ملاحظتها بالتصريح نحو شكلاية إعرافية لا تدعم الفصل المصداقي من أصل التوصل لسلطة، ولا تعبر على الممارسة وفق ضوابط، ولا تسمح

ممارسة السلطة فعلاً، ولا يمكن من إقصاء استعمالها بوصف هي حالة المثالي؟ إذا كانت كل مطوعات الحكم، باعتبارها مجرداً إيديولوجياً، كترخص بالضرورة حيوتها، فهل كان من الضروري، بربط القيم الديمقراطية في سرانج تحت الأعراب، وشخصية السلطة وترحيل السياسة كلها استبدت إلى العصر العصري في إطاره الطبيعي الذي نشأ الأعراب؟ هل كان من الإنصاف لو الواقعية التركيز على تمثيل الناس وإرادة الشعب (المصدر) هذه في حد ذاتها، مع تعامل محوري السياسة ومبدأ خدمة المصالح العام؟

ولكن كيف حدث ذلك؟ لماذا وقعت الديمقراطية، على الطريقة منها والخرقة، في هذه المصاحف؟ هناك مستويان للجواب: أولهما أيديولوجي، وثانيهما سيوي. ولا مجال للفصل بينهما في الواقع إذ يعني كل منهما الآخر.

أما أيديولوجياً، فإن الديمقراطية تشهد اليوم نتائج انعكسية لهيمنة الديمقراطية كقيمة يترخص لها تعويض كل الأيديولوجيات باعتبارها مثلاً للحبر، بمعنى الحرية والعدالة والمساواة وكل المبادئ الإنسانية ذات المشروعية. لهم ذلك لا بد من الانتباه إلى أن الأيديولوجيات التي تعد بالحبر، إما قد أيضاً بالسعادة، وهي عادة ما تدخل هذا النوع، إما البنية أخرى في حيلة الغير، أو لمحقق شروطها، في حالة النظم القديمة على الإطلاق التاريخي. كالمركسية مثلاً، مشكلة الديمقراطية أنها لا تستطيع أن تدقق ذلك. وهذا قد وجد السعادة بعدها وقد سالت أسئلة ويشمل في حصة المجتمع من جنون باقي الأنظمة<sup>17</sup>.

يكون هذا النوع مثلاً في وجود نظام غير ديمقراطي. ذلك أن الأنظمة الأخرى، حين تكون قائمة، تعطي أسئلة حقة على ما تعويده من سلطات ولكن عموماً يفتت سلطاتها أي أن الديمقراطية حين تقول إنها لحسن من حقوق الأنظمة الأخرى، فإنها تكون ألسنة بالآب الذي يهدد أبه بالحبس. قد يحذره مرة أو مرتين، يحذرون ما دام تعاملهم للمواك يحولهم على الحرف.

[17] Elinor P. Chagnon, *Beliefs and Ideologies: The Struggle for Equal Political Rights and Modern Arab Society*, the American Association of Social Work, University of North Carolina Press, 1983, p. 110.

ولكنهم سرعان ما يتجاوزون تلك الصورة وتلك الحالة، فلا يبقى أمام تلك الأب الغائب إلا أن يعتمد على نفسه في إثارة الحروف، وعلى ما يمتلكه من حية وقوة.

لا نعدم الديمقراطية وسيلة لإثارة شيء من الحروف، ولكنها لا تكفي أن تعبر ذلك معجزة إلا من خلال القانون. وذلك غير قابل إذا كان المقصود هو إضاح الناس مبدأ الديمقراطية القائمة على التعددية من صورتها الأصلية الأخرى. فكيف يمكن الناس أن يحافظوا على تلك السلطة سببية لا يعرفونها حق اليقين؟

أمام هذا التحدي، كان من الضروري أن تطور الديمقراطية معطى الوعود المرحية. وقد جاءت على ثلاث مراحل. جاءت أولاً على المستوى في القيمة السياسية. وذلك أكثر ما وجدت به، أو وصلت إليه هذه تعميم حق التصويت، ومن مبدأ حق صوت واحد لكل شخص واحد. أما المرحلة الثانية، فقد وجدت بالرغبة للشمول، ولكنها سرعان ما تراخيت، حيث لصالح مبدأ التكاثر في الفرص، أما المرحلة الثالثة، فكانت على أقل إضاح الجميع. وحتى أصبحت بعد ذلك يعرف هذا مبدأ من تفاصيله المتعددة إلى الدعوة لتكثيف التعبير على مختلف أسس الهوية.

ليس من العسير فهم حدود هذه الوعود المرحية. ولا أحد منها يلزم ذاته على المقصود أمام النقد والمساءلة على أسس ديمقراطية محض. فما معنى اختصار المصداقية في القيمة السياسية في تعميم حق التصويت؟ هل يستوي العنصر والتأثير في التأثير السياسي؟ هل يعدل من لا يملك إلا صوته الانتخابي، من يحكم في الإعلام والصحافة مثلاً؟ ثم ما المقصود بالرغبة؟ هل يمكن تنظيمه في ظل الظروف الاجتماعية؟ وهل تكفي المصداقية في الفرص، هي فرص وجودها ونوفر إمكانية قياسها، من أجل الأقارب من المصداقية؟ وأخيرًا، ما المقصود بالإضاح؟ وإلى تنهي الجاذبة إلى مقارعة التعبير؟ أليس التعبير مطلب الكثيرين؟ وهل يمكن التوفيق بين التعبير الإيجابي والتكاثر في الفرص؟

لنحتاج الديمقراطية، كمبرها من العناكب، إلى تعليق الشك، أو طريقة أخرى لكي نستقر الديمقراطية لا بد من تجنب طرح هذه الأسئلة ضد الإمكان لا نحن طفا في التفكير فيها. ولكن إذا كان المقصود بإثبات أن الديمقراطية لا هي موجودات الموحدة، فذلك أمر يسير، على دقة الديمقراطية غير حسي.

إن تعليق الشك ممكن غير تكون الديمقراطية كأداة هي تحقيق ما يكفي من النمو الاقتصادي وما يجري من العدالة القانونية كي تشعر كي العدم أن يومها غير من أسعد وأن عددا غير من يومها. ولعل أكثر الأسئلة إبعاد اليوم هو: كيف يمكن أن تستمر الديمقراطية وأن تحقق العدالة من دون نمو؟ وحتى إذا توفر النمو، فإن إمكانيةه وأثاره تراجع بغير تحفظ. ومثال ذلك أن من لا يمتلك سيارة يشعر بفارق كبير في حياته اليومية حين حصوله على أول سيارة. ولكنه سرعان ما يسي ذلك التطور إذ يتعود بوجود السيارة في حياته، حتى لا يكاد يمتلئها من يومها. ولكنه يدرك أن وجودها لا يحل ما تطرح له نفسه من تغير اجتماعي. فإذا هو لا يرى إلا السيارات وهي تحرق سيارته من حيث المجرى، والتكلفة والإهدار وتلحق السمعة الاجتماعية. أي أنه يسي التهمه ويذكر باقي.

هذا بالتعبير ما يحصل مع مواطني الديمقراطيات إذ يؤدي استقراتها إلى تراجع الوعي بأهمية ما توفره. وهو ما يفسر التركيز على الديمقراطية ونظم على رفض تعليق الشك، ومقالة بالثبات الديمقراطية لتصلها بطريقة أخرى. كل نظام هو اليوم منهم بالسلطوية حتى يشت الديمقراطية. وكله، أنها هي مستوى، ولتفت معايير إنشائها إلى مستويات أخرى.

نحن هنا نزيد حيلة مبرجة لا تنهي. العديد هو من يدور أن يثبت أن ممارسة السلطة ليس فيها سطورية. ولا تعب الاستجابة عند بعض الميكن أو السياسي. إذ يتصور المصطفى استجابة سطورية، إذ من المعلوم أن إنشاء القياد مستحيل تحريك الجميع يعلم أن القول غير موجود. ولكن لا أحد يعرف لإنشاء ذلك سبباً أي أن إنشاء القياد لا يمكن أن يكون إلا قائم على القوة. والقاعدة قوية تعليق الشك، ضعيفة بالثبات. وأن كان الشك حطب.





والتي دراسة ذلك وفهم تحركاتها وما قد تؤدي إليه محاولات نصب بعضها من شلح عسكرية، عسكرية، ومسلحة، فضلاً عن أن الشعب لدى الجمهور ضعيف لأنه يتعامل مع الظاهر، السياسية وحول متعلق الخدمة لا على أساس المصالح. ولا يتقبل الأمور أن تكون شلح هذه الخدمة بالتحديد غير ناعمة. فهي محكومة بالمعصر الشري. وهو ما يريدنا ضعيفة، مما يريد في ترحيل كفة المصالح الأملوي غير العديد في أحسن الأحوال والمعصر في أكثرها.

## 2 - المبنى الاجتماعي: النمو الديمقراطي وحل المشكلات الديمقراطية

كانت هذه هي المصالح الأملوي التي تدفع نحو الديمقراطية هذه من بعد شيوي التي يريدنا أفراد بطور ما تريد شيئاً؟ يمكن التنبؤ في وضع كساد. تعرف الديمقراطية اليوم تراصف لخدمة الوسط والضعف (أو « الشعبية للأفراد. وهو ما يجعل السياسة فيها نافذة لتوجيه الفديس من وراءها للتيار الأساسية.

إن هذا التطور الشيوي خارج في حقيقة الأمر عن لوحة السياسيين فهو من المعاديات، علم يتجر تحت تأثير التكنولوجيا. هو علم يثبت فيه السياسة محبة، في حين أصبح الاقتصاد عالمياً بما يعني أن كل الدول الديمقراطية قد طردت حراً كبيراً من قدرتها على العمل الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى الذاتي، داخل مجالها المعرفي. أصبح أن الدول الأضعف والأصغر أكثر تميزاً بهذا التطور. ولكن الدول الأكثر ليست بمعزل عنه أيضاً.

يمثل العلم والسياسة وتكلفتها وإنتاجية أثر الزخانات، إلى أن العولمة والتكنولوجيا الحديثة قد أصبحت لهذه الطبقة الاجتماعية التي تأس خلال النصف الذي من القرن الماضي بين رؤوس الأموال ومجتمعات من خلال فهم الطبقة الوسطى، معصر الدول بين السياسات والسياسيين في وسط المشهد ومن ذلك انتشار مبدأ العروبة في سوق العمل الذي يشعر الأفراد بههم قد حرموا من جزء من المكاسب التي تعقب في اعتقادهم أنها أصبحت من الميادين. ولم ترد أزمة 2008 شعور العصر إلا شلحاً بعد سنوات من «

الأكراد، وذكورة داخل التفتت جانب القصدية لتعدد الملائم مضمراتهم، من  
ومستلهمهم، وهي حين التطوروا المساعدة في وقت الحداثة، إنه بالذات تخرج  
لجدة البروك التي يختبرون أنها صبيب بأنفسهم.

لقد نظم انتشار النص من إصطاط الناس تعدد السياسة، كما تسبب في تحلية  
لطرف المشهد السياسي على حساب الوسط، فكانت النتيجة إصطاف الأحرار  
من أصحابه الأكثر شخذاً، بما هذه الطريق العودة قوى القصص اليقين والقرى  
القصي الراسخ كذلك تغطي بالمشروعية لسياسة توحده بالعقل، والسياسيين  
بأنهم من المشتغل في أحسن الأحوال، وبالمجيلة في أسوأها، ومن ثم بالاعتقاد  
بحرورة إعادة التكلية باسم الديمقراطية لأصحابه أي الشعب<sup>1</sup>، ولكن  
التحررة العمية ثبت أنه حين لا يقلل سوتاً من المشكل لا بل يزيد، إنه يعود  
المطالة السياسية، بما يفتي بدوره الغير.

تتكس هذه الديمقراطية ما يتر السبق العديد من ظهور شرح في بمختلف  
الديمقراطية يفصل بين المستعدين من العولمة والمتضررين. وقد نسب في  
صدام حقن المعالم بين من يريد الاستثمار قدر الإمكان في لأفاق التنمية  
الجديدة، ومن يرى ضرورة الأنظراء على الذات، هو صدام نفسه بالحق لا أن  
معلمه عميقة وهزينة بأنها الكيانية، وذلك ليسير أساليب<sup>2</sup> أولها أن  
الأحراريين لا يترجمون في الاستعانة من المرحم الجديد، هم فقط مستصوي  
لما يقتضون بهم قد لكتوره من حصار، واليهذه أن المعتصمين لم يستطيعوا  
صياغة فكر سياسي يتغل مع لعتات الانتاج ويقتدر على مقدرة مشاعر النص  
التي نتج من بعض تعطلاته، وهو ما يجعلهم غير قادرين حتى على صسط  
حقوق، من من شأنه إثارة مخاوف مشروعة على المستويات الاقتصادية  
والإحصائية والثقافية وغيرها.

هذا التحيز السوي يتجاوز السياسة، فعلى عكس ما يعتقد الكثيرون  
ليست العولمة في جوهرها قسراً<sup>3</sup> سياسياً، بل إنها إمكانية تكنولوجية، أهم

<sup>1</sup> F. J. Beck, "Iraq: Apathy, 'Total Chaos' as a Pseudo-democratic Democracy: The Failure of Market Liberalism in  
Iraqi Kurdistan", *Journal of Political Science*, vol. 74 (1998), pp. 275-76.

ذلك، إلتفت المثالي الثاني، لتحل تلك التعثر عام 1800، وتريد أن يحدد أهدافهم ضمن شحنت في الفاعل، وأخر في طوكيو، وثالث في المكسيك، ورابع في سيمي، وخامس في برلين. كان هذا مستحيلًا بل إنه خلقه كان صعبًا من الحقن، وبالتالي، لا مجال للاجتماع إلا سفر لا تكدر عليه إلا صفوف الصفوة من أصحاب السلطة في الإمبراطوريات. تحلل الآن أن شحنت آخر يريد تلقيه، ولكن عام 1970 لقد أصبحت العملية ممكنة الآن ولكن بكلفة الاجتماع مبلغ، على أن يغير، آلاف الدولارات. وهو ما يعني أن التغيير عليه هم أقلية صغيرة ولكنها أقلية متفصلة على جانب أصحاب السلطة السياسية، قد انصرفت معيشتهم مدفوعة من أصحاب رؤوس الأموال على تأثير في المسائل العابرة للحدود.

الآن ما يهم هو أن تحدث عن المثالي هذه عام 2020 اليوم يمكنني التحضر أن يجر هذا الاجتماع الافتراضي معًا يعني هذا الكلام أن الحواجز الطبيعية التي كانت تعترضها المجتمعات قد زالت، أو أنها تكاد ولا يمكن فرضها بالسياسة إلا أن تكون قائمة على القوة والعدم الحرية وهو ما يتناقض مع الديمقراطية.

هنا نحن إزاء مشكلة اقتصادية واجتماعية أساسًا ولا يمكن حلها بتغيير الإجراءات الديمقراطية. ولعل الرهان يتناول السياسة وقدرتها على العمل أفضل إذ إن آليات توزيع الثروة والسياسات الاجتماعية التي تستطيع الديمقراطيات من أجل التخليص من أثر الشروع الاجتماعية القديمة لم تعد صالحة حقيقياً في رأيت الصندوق الجديد الذي أصبح اليوم يتصل بين المستثمرين والمستهلكين من اتساع الأفق والميزان ما خلافاً ذلك بالمطلة بالمرء من الديمقراطية داخل الأحزاب والمحاكم المصنفة للوقت وغيرها من الآليات الديمقراطية.

لقد أخذت العولمة والتغيرات التكنولوجية العميقة إلى إعادة مطلة لتحول سياسية. وبما أن الرهان كان يتناول في مجاله وحجمه فترة السياسيين والقرارات المعنى السياسي المهم، فقد أعطى الأنظمة للسياسيين الذين يهتمون كل من

يمتلك السلطة مستقل المسؤولة هي مهمة عامة وشاملة، أي أنها تستهدف كل من يحاول أن يقدم حلولاً، بما أنها لا يمكن أن تكون إلا متنوعة

ذلك ما أعطى المزيد من الشهرة لمطلب الديمقراطية الذي يمثل لإجراءات الديمقراطية ما تنطه الديمقراطية للمصالح السياسية إذ إن هذا المطلب أوجه له قد جاء مستجابة للظهور الحاصل وتوافقاً من إجراءاته وهذا غير صحيح لقد أتى هذا المطلب كحركة فعل سياسية إزاء الظهور بالمرح الحادي نسب فيه الظهور الحاصل، والفرق بين الآخرين شاسع ودليل ذلك أن رداً الفعل لم يأت بالعلاج للمشكل، وإنما اقترح مستقلاً للأغراض على أنه مستقر لغير الأغراض الديمقراطية هي أكثر الديمقراطية أقرب للإصلاح ما هو غير معقول، كالصبر الذي يجهل في حقه جلد لا يحل.

الأكيد أن نستطيع الأكم جزء من العلاج، ولكن شروط، لعل أولها أن لا تنسب وسيلة التمكن في تحقيق المرحم، وخاصة أن لا يكون الرضا السعي أكثر صراحة من المرحم الأصلي، وذلك بالتعدد ما يحفز الديمقراطية التي أصبحت لشكر أهمية حقيقة لمستقبل الديمقراطية

## ٤ - التصاراً للأحزاب قويا وكثيرا ومحدودة العدد

لقد انشرفت خلال السنوات والظهور الأخيرة ظاهرة ليست جديدة، يعثر فيها عموماً تاريخي الأحزاب، ذلك أن المؤسسة الحزبية عليها بالاعتماد أصوات الناس من أجل الوصول إلى السلطة، ومن ثم الاستقلال مواقعها لخدمة مصالحها والمصالح الصليغة الخاصة لها، هي تهم صحيح، ولا مجال لتبنيها مستقلاً، وأما من الأسباب صعب الأحزاب هي الديمقراطية أن يمثلها، ربما لفئة نسب لديهم هي مرتبطة لا ريب بظهور لسلط في عصر ديمقراطي برهمن التمرير ويطبق المساواة كثيراً ما يجدون ضحايا هذه الكهنة فيسعون لمصلحتهم ويشتت نهائهم، ومن لا يحدون إلى ذلك سبيلاً، يكونون قد بدأوا بالفعل رحلة الانحراف إلى عوامة الديمقراطية هي الطريق الوحيد لإثبات حسن نواياهم وعدم رغبهم في تعريض المواطنين من كلهم

ولكن ما سر الحروف من هذه التهمة؟ يكمن الحروف في ما هي الديمقراطية من وجهة ألياندا المعلنة ومخاطبتها والمخاطب لا ريب فيه ولكن لغريب هو أن تكون الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المطالب دائما بأن يكون وجه لخدمة ذلك رغم أنه لا شك أن صوم الديمقراطية أكثر وعاء من كل أنظمة الأخرى لخدماتها<sup>14</sup> وأرد مثال سلطه على ذلك التناقض الصارح الذي وقعت فيه الأنظمة الاشتراكية مع ذاتها في إطار ما يسمى محلاً بالديمقراطية الشعبية<sup>15</sup>

وعلى كل حال، لم يصبح مفهوم الأحزاب في بلاد شعاعات التهمة هو المطلوب الانتاج من طلب السلطة؟ سيقولون كلا، إنهم يعترضون أن الانتاج من طلبها يعني العودة إلى احتكارها واستكارتها منطلق الديمقراطية أكثر من أي نظرية أخرى.

إن من الصعب أن المثمنين ومنهمهم لا يدرون لغات هذه الأعراف ضرورة طلب السلطة به اعتراف بأنه كل العناصر الأخرى المتضمنة في التهمة هذا كان طلب السلطة محتقاراً وطلبها من الأحزاب هو المرفوض تحصيلاً، فمن هو الذي يطلبها؟ ذلك مرتبط العرس الذي لا يشك فيه التكرير في بقع من داخل باقي العناصر، من قبل ضرورة أن لا يكون طلب السلطة غاية في حد ذاته، من وسيلة لخدمة المصالح العام أو أن لا تستخدم السلطة لخدمة المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، كلام جميل، لا يختلف فيه أحد، ولكن ما فائدته؟ لماذا يتهم من اليس أن الأحزاب أقوى قدرة على تجنب هذه المترقات من غيرها؟

لأنتم عليه هذا الاعتقاد يحتاج إلى النظر إلى الاختلالات الأخرى المتبعة. ذلك أن معزاة الأحزاب بضرورة طلب السلطة في الديمقراطية كسراً

14 حتى أن بعض تلك نظرية الديمقراطية يترتب بالتدريج التيموري ما بين الحرية والمساواة مع يعني استحقاق إقرار مفهوم في ديمقراطية، رابطة، وما يفتك حدود تقدم الديمقراطية البرية نظر على جيل المثال

15 *Democracy and the Question of Power: A Critique*, vol. 2, pp. 200-201.

16 عبد المنعم جديس، الديمقراطية وفكرة الدولة العصرية، مؤسسة مصر للنشر، 1994، ص 104، 105

لاحتكرها الطبيعي، يصبح الثابت أمام شرعية طلبها، وتتم عند الاحتيازة السلطة السليطة، ما الفعل؟ إذا كانت الأحكام ليست أفضل الاحتمالات فيلزم من مجموعها التناقض وهم في العادة لا يفعلون، إذ يتوقعون عند مساوئ عامة، يؤدي تطبيقها إلى حيلتها، كما يحصل مع كل المصادق، هم لا يفعلون التناقض لأن سلطة معروف، وهم في الحقيقة ثلاثة، فإذا لم يطلب السلطة الأشخاص أو مجموعات الضغط أو الجميع

قد يقال إن المصادرة تعرض أو يطلبها الجميع ولكن هذا الكلام مبدأ عام، يصبح بمجرد محاولة تطبيقه، إذ لا يحظى الجميع، في أي ميدان واقعي، بوسائل متكافئة لطلب السلطة، كما لا يملك الناس وحدات متساوية في الحصول على مواردها، وحتى لو تحقق هذا وذلك، والى بالتعلق، فإن السلطة عصبية على أن تكون مطلب الجميع، صيغتها يقوم على ما يحرف عند علماء الاقتصاد الاحتكر الطبيعي، ويعتبر فيه الناس، كما ذكرنا في بداية الفصول الأولى، بصورة تلك السببة التي تحتاج إلى ذلك واحد في ينسب لها أصل الحق، فإن تعددت قبائلها، فلا أصل، وهي مشكلة الديمقراطية التي لا بد لها أن تحدد على شيء من احتكار السلطة مع فتح الباب لإمكانية تعدد حاليها، وإذا فلا بد أن يكون عددهم محدوداً في ينسب الجسم منهم دون إصرار بها أو قصد، على إمكاناتها.

هذه الجميع تكفي لبيان نهضة الفكرة الخفية بأن يكون الجميع طبعاً متكافئاً لسلطة، هناك مصالح التوافق بغير مخالفة للمساوئ التي قامت عليها الديمقراطية، فاعتادها طلقاً في الحكم، مما يفي بعد دلتها لدى الجمعية السلطة، وهيئة مجموعات الضغط.

ولعل مجموعات الضغط تكسر عن الأحكام بأنها لا تؤدي عسكرة أنها ترمح في التوصل إلى التماسك، ولكن هذا لا يعني أنها لا تسعى لاستئثار السلطة بحيث لو تنهها حيث ترى مصالحها، ولا يجب أن المصادرين هي الديمقراطية أو المطالبين بدمقرطتها فربما لهذه المعضلة، هي لعمري أن مجموعات الضغط تحوي كل مساوئ الأحكام ويريد عليها، من فود أن توارث تلك المساوئ تأتي مراداً تسحق الفكر، إذ لحرارتها بوضوح إرجاء فرض

مصالحها وما تملكه من وسائل في سبيل هذه العاية، ولا تنافس هذه الرعايا مع الديمقراطية من حيث المبدأ، فمن طبيعة الديمقراطية أن تحقق المصالح الأيحابي من السلطة ومجموعات الضغط، وما لها تكثر محل الناس في التنظيم المصالح من أصل الدفاع عن مصالحهم أو تهمهم ولكن هذا المصالح له الكفاءة وهذا من الضروري أن لا ياتي الاستجابة لبعض المصالح الضيقة على حساب مصالح الكل ليعود أن أصحابها يشعرون إلى الأهمية الخاصة

طريقة أخرى، يؤدي استغلال بعض المصالح الضيقة لقدرات استثنائية في فرض اختياراتها إلى مطروحة لا تغير عن عدوم الشعب أو متوسط الناس، من ثم أهمية الأحرار الكبرى والقوية إذ إنها تكون في حقلها تتم عد من خصائص وبالتالي ليس من مصالحها أن تكون رغبة المصالح الضيقة، ثم إن رغبها في الاستمرار على الأمد الطويل يحصلها أقل أو نهدي للأمد القصير.<sup>14</sup>

هذا لا يعني أن هذه الأحرار لا تكثر مجموعات الضغط، فهي تكثر، من إنها قد تكثر إلى درجة تجعلها أصلاً سلبية هذه المجموعات المقصود هنا أن الأحرار يكونوا قويا والبرء، توفر شروطاً لجميع الديمقراطية وإن لم توفر في هذه الشروط، تهمس مجموعات الضغط وهي ذلك لتهدد الشخصية السبقة التي قد تنكس في بطر الناس الأمل الأسير لتجاوز مهمة هذه المجموعات ولكنه أمل من دون أي ضمانات.<sup>15</sup>

ليس ثمة ضمانات مطلقة في الديمقراطية ولكن ثمة ضمانات أفضل من أخرى وأقوم ولكن كانت شخصية السلطة الأقل قدرة على تقسيم هذه الضمانات باعتبار أن لهاها شخص مصالح السلطة ورجائه ورجائه ومصالحه

141. تكم - صناعة الديمقراطية: صناعة من يصنع كل شيء سياسي، بتكليف، صبح، الأمر  
Hague Equilibrium: On the Role of the "Big" in the Organization of Parties and Parliament. Princeton University Press, 2006, pp. 262-263

142. حول أهمية من السبيل الأثري، أنظر  
Kagge M. Przeworski, "Problems of Justice" in J. M. Przeworski, J. M. Przeworski, eds., "Theories of Africa: Progress and Future's Balance" John Hopkins University Press, 2010, pp. 4-11

بين الأحزاب الصغيرة قد لا تقلل صوتا في موعدها إلى تزايد مصير الضالعين العام لمن يمتلكون وسائل فرغى إزاحتهم.

ليس الأحزاب هي مشكلة الديمقراطية. المشكلة هي كثرة الأحزاب الصغيرة التي لا تملك القدرة على فرض السياسات الإيجابية. المشكلة أيضا أن البعض حين تظهر حركات الأحزاب الصغيرة لا يدعو إلى تكوينها من أجل ما يريد في صميمها. وتلك هي الحلقة المفرغة التي تؤدي إليها الديمقراطية ودعوتها. فسوى مقدار عملهم ما بين منحازات الأحزاب الصغيرة تعددتها ومنحازات المنظومات الحزبية عمومتها.

بحيث لتجميع التهام الأحزاب ولتحليلها المسؤولية عن مساوئ السبق الحتمي وما تستتبعه من شعور بالمرء فعلا عن أن الالتزام السياسي هو من حرية التعبير المتصورة الديمقراطية. وقد هذه التهم لتحديد كثيرا ما تضرع عن الواقع المطلوب فقط هو أن يهيئ الجميع ضرورة الأحزاب، وبخاصة الديمقراطية التي أن تكون الأحزاب فيها قوية وكثيرة ومتعددة في الهدف على أن لا يكون عددهم طويلا لحد أن يفتقر من التبرير والمشاركة في إصعاف الأحزاب. فزعم كل هذه الشروط بل إنها قد تعهد الطريق أمام الديمقراطية الحزبية التي قد تأتي من طريقين مختلفين طريق الهيمنة أو طريق التعددية.

أما الهيمنة فإنها تتحقق إما استطاع حزب ما أن يحتفظ على وحدته إلى «موجة التفتت» وعلى قوته رغم محاولات الإصطاف. هذا الشرط محتمل في ولكن وجوده يفتح الحزب المعني فرصة لتحويل ميراثه التعددية إلى موجة متعلقة أو نظيره أوضح في ظل ضعف الأحزاب ونشيطه، يكفي وجود حزب قوي وموحد سببا لتعدد الطريق أمام الديمقراطية الحزبية. ولذا فإن من مصلحة الأحزاب الصغيرة والتعددية أن تعمل على أن تكون المنظومة السياسية والاشتمالية مهيمنة على الانحياز والانحياز فهي تحتاج أكثر من غيرها ولكن إغراء الأمد القصير يدفعها إلى تعجيل العكس على أمل أن تؤدي المنظومة إلى المساواة بإصعاف الجميع. وبين يكون حركتها تعهد من العزوي لأن تعدد أحزاب الآخرين.



أما الشخصية، فإنها تؤدي إلى السجّة نفسها بسبب حاجتنا التامة لمأساة ذلك ورغم أن هذه بعض السياسيين تشملهم بالاستقلالية عن الأحزاب، فإن ممارسة السلطة تكثف لهم سرعة حدوث التعارضات، فترتبه لوصول أيديهم لمعظم معطرين إلى إنشاء أحزاب يرون فيها امتداداً لأشخاصهم، وإذا هم يجهلون إلى استخدامها كوسيلة لهم من إرادة فردية في لعبة خيالية.

#### 4 - لكنّ الثانية أحسن

إن أثر الأخطاء الاتحادية في تحديد المشهد السياسي هيكلي، ولذا، فإن تفصيل واحد على آخر مرابط أثناء تعريف كل عنصر سياسي لهذه المنظومة الذي يحركه. ونحن فاصح تفرقة على أن الأحزاب المصرية تعطي مدّة اعتماد النسبة<sup>41</sup>، في حين تفضل الأحزاب الكبرى مبدأ الأهلية. مشكلة هذا التصميم أن شكله يعني مصور، ولذا، ربما كان من الأفضل صياغة طريقة تكثف ما يترجمه من قيم الديمقراطية والحيادية التي تفضل في الثانية كالمفاجئ الأحزاب المصرية من قيمة التمثيل البرابي، في حين انتصر الأحزاب الكبرى لبدأ الديمقراطية السياسية.

إن الصياغة الثانية تعبر عن الديمقراطية الأولى بأنها لا تخدم الأحزاب المصرية في نوب المحتكر للسلطة من قيم الديمقراطية، فلا فصل في الديمقراطية للتشجيع البرابي على المنافسة. ولعل الديمقراطية الأولى، رغم أن الأخطاء الانتخابية النسبة قد تدو في فوعة الأولى أقرب للديمقراطية لأنها أقرب للتنافس في التمثيل السياسي. وهذا غير صحيح، إذ عدالة الأخطاء النسبة تكاف حد التمثيل البرابي، أي لها لا تفعل التمثيل الديمقراطي. ذلك أنها تعطي الأحزاب المصرية التي تحتاجها الأحزاب الكبرى لتشكيل

(41) من الأخطاء على ذلك في التعداد إيطالي

Robert Sussman, 'The 1996 Parties and the Changing Framework of German Electoral Competition', in Christian Andersen & Carsten Elster (eds.), *History and Change in German Politics: New Perspectives*, (Köln: Campus, in *Contemporary European Politics* 1998), pp. 161-172.

الحكومات أكثر: يتجاوز حجمها، وإلى العدالة إذا كان على الحرب المنتصر من الاستعدادات المعهدة أنه انتصر، أن يستغل الفوز قوى تضرر أو مسؤولية الحكم لا تقع على عاتقها<sup>١٢١</sup>.

في هذا المستوى تظهر التفرات المعية للأطعمة الانحصارية السبيلة إلى إنها تعيد لمسؤولية، بحيث لا يملك الداحب أن يختار أو أن يوافق فهو قبل الاستحيات لا يعلم الاحتمالات الممكنة، وبعد القضاء، العهد السبيلة لا يعرف من المسؤول عن ما؟ تلك عناصر تقدم القوى الأكثر نظراً، إلى إنها لا تعيد أي محقق للاعتدال على العكس تماماً، فكل القوى المتعاضدة وعية بفرصتها، لا تملك إلا إرضاءها، ولو كان على حساب مصالح قواي أو أقوم أو أوسع أو أصغر<sup>١٢٢</sup>.

عنى هذا الأساس لدور المتعاضدة واصحة إذا كانت المتعاضدة قبلت فهي ليست مطلقة، بل عينية، وتؤدي المتعاضدة في طلبها والحث عليها إلى إحسانها ويمكن المتعاضدة بالقول، إلى أحسن مستوياتها الديمقراطية وأكثرها تعقيداً لتتوارى بين عدائي المتعاضدة والعدالة في التمثيل بتوفر في ثنائية طوعية، هي هذه المعية، تكون السبيلة مسؤولة إلى عابثي الحكم ووسيلتها إخراج أكبر عدد ممكن من الداحيين، بما يدفع نحو الوسط.

لا بد من أن لا ننسى أن الأعراف الكثيرة ليست إلا مجموعة من المتعاضدات بين تيارات مختلفة، وهذا المعنى، تكون المتعاضدات سبيلة للاستحيات معضدة لئلا تعيد، لا حقيقة عنها وعن منطقة ما، كما تعيد، معر حاتها<sup>١٢٣</sup>، ثم إن فهم الأعراف على أنها، تعيدت كمتعاضدة برفع الحرج المتعلق بهذا التطور السبيلي، إلى

[١٢١] ألكس. تور في الاستعدادات أصبح معنى الإحصاءات، لم يخل من هذا تعريف المتعاضد السبيلي.  
 Ben F. Hagopian, Teresa Pridemore & Karen Bryman Jensen, "The 2003 Cash and Marsh Voluntary Elections, Red Cards to the 'Warrior'?", *Asia European Journal*, vol. 10, no. 2, 2011, pp. 190-202.  
 [١٢٢] François Duché, *Warrior and Peace Systems: A Framework of Analysis* (Cambridge University Press, 1988), p. 104.  
 [١٢٣] John D. Haines & G. B. Haines, "Vanguardism between Frontiers and Policy-makers in the Nations of Liberal Democracy", *World Politics*, vol. 46, 1996, pp. 291-326.

التعددية مبررة من داخل الثقافة بما يضمن الانتماء من الثقافة في المجتمع.  
وبذلك كان لا يحلها على إختلافها

في العظمى، تمثل التعددية الداخلية تحدياً للأحزاب التي يمكن أن تكون  
كبيرة دون أن تكون قوية. وهو ما يتيح ثروة سرعان ما تدفع لاستغلالها  
مجموعة الضعيف المنظمة. ولذا، فإن كل القضايا التي تواجه إلى ذلح  
المسألة العربية الداخلية بصورة بالديمقراطية واستمرارية إذ تشجع أسوأ  
في العمل العربي، وتحت من أحسن ما فيه. ومن أروها الانتصارات الأولية في  
الدوائر ذات مشروع الواحد، أو فتح القوائم الانتخابية لثريه من قبل المحس  
في حال وجود أكثر من مرشح.

إن اعتماد مثل هذه الآليات بعد الثريد من الديمقراطية تكون تعجيب  
العملية كانت العكس. فهي تشجع على الفساد لأنها تجعل طلب المحس  
لحزب إلى مجموعة طوعية منها إلى العمل الجماعي، وفي هذه الحالة، يكون  
المرشح الأقرب إلى الفوز هو ذلك الذي يمتلك بصورة شخصية الثروة التي  
تمكّنه من الحسب. ومن أروها قبل والملاقات الشخصية والفردية على مقبلة  
الامتيازات والمكاسب. وأيس من العرب أن تولي شخصية المنظمة إلى  
تحويل المساهم إلى ما يشبه عائلته حزب. والتميز الأقرب لطبق الديمقراطية  
وأصبح من يصفي بالملاقات السياسية القائمة على الانتماءات العربية. يوث  
الولايات الشخصية والمصالح الأية.

إن الأحزاب هي مركز العملية الديمقراطية في كل الديمقراطيات ولا  
استثناء. ولأن يميز ذلك إلا أن تنهي الديمقراطية نظام حكم يترتب من القيم  
الديمقراطية وإن كان. كغيره من المجتمعات الإنسانية، لا يحلها على إختلافها.  
وعلى هذا الأسس، لا بد لهذبة المسألة السياسية أن تدفع الأحزاب نحو ما  
يخدم الناس. لا يدعو القشت بشكلانية إعرافية لا يسر ولا يعني من خرج  
وهي لوهم من أن تعلق أسط ما تدعيه، بل من أن تحتب الاغلات إلى عكس  
ما تدعيه. ثم لا يلبث بعد ذلك إلا الخطأ الأملوني الذي يلزم السياسيين  
ويجذب مدعيه إلى أقصاء الإنكس ما هو ينبغي من أن المصالح في سي

لحركتهم. وإذا كان إلتزام ما هو مبدئي إضافة للولاء، فالأصل طرح السؤال الثاني: كيف يمكن وضع هذه التعددية وسياسية القرب مصالح السياسيين من مصالح الناس؟

## 5 - دفاعاً عن الانضباط وبعداً التوكالة

إن هذه المسئلة تعرض أن تشغل الأحزاب بوصف التجميع التي تستلزم الانضباط أكبر قدر ممكن منهم مع عدم تعصب الأمد القصير على الأمد الطويل، وأن لا تشغل عن ذلك مصلحة سياسية داخلية لا يورد عليها ولذا لا تدور الأحزاب الديمقراطية بل بالانضباط<sup>1</sup> قد يقدم مثل هذا الكلام على اعتبار أنه يبدو غير ديمقراطي. وذلك معاتب للصواب. فلماذا يفترض أن تكون الديمقراطية شيئاً مطلقاً؟ وإذا كانت كذلك، هل يقل أسماء "ريال مدريد" أو "نادي برشلونة" مثلاً أن يقع اختيار تشكيلة من يلعبون ديمقراطياً؟ على أي حال، إنه كان الجواب أن: لماذا أقول أن بعيد الفريق المصمم هذا الأسلوب، وأن يحفظ فريق على الفريق الذي يتحمل مسؤولية اختياره. فيجوز أن يحدس على أساس ما يتمحور عنها من نتائج وطرق أخرى فليتم المصنوع بشرط الديمقراطية، ولتخرج نحن بالانضباطات. فوالا كانت الأخرى، هو عدم على الآخر من تعاسب. ومن الجس أن يكون الفريق المصنوع وأحسن منه أن يكون المصنوع فريق.

إن الانضباط شرط من شروط العمل الجماعي وهو ليس معادلاً لديمقراطية. هو شرط يلزم على تطبيق مقال لمدنا التوكالة بمعنى الالتزام بالانضباط السبعة من أجل حفظ المصالح العام<sup>2</sup> (إذ إن القيادة الحرة تعصب

[1] J. Christopher Kane, *From Disruption and Disruption: Politics From* (New York: Cambridge University Press, 2009) pp. 107-102.

[2] من أجل هذا يختلف وأقول مبدئياً أو كلاً هو من ضروري أن لا نأخذ من مع الانضباط.

آخر

happi, "Vital Choice in a Pluralistic Democracy: The Failure of Market Liberalism in New Zealand" p. 101.

وعز إيرادات مجلة مدفوعة مسبقاً على وكالة من الأعضاء. وهي تحصل عليها، كما يحصل كل وكيل، أي بعد استقاء شروطها من قبل ومجال لتعمل أليس كذلك يحصل بدون الفرق الرياضية؟ أليس وكذلك باعة من اصحاب الإدارة؟ أليس وكالة الإدارة نفسها باعة من اصحاب المحسن؟ أليس إرماء المحسن، من الأتساع القصير والطويل، هو العدة التي يحصل على أسسها كل طرف؟ أليس من الأفضل إرماء المحسن بحقل العمل لتلجح ممكنة دون الإقدام على ما قد يخل بالصور مستقبل الثاني وبناحية الأمانة؟ أم أن الأولى هو الاستجابة لشروط الأعضاء الأكثر حماسة والأقل حكمة؟ إن كان هذا الاحتمال الأخير النتيجة المرجحة لآليات الديمقراطية لو أنها عملت في الرياضة، قلنا: يريد تطبيقها في السياسة؟ ولماذا يتوقع هذا الديمقراطية أن تلجأ في هذا المجال ستكون أفضل؟ أليس هؤلاء أي الذي نعلم بالسياسة والاقتصاد والعلوم والحلقات الدولية من جماعهم الفكرة بالكرة؟

في الأحرار تجديداً، لا بد من التحدث لأن قيادة الحرب تحصل وكالة مصداقية إذ لا ينبغي أن يحمي دورها في خدمة من انتخبها دورها في خدمة الدولة وعموم الناس، خاصة إذا كانت في الحكم ولذا، لا بد أن تكون مرتبطاً قوياً بين قيادة الصف الأول وبقي العناصر الحربية. بذلك هو الطريق الوحيد للمصداقية بصفتها الداخلي والخارجي.

أما سرحد، فنقوم الوكالة في الديمقراطية على اعتبار الشعب بالمشعب الفرز وحق قواعد مدفوعة مسبقاً. ثم إنه يؤكد الوكالة في الاستجابات التالية في حد الرمي، لو أنه يسميها<sup>1</sup>. والأفضل أن يتبع من سمها مع وكالة أخرى لفرق جديد<sup>2</sup>. ولكن ما يعقل ذلك، بصرف الوكالة والموثوق ومن يجه فكرة سمها الوكالة من الزمان باعتبارهم أفراداً. يرى البعض في هذه الآلية عتق

[1] من أجل توافق مختلف: إيلر

Mattar, Fouad, "Schools of Strategy and Mass Social Movements in the Levant: the Levant Party, 1941-1951," p. 110

[2] 11 Social Democracy, "Political Accountability and Electoral Reform in 'New Democracies' American Quarterly, vol. 48, 1996, pp. 64-91

سحرية لربط مصلحة القائد بالخاص وهو حتى بعد ما لا يملكه كعمه من أهبات الديمقراطية ومن حزنه يعلم أنه لا يؤدي في الحقيقة إلا إلى كسر وحدة الفريق، وفتح الفجوة بين مختلف مستويات القيادة الحزبية، فضلاً عن تضييع المصلحة بين المترشحين، وجعلها لا تخطط. وهو ما يروق كل نفس مثله لو تسبق صديقي.

إذاً واجبنا دور ما نتبع به قيادات الصف الأول من سلطة الجمع من استمر قيادات الصف الثاني لها وقولها بها وإنما لا يمكن حضور فريق ما أن يحرص مدونة على لا عين برصونه أو على إدارة لا تقدره لا يخلو أن تعمل الطرقة البحرية على انخراط سلطة إختيار القيادة وأني إحرص في هذا الاتجاه لا بعدم الديمقراطية، وبهذا بالانضباط والولاءات والموافق وطبيعة الحال، لا بد من وجود مراحل موزونة يمكن قيادات الصف الثاني أن تسحب فيه الولاية من قيادات الصف الأول وأنسبها بديمقراطية التوافق الانتخابية والله أن في سحب الولاية في تلك اللحظة مبادرات عدالة مبرورة إذ إن قيادات الصف الأول تكون قد غلقت في خدمة الحزب، بما يستدعي تراجمها كما أن في عرض قيادات الصف الثاني لهذا التغيير ما يحتاجه على سلطة الحزب، فحسب، يكون قد أرسل رسالة مفادها أنه يستمع للمحسين، وأنه سيحفل على التطور.

قد تبدو الديمقراطية الأحرار داخل مسألة جديدة باعتبارها استمر "أ" طبيعة الديمقراطية، كما أن لها إيجابيات لا تقلل عنها. ومن أبرزها ثقة الدعم الشعبي وتحرير الناس على المشاركة في الحياة السياسية ولكن ماذا عن التكلفة؟ لهذا يتجاهلها الجميع" هل يخلو أن تكون قيادات الصف الأول مثقلة لعملائهم أو مرهقة بزملائهم؟ ليس من حلّ لمبادرات الصف الثاني أن يكون له الكلمة الفصل في اختيار وإقصي الترميم العام الذي سيدعمون منه وترشحون تنصيبه؟ كيف يمكن مرشحاً أن يدافع عن برنامج هو في الحقيقة معه أو أن يحرص حملة انتصبة خلفه لأنه لا يتقن بها؟ وإذا غلبت الكفة فغلب أي أساس يحرص قيادات الصف الثاني أن تسع القيادة سواء في الحكم أم في الحكم من؟

لأنه ديمقراطية، حصل صار المرشحين عليه إلى إقراره، حيث أعطى أكثر قدر ممكن من الدعم داخل التوافق الحزبية، ولكنها تمنع ذلك من يمكنه من طرحها. ولقد وجدت الديمقراطية السياسية أنه يمكن أن يتم فيها ديمقراطية، وهم ما يؤكد أن حلولهم لا تكفي، مشكلة التشكل بل إنها تكسب في شكل حفيد. إذ تستند فيها المصير الأكثر حداثة وديمقراطية، ولا تعبر، خصوصاً المصالح التي يراه تحديها. ومن ذلك أن مجموعة تأثير المال السياسي على نظام من أنظمة احترام الديمقراطية السياسية، ويظهر ما تكثرت من أنظمة حقوق المصير، من تكثف العمليات الانتخابية بما أصبح الأسبقية لأصحاب المال، هذا أن يتقدموا المستهد بأصواتهم، وإنما أن يهيئوا بتوزيع السياسيين. بل إنهم أحياناً ما يدفعون كل المدفوعين بحيث تكون مصالحهم مضمونة في كل الأحوال.

إن ما يحرث ديمقراطية هو خطر حقيقي، ورغم أنه يؤكد أن توسيع أخطر من الداء نفسه، فلا بأس من ذكره، بوضوح ويمكن اختصاره في السؤال التالي: ماذا لو خرج الرئيل من مبدأ خدمة المواطن؟ معترف أن ليس هذا السؤال جواباً جيداً، بل يذهب إلى حد الاعتراف بعبء المصالح بين مصالح المواطن والموظف. وبالتالي، فلا يمكن تجنب الخطر على إطلاقه. ورغم من ينبغي حصر ذلك وعلى كثر من أنه يتطور الخطوط الواسعة، الذي يبرز القس قور، أن يتم الإصلاح، أن يكثر في الآليات التي تساعد على تجنب الأضرار وتغريب الأفعال.

كل ما يقدّر الخدمة السياسية عليه هو وضع المعوقات المنظمة لتطبيق المشروع. وأول خطوات في الطريق الصحيح هي أن لا يجب من الأعداء أن الديمقراطية كترج بالتحديد ربط المصير السياسي لأصحاب السلطة بحدى نجاحهم في خدمة مصالح المجتمع. فمثل ذلك، ولكنها مضطرة أن تفسد في الأمن المزعوم، ومن دوراً في استجابة مجموعة مسئلة وبالتالي، وفي آخر، بأنفس من أثر الديمقراطية أو يهيئ المصير على صغر حيلها، من حيث المبدأ.

إن الخطر بين الأعداء المضمومة والأعداء الإعرابية لا يؤدي إلا إلى زيادة القس. فالعداء الإعرابي وحده لا يحل المشكلة، والمستند بالتركيز على الخطر، حيث نسبة الديمقراطية على حد سواء. وكذلك النظام من الترسية إلى العلية.

## إشارة أخيرة

ليس من العسير على المتابع للشأن السياسي التونسي أن يرى أن الديمقراطية التونسية، بعد ما عايناه من سوانح من الانحلال الديمقراطي، تبدو فرصة لأصعب يحتاج الديمقراطية طبيعي أن يكون هذا هو الحال في سياق الانحلال. ولكن السؤال الذي يبدو علينا في الأذهان هنا هو: هل الديمقراطية أو مشاركة أخرى، كيف تسيل إلى الخروج من الانحلال الديمقراطي إلى توسيع الديمقراطية؟

ليس لنا في سبيل ذلك وصفة سحرية. ولكن لا مندوحة من الاختلاف في السياق الموجود. فما دون ذلك، نصف على الواقع، قد يتولى عبوره المحتسب كل صاعقة محتملة. خط لا بد من الانتباه إلى أن عبور الديمقراطية التونسية طوي. ولا بد من تجنب تعديله بما لا يتحقق. ولعلنا قد حصل أصلاً ما لا ينبغي. ولا يبقى بعد ذلك إلا التشجيع الصريح الذي لا يدع حيزاً لانتعاش الخطأ، والسعي من أخصر بصره.

وختاماً، لا ينبغي لنا أن ننظر في الديمقراطية بمعزل عن فكرة أنها التي أعطت صوتاً أي أن السعي إليها والتمسك بها لا يعني أنها خير منطلق أو أنها صالحة لإدارة كل شيء. وليندرك كل من يطلب الإصلاح أنه لا يفصله عن الاقتصاد إلا محيط رفيع. وليندرك أيضاً أن تجنب الخطأ ليس من إصلاحه بعد ارتكابه، وأنقذ لنا كل من يبدع إصلاح الأعطال حين تكون قائمة على وعد ديمقراطي يكاد يكون أمراً مستحلاً. والتفاني من أخصر بصره.





## المراجع

### 1- العربية

- أبو فخر، حمد "الديمقراطية المتأخرة" دراسات قانونية، العدد 119 (1979)
- أبي سمراء، محمد "عربية والإسلاموية والديمقراطية: قراءة موسيولوجية لتطوراته في العالم العربي" صحرائ، العدد 24 (ربيع 2018)
- أسعد، أحمد عمر الدين "تمهيداً لكتاب الجهاد في الغرب: صعود السلفية المتطرفة" صحرائ، العدد 24 (أيلول، 2018)
- أشعر، حمد الواحد "الغرب الأوروبي الهوية والثروة والمواطنة" المستقبل العربي، السنة 32، العدد 429 (أغسطس الثاني/أغسطس 2014)
- إيمارت، فريد "الجهاد في الغرب: صعود السلفية المتطرفة" ترجمة داني طحوم، الموحدة بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017
- داري، رويد "الثقافة والمساواة: على مساهمة التعددية الثقافية" ترجمة كمال أبو عري، سلسلة أدب المعرفة، ج 1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011
- ديفورتسكي، تام "الديمقراطية وأزمة التنوع" ترجمة حسن مغري، كافي، 2000 العالمية، العدد 170 (أيار/مايو - حزيران/يونيو 2011)
- مدارة، عيسى في الثورة والقضية للثورة الموحدة بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- \_\_\_\_\_ "صعود الدين والسياسة صراع الحضارات إلى الحد الذي يجب معناه الديمقراطية" ملخص للكتاب "سياسات عربية، العدد 23 (أكتوبر الثاني/نوفمبر 2012).
- \_\_\_\_\_ "في تطور صعود الديمقراطية التوافقية وسلامتها ليجل اعتراضات الطائفة الموحدة بيروت، لبنان" سياسات عربية، العدد 20 (أكتوبر الثاني/نوفمبر 2012)

\_\_\_\_\_ "الشعوية والأزمة الدائمة للديمقراطية والمثاقفة المحلية" الأسيوطي  
موسوعة "سياسات عربية العدد 40 (أيلول/سبتمبر 2019)

\_\_\_\_\_ "في الإحالة عن سؤالي: ما الديمقراطية؟" الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث  
ودراسة السياسات، 2019

\_\_\_\_\_ "التحليل الديمقراطي وإنشائيته: دراسة نظرية وتطبيقية بطريقة الدوحة،  
بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020

حزوة، طروغوي "الديمقراطية الليبرالية ونزولها: نظرية الأعراس"، يكتفون العدد 10  
(2017)

دشت، برك: الطغف، "الربيع فكرة خطيرة أرجمت عبد الرحمن إمامي بسببه عالم  
المعرفة 434: الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018.

دومينيشي، ميليت "نظام الأمن الاجتماعي في تونس: الأمن الاجتماعي همزة  
ديمقراطية الاستعلاء"، ترجمة محمد علي ثابت. *العدد 170*  
(2014).

عصبي، محمد "الاتحاد الأوروبي والحوار الديمقراطي في الوطن العربي: عبء  
"الثقافة الديمقراطية" سياسات عربية العدد 33 (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

عبد الله، إبراهيم (والمرور) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بيروت: مركز  
دراسات الوحدة، 1993.

موريس، جورج (إدعاء النظر في نظام الدولي المعقد: ترجمة أسماء لغزالي سلسلة  
عالم المعرفة: الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020

نعمس، علي "الديمقراطية دراسة نظرية" دراسات قانونية العدد 8 (1994)

سعيد، طارق: أزمة العلاقات: ترجمة فاضل صكر، بيروت: معهد دراسات بحوث،  
2008

طيطح، خالد "الربيع أزمن الزهر اليسار والإنشائيين" أسطور العدد 4 (أغسطس 2013)  
يونيو 2013

"الإصغار: الآداب، وحدة القصة" أسطور، العدد 4 (أغسطس، يوليو 2014)

طروغوي، طيفي "منظومة الضغط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون  
الثاني/أيار"، في: ثورة تونس الأسباب والسياسات والتحديات (الدوحة، بيروت:  
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

لعنوني، عبد الحجاج: محسبي الديمقراطية وفكر الثورة الدائمة: مؤسسة مسجل العرب،

1984

محمي، دانية "الديمقراطية مطبوعة جديدة ونظام الحكم" مجلة الديمقراطية، ص 14،  
العدد 55 (2010).

أشعري، حسن علي، إبراهيم "الديمقراطية والإعلام والاقتصاد دراسة في العلاقات بين  
الديمقراطية و الإعلام و طبيعة الإعلام الديمقراطي و وظائفه"، مجلة "شؤون  
الإعلام، الجامعة العراقية، العدد 2014.

عويضة، فرانسيس "أصول النظام السياسي من خصوص ما قبل الإنسان إلى الثورة  
العلمية ترجمة محمد الإمام ومحمي الإمام الدوحة: منتدى الدراسات العربية  
والفكرية، 2016.

..... "النظام السياسي والاصطفاء السياسي من الثورة الصناعية إلى الثورة  
الديمقراطية ترجمة محمد الإمام ومحمي الإمام الدوحة: منتدى الدراسات العربية  
والفكرية، 2016

عاصي، طارق، المروج العربي، إخراج المصطفى القروية سلسلة عالم المعرفة  
الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010

عزال، مروان "أصغر التحولات الكبرى قرأت في قرار انتخابات غامضة عذراوات  
القديم الإنساني"، استشراف، العدد 2017: 2.

الجار، عادل محمد، الانتخابات لعام 2017 سلسلة الثقافة الديمقراطية بغداد: دار الشؤون  
الثقافية العامة، 2017

أستر، دانييل شكيات القصب والأمل الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت  
ترجمة هادي عبد الحليم الدوحة: بيروت، العراق العربي للأبحاث ودراسة  
السياسة، 2017.

سلي، محمد "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية ابداع"، في ثورة تونس  
الأساس والسياسات والعمليات (الدوحة: بيروت، العراق العربي للأبحاث ودراسة  
السياسة، 2017)

أصلي، عبد الحليم "تحرر الشعب والديمقراطية، مراجعة كمال، ديمقراطية الكون  
السلطة السياسية في عصر النفط" استشراف، العدد 2010: 3

علاء، علي العربي "تعاليم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في إبراهيم  
محمد عيسى (أحرار)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات  
البحر العربي، 1984)

عربي، نورا "سيطرة الصناعة قرأ سلسلة العالمية وموت الديمقراطية ترجمة مصطفى  
عاطف سلسلة عالم المعرفة الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،  
2007

وتمت بحمد الله "جريدة الشريعة في تكملة الفروع" ترجمة دار الفقه الإسلامي العدد 11  
(الطبعة الثانية) يناير 1433هـ

## 2 - الأجنحة

Abel, Anne. *The Political Establishment Parties: A Comparative Analysis*. New York: Routledge, 2004.

Ackerman, Bruce. *For the People: A Foundation*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

"The New Separation of Powers." *Harvard Law Review*, vol. 115 (2001).

Al-Jarrah, F. *Islamic Deliberative Democracy*. New Haven: Yale University Press, 2003.

Adams, James. "A Theory of Spatial Competition with Blurred Issues: Party Position versus Temporality and Comparability." *British Journal of Political Science*, vol. 31, no. 1 (2001).

Allen, Marvin. "We Have Lost the South for a Moment! What Lyndon Johnson Said, or Would Have Said if He Had Said It." *Capital Research Center* (2004) at <http://bit.ly/10YV3YH>.

Alvares, Alberto. *The Democratization of Africa: Dynamics and Trends*. Austin: Pan-American University Press, 2007.

Ards, Benjamin. *Politics on the Edge of Modernity: Difference, Population, Revolution*. London: Edinburgh Edinburgh University Press, 2007.

Aranson, Michael M. "What Kind of Democracy Do Canadians Want?" *Canadian Journal of Political Science*, vol. 27, no. 4 (1994).

Asensio, Philip J. & Loren M. Huisman. "Start-ups and Spinoffs: Collective Entrepreneurship between Invention and Innovation," in David M. Hart (ed.), *The Emergence of Entrepreneurship Policy: Government, Science, and Growth in the U.S. Knowledge Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

Ashford, Fernando. *The Two Faces of Institutional Innovation: Promotes and Limits of Democratic Participation in Latin America*. Northampton: Cheltenham Edward Elgar Publishing, 2017.

*Democracy and the Public Space in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Bauman, Lucio & Chris Howell. *Experiences of Institutional Transformation: European Industrial Relations since the 1970s*. New York: Cambridge University Press, 2011.

- Dughot, William. *The English Commonwealth*. London: Chapman & Hall, 1961.
- Durante, Giuseppe. *Radicals at Power: The Workers' Party (PT) and Experiment in Urban Democracy in Brazil*. London: Zed Books, 2005.
- Farrel, Hélène & Marcelo Silva. *Reimagining Democracy: Translating Local Governance and Civil Society*. Stanford: Stanford University Press, 2011.
- Farr, Robert J. "Determinants of Democracy," *Journal of Political Economy*, vol. 107, no. 4 (1999).
- Fleurbaey, Paul, et al. "Is the Left-Right Scale a Valid Measure of Ideology? Individual-level Variations in Associations with 'Left' and 'Right' and Left-right Self-placement." *Political Behavior*, vol. 38, no. 3 (2017).
- Fleeman, Margaret. *Cultural Damage: Social Inequities in a Global Age*. London: Policy, 2011.
- Fried, Katherine. "The Logic of Institutional Preferences: Common Financial Law as a Sex, a Choice Outcome." *American Journal of Political Science*, vol. 17, no. 4 (1993).
- Fried, Adolf A. & Gardner C. Means. *The Unders Corporation and Private Property*. Buffalo: Hein, 1962.
- Fritz, Sarah. *Financial Systems and Political Transformation in Post-Communist Europe*. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- Giles, Andrew & Louis-Marceline. "Fictitious Systems" in *Lawrence E. Catia, Richard Scott & Peter Warrick eds. Computing Structures 2: New Challenges in the Study of Politics and Society* (Harvard: Yale, 2002).
- Glazer, Daniel & James Marston. *The Street of Power: Models and Politics in the Global Office Market*. University of California Press, 2009.
- Goodnight, Robert G. *Surviving Promoted: The Changing Politics of Congressional Powers Challenges*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2014.
- Goodman, Jeffrey. *Stakes in the Name of Justice: The Left-Right Origins of Socialism*. Stanford: Stanford University Press, 2010.
- Gruber, Jonathan & Paul Dalziel. *The Street Sector*. *Letters in Response to National's Economic and Social Policies*. Auckland: Oxford University Press, 1992.
- Groth, David. Helmut Haas & Jürgen Pape. "Primary Elections and Candidate Ideology: Out of Step with the Primary Elections?" *Legislative Studies Quarterly*, vol. 32, no. 1 (2007).
- Hansen, Michael. "Deciphering Africa's Divergent Institutions." *Political Science Quarterly*, vol. 112 (1997).
- Herrnstein, Peter. "Popular Constitutionalism versus Populism." *Constitutionalism*, vol. 38, no. 1 (2010).

- Dunbar, Barry C. "Candidate Priming in U.S. Congressional Election." *American Journal of Political Science*, vol. 34, no. 1 (April 2004).
- Evans, Amy D. "Party Decline: A Primer." *The American Prospect*, vol. 18 (1998).
- Hawthorn, James. *The Managerial Revolution*. New York: DOD, 1941.
- Hyman, Lynn. "Powered by Politics: Reforming Politics from the Inside." *Parliamentary Affairs*, vol. 58, no. 3 (2005).
- Kim, Bruce, John Lincicum & Martin Lwin. *The Personal Use Controversy: Service and Electoral Independence*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987.
- Kitty, John & Matthew Soberg. "Incumbents to Cultivate a Partisan Voice: A Rank-Ordering of Electoral Formulas." *Electoral Studies*, vol. 14, no. 4 (1995).
- Kurth, Andrea. *Multitask: A Short History of Electoral Systems in America*. New York: Routledge, 2012.
- Leach, Robert J. "Party Systems and Legislative Structures Revisited: A Sociological Explanation of Party System Institutionalization in Post-Confederal Europe." *Party Politics*, vol. 20, no. 1 (2014).
- Lyons, Manuel. *Networks of Disagreement: Social Movements in The Internet Age*. London: Polity, 2012.
- Marbach, Joel Antonio. "Mixing Presidential and Semi-Presidential Constitutions Work." *Asian Law Review*, vol. 42, no. 3 (2009).
- Olson, Lee. "The Mass Media" in John R. Penman (ed.). *New Directions of the Public: The General Election of 1978* (Washington, DC: American Institute for Public Policy Research, 1980).
- Orlitzky, Matthew, Gabriel & Charles Hanks. "Judicial Behavior under Political Constraints: Evidence from the European Court of Justice." *American Political Science Review*, vol. 102, no. 4 (2008).
- Orlitzky, Arthur & Joel Rogers. "Power and Rights" in: Arthur Fung & Erik Olin Wright (eds.). *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2007).
- Paley, Margaret. *The Art of Public Persuasion*. Stanford: Stanford University Press, 1961.
- Roberts, James. "The New Just: Unfinished Business of the Buckley Compromise." *Randall's School*. *Harvard Journal of Law & Public Policy*, vol. 30, no. 1 (2006).
- Roby, Linda. *In Defense of Oligarchy: The New Party, 1718-1790*. Cambridge: Cambridge University Press, 1982.
- Roberts, Joseph M. *The Handbook of Electoral System Change*. London: Palgrave Macmillan, 2004.

- Cock, Fred F. *Robert Goldwater: Defender of the Right*. New York: Crown Press, 1964.
- Coppedge, Michael. "Prospects for Democratic Governance in Venezuela." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 16, no. 2 (Summer 1984).
- . et al. "Measuring High Level Democratic Principles Using the V-DEM Data." *International Political Science Review*, vol. 32, no. 4 (November 2014).
- Cox, Gary S. *The Efficient Sector: The Cabinet and the Development of Policy of Parties in Victorian England*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- . "Constitutional and Ideological Incentives in Electoral Systems." *American Journal of Political Science*, vol. 34, no. 4 (1990).
- Curtis, Gerald E. *Electoral Campaigning: Japanese Style*. New York: Columbia University Press, 1971.
- El-Agnaf, Brian. *The Middle Class Angles Back: How Immigrant Movements Can Revive Democracy in America*. Santa Barbara: Praeger, 2012.
- Hall, Robert A. "Gut, Gut-Making in a Democracy: The Supreme Court as a National Policy Maker." *Journal of Public Law*, no. 6 (1977).
- . *Politics, Power, and Opposition*. New Haven: Yale University Press, 1971.
- . "What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?" *Political Science Quarterly*, vol. 128, no. 2 (2013).
- Hallberg, L. et al. "Radical Democracy," in Benjamin Kaufman & Stephen Knott (eds.), *The Edinburgh Companion to the History of Democracy: From Pre-History to Future Possibilities* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012).
- Holgate, Jose L. "Venezuela's 'Black Swan' Hot Spot: Is a Political Operation in Venezuela Compatible to Operation Just Cause in Panama?" *Conflict, Security*, vol. 98, no. 1 (2016).
- Hosmer, Harold. "American Political Institutions and Political Competition," in James E. Alt & Kenneth A. Martin (eds.), *Perspectives on Positive Political Economy: Perspectives on Positive Political Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).
- Demerutis, David. "New Zealand: The 1993 Campaign," in Martin Howse & David Farrell (eds.), *Electoral Strategies and Political Marketing* (London: Martin, 1993).
- . "Political Accountability and Electoral Reform in New Zealand." *Australian Quarterly*, vol. 68 (1998).
- Howse, Martin. *Engage: The Strategy on Election*. Stanford: Stanford University Press, 2005.



- Diez, Alexander. "Timorous Adaptation, De/Invention and Distraction: Extreme Rights as Parties within Democratic Political Systems." in Roger Latham & Chr. Madsen (eds.): *Resurgent Democracies and the New Extreme Right Challenge* (New York: Routledge, 2004)
- Diamond, Larry. "The Global State of Democracy." *Current History*, vol. 99, no. 64, (2000)
- "Thinking about Hybrid Regimes." *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002)
- , Juan Linz & Seymour Martin Lipset. *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1996)
- & Marc E. Plattner (eds.): *Democratization in China* (Baltimore & London: Johns Hopkins University Press, 1999)
- Dodd, Chas. S. "On the Third Wave of Democratization, a Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research." *World Politics*, vol. 47 (1994)
- Douglas, Nicholas & Kate Schickel. *Making Labor for America* (Washington, DC: National Academy of Engineering, 2005)
- Downs, Gordon & Michael Elster. *Formal Logic* (Lanham: Lexington Books, 2001)
- Douglass, John P. *Religion and Democracy: The Struggle for Equal Political Rights and Majority Rule during the American Revolution* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1993)
- Downs, Anthony. *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper Collins Publishers, 1957)
- Dryzek, John S. *Deliberative Democracy and Beyond: Liberating Civic Contributions* (Oxford: Oxford University Press, 2002)
- & Patricia Dunfee (eds.): *Theories of the Democratic State* (London: Palgrave Macmillan, 2009)
- Durber, Maurice. *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State* (New York: Wiley, 1954)
- In *Monarchies and Republics* (Paris: Robert Laffont, 1974)
- "A New Political System Model: Semi-Presidential Government." *European Journal of Political Research*, vol. 3 (June 1986)
- Elliott, Lee S. & John Eagan. *Andrew Mellon's Vision: Internationalism, Politics and Policy in the Global Age* (Westport: Praeger, 2003)
- Elser, Gregory. "Washington Policy, Political Crisis and Republican Peril Under Taft, 1901-1909." *American European Politics and Society*, vol. 11 (Spring 1997)

- Elga, Robert. "The Politics of Semi-Presidentialism," in Robert Elga and a. Semi-Presidentialism in Europe (Oxford: Oxford University Press, 1999).
- Elga, Robert. "Semi-presidentialism and Democratic Performance," *Japanese Journal of Political Science*, vol. 9 (2008).
- Elga, Robert. "The Impact of Semi-presidentialism on the Performance of Democracy in Central and Eastern Europe," in Robert Elga & Stephen Moravcsik (eds.), *Semi-Presidentialism in Central and Eastern Europe* (Manchester: Manchester University Press, 2008).
- Evans, Paul. "Nostalgia, Hope, Regret, Failure, Loss, and Disappointment in Obama's Presidency," *The Journal of Psychohistory*, vol. 36, no. 2 (2008).
- Fajana, Victor R. "The Late Medieval Crisis as an Integrative Crisis," in Martin Frank (ed.), *Early Modern Japan: Economic and Social Change in Europe 1400-1600* (London: Routledge, 2004).
- Farr, Eric J. *Shackler and Thackeray* (London: Routledge, 2004).
- Françoise, Le. & Rogues. "22 janvier 2012 : François Hollande désigné la France comme son pays," in Laurent de Saint-Vincent, *Le livre des nations d'État*, Presses universitaires de France, 2014b).
- Frost, Morris F. *Democracy's Longing in American National History*, New Haven: Yale University Press, 1981.
- Fuchs, James. "Democracy: When the People Are Thinking, Deliberating and Deciding, Renewal," *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 183, no. 2 (June 2009).
- Ford, Archibald S. "The Failure of the Influence of the Crown," *English Historical Review*, vol. 62, no. 245 (1947).
- For Majors's Oppression 1730-1820* (London: Clarendon, 1964).
- Fukushima, Rintaro. *For the People: American Populist Movements from the Revolution to the 1920s* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2008).
- Friedson, Carl. "The New French Constitution in Political and Historical Perspectives," *Harvard Law Review*, vol. 72, no. 5 (1959).
- Fukui, Haruhiko & Shigehiko Fukui. "Campaigning for the Japanese Diet," in Edmund Goldhamer et al. (eds.), *Electoral in Japan: Access and Control Under the Single Non-transferable Vote* (Stanford: University of Michigan Press, 1999).
- Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).
- "The Failure of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?" *American Affairs*, vol. 61, no. 1 (2007).
- "The Origins of Political Order: vol. 1 From Prehistory to the French Revolution" (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014).

- "American Political Decay or Renewal?" *The Atlantic* of the 20th Century 104 (July-August 2014)
- Bung, Andrew & Erik Olss Wright (eds.): *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance*. London: Verso, 2009
- Calhoun, John Cushman: *The Gifford Society*. Boston: Houghton, 1932
- Carlini, Marianne: "Can Neopatriarchalism Develop into Democracy?" in David O. Hall & Marianne Carlini (eds.): *Neopatriarchalism in Africa and Beyond* (London: Routledge, 2011)
- Georgescu, Sergiu: "The Helping Hand: The Role of the EC in the Democratization of Post-Communist Europe." *Romanian Journal of Political Science*, vol. 4, no. 3-4 (2006)
- Giddens, Anthony: *The Consequences of Modernity*. New York: Harper & Row, 1973
- Gill, Stephen: "Constitutionalizing Capital: IMF and Development beyond Austerity" in Ananya Kripke & Adam David Martin (eds.): *Neoliberalism in the Making of the New Europe: The Reconstructing of European Institutional Relations in the Capital Political Economy* (New York: Palgrave, 2008)
- Giddens, David & Philip Williams: "Tories" in Norman Longaker & David Easton (eds.): *Democracy and Elections: Electoral Systems and Their Political Consequences* (New York: Cambridge University Press, 1981)
- Giddens, David: *Democracy and the Trust that Creates a Nation*. New York: Bloomsbury, 2011
- Giddens, Stephen: M. "The Case for Mixed Single Vote Electoral Systems." *The Journal of Social Political and Economic Studies*, vol. 18, no. 3 (2011)
- Ginsburg-Vand, Elizabeth: "Minor Parties and Accountability: A Case for Contingent Electoral Reform?" in Andrew Butler, David Easton & Peter J. Hall (eds.): *Mixed Electoral Systems: How the Vote? Examining Canada's Electoral System* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2007)
- Gutber, Mark A.: "The Neopatriarchal Difficulty: Legislative Deliberation by the Legislature." *Studies in American Political Development*, vol. 7, no. 1 (1991)
- Granger, William: "How Britain Turned to Free Trade." *The Business History Review*, vol. 61, no. 1 (1987)
- Habermas, Jürgen: *The Structure of Communicative Action*. Thomas McCarthy (trans.) Cambridge: Polity, 1984
- Hahn, Steven: *The Roots of Southern Populism: Yeoman Farmers and the Transformation of the Georgia Economy, 1850-1890*. New York: Oxford University Press, 1984
- Hamilton, Alexander, James Madison & John Jay: *The Federalist Papers*. New Haven: Yale University Press, 2009

- Hamilton, Mark A. "Political Responses to Supreme Court Decisions." *American Journal of Law & Public Policy*, vol. 12, no. 1 (Winter 2009).
- Hamilton, Richard F. *The American Epoch*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994.
- Hansen, Knut Moller. *Deliberative Democracy and Opinion Formation*. Odense: University Press of Southern Denmark, 2004.
- Hans, Lee. "The Tea Party vs. the Intellectuals." *Policy Review*, vol. 161 (2010).
- Haugthorn, Jens, Teresia Novakova & Karen Bergan-Kassac. "The 2010 Czech and Slovak Parliamentary Elections: Red Cards to the 'Womers'?" *New European Politics*, vol. 34, no. 2 (2011).
- Herbst, Vladimir. "The Economic Crisis as the Mother of Political Crisis: The Rise of Party Populism in the Czech Republic." in: *Harriet Evans & Tamas S. Pappas (eds.): Populism in the Shadow of the Great Recession* (Cheltenham: NPCR Press, 2012).
- . "Stable or Not? Patterns of Party System Dynamics and the Rise of the New Political Forces in the Czech Republic." *European Journal of Political Science*, vol. 15, no. 1 (Summer 2015).
- Hyatt, Frederick A. *The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press, 1944.
- Hof, Jeffrey. *Neoliberalism Undermined: Technology, Culture and Politics in Russia and the United States*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- Hofe, John E. *Political Evolution and Political Ideology*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Huls, Alexander. *Social Democracy and British Capitalism: A Century of Debate*. New York: Palgrave, Oxford: Cornell University Press, 1999.
- Hutch, Karl, & Jeffrey A. Kay. "Values and Coalition Realignments." *American Studies*, vol. 29, no. 2 (2008).
- Huotier, Marie & Lawrence Lee. "Democratization and Democratization: Divergent Technologies and the Future of Making Things." *Research Technology Management*, vol. 28, no. 4 (2015).
- Hyatt, John E. "The Loss of Confidence in Parliamentary Democracy." *American Political Science Review*, vol. 90, no. 2 (1996).
- & G. B. Powell. "Compromise between Citizens and Politicians in Two Modes of Liberal Democracy." *World Politics*, vol. 46 (1994).
- Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.
- . *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1990.

"Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (1991).

Bress, Gert A., Joop van Balken, & Joop den Uijter. *Stark Parliamentarism: Election Study 1963-1965*. Amsterdam: Rosenberg Publishers, 1965.

Edwards, Benjamin, & Stephen Eassey, eds. *The Edinburgh Companion to the History of Democracy*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2012.

Evans, Taryn. "The Logics of Electoral Politics: Spatial, Disproportional and Mathematical Effects." *Comparative Political Studies*, vol. 27, no. 2 (1994).

Forsyth, Keith, & Alan McKelvey. *Let's Assume: Adapting Proportional Representation Systems to Develop a Fairness of Choice*. Chesham: Harrod Press, 1998.

Frederick, Gary L. "It's Not Just Personal: The Decline of the Incumbency Advantage in U.S. House Elections." *Journal of Politics*, vol. 77, no. 3 (July 2015).

Frederick, Gary L. "Disruptions among Policy Makers." in: *Survey, Sanford & Craig Connors*, eds. *Journal for Public Opinion Research*. New York: 1971.

Giddens, Tony. *The British Constitution*. London: Cambridge University Press, 1983.

Greene, Richard. "Voting-systems in the Federal Republic of Germany: An Analysis of the Federal Elections from 1953 to 1987." *Political Studies*, vol. 29 (1989).

Kalder, Mark, & Ivan Jaksic. "Democratization in Central and East European Countries." *International Affairs*, vol. 75, no. 1 (1997).

Katz, Christopher. *Party Discipline and Parliamentary Politics*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Katz, Terry. "Dynamics of Democratization in Latin America." *Comparative Politics*, vol. 23 (1990).

Katzenbach, Jay. *Four Greats: The New Deal and the Shapers of Our Time*. New York: Norton, 2016.

Katz, Michael. *The Popular Parliament: An American History*. Ithaca: Cornell University Press, 1988.

Keele, Orr. "When Moderate Voters Prefer Extreme Parties: Policy, Balancing, or Parliamentary Elections." *American Political Science Review*, vol. 98, no. 2 (2003).

Keller, Michael. *America's Party Systems: A New Political History*. New York: Oxford University Press, 2011.

Kelso, Louis, & Mortimer J. Adler. *The Capitalist Mentality*. New York: Random House, 1958.

Kendall, William. "The 'Incumbency' Problem and Democratic Theory." in: *Neil A. D. Kendall*, ed. *William Kendall Centre Studies*. London (New Rochelle): Armonk Press, 1971.

Keynes, A. Gordon. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in America*. New York: Basic Books, 2008.

- King, Anthony. *The British Commonwealth*. New York: Oxford University Press, 2007.
- Kissack, Herbert. "The Internal Politics of Parties: The Law of Canadian Deputy Revisited." *Political Studies* vol. 33, no. 5 (1994).
- Kneiff, Karen. "Populism and the Politics of Rights: The Dead Weight of Representative Democracy." *Canadian Journal of Political Science* vol. 31 (1998).
- Kohnenck, Ursula. *Mass Consensus of Nations*. Oxford: Clarendon Press, 1975.
- Kousshik, Suresh. "Introduction: The End of Europeanism?" in *Crises in the European Union*. London: Routledge, Series 2012.
- Lach, Lorne. "Democracy and the Question of Power." *Comparisons* vol. 8, no. 1 (2007).
- "Championing the Future?" in Simon Chadler, & David Marshart, eds. *London: A Crisis of Resilience*. London: Routledge, 2008).
- The Populist Reason*. Boulder: Verso, 2004.
- Leff, John. *La grande porteurisme*. Paris: Flammarion, 2004.
- Lerner, James W. & Jack Newson. "Party Invention, Public Opinion and Institutional Preference: Electoral System Change in New Zealand." *Australian Journal of Political Science* vol. 21 (1996).
- Levine, Harold D. & Abraham Kaplan. *Power and Society: A Framework for Political Inquiry*. New Haven: Yale University Press, 1958.
- Leff, Claude. *The Politics of Forms of Modern Society: Bureaucracy, Democracy, Socialism*. Cambridge, MA: MIT Press, Policy 1966.
- Lehrbach, Gerhard. "Conservatism and the Structure of Corporatist Networks." in John Goldthorpe (ed): *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984).
- Levine, Stephen & Nigel S. Roberts. "The Last Hurrah: The New Zealand General Election of 1981: What Happened and Why." in Jack Newson & Peter A. East, eds.: *Double Deceit: The 1981 Election and Referendum in New Zealand* (Auckland: Victoria University, 1994).
- Lynn, Frank & Richard L. Michel. *The Day We'll Be in 1994: Recent Changes in the Level and Distribution of Disposable Income*. working paper "Washington, DC: Urban Institute, 1993.
- Levst, Paul G. "The 'Third Wave' of Democracy in Eastern Europe: Comparative Perspectives on Party Rules and Political Development." *Party Politics* vol. 7 (2001).
- Leff, David. *United Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-one Countries*. New Haven: Yale University Press, 1995.

- “Presidentialism and Representative Democracy: Theoretical Observations,” in Juan J. Linz & Arturo Escobar (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1994).
- \_\_\_\_\_. *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*. New Haven & London: Yale University Press, 1994.
- Linz, Juan J. “The Perils of Presidentialism,” *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 3 (1990).
- \_\_\_\_\_. “The Perils of Presidentialism,” in: David Held (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1997).
- \_\_\_\_\_. “Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?” in Juan J. Linz & Arturo Escobar (eds.), *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).
- \_\_\_\_\_. & Alfred Stepan (eds.), *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997.
- \_\_\_\_\_. *Problems of Democracy: Formation and Consolidation*. Southern Europe, South America and Post-Communist Europe. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1998.
- \_\_\_\_\_. “Toward Consolidated Democracy,” in: Takashi Inoguchi (ed.), *Comparative Politics & John Rawls* (eds.), *The Changing Nature of Democracy* (Tokyo: Linked Nations University Press, 1998).
- Leary, Philip J. & Brian Schmitter. “Japan under the SPD: The Politics of Political Change without Policy Change,” *Journal of East Asian Studies*, vol. 2, no. 1 (2002).
- Leijonhufvud, Alfred. *Political Man: The Social Bases of Politics*. New York: Doubleday, 1968.
- Longford, Graham & Steve Paton. “Democracy in the Age of the Internet,” *University of New Brunswick Law Journal*, vol. 46 (2007).
- Luciani, Paul. “Prophecy, Fantasy and Prediction: Towards a Theory on the Longevity of State Parties,” *Party Politics*, vol. 4, no. 2 (2000).
- Long, Pauline. “After the Break-up: Institutional Design in Transitional States,” *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 3 (2000).
- Lyons Barry C. & Philip Longman. “Populism with a Dream: Ten Old-New Ideas to Give Power Back to the People,” *The Washington Monthly*, vol. 43, no. 4-5 (Date: July-August 2004).
- Marxist Robert Morison. *The Rule of Government*. New York: Macmillan, 1947.
- Max, Jackson Lurie. *The Anti-Federalism: Origins of the Constitution 1787-1788*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1961.

- Mason, Scott & Timothy Scott. "Parties and Democracy in Latin America: Different Patterns, Common Challenges," in: Scott Mason & Timothy Scott (eds.) *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America* (Stanford: Stanford University Press, 1993).
- Mason, Thomas C. "Polishing the Mirror of Representation: How Much Does Customizing Matter?" in: Peter S. Navas & David W. Brady (eds.) *Just and Just: Values, Characteristics, and Causes of America's Political Process* (v. 1, Bethesda, MD: Woodrow Wilson Press, 2004).
- Mauritzen, Karl. *Identity and Change* (London: Routledge & Kegan Paul, 1976).
- Mazman, Herbert. *One-Dimensional Man* (Boston: Beacon Press, 1964).
- Martin, John Lee. *Social Structures* (Princeton: Princeton University Press, 2009).
- Mars, Karl. *The Communist Manifesto* (Moscow: Foreign Language Press, 1951).
- Mayer, Paul. *It's Not Kicking Off: Overcoming The New Global Revolution* (London: Verso, 2002).
- Mazman, Louis & André Blais. "Mixed Electoral Systems: A Conceptual and Empirical Survey." *Electoral Studies*, vol. 18 (1999).
- Matta, Rebecca. *History, Experience, Ideology, Strength: British Social Power and Foreign Policy under Post-Industrialism* (London: University of Nebraska Press, 2011).
- Moravcsik, Andrew & Daniel Gelpi. "On Democratic Disappointment." *J. P. Journal of International Relations*, vol. 11, no. 4 (2015).
- Myhrer, David R. *Congress: The Political Connection* (New Haven: Yale University Press, 1934).
- Behind the Green Party, Control, Learning, and Development 1945-1995* (New Haven: Yale University Press, 1991).
- McDonald, Ernest. *The American Presidency: An Intellectual History* (Lawrence: University Press of Kansas, 1994).
- McKersie, Robert. *Tedford, British Political Parties: The Distribution of Power under the Conservative and Labour Parties* (New York: St Martin's, 1993).
- "Power in British Political Parties." *British Journal of Sociology*, vol. 6, no. 2 (1955).
- McMahon, Kevin J. *Reconstructing Research on Race: How the President's Power Has Led to Brown v. Board* (University of Chicago Press, 2004).
- McRae, Alan. "New Zealand's First MMP Election." *Spectator*, vol. 4 (1997).
- Medeiros, Marc & Alan Fox. "The Forgotten Side of Partisanship: Negative Party Identification in Four Anglo-American Democracies." *Comparative Political Studies*, vol. 47, no. 7 (2014).



- Michels, Robert. *Political Parties: A Sociological Study of the Organizational Tendencies of Modern Democracy*. Translated Martin L. Questfeldt. (Latham & Colver Paul press.) New York: Routledge, 2017.
- Mills, C. Wright. *White Collar: The American Middle Class*. New York: Oxford University Press, 1951.
- . *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1946.
- Miyaguchi, Hiroshi. "Political Reform: Much Said About Nothing?" *Japan Quarterly* vol. 40, no. 3 (July-September 1995).
- Molteni, Alfred. "Review Essay: Assessing the Third Wave Democracies." *Journal of Inter-American Studies and World Affairs* vol. 40, no. 7 (1998).
- Morgan, Howard. *Inviting the People: The Rise of Popular Movements in England and America*. New York: W. W. Norton, 1988.
- Morganthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 7<sup>th</sup> ed. Boston: McGraw Hill Higher Education, 2006.
- Morrell, L. Brent. "Radical Democracy: Modern or Postmodern?" *Pacific Historical Review* vol. 25 (1994).
- . "The as-Aggregate Public Sphere." in: Laura Chomsky & Lars Lundström (eds.) *Radical Democracy: Politics between Abundance and Lack* (Philadelphia: University Press, 2003).
- . *On the Political*. London: Routledge, 2005.
- Mulgan, Richard. "The Moral Culture." in: Larry R. Hawke (ed.) *Changing Politics: The Electoral Reformation 1991* (Wellington: Institute of Policy Studies, 1993).
- Muscatelli, Kim. "Constitutional Analysis of Satisfaction with Democracy and Ideological Commitment." *Journal of Economic Public Opinion and Politics* vol. 15, no. 1 (2009).
- Nagel, Jack. "Voting Choice in a Presidential Democracy: The Politics of Market Liberalization in New Zealand." *British Journal of Political Science* vol. 29 (1999).
- Nelson, Dana. *Red for Democracy: How the Presidency Undermines the Power of the People*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008.
- & Tyler Cusack. "The Symbolism of Presidentialism." in: Lauren Berlant & Lisa Duggan (eds.) *The Massa Character: The Clinton Affair and the National Interest* (New York: New York University Press, 2007).
- Nelson, Edward & John Johnson. "Minimum Policy and Stagflation in the UK." *Journal of Money Credit and Banking* vol. 16, no. 1 (1984).
- Norm, Carlos Santiago. "Hypermoralism and Constitutional Reform in Argentina." in: David Held & Carlos W. Wessman (eds.) *Argumental Design in New Democracies: Eastern Europe and Latin America* (Oxford: Bergin Press, 1996).

- Korber, Dieter. "Two Incompatible Principles of Representation" in Aron Lijphart & Bernard Grofman (eds.), *Choosing an Electoral System: Aron and Alternatives* (New York: Praeger, 1984).
- Offe, Claus & John Levi-Strauss. *Disorganised Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993).
- Palfrey, Thomas. "A Mathematical Proof of Duverger's Law," in Peter J. Ordeshook (ed.), *Models of Duverger's Theory on Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1989).
- Parsons, Aaron. *Law as Philosophy: A Critical Examination of the Philosophical Basis of American Jurisprudence* (Marquette University Press, 2003).
- Patt, Colin. David. "Proportionalism, Political Fusion, and the Complex Prevalence of Duver's 21" *Presidential Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (2014).
- Pelham, Catherine. "The Advantages and Disadvantages of Semi-Proportionalism," in Robert Egle & Sophia Manning (eds.), *Semi-Proportionalism* (Oxford: Europa (London: Routledge, 2007).
- Przeworski, Leticia. *Participation and Democracy* (New: London: Cambridge University Press, 1970).
- Reed, Robert A. & Louis Jacob. *Another System: The Incomplete Legacy* (London: Cohen & West, 2004).
- Re Marston. "The Paradox of First Past the Post Election," in Claus, Edmund & Mein, J. Palfrey (eds.), *Electoral Reform and Democracy* (Philadelphia: John's Hopkins University Press, 1983).
- Reynolds, George. "Populism as Democratization's Nemesis: The Politics of Regime Hybridization," *Chicago Political Science Review*, no. 2 (2011).
- Rodini, Michael & Leland W. Chrysler. "The Roberts Court and Economic Issues in an Era of Polarization," *Corn Western Reserve Law Review*, vol. 87, no. 1 (2017).
- Roberts, Thomas. *Le Capital en Cile desde 1911 hasta la muerte* (Paris: Seuil, 2011).
- Rogge, Gabriella. "Was Weber's Conceptual Portrait of Bureaucracy?" *British Journal of Sociology*, vol. 39 (1988).
- Rosen, Edward. "Political Corruption in England," *North American Review*, no. 183, no. 603 (1904).
- Rosen, Richard A. *Law and Legal Theory in England and America* (London: Clarendon Press, 1996).
- Rossell, Eleanor & Joshua Tucker. "Revolution, Electoral Volatility, or Post-Communist Countries: New Data, New Results, and New Approaches," *British Journal of Political Science*, vol. 44, no. 1 (2014).

- Przeworski, Kenneth H. "Problems Unsolved," in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *Democracy in Africa: Progress and Prospects* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2003).
- Preussner, Norbert. "The Dislike of the Middle Class: An International Perspective," *Journal of Economic Issues*, vol. 40, no. 1 (2007).
- Przeworski, Geoffrey. "International Influences in Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage Politics," in Geoffrey Przeworski (ed.), *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St. Martin's Press, 1991).
- . "Democratic Transitions in Theory and Practice: Southern European Lessons for Eastern Europe," in Geoffrey Przeworski & John Verba (eds.), *Democratization in Eastern Europe: Domestic and International Perspectives* (London: Routledge, 1994).
- Przeworski, Adam et al. "What Makes Democracies Endure?" *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 1 (1986).
- Raney, Andrew. *Curbing the Membership of Japanese Party Reform in America* (Berkeley: University of California Press, 1979).
- Rand, Steven R. & Michael J. Thies. "The Causes of Electoral Reform in Japan," in Matthew Soberg & Mark Soberg-Shugart (eds.), *Shared-Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2006).
- . "David Schmitter & Michael Thies. "The End of LDP Dominance and the Rise of Party-oriented Politics in Japan," *Journal of Japanese Studies*, vol. 38, no. 2 (Summer 2012).
- Rasm, A. Alan & Jan-Ruben Fiske. *Focus on the Ballot: The Formalization of Election Systems in Japan* (New York: Oxford University Press, 2016).
- Riggs, Paul W. "Presidentialism: A Problematic Regime Type," in Arnold J. Hecht (ed.), *Parliamentary versus Presidential Government* (Oxford: Oxford University Press, 1982).
- . "Presidentialism versus Parliamentarism: Implications for Representation and Legitimacy," *International Political Science Review*, vol. 11, no. 1 (1991).
- Risley, R. Brian H. *Liberalism against Populism: A Comparison between the Theories of Democracy and the Theories of Social Change* (San Francisco: W. H. Freeman, 1982).
- . "The Two-party System and Duverger's Law: An Essay on the History of Political Science," *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (1982).
- Robertson, Roland. *Subsidiarism: Social Theory and Global Context* (Nanham, Park: Sage, 1992).

- Rosenqvist, Christian & Simon Rofman. *The French and American Constituent*. Cornell College. 16 April 2008. Transcript at <https://tiny.cc/14BQDw4>.
- Rogers, David E. *Politics after Hitler: The Weimar Effect and the German Party System*. London: Macmillan, 1993.
- Rosenzweig, Pierre. *Le Mouvement Gauche*. Paris: Gallimard, 1949.
- Rosenzweig, Pierre. *On the Side of the Angels: An Appreciation of Parties and Partisanship*. Princeton: Princeton University Press, 2006.
- Rosenzweig, Pierre-McCall & Michael Thelen. *Against Presidentialism: Politics of Change and Economic Restructuring*. Princeton: Princeton University Press, 2008.
- & Jan Tugman. *Responsible Parties: Saving Democracy from itself*. New Haven: Yale University Press, 2010.
- Rouxelle, René-Jacques. *De l'union moral au principe de droit public: Œuvres complètes*. vol. 3. Marcel Rouxelle & Bernard Capuchin (eds.). Paris: Gallimard, 1964.
- Rubin, Edward L. "Creating Post-Democracy." *University of Pennsylvania Law Review*. vol. 149 no. 20 (2001).
- Russett, May. "Unity as an Organizational Phenomenon: A Response to Steve Richards." *Political Quarterly*. vol. 87 no. 1 (January-March 2016).
- Sartre, Laurent. *Parties and Party Systems: A Framework of Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 1976.
- "Neither Presidentialism nor Parliamentarism," in: Jean J. Linz & Arturo Escobar (eds.). *The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994).
- *Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Processes and Outcomes*. London: Macmillan, 1997.
- Schmitter, Janine. "Reassessing McGovern/Dooley Party Nationalization and Its Effects on Reform." *Journal of Policy History*. vol. 32 no. 1 (2020).
- Schmitter, Rafael. *Presencing Democracy: A Transnational Genealogy of Latin American Populism*. New York: Fordham University Press, 2016.
- Schroder, Susan. "To-moral Parties and the Changing Frameworks of German Electoral Competition," in: Christopher Anderson & Corinna Bell (eds.). *Stability and Change in German Elections: How Electorates Judge*. Cambridge or Colfax (Portland, France), 1998.
- "Germany: The Mixed Member System as a Political Compromise," in: Matthew Soberg & Martin P. Wattenberg (eds.). *Mixed Member Electoral Systems: The Best of Both Worlds?* (Oxford: Oxford University Press, 2006).
- Schmitter, Andrew. "What is Democratic Consolidation?" *Journal of Democracy*. vol. 9 (1992).



- Seixas, Jairo. "External Democratic Promotion in Ukraine: The Role of the European Union." *Democratization*, vol. 16, no. 4 (2009).
- Som, Boaventura. *Somos do lado da Democracia, ou Democracia: Beyond the Liberal Democratic Canon*. London: Verso, 2005.
- Sporer, Alberto. "The Ideological Origins of Right and Left Polarization in Argentina, 1930-41." *Journal of Contemporary History*, vol. 29 (1994).
- Tayeb, Alfred & Cindy Mack. "Communitarian Frameworks and Democratic Consolidation: Perceptions across Presidentialism." *World Politics*, vol. 48, no. 1 (1993).
- Torresan, Eric N. "Presidentialism and Political Stability in Turkey." in *Jan J. J. van & Arturo Escobar (eds.) The Failure of Presidential Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998).
- Wardner, Carl R. *Republics, Divided Democracies, in the Age of Social Media*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2017.
- Leah, Nathan. *Politics, The Black Year: The Impact of the Night's Imperishable*. London: Penguin, 2019.
- Thomas, Frank J. & Martin A. Takacs. "Differentiating Mixed-member Proportional Systems: Mixed-member Majoritarian and Mixed-member Proportional Systems and Government Coalitions." *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 9 (2006).
- Thelen, Kathleen. *Latencies of Liberalization and the New Politics of Social Inequality*. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Torquato, *Alfons de Democracia en America* vol. 1. New York: Doubleday, 1969.
- Ulrich, Nade. *Democracy Disfigured: Oppression, Death and the People*. Cambridge MA: Harvard University Press, 2014.
- Van Jaenen, Jignil. Peter Mair & Thomas Poguntke. "Going, Going... Gone? The Decline of Party Membership in Contemporary Europe." *European Journal of Political Research* vol. 51, no. 1 (2012).
- Volkmann, Thomas. *The Engineers and the Price System*. New York: Viking, 1963.
- Weyland, Marco. "The Dilemmas of Globalization: International Labor Repatriation and Sub-Regional Responses." in Marco Weyland (ed.) *The Question of Globalization: Regional Responses to World Economy Processes from Europe and Latin America in Comparative Perspective* (Routledge: Routledge Press, 2008).
- Yoder, Jack. "The Politics of Electoral Reform in New Zealand." *International Political Science Review*, vol. 16 (1995).
- Weyland, Mark P. *Democracy and Authoritarianism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

- Wicks, John. *The Progressive Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Charles Scribner's Sons, 1970.
- Young, M. S. *Law and Society: From Greek to C. Wright Mills*. 1961. New York: Oxford University Press, 1998.
- Whithead, Laurence. "International Aspects of Democratism," in: Catherine A. O'Donnell, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, Part III: Comparative Perspectives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).
- Whitman, James. "Communism versus Productivism: A Study in Comparative Law." *The Yale Law Journal* vol. 117, no. 2 (2007).
- Young, Michael. *The Rise of the University 1870-2010: Its Future, its Futureism and Equality*. London: Penguin Books, 1961.

## فهرس عام

الأزمنة الاقتصادية (1929-29)	أ
الأزمنة الاقتصادية (1929-29) 112, 79, 28, 31-48	الأزمنة الاقتصادية (1929-29) 112, 79, 28, 31-48
232, 142, 168, 148, 24	232, 142, 168, 148, 24
أزمنة الكتابات: 12, 141, 170, 98	أزمنة الكتابات: 12, 141, 170, 98
إسب: 14	إسب: 14
أستراليا: 14	أستراليا: 14
استطلاعات الرأي: 12, 177, 114	استطلاعات الرأي: 12, 177, 114
219	219
الأحياء: 14, 177, 114, 128	الأحياء: 14, 177, 114, 128
129, 143, 138, 143, 138, 143, 138	129, 143, 138, 143, 138, 143, 138
211	211
استهلاك المصنوعات: 121, 121	استهلاك المصنوعات: 121, 121
استهلاك: 128	استهلاك: 128
الأشهر: 12, 112, 112, 112	الأشهر: 12, 112, 112, 112
147, 148, 148, 148, 147	147, 148, 148, 148, 147
214, 209, 192, 193	214, 209, 192, 193
الأشهر: 147, 148, 148, 147	الأشهر: 147, 148, 148, 147
219, 170, 156	219, 170, 156
الأشهر: 147, 148, 148, 147	الأشهر: 147, 148, 148, 147
123, 123, 123, 123, 123	123, 123, 123, 123, 123
241	241







التحيز الإيجابي: 49، 229

التوليد والرقابة: 46، 42

التواصل الاجتماعي: 78، 121

توزيع القوة: 94-99، 183، 188،  
199، 212، 213، 222، 224، 234

تونس: 32

تيار شعبي: 94

— — — — —

تلفزيون: تاريخه: 182-183، 143-  
144، 146، 208، 210

تدنية العربية: 49، 98، 99، 122،  
138، 241

الثورة التونسية: 99، 101، 112

الثورة الجزائرية: 79

ج —————

جبهة البيان القبطية: 294

الجمهورية الثالثة الفرنسية: 89

الجمهورية الخامسة الفرنسية: 79-88،  
84-83

الجمهورية الرابعة الفرنسية: 79، 88

الجمهورية الرومانية: 24

جمهورية فايمار: 130-131

حزب الحركة: 132

حزب آل: 24

حزب الثلاث الملكية: 188

حزب ب. ليويل: 82، 228

حزب ب. ليفون: 82-84، 88

حزب ب. ليويل: 82-84، 88

ح

حزب الطوارق: 21

الحزب الإسلامية: 164

الحزب الأممية: 46، 191

الحزب الأممية الأسيرية: 82

الحزب الأممية في بريطانيا: 117

الحزب العمالية الثالثة (1849-1848):

24، 33، 41، 48، 49، 67، 68، 744

191، 193، 192، 187، 197

199، 204، 208

حزب فيتنام: 86

حزبات الشعب السوري: 88

حركة الخمس نجوم الإيطالية: 219

الحزب الاشتراكي الديمقراطي (ألمانيا):

133-134، 138

الحزب الاشتراكي الفرنسي: 82-84

86-88، 228

الحزب الاشتراكي اليوناني: 268

حزب الجبهة القومية الفرنسية: 86

الحزب الشيوعي الألماني: 22-24

62، 64-65، 68، 70، 77، 82

حزب الجمهورية إلى الأمام الفرنسية:

217

حزب الشعب الألماني: 182، 188

حزب الشعب الفرنسي: 87

الحزب الديمقراطي الاشتراكي (ألمانيا):

182



المنطقة الشرقية: 238	المنطقة الشرقية: 85-86، 78، 85، 87
المنطقة الغربية: 239-240	238، 239، 240، 241، 242
188، 189-190، 201، 202	المنطقة الغربية: 238-240
225، 226	238، 239، 240، 241
المنطقة الشرقية: 241، 242، 243، 244	المنطقة الشرقية: 241-243، 244، 245
245، 246	245، 246، 247، 248
المنطقة الشرقية: 249، 250	المنطقة الشرقية: 249-250
251، 252، 253	251، 252، 253، 254
المنطقة الشرقية: 255، 256	المنطقة الشرقية: 255-256
257، 258، 259	257، 258، 259، 260
261، 262، 263	261، 262، 263، 264
265، 266، 267	265، 266، 267، 268
269، 270، 271	269، 270، 271، 272
273، 274، 275	273، 274، 275، 276
277، 278، 279	277، 278، 279، 280
281، 282، 283	281، 282، 283، 284
285، 286، 287	285، 286، 287، 288
289، 290، 291	289، 290، 291، 292
293، 294، 295	293، 294، 295، 296
297، 298، 299	297، 298، 299، 300
301، 302، 303	301، 302، 303، 304
305، 306، 307	305، 306، 307، 308
309، 310، 311	309، 310، 311، 312
313، 314، 315	313، 314، 315، 316
317، 318، 319	317، 318، 319، 320
321، 322، 323	321، 322، 323، 324
325، 326، 327	325، 326، 327، 328
329، 330، 331	329، 330، 331، 332
333، 334، 335	333، 334، 335، 336
337، 338، 339	337، 338، 339، 340
341، 342، 343	341، 342، 343، 344
345، 346، 347	345، 346، 347، 348
349، 350، 351	349، 350، 351، 352
353، 354، 355	353، 354، 355، 356
357، 358، 359	357، 358، 359، 360
361، 362، 363	361، 362، 363، 364
365، 366، 367	365، 366، 367، 368
369، 370، 371	369، 370، 371، 372
373، 374، 375	373، 374، 375، 376
377، 378، 379	377، 378، 379، 380
381، 382، 383	381، 382، 383، 384
385، 386، 387	385، 386، 387، 388
389، 390، 391	389، 390، 391، 392
393، 394، 395	393، 394، 395، 396
397، 398، 399	397، 398، 399، 400
401، 402، 403	401، 402، 403، 404
405، 406، 407	405، 406، 407، 408
409، 410، 411	409، 410، 411، 412
413، 414، 415	413، 414، 415، 416
417، 418، 419	417، 418، 419، 420
421، 422، 423	421، 422، 423، 424
425، 426، 427	425، 426، 427، 428
429، 430، 431	429، 430، 431، 432
433، 434، 435	433، 434، 435، 436
437، 438، 439	437، 438، 439، 440
441، 442، 443	441، 442، 443، 444
445، 446، 447	445، 446، 447، 448
449، 450، 451	449، 450، 451، 452
453، 454، 455	453، 454، 455، 456
457، 458، 459	457، 458، 459، 460
461، 462، 463	461، 462، 463، 464
465، 466، 467	465، 466، 467، 468
469، 470، 471	469، 470، 471، 472
473، 474، 475	473، 474، 475، 476
477، 478، 479	477، 478، 479، 480
481، 482، 483	481، 482، 483، 484
485، 486، 487	485، 486، 487، 488
489، 490، 491	489، 490، 491، 492
493، 494، 495	493، 494، 495، 496
497، 498، 499	497، 498، 499، 500
501، 502، 503	501، 502، 503، 504
505، 506، 507	505، 506، 507، 508
509، 510، 511	509، 510، 511، 512
513، 514، 515	513، 514، 515، 516
517، 518، 519	517، 518، 519، 520
521، 522، 523	521، 522، 523، 524
525، 526، 527	525، 526، 527، 528
529، 530، 531	529، 530، 531، 532
533، 534، 535	533، 534، 535، 536
537، 538، 539	537، 538، 539، 540
541، 542، 543	541، 542، 543، 544
545، 546، 547	545، 546، 547، 548
549، 550، 551	549، 550، 551، 552
553، 554، 555	553، 554، 555، 556
557، 558، 559	557، 558، 559، 560
561، 562، 563	561، 562، 563، 564
565، 566، 567	565، 566، 567، 568
569، 570، 571	569، 570، 571، 572
573، 574، 575	573، 574، 575، 576
577، 578، 579	577، 578، 579، 580
581، 582، 583	581، 582، 583، 584
585، 586، 587	585، 586، 587، 588
589، 590، 591	589، 590، 591، 592
593، 594، 595	593، 594، 595، 596
597، 598، 599	597، 598، 599، 600
601، 602، 603	601، 602، 603، 604
605، 606، 607	605، 606، 607، 608
609، 610، 611	609، 610، 611، 612
613، 614، 615	613، 614، 615، 616
617، 618، 619	617، 618، 619، 620
621، 622، 623	621، 622، 623، 624
625، 626، 627	625، 626، 627، 628
629، 630، 631	629، 630، 631، 632
633، 634، 635	633، 634، 635، 636
637، 638، 639	637، 638، 639، 640
641، 642، 643	641، 642، 643، 644
645، 646، 647	645، 646، 647، 648
649، 650، 651	649، 650، 651، 652
653، 654، 655	653، 654، 655، 656
657، 658، 659	657، 658، 659، 660
661، 662، 663	661، 662، 663، 664
665، 666، 667	665، 666، 667، 668
669، 670، 671	669، 670، 671، 672
673، 674، 675	673، 674، 675، 676
677، 678، 679	677، 678، 679، 680
681، 682، 683	681، 682، 683، 684
685، 686، 687	685، 686، 687، 688
689، 690، 691	689، 690، 691، 692
693، 694، 695	693، 694، 695، 696
697، 698، 699	697، 698، 699، 700
701، 702، 703	701، 702، 703، 704
705، 706، 707	705، 706، 707، 708
709، 710، 711	709، 710، 711، 712
713، 714، 715	713، 714، 715، 716
717، 718، 719	717، 718، 719، 720
721، 722، 723	721، 722، 723، 724
725، 726، 727	725، 726، 727، 728
729، 730، 731	729، 730، 731، 732
733، 734، 735	733، 734، 735، 736
737، 738، 739	737، 738، 739، 740
741، 742، 743	741، 742، 743، 744
745، 746، 747	745، 746، 747، 748
749، 750، 751	749، 750، 751، 752
753، 754، 755	753، 754، 755، 756
757، 758، 759	757، 758، 759، 760
761، 762، 763	761، 762، 763، 764
765، 766، 767	765، 766، 767، 768
769، 770، 771	769، 770، 771، 772
773، 774، 775	773، 774، 775، 776
777، 778، 779	777، 778، 779، 780
781، 782، 783	781، 782، 783، 784
785، 786، 787	785، 786، 787، 788
789، 790، 791	789، 790، 791، 792
793، 794، 795	793، 794، 795، 796
797، 798، 799	797، 798، 799، 800
801، 802، 803	801، 802، 803، 804
805، 806، 807	805، 806، 807، 808
809، 810، 811	809، 810، 811، 812
813، 814، 815	813، 814، 815، 816
817، 818، 819	817، 818، 819، 820
821، 822، 823	821، 822، 823، 824
825، 826، 827	825، 826، 827، 828
829، 830، 831	829، 830، 831، 832
833، 834، 835	833، 834، 835، 836
837، 838، 839	837، 838، 839، 840
841، 842، 843	841، 842، 843، 844
845، 846، 847	845، 846، 847، 848
849، 850، 851	849، 850، 851، 852
853، 854، 855	853، 854، 855، 856
857، 858، 859	857، 858، 859، 860
861، 862، 863	861، 862، 863، 864
865، 866، 867	865، 866، 867، 868
869، 870، 871	869، 870، 871، 872
873، 874، 875	873، 874، 875، 876
877، 878، 879	877، 878، 879، 880
881، 882، 883	881، 882، 883، 884
885، 886، 887	885، 886، 887، 888
889، 890، 891	889، 890، 891، 892
893، 894، 895	893، 894، 895، 896
897، 898، 899	897، 898، 899، 900
901، 902، 903	901، 902، 903، 904
905، 906، 907	905، 906، 907، 908
909، 910، 911	909، 910، 911، 912
913، 914، 915	913، 914، 915، 916
917، 918، 919	917، 918، 919، 920
921، 922، 923	921، 922، 923، 924
925، 926، 927	925، 926، 927، 928
929، 930، 931	929، 930، 931، 932
933، 934، 935	933، 934، 935، 936
937، 938، 939	937، 938، 939، 940
941، 942، 943	941، 942، 943، 944
945، 946، 947	945، 946، 947، 948
949، 950، 951	949، 950، 951، 952
953، 954، 955	953، 954، 955، 956
957، 958، 959	957، 958، 959، 960
961، 962، 963	961، 962، 963، 964
965، 966، 967	965، 966، 967، 968
969، 970، 971	969، 970، 971، 972
973، 974، 975	973، 974، 975، 976
977، 978، 979	977، 978، 979، 980
981، 982، 983	981، 982، 983، 984
985، 986، 987	985، 986، 987، 988
989، 990، 991	989، 990، 991، 992
993، 994، 995	993، 994، 995، 996
997، 998، 999	997، 998، 999، 1000

## في

في: 148	في: 148
في: 149	في: 149
في: 150	في: 150
في: 151	في: 151
في: 152	في: 152
في: 153	في: 153
في: 154	في: 154
في: 155	في: 155
في: 156	في: 156
في: 157	في: 157
في: 158	في: 158
في: 159	في: 159
في: 160	في: 160
في: 161	في: 161
في: 162	في: 162
في: 163	في: 163
في: 164	في: 164
في: 165	في: 165
في: 166	في: 166
في: 167	في: 167
في: 168	في: 168
في: 169	في: 169
في: 170	في: 170
في: 171	في: 171
في: 172	في: 172
في: 173	في: 173
في: 174	في: 174
في: 175	في: 175
في: 176	في: 176
في: 177	في: 177
في: 178	في: 178
في: 179	في: 179
في: 180	في: 180
في: 181	في: 181
في: 182	في: 182
في: 183	في: 183
في: 184	في: 184
في: 185	في: 185
في: 186	في: 186
في: 187	في: 187
في: 188	في: 188
في: 189	في: 189
في: 190	في: 190
في: 191	في: 191
في: 192	في: 192
في: 193	في: 193
في: 194	في: 194
في: 195	في: 195
في: 196	في: 196
في: 197	في: 197
في: 198	في: 198
في: 199	في: 199
في: 200	في: 200
في: 201	في: 201
في: 202	في: 202
في: 203	في: 203
في: 204	في: 204
في: 205	في: 205
في: 206	في: 206
في: 207	في: 207
في: 208	في: 208
في: 209	في: 209
في: 210	في: 210
في: 211	في: 211
في: 212	في: 212
في: 213	في: 213
في: 214	في: 214
في: 215	في: 215
في: 216	في: 216
في: 217	في: 217
في: 218	في: 218
في: 219	في: 219
في: 220	في: 220
في: 221	في: 221
في: 222	في: 222
في: 223	في: 223
في: 224	في: 224
في: 225	في: 225
في: 226	في: 226
في: 227	في: 227
في: 228	في: 228
في: 229	في: 229
في: 230	في: 230
في: 231	في: 231
في: 232	في: 232
في: 233	في: 233
في: 234	في: 234
في: 235	في: 235
في: 236	في: 236
في: 237	في: 237
في: 238	في: 238
في: 239	في: 239
في: 240	في: 240
في: 241	في: 241
في: 242	في: 242
في: 243	في: 243
في: 244	في: 244
في: 245	في: 245
في: 246	في: 246
في: 247	في: 247
في: 248	في: 248
في: 249	في: 249
في: 250	في: 250
في: 251	في: 251
في: 252	في: 252
في: 253	في: 253
في: 254	في: 254
في: 255	في: 255
في: 256	في: 256
في: 257	في: 257
في: 258	في: 25

جداك: الممثل / الممثل / السياسي: 184,  
242-246, 181, 178, 126

المسألة في توزيع الثروة: المسألة التوزيعية:  
230, 222, 215, 199

حسبة الأمم: 23

المسألة البيئية: 44

مسألة السلطة: 23

المسألة السياسية: 246, 233

المقد الاجتماعي: 212, 183, 37

الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان: 187

المراجعة: 13=18, 16, 15=43, 44=134

1955, 172-179, 181, 182, 183-

184, 212, 218, 217, 214-

220, 224-229, 232-234

ح

حالي، حالي: 22

فرانسوا، بارني: 34

ح

الحاشية: المراجعة: المراجعة: الحاشية: 14,  
218, 181, 97

حالي، إيطالي: 23

الحاشية: الحاشية: الحاشية: 128-130, 132,  
190, 198

فرانج، نيجل: 142

فرانسوا، فرانكسكو: 184

فرانسوا، 17, 38, 39, 40, 41, 42, 43

43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52

53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62

الحاشية: حاشية: 158

الحاشية: حاشية: 220, 221, 222

الحاشية: 88

الحاشية: الحاشية: 183, 148, 174, 24,  
218, 144

ح

الحاشية: الحاشية: 23, 44, 108, 228,  
242, 239, 234

الحاشية: 212, 213

الحاشية: الحاشية: 79

ح

حاشية: حاشية: 140, 13

الحاشية: الحاشية: الحاشية: 24,  
144, 147, 153-155, 156,  
183-185, 187, 188, 189,  
208, 212, 214-215, 208

الحاشية: الحاشية: 24, 27, 147, 155,  
172-179, 183, 186, 188-

187, 188-189, 203-205,  
211-213, 217, 223, 225, 232

حاشية: الحاشية: 125

حاشية: الحاشية: 238, 188

ح

الحاشية: الحاشية: 47, 50, 52-53, 55, 211

الحاشية: الحاشية: 82, 193

الحاشية: الحاشية: الحاشية: 24, 28

43-45, 46, 121, 203, 222

228, 241, 248

التصنيف المصري: 51

قانونية: 199

قانون: 24، 89، 89+181، 103

قوانين عامة: 77، 225

قبره: 286

القانون العامة: 49، 77

قبرية: 194

قانونية: 84

قانونية: 84

القانون: 234

قانون: 50

قانون: 82، 83

القانون: 24-25

القانون: 242، 282، 283، 284

القانون: 283-284

القانون: 283

القانون: 24

قانون: 84

القانون: 101

القانون: 82

القانون: 103، 104، 105

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

القانون: 100

المواطنة: 199-228	مونتسكيو، شارل لويس، دو سيكرتاري: 43
ماكزونت، إيمانويل: 42-43، 81، 217	ميراث، فرانكو: 46، 89، 209
ماكبولان، جاورج: 149	ميراثي، أليخاند: 134-135، 218
العقود المدنية: 22، 32-33، 79، 159، 246، 248	ميشن: 88
مبدأ النسبة: 13، 156	ميشن، روبرت: 42-43
موسط، الفاضل: 67، 71، 78، 88، 144، 146، 147، 149، 153، 208، 219	ميشن، جان لوك: 43، 48، 88
المقالة الدستورية: 128	ميشن، —————: —————
المصر: 14، 117، 159، 182، 220	المقالة: 79، 132، 141، 142، 182، 193، 208
مجلس القرويات البريطانية: 148	المراجع: 181
المحكمة الأوروبية: 182	النظام الاقتصادي العالمي: 59-60، 77، 92
المحكمة العليا للأمم المتحدة: 54-58، 121، 128، 131	النظام الاقتصادي البريطاني: 147-148، 210
المساواة الاجتماعية / الاقتصادية / السياسية في القرن: 46، 53، 172، 182، 186-197، 199، 209، 211-212، 220-229، 239، 247، 250	النظام الاقتصادي الفرنسي: 78
المسيحيون المسيحيون: 154-155، 178	النظام الفرنسي: 48، 50، 78-79، 79-80، 82-83، 87، 93، 107-108، 111-112، 167
مكارتي، ألجين: 86	نظرية المؤامرة: 23، 164
مكتبة القضاة: 11، 123، 189، 188	الغالبية: 24، 103، 143، 144، 148، 170، 178، 182، 184، 186، 223، 247
المكتشف: 188، 234	النسب: 183
الملكية البرية: 48، 109	نيسون، ريتشارد: 87، 87
الموجة الثالثة: 161	نوتن، إسحاق: 83
موريس، إيف: 185	نورثوك، 84
موسلي، بيتر: 87، 183، 218	نوتن، —————: —————
	ماتل، القضاة: 187
	ماتل، القضاة: 88-89



وسط البحر: 40، 82-83، 85، 143،  
186، 228

الولايات المتحدة الأمريكية: 17، 48،  
44-53، 55-58، 61-64، 72،  
73، 77، 79-82، 83-85، 107، 110-  
112، 142، 186

روكيو: 19

روسلو، دوجو: 55

— ي —

البحر القروسطي: 41

البحر المتوسط: 288-289

البحر المتوسط: 81، 84، 142، 144،  
214، 219-220

برايون، البحر: 51

جبل، طريق: 233

جورجيا، جورجيا: 287

جورجيا، جورجيا: 48

جورجيا، جورجيا: 43

جورجيا، جورجيا: 82-83

جورجيا، جورجيا: 142، 143

— و —

وادي السيلكون: 44، 73

والسطن: 32، 33، 44، 73

والسطن، جورجيا: 30-31

والسطن: 140

وسط البحر: 40، 82-83، 85، 143،  
186، 228